جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الجهود الصوتية الصرفية للجوهري
دراسة وصفية تحليلية

مراد حامد القرالة

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2003

جامـــعة مـــــؤتة   بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا   **اجازة رسالة جامعية**

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب مراد حامد القرالة والموسومة بـ :

"الجهود الصوتية والصرفية للجوهري" استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

الأسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		٢٠٠٣/١٠/١٩	مشرفاً
أ.د. يحيى عبابنة		٢٠٠٣/١٠/١٩	عضواً
أ.د. سلمان القضاة		٢٠٠٣/١٠/١٩	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. ذياب البداينـــــة



الإهداء

إلى والديّ عرفاناً بفضلهما، إلى إخوتي مودة وتقديراً، إلى كل الذين قدموا لي العون والمساعدة، أقدم هذا العمل.

مراد حامد القرالة

المحتويات

الملخص

" الجهود الصوتية الصرفية للجوهري دراسة وصفية تحليلية "

لقد تناولت هذه الدراسة الجهود الصوتية والصرفية للجوهري في كتابه" الصحاح " مركزة على آرائه في هذين المستويين ولذلك جاءت الرسالة على النحو التالي :-

أولاً: المقدمة :حيث بينت فيها أهمية الدراسة ،وأهم الدراسات السابقة في علمي الأصوات والصرف . وخطة الدراسة التي انتهت وتقسيمات فصول الدراسة بالإضافة إلى أبرز الصعوبات التي واجهت البحث

ثانياً: التمهيد وقد تناولت فيه ترجمة تفصيلية لحياة الجوهري من حيث المولد والنشأة والتلمذة وأبرز مؤلفاته كما حوى التمهيد نبذة عن الصحاح وأراء العلماء فيه ،إلى جانب ضبطه والهدف من تأليفه،وختامه كان بالمنهج الذي ارتضاه الجوهري في تنظيم مادته .

ثالثاً: تناولت في الفصل الأول القضايا الصوتية التي تناولها الجوهري في كتابه كالأصوات ومخارجها والإعلال والإبدال والوقف والإدغام والهمز .

رابعاً: وتناولت في الفصل الثاني القضايا الصرفية وشمل الأفعال وأقسامها من حيث الأ والاعتلال والتجرد والزيادة إضافة إلى أبرز معاني زياداتها وتناول الفصل كذلك الأسماء :أبنيتها مجردها ومزيدها وتناول كذلك المصادر ثلاثيها ورباعيها وما زاد على ذلك ،وشمل أيضاً مجموع التكسير بنوعيه: العلة والكثرة وأبرز الشواذ منها وتناول أيضاً النسب والتصغير .

خامساً: تناولت في الفصل الثالث مصادر الجوهري ومنهجه في علاج القضايا الصوتية والصرفية حيث أشركت في الجزء الأول "أي المصادر "إلى أهم العلماء الذين اعتمد الجوهري على آرائهم في كتابه .

بالإضافة إلى بعض كتبهم وشفعت هذا الجزء بدراسة مقارنة بين مواد من الصحاح الجوهري وما يماثلها في ديوان الأدب أقف على العلاقة الرابطة بين المعجمين ؛ولأرفع أو أؤيد ما ذهب أليه بعض المحدثين والمستشرقين من أن الجوهري قد سطا على ديوان الأدب استناداً إلى عدم ورود اسم الفارابي أو كتابه ديوان الأدب في صحاح الجوهري .أما الجزء الثاني من الفصل وهو المنهج فقد أوضحت الكيفية التي تناول الجوهري فيها قضاياه وطريقة تحليلية لها وأشرت إلى طريقته في توضيف الشاهد

سادساً: وقد ختمت الرسالة بمجموعة من النتائج توصلت إليها من خلال الدراسة.

Abstract

"The phonetical And Morphological Efforts of Aljuwhari-A escriptive-analytical Study"

This study dealt with the phonetical and morphological efforts of Aljuwhari in his book Alsehah focused on his views at those two levels, and so the study comes as follow:

First :The Introduction :In which he shows the importance of the study and the most important paststudies in the morphology and phonology ,the study plan ,the division of the study chapters in addition to the difficulties faced in the research .second: preface:Here I dealt with a detailed biography of aljuwhari such as his birth, his rise, schoolary ,and the best of his production, also aglimpse at alsehah and the openions of the scholars besides its control and the aim of its compose and close in the way Aljuwhari satisfied to organize his material. Third: In the first chapter Idealt with the phonetical case that Aljuwhari dealt with in his book, such as voices and utterances,diphthong,pause,a alternation and alhamz (or apostrophy) Fourth:In the second chapter Idealt with morphological cases which included verbs and their parts form the points of time , correctness , faulty, abstract; addition and the common meanings of their addition ,the chapter also dealt with names , their composition , infinitives , addition , stems and more , also included the pluralism for both less and most and their irrigulars and retation Fifth : I n this chapter I dealt with alguwhari s resources, approach in dealing with the phonetical and morphological cases where I pointed out at the first part for the most brilliant scholars that Aljuwhari depend on their point of views in his book also their book . I subjoined this section with a comparative study between materials form sehah Aljuwhari and alike in the art divan to stand at the connective relation between the two lexicons and to clearify or support what some of the originators and orientalists went to that Aljuwhari usurped at the Art divan because the name of alfarabi not mentioned or his book in the Art Divan in Aljuwhari sehah , but the second section of the chapter , the approach I showed how Aljuwhari dealt with his cases ,his analyzing for them and I pointed to the way he appointed the witness Sixth :I include the thesis with a group at the results I found out through the study.

المقدمة

يُعد الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية" من أبرز الكتب التراثية التي وقف عندها علماء العربية القدماء؛ ذلك أنه يزخر بالآراء اللغوية التي تُعد أصولاً في بابها، وكانت الآراء الصوتية والصرفية هي الغالبة على هذا الكتاب حيث زخر الصحاح بها وقد حوت بين طياتها نكتاً أو آراء ذات سمة تفردية كما نعتها بعض العلماء، حيث كان الجوهري في أغلبها متهماً بالخطأ ومجانبة الصواب إلا أن هذه الآراء لا تقارن بذاك الجهد الذي يتبدّى من خلال الكتاب وقد بقي هذا الجهد طويلاً غير معلوم لتناثر هذه الآراء في ثنايا المادة العجمية حيث كانت تحتاج إلى لَمِّ شتاتها في دراسة مستقلة.

من هنا كان لابد من وضع الأمور في نصابها وذلك بإماطة اللثام عن جهد الجوهري في هذين البابين : الصوتي والصرفي" فضلاً عن الوقوف على أهم القضايا التي كانت محط خلاف أو جدل أو حمّلها العلماء سمة التفرد.

وتقتضي الأمانة العلمية ألاّ ينكر الدارس تلك المحاولات التي قام بها بعض المهتمين في هذين البابين، ولعل نظرة عجلى في ثنايا تلك المحاولات ترسّخ لدى الدارس أنها محاولات تحمل صفة العموميّة، حيث تناولت الموضوع بصورة سريعة لا تحمل صفة البحث العلمي الموضوعي، ولعل من أهم هذه الدراسات عل الإطلاق ما قام به أحمد عبدالغفور عطار في تحقيق صحاح الجوهري، حيث أشار في مقدمة التحقيق إلى بعض ما وقع فيه الجوهري من أخطاء كما وصفها السابقون، محاولاً في كثير من الأحايين، وضع الأمور في نصابها حيث كان في هذا بين مؤيد لتلك الإدعاءات ورافض لها.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلفات الحديثة في باب المعاجم قد تناولت الصحاح، ولكنها عرضت له من جهة المنهج الذي اتبعه في وضع مواده، مع تكرار لما قاله القدماء حوله.

وارتأيت أن تكون الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول رئيسة تحت كل فصل مجموعة من المباحث.

أما التمهيد فتناولت فيه بشيء من التفصيل الجوهري، حياته وكتابه الصحاح.

أما الفصل الأول: فخصص لدراسة القضايا الصوتية التي تناثرت في ثنايا الصحاح ، وهي الأصوات مخارجها، وصفاتها، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والوقف، والهمز.

أما الفصل الثاني، فقد تناولت فيه أبرز القضايا الصرفية التي غرض لها الجوهري في صحاحه مركزاً على القضايا التي تبدى من خلالها رأيه. ولعل من أهمها: الفعل وأقسامه من حيث الصحة والاعتلال، والتجرد والزيادة، وأبرز معاني تلك الزيادات،كما عرضت له من حيث التعدي واللزوم ، واشتمل الفصل على أبنية الأسماء، مجردها ومزديها، وشفعت هذا الجزء بمبحث وسمته بما ليس في كلام العرب، حيث أشرت فيه إلى أبرز الأبنية التي لم ترد عند العرب، أو قلة الأمثلة الواردة عليها. واشتمل الفصل على مصادر الأفعال المجردة والمزيدة، حيث أشرت إلى أهم المصادر التي عرض لها الجوهري وقد سعيت جادا إلى استقصائها من الكتاب. وتناولت كذلك المصدر الميمي، ومصدر المرة والهيئة. كما شمل الفصل المشتقات فقد عرضت لاسمي الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة واسمي الزمان والمكان والآلة، حيث أوضحت طريقة صياغتها وأبرز أبنيتها. وتضمن الفصل كذلك التصغير والنسب حيث تناولت هذين الموضوعين بشيء من التفصيل بدءاً بالتعريف، مروراً بأبرز ما يخضع لقواعدهما وانتهاءً بالوقوف على الشواذ فيهما.

وقد كنت في هذا كله عارضاً لرأي الجوهري بداية مشيراً إلى آراء قدماء العلماء منتهياً بآراء المحدثين.

أما الفصل الثالث فخصص لبيان مصادر الجوهري التي اعتمد عليها في صحاحه والمنهج الذي اتبع في علاج قضاياه.

حيث أشرت في الجزء الأول من هذا الفصل إلى أبرز الأعلام التي بدت آراؤهم في ثنايا الصحاح والتي اعتمد عليها الجوهري بالإضافة إلى بعض كتبهم. وشفعت هذا الجزء بمقارنة هدفت من خلالها دفع الادعاء الذي تبناه المحدثون والقاضي بأن الجوهري قد سطا على ديوان الأدب، وخلصت فيه إلى أن الجوهري وإن أفاد من ديوان الأدب إلا أن الفائدة لا تعني بأي حال من الأحوال السطو وهو أبعد ما يكون عن ذلك.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل فقد عرضت فيه منهج الجوهري في علاج قضاياه الصوتية والصرفية مبيناً طريقة تعامله مع الشاهد بمختلف أنواعه سواء أكان شعراً أم نثراً أم قرآناً أم حديثاً نبوياً شريفاً.

وقد نهجت لذلك المنهج الوصفي التحليل ، حيث كنت أرصد الظاهرة من خلال إبراز رأي الجوهري وقدماء العلماء والمحدثين محللاً إياها وفق ما أراه مناسباً.

وقد اعتمدت في دارستي هذه على مراجع كثيرة ولعل من أبرزها الكتاب لسيبويه، والخصائص وسر الصناعة لابن جني والإبدال لابن السكيت، والإبدال لأبي الطيب اللغوي الحلبي والمقتضب للمبرد، وشرح الشافية للأستراباذي، واللباب للعكبري، وغيرها. أما الحديثة فهي كثيرة ولعل من أهما المنهج الصوتي لعبدالصبور شاهين والتطور اللغوي لرمضان عبدالتواب. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحذيثي والمصطلح الصوتي لعبدالقادر مرعي والتصريف العربي للطيب البكوش هذا فضلاً عن الرسائل الجامعية فقد أفدت من رسالة عبدالله كنانعة الموسومة بأثر الحركة المزدوجة، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي لحسين الرفايعة، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية لفوزي الشايب. أما الأبحاث فكان أبرزها باب التصغير في مظان النحو واللغة للدكتور عبدالفتاح الحموز ونظرات في جمع الثلاثي لمحمد فريد، وأثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية للدكتور يحيى القاسم.

وأسأل الله في الختام أن أكون قد وفقت في عملي هذا متقدماً بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الدكتور عبدالقادر مرعي الذي لم يبخل عليَّ بالرأي والتوجيه فقد كان ولا يزال مثالاً في التفاني ومدرسة في الاخلاق فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما وأشكر عضوي المناقشة الأستاذين الفاضلين الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة والأستاذ الدكتور سلمان القضاة على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة.

والله أسأل التوفيق إن أصبت والمغفرة إن زللت والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

الجوهري، اسمه ونسبه

أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، من بلاد فاراب إحدى بلاد الترك، وراء نهر سيحون، وقد اختلف في عام ولادته ووفاته، قال ياقوت: بحثت عن مولده ووفاته بحثاً شافياً فلم أقف عليهما وقد رأيت نسخة من الصحاح عند الملك العظيم بخطه، وقد كتبت سنة ست وتسعين وثلاثمائة(عطار، 1985، ص19)، وقيل أنه ولد سنة 332هـ أما وفاته فقيل سنة 386هـ وقيل 393، وقيل 398، وقيل في حدود الأربعمائة.

وكانت وفاته إثر وسوسة ألمت به خيث انتقل إلى الجامع القديم بنيسابور فصعد سطحه وقال أيها الناس إني عملت في الدنيا شيئاً لم أسبق إليه فسأعمل للآخرة أمراً لم يسبق إليه وضم إلى جنبيه مصراعي باب وتأبطهما بحبل وصعد مكاناً علياً وزعم أنه يطير فوقع فمات(الحموي، 1980، ص209، السيوطي، 1979، ص447، القفطي، 1986، ص231).

شيوخه:

تلقى الجوهري كما تذكر كتب التراجم علومه على أساتذة مشهود لهم بالتميز العلمي، كأبي سعيد السيرافي، وأبي على الفارسي وخاله الفارابي، كما سعى جاهداً إلى التزود من علوم اللغة والتبحر فيها، فسافر إلى بلاد الحجاز، وشافه خلص العرب، وطوف ببلاد ربيعة ومضر، ومن ثم قفل عائداً إلى خرسان ونزل ضيفاً على أبي الحسين بن علي، وهو ذو مترلة علمية رفيعة بين الكتاب والفضلاء(الحموي، 1980م، ص206، القفطي، 1986م، ص229، السيوطي، 1979، 446-447).

تلامذته:

تتلمذ على يد الجوهري أعلام في اللغة كأبي علي الحسين بن علي وأبي إسحاق صالح الوراق الذي قيل أنه مُبَيِّض ما بقي من الصحاح دون تبييض بعد وفاة الجوهري(الحموي، 1980م، ص208، عطار، 1984م، ص109).

مترلته العلمية:

جاء في معجم الأدباء "... وكان الجوهري هذا من أعاجيب الزمان ذكـــاءً وفطنـــة وعلماً، وأصله من بلاد الترك من فاراب، وهو إمام في علم اللغة والأدب، وخطه يضـــرب به المثل في الجودة لا يكاد يُفرق بينه وبين خط أبي عبدالله بن مقلة، وهو مع ذلـــك مـــن فرسان الكلام في الأصول وكان يؤثر السفر على الحضر، ويطوف الآفـــاق، واســـتوطن الغربة على ساق(الحموي، 1980م، ص205-206) وكان الجوهري رحمه الله مجيـــداً في نظـــم الشعر ومنه يقول:

لو كان لي بُدٌّ من الناسِ　　　قطعت حبل الناس بالياس

العز في العـــزلة لكنَّه　　　لا بدّ للنـــاس من الناس

ويقول أيضاً:

زعم المدامة شاربُوها أنهـــا　　　تنفى الهموم وتُذْهِب الغمَّا

صدقوا سرت بعقولهم فتوهموا　　　أن الـــسرور بها لهم تمَّا(القفطي، 1986م، ص231)

مؤلفاته:

ذكرت كتب التراجم أن للجوهري مؤلفات عدة في العروض والنحو إلى جـــانب معجمه تاج اللغة وصحاح العربية. قال ياقوت "له من التصانيف: كتاب في العروض جيد بالغٌ، سماه عروض الوُرْقَة، وكتاب المقدمة في النحو وله كتاب الصحاح(الحمـــوي، 1980م، ص207، السيوطي، 1979م، ص447).

الصحاح:

واسمه الكامل، تاج اللغة، وصحاح العربية، ألفه الجوهري وهو في نيسابور بعـــد أن استقى مادته من شيوخه ومن قبائل العرب التي رحل إليها وشافه أهلها، وذكر أنه وضـــع

معجمه للأديب الأستاذ أبي منصور عبدالرحيم بن محمد البيشكي، وسمعه منه إلى باب الضاد المعجمه واعترته وسوسة فانتقل إلى الجامع القديم بنيسابور فصعد إلى سطحه وحاول الطيران إلا أنه وقع فمات وقد سبق ذكر ذلك.

وتعددت آراء العلماء في الصحاح يقول الحموي: "... فهو أحسن من الجمهرة وأوقع من تهذيب اللغة، وأقرب متناولاً من مجمل اللغة، فيه يقول الشيخ أبو إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري.

هذا كتاب الصحاح أحسن ما ... صُنف قبل الصحاح في الأدب

تشمل أبوابه وتجمع ما ... فرِّق في غيره من الكتب(الحموي، 1980م، ص205-206، الثعالبي، 1983، 468-469).

وقال الباخرزي: هذا الكتاب هو الذي بأيدي الناس اليوم، وعليه اعتمادهم، أحسن تصنيعه، وجوّد تأليفه، وقرّب متناوله، أبرّ من ترتيبه على من تقدمه، يدل وضعه على قريحة سالمة، ونفس عالمة، فهو أحسن من الجمهرة وأوقع من تهذيب اللغة وأقرب متناولاً من مجمل اللغة، هذا مع تصحيف فيه في مواضع عدة أخذها عليه المحققون، وتتبعها العالمون، ومن ما ساء قط، ومن له الحسن فقط؟ فإنه رحمة الله غلط، وأصاب وأخطأ المرمى، وأصاب كسائر العلماء الذين تقدموه، أو تأخروا عنه فاني لا أعلم كتاباً سلّم إلى مؤلفه فيه، و لم يتبعه بالتتبع من يليه"(الحموي، 1980م، ص207، عطار، 1984م، ص112) ويقول القفطي.. وله كتاب الصحاح في اللغة، أكبر وأقرب متناولاً من مجمل اللغة وهذا كتاب الصحاح قد سار في الآفاق، وبلغ مبلغ الرفاق، ولما دخلت منه نسخة إلى مصر نظرها العلماء فاستجودوا مأخذها وقربه، ولحوا فيها أوهاماً كثيرة انتدبوا لاصلاحها، وزادوا فيها بعض ما لعله أخّل به من ألفاظ لغوية؛ الحاجة داعية إليها، فلا شبهة في أنّه نقلها من صحف فصحّف، وانفرد في تصريف الكلمة برأيه فحرَّف"(القفطي، 1986م، ص230-231).

ويقول التبريزي "وكتاب الصحاح هذا حسن الترتيب، سهل المطالب لما يراد منه وقد أتى بأشياء حسنة وتفاسير مشكلات من اللغة، إلا أنه مع ذلك فيه تصحيف لا يشك في

أنه من المصنف لا من الناسخ؛ لأن الكتاب مبني على الحروف، ولا تخلو هـــذه الكتـــب الكبار من سهو فيها أو غلط، غير أن القليل منه إلى جنب الكثير الذي اجتـــهدوا فيـــه، واتعبوا أنفسهم في تصحيحه معفوٌّ عنه"(عطار، 1984م، ص113-114).

وقال ابن منظور: ... ورأيت أبا نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، قد أحسن ترتيـــب مختصره، وشهره بسهولة وضعه، فخفَّ على الناس أمره فتناولوه، وقرب عليهم مـــأخذه فتداولوه وتناقلوه"(عطار، 1985م، ص114).

وقال الزبيدي "أول هذه المصنفات وأعلاها عند ذوي البراعة وأغلاها كتاب الصحاح للإمام الحجة أبي نصر الجوهري، وهو عندي في ثمانية مجلدات بخط ياقوت الردمي، وعلـى هوامشه التقييدات النافعة لأبي محمد بن بري وأبي زكريا التبريزي؛ ظفرت به في خزانـــة الأمير أزبك"

وقال أبو الطيب الفاسي: إن الجوهري خطيب المنبر الصرفي، وإمام المحراب اللغـــوي وقال ابن بري "إن الجوهري أنحى اللغويين"(عطار، 1984م، ص116) وقيل فيه:

مولاي إن وافيت بابك طالباً منك الصـــحاح وليس ذاك بمنكر

البحر أنت، وهل يلام فتى أتى للبحر كي يلقى صحاح الجوهري(عطـــار، 1984م، ص116).

وما ذكرته بحق الصحاح من الأقوال ماهو إلا غيض من فيض فقد مُجِّدَ من أجل العلمـــاء حتى طاول عنان السماء.

ضبط الصِّحاح:

لم يرد في الصحاح عن الجوهري رحمه الله ضبط واضح صريح، ومن هنا جاء تبـــاين العلماء في ضبطه، أهو بكسر الصاد أم فتحها، قال السيوطي في المزهر: "... قال أبو زكريا الخطيب التبريزي اللغوي، يقال كتاب الصحاح بالكسر وهو المشهور وهو جمع صحيـــح، كظريف، وظراف، ويقال الصحاح بالفتح وهو مفرد نعت كصحيح، وقد جـــاء فعـــال

بفتح الفاء لغة في فعيل كصحيح وصحاح وشحيح وشحاح، وبريء وبراء وانشد بعضهم قول الشاعر:

لله قاموس يطـــــيب ورده أغنى الورى عن كل معنى أزهر

نبذ الصحاح بلفظه والبحر من عـــاداته يلقى صِحاح الجوهر

فكسر الصاد في لفظ الصحاح، فقال أحد الحاضرين، الصحاح بفتح الصاد أفصح وأكـثر استعمالاً وقال البدر الدماميني في تحفة القريب: هو بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى، والجـاري على ألسنة الكثير كسرها على أنه جمع صحيح، وبعضهم ينكره(السـيوطي، 1986م، ص97-98).

ويبدو من خلال الضبطين أن كليهما صحيح، ولا ضير في اتبـاع أحدهمـا مـا دام المقصود يتحقق من خلالهما، والشائع على الألسنة الصِحاح بكسر الصاد لا بفتحها.

هدف الصحاح:

سعت المعاجم العربية جاهدة إلى حصر مفردات اللغة وحشد ما أمكن من الشـواهد لتفسيرها وإزالة ما غمض منها، ولكن الجوهري صاحب الصحاح قد رمى إلى هدف آخر هو جمع ما صح عند العرب. وأرى أنّ هذا الهدف يحتاج إلى جهد مضنٍ وإلى عالم فـذ حتى يستطيع استخلاص ما صح عند العرب فلذلك وكما سبق ذكره فقد ارتحل الجوهري إلى البوادي لاستقصاء اللغة من منابعها الأصلية. وليثبت في كتابه ما صـح وروده عـن العرب.

جاء في مقدمة الصحاح:".. أودعت هذا الكتاب ما صحَّ عندي من هذه اللغة الـتي شرف الله منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها"(الجوهري، 1984م، ص33).

فلذلك ظهرت معالم هذا الهدف – في العنوان وفي المقدمة وفي متن الكتاب فقد جـاء متواضعاً في حجمه مقارنة بالعين وغيره ولكنه عظيم في مضمونه، واشتهر الصحاح بأنـه أول معجم يلتزم التزاماً واقعياً في الصحيح من الألفاظ يقول السيوطي رحمه الله "وغـالب

هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح بل جمعوا فيها ما صح وغيره، وينهون على ما يثبت غالباً. أول من التزم الصحيح مقتصراً عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ولهذا سمى كتابه الصحاح"(السيوطي، 1986م، ص49).

وأشارت الأبحاث إلى أن الجوهري لم يكن أول من التزم الصحيح من الألفاظ بل سبقه علماء أجلاء كالمالقي والأزهري، ومعاصرون له كابن فارس ولكن الفارق كان التزام الصحاح بالصحيح دون غيره، أما المعاجم الأخرى فقد تعرضت لغير الصحيح ونقدته(نصار، 1980م، ص380-381).

منهج الصحاح

إن الشهرة التي حظي بها الصحاح مردها للمنهج الذي اختطته الجوهري لنفسه فيه حيث اتبع منهجاً لم يسبق إليه كما يقول في مقدمته: "... على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه"، فهو منهج قرب اللغة إلى الباحثين ويسرها على الطالبين.

فقد اعتمد الجوهري في بناء موادة على الباب والفصل حيث جعل الباب للحرف الأخير من الكلمة والفصل للحرف الأول منها مجرداً الكلمة من الزيادات التي قد تطرأ عليها. فهو يعتمد على البناء المجرد. مما أضفى على كتابه مسحة من التميز فقد تخلص من الصعوبات التي قد تحدثها معالجة المفردة دون تجريد وهذا ما جعله متميزاً عن غيره من المعاجم والتي أوقعت نفسها في شرك ذلك.

أما ابتعاده عن نظام المخارج فالسبب جلي واضح لما يتسم به هذا النظام من التعقيد. حيث يصعب على الباحث الرجوع إليه والإفادة منه بيسر بل لا بد من صعوبات تعتري الباحث أثناء بحثه، كما أغفل الجوهري نظام التقليبات الصوتية للمفردة الواحدة. كما ترك طريقه ترتيب المواد على الحروف الهجائية دون مراعاة الحرف الثاني والثالث. كما ترك تقسيم الأبواب بحسب أبنية الألفاظ أسماء أو أفعالاً.

وبالنظر إلى معجمه فقد افرد لكل حرف من حروف الهجاء باباً خاصاً به إلا أنه جمع بين الواو والياء في باب واحد، فقدم الهاء على الواو، وكانت خاتمة المعجم بالألف اللينة، غير المهموزة وغير المنقلبة عن واو أو ياء.

ويذكر في الفصل كل الأبنية ثنائية أو ثلاثية أو رباعية. وقيل في كيفية البحث في صحاح الجوهري:

إذا رمت كشفاً في الصحاح للفظةٍ	فآخرها للباب والبدء للفصل
ولا تعتمد في بدئها وأخيرها	مزيداً، ولكن اعتمادك للأصلِ

مع مراعاة الحرف الثاني والثالث في الترتيب وهو بهذا قد جعل من المعجم مثالاً يحتذى ومنهلاً كثير الزحام.

وتجدر الإشارة إلى أن ديوان الأدب للفارابي كان الأسبق في اتخاذ هذا النظام وهو كما يعلم متقدم على الصحاح بل كان الجوهري قد تتلمذ على يد الفارابي وكان ديوان الأدب أحد ركائزه، فديوان الأدب يعتمد نظام الباب والفصل مع مراعاة الحرف الثاني والثالث. فلا بد من وضع الأمور في نصابها فالجوهري لم يكن مبتكراً لنظام بكرٍ بل هو مستقىً من ديوان الأدب ومما تفرد به صحاح الجوهري على غيره من المعاجم هو طريقة الضبط بالحركات المشفوعة بالحروف سواء في الأسماء أو الأفعال.

أما الأسماء فغالب الضبط يكون للحرف الأول من الأسم نحو "الحُقْبُ بالضم: ثمانون سنة.. والحِقْبة بالكسر: واحدة الحِقَب وهي السنون"(الجوهري، 1984م، ص114) أما التسكين فيكون في الغالب للثاني من الاسم نحو: والحُلْبه بالتسكين..."(الجوهري، 1984م، ص115).

ويلجأ أحياناً أخرى إلى ضبط الحرف الأول والثاني من الكلمة نحو "الرُطْب بالضم ساكنة الطاء الكلأ"(الجوهري، 1984م، ص136).

أما قوله محركاً فيكون الحرف الأول والثاني من الكلمة محركاً بالفتح نحو "والحَقَبُ بالتحريك: حبل يُشَدُّ به الرحل..."(الجوهري، 1984م، ص114).

أما إن كان في الكلمة عدة لغات فإنه يشير إلى ذلك ويذكر الكلمة بلغاته التي وردت عليها نحو : "النَطْعُ فيه أربع لغات: نَطْعٌ ونَطُعٌ ونِطْعُ ونِطَعٌ..."(الجوهري، 1984م، ص1291).

أما الأفعال فكان الضبط للعين دائماً فقوله بالضم أو الفتح أو الكسر يقصد به الجوهري عين الفعل نحو "أدُب الرجل بالضم أي للدال وحَصَبْتُ الرجل أَحْصِبُهُ بالكسر قصد عين المضارع(الجوهري، 1984م، ص86-112).

أبواب الصحاح وفصوله:

سبق القول بأن الجوهري اعتمد نظام الفصل والباب فجعل الحرف الأخير من الكلمة باباً، وجعل الحرف الأول منها فصلاً فـ "ضرب" نجدها في باب الباء فصل الضاد. وراعى كذلك الحرف الثاني والثالث من الكلمة.

أما ترتيب الأبواب فقد جاء على حسب حروف المعجم، وكذلك الفصول فقد جعل الأبواب ثمانية وعشرون باباً بعددها وترتيبها، وجعل كل باب ثمانية وعشرين فصلاً. إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول.

أما الأبواب ذات الفصول فهي سبعة وعشرون باباً، لأن باب الألف اللينة لا فصول فيه، وكل باب ثمانية وعشرين فصلاً، ويكون بهذا مجموع الفصول سبعمائة وستة وخمسين. إلا أن أغلب الأبواب ناقصة الفصول. أما التامة منها فهي خمسة: الألف المهموزة، واللام، والميم، والنون، وباب المعتل (الواو والياء). أما بقية الأبواب فهي ناقصة الفصول، وليست كل الأبواب متساوية فيما نقص منها من فصول، منها ما نقص منها فصل، ومنها ما نقص منه فصلان، ومنه ما نقص منه ثلاثة، ومنه خمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة واثنا عشر.

فمما نقص منه فصل واحد: باب الراء ومما نقص منه فصلان أربعة أبواب: الباء، والتاء، والدال، والقاف، أما ما سقط منه ثلاثة فصول؛ أربعة أبواب: الجيم والطاء والعين والفاء، أما ما سقط منه خمسة فصول فبابان هما: الخاء والسين، وما نقص منه ستة فصول

فباب الثاء وباب الزاي، وما نقص منه سبعة باب الحاء والصاد. وما نقص منه ثمانية فصول فهو باب الذال، وما نقص فيه تسعة فصول فباب الغين والكاف والهاء، وما نقص منه عشرة فصول فباب الشين وباب الضاد. وما سقط منه اثنا عشر فصلاً فباب الظاء. ويضم الصحاح على هذا ستمائة واثنان وثلاثون، أما الناقص منه فهي مائة وأربعة وعشرون فصلاً.

مزايا الصحاح وهناته:

حوى الصحاح بين طياته مزايا عدة كما حوى من الهنات التي لا تقلل من شأنه ومكانته وقيمته، ولعل من أهم مميزاته التماسه الصحيح من اللفظ إلى جانب سهولة البحث فيه بفضل منهجه، واختصار الشروحات فيه، واحتفاله بالشواهد الشعرية وغيرها، وغناه بالقضايا الصرفية والصوتية والنحوية إلى جانب الدلالة فيه وهناك من المزايا ما لا يحصى.

أما الهنات فكل عمل لا يخلو من النقص لأن واضعه بشر يخطئ ويصيب ومن ذا الذي ما ساء قط؟ ولعل من أهمها التصحيف الذي اعترى الكثير من الألفاظ والشواهد الشعرية والمواد اللغوية وعدم الدقة في نقل الأقوال وهناك الكثير منها.

وحاولت جاهداً الوقوف على أبرز تلك الهنات خاصة الصوتية منها والصرفية وأظن أني قد وقفت على جل ما جانب الجوهري الصواب فيه معللاً إياه وذاكراً صوابه، وذكرت كلاً في بابه، ولذا اكتفيت بذكر الهنات مجردة هنا حتى لا يكون هنالك تكرارٌ.

الفصل الأول

المستوى الصوتي

مخارج الحروف وصفاتها

لعل أهم ما يلحظ في كتاب الصحاح للجوهري، أنه ضنين في تناول مخارج الحروف حيث اقتصر على ذكر الحروف الشفوية، والذلق، والنطعية، لا غير ولكنه تناول بعض صفاتها فقد تعرض للأصوات المجهورة، والمهموسة، والمطبقة، والحروف الصم واكتفى أحياناً أخرى بالمعنى المعجمي لبعضها، دون حروفها كمصطلح التفخيم. وهذا عرض لأبرز ما تناوله.

الحروف الشفوية (الشفهية):

قال الجوهري: (والحروف الشفهية: الباء، والفاء، والميم"(الجوهري، 1984م، ص2237-2547) ولم يدرج الجوهري "الواو" في هذا الموضع. ولكنه يستدرك على ذلك في موضع آخر من الكتاب. بقوله: "وقد يقسم بها نقول: والله لقد كان كذا، وهو بدل من الباء، وإنما أبدل منه لقربه منه في المخرج. إذ كان من حروف الشفة(الجوهري، 1984م، ص 2556). وهو بهذا يشاطر الخليل رأيه في بداية الأمر. ويخالفه باستدراكه حيث عد الخليل الحروف الشفوية "الفاء والباء والميم" وأخرج الواو منها حيث ألحقها بالألف والياء وعدها من الأصوات الهوائية(الفراهيدي، د.ت، ص58). ويتطابق رأيه مع رأي سيبويه مع اختلاف في ترتيبها فسيبويه يرى أن الفاء من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو(سيبويه، د.ت، ص433) حيث قدم الجوهري الباء على الفاء في حين قدم سيبويه الفاء على الباء. وهناك الكثير من العلماء الذين تابعوا سيبويه بالإضافة للجوهري كابن جني، وابن الجزري (في النشر) والزمخشري، والمبرد، الذي يخالفه في تقديم بعض الحروف على الأخرى يقول المبرد "ومن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء ومن الشفة مخرج الواو، والباء، والميم..."(المبرد، 1396، ص33). وهو بهذا يقدم الواو على الباء، والميم عكس ما ذهب إليه سيبويه حيث يؤخرها عنهما.

ومما يلاحظ أن أراء القدماء، ومنهم الجوهري متطابقة إلى حدّ ما حول الحروف الشفوية إلا أن المحدثين من العلماء قد خالفوا القدماء وذلك بإخراجهم الواو من الحيز

الشـــفوي، وإدراجها في حيز أقصى الحنك مع مساعدة الشفة. يقول إبراهيم أنيس"... أما مخـــرج الواو، فليس الشفتين فقط كما ظن القدماء. بل هو في الحقيقة من أقصى اللسان، حـــين يقترب من أقصى الحنك، غير أن الشفتين حين النطق بها تستديران، أو بعبارة أدق تكمل استدارتهما"(انيس، 1961م، ص44).

وتابـــع المحدثون القدماء في بقية الحروف وهي (الفاء، والباء، والميم) مع اختلاف، أو تحديث في المسمى فما سماه القدماء الشفوي سماه بعض المحدثين شفوي شفوي، أو شفتانياً يقول محمد الخولي: ".. صوت شفوي شفوي: وهو صوت ناطقة الشفة السفلى، ومكان نطقه الشفة العليا مثل /م.ب/ ويدعى أحياناً صوتاً شفتانياً... وصوت شفوي اسناني وهو صوت ناطقه الشـــفة السفلى، ومكان نطقه الاسنان العليا مثل /ف/..."(الخـــولي، 199م، ص 34).

الأصوات النطعية:

تناول الجوهري هذا المصطلح من وجهة نظر معجمية دون التعرض للأصوات النطعية يقول: "والنطع أيضاً، ما ظهر من الغار الأعلى فيه آثار كالتحزيز.." (الجوهري، 1984م، ص 1291). وظهـــر هـــذا المصطلح عند الخليل –رحمه الله- حيث قال" ... والطاء، والتاء، والـــدال نطعية؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى..."(الفراهيدي، د.ت، ص58). و لم يظهر هذا المصطلح عند سيبويه رغم أنه تلميذ الخليل ولا عند ابن جني، الذي يسير في أحايين كثيرة متبنياً كل ما ذهب إليه سيبويه وهذا مما يدعو إلى التساؤل حول سبب عدم ورودها عنده ولسنا بصدد تناول الأسباب. إلا أن الزمخشري الذي جاء في فترة متأخرة تناول المصطلح بقوله: "والطاء، والدال، والتاء نطعية لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى"(الزمخشري، د.ت، ص 395). ورأى ســيبويه، وابن جني، وابن الطحان أن مخرج هذه الأصوات من أدنى طرف اللسان وما يليه من أصول الثنيين من العليين، تخرج الطاء والدال والتاء"(ابن الطحان، 1991، ص82، سيبويه، د.ت، ص433، ابن جني، 1985م، ص47).

ويـــرى المحدثون، أن القدماء قد جانبهم الصواب في مخرج هذه الأصوات (النطعية) وذلك لأن مخرجها لثوي اسناني يقول الدكتور إبراهيم أنيس "أما تسميتهم "الدال والطاء والـــتاء" بالأصـــوات النطعية، فيبدو أن هذا المصطلح قد جانبه التوفيق؛ لأن النطع كما

شرحته المعاجم، وكما يفهم من كلام هؤلاء العلماء هو أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصـــول الثنايا... وتدل التجارب الحديثة، على أن طرف اللسان مع هذه الأصوات يتصل بأصول الثنايا، بل ومعظم الثنايا من الداخل. فهي أصوات أسنانية لثوية، ولو وضعوا هذا المصـــطلح للام، والراء، والنون، لكانوا أقرب إلى الصواب... (انـيس، 1961م، ص87). وقد أدرجـــت الدراســـات الحديثة أصواتاً أخرى إلى جانب ما ذكره القدماء، تخرج من اللثة والأسنان كالضاد، والسين، والزاي، والصاد(مرعي، 1993م، ص64).

الحروف الذولقية:

قـــال الجوهري: "... والحروف الذلق: حروف طرف اللسان، والشفة، الواحد أذْلَقُ وهـــي ستة ثلاثة منها ذولقية، وهي: الراء، واللام، والنون، وثلاثة شفوية، وهي: الفاء، والـــباء، والميم. وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً؛ لأنّ الذلاقة في النطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة"(الجوهري، 1984م، ص1479).

ولا بـــد من الإشارة بداية إلى أن هذا المصطلح قد ظهر عند الخليل وتبنى الجوهري رأيه دون أي تغير يذكر، يقول الخليل رحمه الله: "اعلم أن الحروف الذلق، والشفوية ستة وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م. وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً؛ لأن الذلاقة في النطق إنما هي بطـــرف أسلة اللسان، والشفتين. وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذلقية، ر، ل، ن، تخـــرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم وثلاثة شفوية: ف، ب، م مخرجها ما بـــين الشـــفتين خاصـــة... لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف الصحاح، إلا في هذه الأحرف الثلاثة فقط. ولا ينطلق طرف اللسان إلا بالراء واللام والنون"(الفراهيدي، د.ت، ص 51-52).

وإلى ذلك ذهب ابن جني، حيث يقول" ومنها حروف الذلاقة: وهي ستة اللام والراء والنون والفاء، والباء، والميم، لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه"(ابـــن جني، 1985م، ص64).

وقد جمع الزمخشري هذه الحروف في وقوله: "مرنبفل" وأضاف ... والمصمتة ما عداها والذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان، وهو طرفه والاصمات: أنه لا يكاد يبنى منها كلمة رباعية، وخماسية معراة من حروف الذلاقة. فكأنه قد صمت عنها(الزمخشري، د.ت، ص395).

ويـــرى المحدثـــون، أن الذلاقة مصطلح يطلق على بعض الأصوات لخفتها، في النطق وسلاســتها علـــى اللســـان. وذلك لتباعد مخارج هذه الأصوات فكلما تباعدت مخارج الأصـــوات كانت في التأليف أحسن، وإذا تقاربت الأصوات في مخارجها قبح اجتماعها، والتأليف منها(مرعي، 1993م، ص122-123). كما يرى البعض الآخر، أن كثرة شيوع هذه الحـــروف في الكلام العربي، وعدم اصطحاب استخدامها تعثير، أو تلعثم في النطق؛ كان السبب في اطلاق هذا المصطح عليها دون النظر إلى مخارجها، أو صفاتها، أو أي ناحية من نواحي الدراسة الصوتية. وهي تقف على النقيض من الحروف المصمتة التي يقل انتشارها في الكلام العربي(انيس، 1961، ص80).

صفات الحروف:

لقـــد تـــناول الجوهري في صحاحه مجموعة من صفات الأصوات. تناول في بعضها المصطلح والحروف التي تنطبق عليها تلك السمات. واقتصر في البعض الآخر على توضيح المصطلح من ناحية معجمية وحسب. دون التعرض للحروف التي تنطبق عليها "ولعل أهم ما تناوله: الجهر، والهمس، والإطباق، والتفخيم: وهذا بيان لما أورده الجوهري.

الأصوات المجهور والمهموسة:

تـــناول الجوهري الأصوات المجهورة بقوله: "والحروف المجهورة" عند النحويين تسعة عشـــر يجمعها قولك: "ظلُّ قوٍّ ربض إذا غزا جندٌ مطيع" وإنما سُمّي الحرف مجهوراً؛ لأنه أشـــبع الاعـــتماد في موضـــعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد يجري الصوت(الجوهري، 1984م، ص619).

وعـــرف المهمـــوس بقوله: "والحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك: "حَثَّهُ شخص فســـكت" وإنما سمي الحرف مهموساً؛ لأنه أضعف الاعتماد في موضعه، حتى جرى معه النفس"(الجوهري، 1984م، ص991).

ونستطيع القول: إن الجوهري تابع سيبويه في تعريفه لمصطلحي الجهر والهمس. كما تابعـــه علماء كثر ولكن الجوهري كغيره من العلماء، لم يتجاوز ما وضعه سيبويه بكلمة واحد زيادة أو نقصاناً فالتعريف بنصه، والحروف كما وردت عند سيبويه وهذا حال بقية العلمـــاء كابن جني(ابـــن جني، 1985م، ص619). والزمخشري(الزمخشري، د.ت، ص394-495).

وابـــن الطحان(ابن الطعان، 1991م، ص78). وغيرهم حيث يقول سيبويه : "فالمجهور"حرف أشـــبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصـــوت. فهذا حال المجهور في الحلق والفم إلا أن النون، والميم، قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنه، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لـــرأيت ذلك قد أخل بهما. وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى الـــنفس معه وأنت تعرف ذلك، إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ولو اردت ذلـــك في المجهـــور لم تقدر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين، والمدّ أو بما فيها، وإن شئت أخفيت"(سيبويه، د.ت، ص434).

ولعـــل إحاطـــة تعـــريف سيبويه بهالة من القدسية، كان السبب في عدم التعرض له بالشرح، والتوضيح. وإن وجدت محاولات للتوضيح، إلا أنها بقيت تدور في فلك تعريف ســـيبويه وبقـــي العلماء يجترونه حتى عهود متأخرة، ولعل ما أضافه بعضهم يعد من نافلة القـــول حيث ذهب بعضهم إلى أن الهمس من صفات الضعف، والجهر من صفات القوة، يقـــول. ابـــن الجزري: "... والهمس من صفات الضعف، كما أن الجهر من صفات القوة والمهموسة عشرة يجمعها قولك "سكت فحثه شخص" والهمس الصوت الخفي فإذا أجرى مـــع الحرف النفس؛ لضعف الاعتماد عليه كان مهموساً، والصاد، والخاء المعجمة، أقوى ممـــا عـــداها وإذا منع الحرف النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد كان مجهوراً"(ابن الجزري، د.ت، ص202، ابن دريد، 1344هـ، ص8).

وممـــا يلاحظ من خلال استكناه آراء القدماء، أنهم اعتمدوا في التفريق بين مفهومي الجهـــر، والهمس على جريان النفس، أو عدم جريانه مع الصوت. إلى جانب القدرة على تـــرديد الصوت مع المهموس وعدم ترديده مع المجهور ووصف المجهور بالقوة والمهموس بالضعف.

وقد تابع المحدثون ما قدّمه سيبويه ومن جاء بعده في تعريفهم بل وصفوا سيبويه بأنه مرهف الحس؛ لقدرته على وضع الوصف الدقيق لمفهومي الجهر والهمس. إلا أن سيبويه لم يشـــر من بعيد أو قريب إلى الأوتار الصوتية، ودروها في الجهر والهمس، ولكنه كما يرى

البعض قد أحس بوجود صوت يخرج من الصدر في أثناء نطق الأصوات المجهورة ولكنه لم يعرف مصدر هذا الصوت الناتج عن ذبذبة الوترين الصوتيين(مرعي، 1993م، ص104).

ولقد تناول المحدثون تعريف سيبويه للجهر والهمس، بالتوضيح والتحليل. وقوفاً على ما شابه من الغموض أحياناً، فقوله إشباع الاعتماد، قصد به بأنه صوت متمكن مشبع، فيه وضوح وفيه قوة. فالمجهور أوضح في السمع من المهموس وقوله منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس: أن الحس المرهف له جعله يشعر مع المجهور باقتراب الوترين الصوتين أحدهما من الآخر حتى يكادا يسدا طريق التنفس وتلك هي الصفة التي وضحها لنا المحدثون، حين وصفوا ما يجري في الحنجرة مع المجهورات إذ قالوا: إنه مع المجهور يقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، مما يضطر هواء التنفس إلى الاندفاع من بينهما في قوة تحرك الوترين الصوتين، وتجعلهما يتذبذبان ويظلان يتذبذبان حتى ينقضي الاعتماد، أي حتى تنتهي العملية العضلية المطلوبة في صدور الصوت أما حالة الهمس، فقد عبر سيبويه بضعف الاعتماد، أي عدم تمكن الصوت في أثناء جريانه في مجراه مما يترتب عليه قلة وضوحه. وكذلك نجد طريق التنفس معه مفتوحاً بحيث يسمح بانسيابه حراً طليقاً، وتلك هي الحال التي عبر عنها المحدثون بقولهم: إن الوترين الصوتيين مع المهموس، يبتعد أحدهما عن الآخر. فينطلق النفس من بينهما دون حاجة إلى تحريكهما، وإحداث ذبذبات بهما(انيس، 1961م، ص92-93، الخولي، 1990م، ص39).

وقد أخرج المحدثون حرفي القاف، والطاء من الحروف المجهورة. وألحقوهما بالمهموسة وذلك لأن الدراسات الحديثة أثبتت عكس ما ذهب إليه الأقدمون ولعل السبب كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس، عائد إلى التطور الذي أصاب هذين الحرفين عبر الأزمنة المختلفة وربما كانا مهجورين، ولكنهما انتهيا إلينا مهموسين"(انيس، 1961م، ص67-68).

أما صوت الهمزة، فقد اختلف المحدثون حولها، فمنهم من عدها صوتاً مجهوراً، ومنهم من عدّها صوتاً مهموساً، ومنهم من عراها تماماً من صفتي الجهر والهمس فهي عندهم صوت ليس بالمجهور، ولا بالمهموس. ورغم الانحباس الذي يحدث عند نطق الهمزة، إلا أنه كما يرى البعض، لا يؤثر في الوترين بحيث يسمح باهتزازهما(أيوب، د.ت، ص59).

و ممن ألحق الهمزة بالمهموس محمد الخولي بقوله: "الصوت المهموس، يكون الصوت مهموساً حين تكون فتحة المزمار في حالة انفتاح، ولا يتلاقى الوتران الصوتيان، ولا يهتزان مثال ذلك الأصوات ت، ط، ك، ق، ء، ف، ث، س، ص، ش، خ، ح، هـ، وتدعى الظاهرة همساً(الخولي، 1990م، ص72).

حروف الإطباق:

عرف الجوهري الإطباق بقوله: "وأطبقت الشيء أي غطيته وجعلته مطبقاً فتطبّق هو. ومنه قولهم: لو تطبقت السماء على الأرض ما فعلت كذا والحمى المطبقة هي الدائمة لا تفارق ليلاً، ولا نماراً... والحروف المطبقة أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء"(الجوهري، 1984م، ص198، 1512-1513).

نقول: لم يقدم الجوهري تعريفاً واضحاً للإطباق ولكن يستشف من تعريفه المعجمي، ملاصقة شيء لشيء. وهي إشارة لملاصقة اللسان أو اطباقه على الحنك الأعلى وبمقارنة ما ذكره القدماء مع ما ذكره الجوهري، نجد تطابقاً كبيراً بينهم فهذا سيبويه يقول: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما جاذى الحنك الأعلى من اللسان فترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فسيما بين اللسان، والحنك إلى موضع الحروف"(سيبويه، د.ت، 436). وإلى ذلك ذهب ابن جني(ابن جني، 1985م، ص61) والزمخشري(الزمخشري، د.ت، 395) وابن يعيش(ابن يعيش، د.ت، 129) وغيرهم وعلى النقيض منها تقف المنفتحة وهي كما عرفها سيبويه كل الحروف ما عدا المطبقة... والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف، لانك لا تطبق لشيء منهن ترفعه إلى الحنك الأعلى(سيبويه، د.ت، 436) وقد تلازم مصطلحا الإطباق والاستعلاء في أقوال القدماء ووضحوا العلاقة الرابطة بين المفهومين. فالاستعلاء عند علماء العربية القدماء تصعد في اللسان إلى أعلى سواء انطبق اللسان على الحنك أم لم ينطبق. أما الإطباق فهو تصعد في اللسان إلى الحنك مع انطباقه عليه(مرعي، 1993، 117) يقول ابن جني "... فالمستعلية سبعة، وهي الخاء والغين، والقاف، والضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وما عدا هذه الحروف، فمنخفض ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها مع

استعلائها إطباق... وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها(ابن جني، 1985م، ص62).

كمـــا يقف الاستفال على النقيض من الاستعلاء، لأنه انخفاض اللسان والصوت إلى قـــاع الفم يقول ابن الطحان "... والاستفال ضد ذلك وهو انخفاض اللسان والصوت إلى قـــاع الفم"(ابن الطحان، 1991م، ص94). ولا بد من الإشارة إلى أن مصطلح التفخيم الذي غـــاب عـــن القـــدماء إلى عهود متأخرة أشار الجوهري إليه إشارة عابرة بقوله "وتفخيم الحـــرف خلاف إمالته"(الجوهري، 1984م، ص2001). ولكنه بذلك لم يقدم توضيحاً ذا بال إلا أن بعـــض المتأخرين أشاروا إلى هذا المصطلح كابن الجزري الذي يقول: "والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك: "قظ خص ضغط" وهي حروف التفخيم على الصـــواب وأعلاهـــا (الطاء)، كما أن اسفل المستفلة (الياء)، وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولا شك أنها أقواها تفخيما...(ابن الجزري، د.ت، ص202-203).

كما أشار المحدثون زيادة على ما قدمه القدماء، إلى الشكل الذي يتخذه اللسان عند الـــنطق بالأصـــوات المطبقة حيث يتقعر وسط اللسان يقول إبراهيم أنيس: "فعند النطق بالصـــاد يتخذ اللسان وضعاً مخالفاً لوضعه مع السين، إذ يكون مقعراً منطبقاً على الحنك الأعلـــى مـــع تصعد أقصى اللسان، وطرفه نحو الحنك مع رجوع اللسان إلى الوراء قليلاً ككل الأصوات المطبقة"(انيس، 1961، ص64، الأنطاكي، د.ت، ص17).

كما فرق المحدثون بين الصوت المطبق، والصوت الطبقي يقول الدكتور محمد الخولي: "ويختلف الصوت المطبق عن الصوت الطبقي، فالصوت المطبق له مكان نطق خاص به لا علاقـــة لـــه بالطبق فالصوت /ط/ مطبق مكان نطقه الإسنان أما الصوت /ك/ فهو طبقي وليس مطبقاً(الخولي، 1990م، ص132؛ حسان، د.ت، ص98).

ونســـتطيع القـــول إن كـــلاً من مصطلحي الإطباق والاستعلاء من جهة والانفتاح والتســـفل من جهة أخرى يقفان على طرفي نقيض. فالإطباق، والاستعلاء يتبعها ارتفاع اللســـان حـــيث ينتج عن هذه العملية تفخيم الصوت وتغليظه، نتيجة للفراغ الناشئ عن تقعـــر وســـط اللســـان، وينطبق ذلك على أصوات (ص، ض، خ، ط، والظاء، والغين، والقاف.

أما الانفتاح والتسفل، فاللسان فيهما يكون مستقراً في قاع الفم مما يعني عدم تفخم الصوت، وتكون المسافة بين اللسان والحنك العلوي مفتوحة.

ظاهرة ائتلاف الأصوات وتنافرها:

لقد أولى علماء العربية القدماء قضية ائتلاف الأصوات، وتنافرها عناية كبيرة؛ لما لها مـــن أثـــر كـــبير في تشكيل أبنية اللغة إلى جانب معرفة الأصيل من الدخيل منها، وكان حديثهم هذا مقروناً بالحديث عن مخارج الحروف. لأن مخارج الحروف تمثل العامل الرئيس في ائتلاف الأصوات وذلك من حيث القرب، والبعد في المخارج إلى جانب صفات تلك الحروف وقضية خفة البناء وثقله وخفة الأصوات وثقلها.

وكـــان الخليل –رحمه الله– من أوائل من تناول هذا الجانب المهم، من جوانب اللغة مشـــيراً إلى الائـــتلاف والتنافر أثناء حديثه عن الأحرف الذلق حيث يقول "فلما ذلقت الحـــروف الستة ومذل بهن اللسان، وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام، فليس شـــيء من بناء الخماسي التام يعرى منها، أو من بعضها... فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماســـية معـــراة من حروف الذلق، أو الشفوية. ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحـــروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب؛ لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب، كلمة واحدة رباعية، أو خماســـية الا وفـــيـــها من حروف الذلق والشفـــــوية واحد أو اثنان أو أكثر" (الفراهيدي، د.ت، ص52).

ولكـــن الخليل أخرج مجموعة من الكلمات جاءت معراة من الأحرف الذلق من هذا الحكم، ولكنها قليلة كما قال لا يعتد بها وذكرمنها :العسجد، والعسطوس، والقداحس، والدعشـــوقة، والهْدعَة، والزُهزقةُ.. (الفراهيدي، د.ت، ص52). ويعلل ورودها بقوله "ولولا ما لزمهن من العين والقاف ما حسن على حال، ولكن العين، والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما اطلق الحروف وأضخمها جرسا" (الفراهيدي، د.ت، ص53).

ولقد أشار الجوهري في صحاحه إلى العسجد، وذكر أنه من الرباعي الذي جاء بغير حـــرف ذولقـــي بقـــوله "العسجد: الذهب، وهو أحد ما جاء من الرباعي بغير حرف ذولقي" (الجوهري، 1984م، ص508).

وأشـــار ابـــن دريد إلى أن ذلك عائد لوجود السين، وذلك لأنها لينة، وجرسها من جوهر الغـــنة فلذلك جاءت في هذا البناء"(ابن دريد، 1344هـ، ص11، الجواليقي، 1966م، ص 12).

ورغـــم اختصـــاص حروف الذلاقة ببنائي الرباعي والخماسي إلا أن الجوهري يخص الثلاثـــي في حالة تنافر صوتين، أو عدم ائتلافهما يقول: "والجبت كلمة تقع على الصنم، والكاهن، والساحر. ونحو ذلك، وفي الحديث "الطيرة، والعيافة والطرق من الجبت" وهذا لـــيس مـــن محـــض العـــربية؛ لاجـــتماع الجيم والتاء في كلمة واحدة من غير حرف ذولقي"(الجوهري، 1984م، ص245).

ويـــذهب ابـــن دريد، إلى أن الثلاثي من الأسماء والثنائي يجوز بالحروف المصمتة بلا مـــزاج مـــن حـــروف الذلاقة، إذا فصل بينهما بفاصل يقول: "فاما الثلاثي من الأسماء، والثنائي، فقد يجوز بالحروف المصمتة بلا مزاج من حروف الذلاقة مثل خُدَعٍ وهو حسن؛ لفصـــل مـــا بين الخاء والعين بالدال(ابن دريد، 1344هـ، ص12). وقد أشار الدكتور محمد الخولي، إلى أن حرف الجيم تلحقه جميع الأصوات ما عدا / ت، ج، خ، ض، ط، ظ، ق، ك(الخولي، 1990م، 183).

ولقـــد أشـــار غـــير عالم من علماء العربية القدماء، إلى اقترانات صوتية مرفوضة في العـــربية، كانت الأساس في تحديد العربي الأصيل، من الدخيل وكان الجوهري واحداً ممن أشـــار إلى ذلك في صحاحه في أكثر من موضع. ولعل أهمها إشارته إلى أن الجيم والقاف لا يجـــتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن يكون معرباً، أو حكاية صوت نحو (الجردقة) وهي الرغيف و "الجرموق) الذي يلبس فوق الخفّ و (الجرامقة) (قوم بالموصل أصـــلهم مـــن العجم) و(الجوسق) العفر و (جلّقّ) بالتشديد وكسر الجيم موضع بالشام و(الجوالق) وعاء.. (الجوهـــري، 1984م، ص1454، الجوهري، 1984م، ص337). كما أن الصاد، والجـــيم لا يجـــتمعان في كلمـــة واحـــدة مـــن كـــلام العرب كالصاروج وهي النُوَرة وأخلاطهـــا(الجوهـــري، 1984م، ص325). كما أن الطاء، والجيم لا يجتمعان في أصل كلام العـــرب كالطجن والطاجن وهما الطابق يقلى عليه.. (الجوهري، 1984م، ص157). كما أنه ليس في كلام العرب زاي قبلها ذال ومنه المهندز وهو الذي يقدر مجاري القني والأبنية. إلا

أنهم صيروا الزاي سيناً؛ لأنه ليس في كلام العرب زاي قبلها دال(الجوهري، 1984م، ص902). كما أن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب. كالإجاص(الجوهري، 1984م، ص1029).

وإلى ذلك أشار كثير من العلماء كالجواليقي الذي يقول "لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية فمتى جاءتا فاعلم أنها معرّبة ومن ذلك جَلوبق وجرندق والجَوْقُ... ولا تجتمع الصـــاد، والجـــيم في كلمة عربية ومن ذلك "الجصُّ والصنجة"، والصولجان... وليس في أصول أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو نرجس.. وليس في كلامهم زاي بعد دال إلا دخيل من ذلك الهنداز والمهندز ... ولم يحك أحد من الثقات كلمة عربية مبنية من باء وسين وتاء فإذا جاء ذلك في كلمة فهي دخيلٌ.. (الجواليقي، 1966م، ص11-12).

كما أشار القدماء إلى بعض القوانين المؤثرة في البنية الصوتية للكلمات العربية وكان ابـــن جـــني أحـــد هؤلاء حيث أشار إلى أن حروف المعجم ضرب خفيف، وآخر ثقيل والخفيف أضرب. بعضه أخف من بعض. والثقيل كذلك بعضه أثقل من بعض. ويرى أن أخف الحروف هي حروف الزيادات، والمجموعة في قولك "اليوم تنساه"، أو (سألتمونيها) أو (هويت السِّمان) (ابن جني، 1985م، ص211).

وأضـــاف ابن دريد، أن أكثر الحروف استعمالاً عند العرب، الواو، والياء والهمزة. وأقل ما يستخدم لثقلها على ألسنتهم الظاء، ثم الذال، ثم الشين ثم القاف ثم الخاء ثم العين ثم النون ثم اللام ثم الباء ثم الميم...(ابن دريد، 1344هـ، ص12).

وقد أثبتت بعض الدراسات الحديثة صحة ما ذهب إليه الأقدمون حيث خلصت هذه الدراســـات إلى أن حـــروف الذلاقة هي أكثر الحروف شيوعاً. وأن أقل الحروف شيوعاً حرف (الظاء) وذلك لثقله(مرعي، 2002م، ص110).

ولعل من أهم القضايا التي ركز عليها القدماء قضية مخارج الحروف ودروها في حسن التأليف بين الحروف فقد أشار غير واحد، إلى أن تجاور المخارج مدعاة إلى تنافرها مثلما أن تباعد المخارج، مدعاة لتآلفها. وقد أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: " وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرج الحرفين، فالقياس ألا يأتلفا، وإن تجشموا ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين، وذلك نحو "أرُلٍ" و "وَرِلٍ" و "وَتِدٍ" . فبدأوا بالراء قبل اللام،

وبالتاء قبل الدال؛ لأنهما أقوى منهما"(ابن جني، 1985م، ص814). وقد ذكر أن أقل الحروف تآلفـاً بلا فصل. حروف الحلق وهي ستة: الهمزة والهاء، والعين، والحاء، والغين والخاء، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كملة اثنان أن يكون بينهما فصل، وذلك :" نحو هَـدأتُ وخـبأتُ، وعبْء .. وحكمها ألا تتجاور غير مفصولة، إلا في مواضع ثلاث: أحـدها : أن تبدأ الهمزة، فيجاورها واحد من ثلاثة أحرف حلقية، وهي: الهاء، والحاء، والخـاء، نحو: أهل وأهر، وإهاب... والحاء نحو أحَدٍ والخاء نحو أخذ والثاني: ائتلاف الهاء مـع العين، ولا تكون العين إلا مقدمة، وذلك نحو عَهْدٍ وعِهْن. والثالث: ائتلاف العين مـع الخـاء، ولا تكون الخاء إلاّ مقدمة، ذلك نحو: بَخَعَ (بخع نفسه قتلها غيظاً) والنَّخَع (قبـيلة من الأزد..) ويتلو حروف الحلق، حروف أقصى اللسان، وهي القاف، والكاف، والجـيم، وهـذه لا تتجاور البتة. لا تجد في الكلام نحو "قَجْ" "ولا "جَقْ" ولا "كجْ" ولا "جـَـكْ" ولا "كقَّ ولا "قكَّ"(ابن جني، 1985م، ص812-815، آل ياسين، 1979م، ص454، 455).

كمـا أن الشين لا تؤلف مع الضاد؛ لما بينهما من التجاور، والاستطالة. أما حروف الصفير وهي: الصاد، والسين، والزاي. فلا يتركب بعضها مع بعض ، ليس في الكلام مثل "سَـصُّ" ولا "صَـسَّ" ولا "سزَّ" وكذلك الطاء، والدال، والتاء، لا يتركبن إلا أن تتقدم الطـاء والـتاء علـى الدال نحو "وَتِدٍ" و "مَحْتـِـدٍ" و "وطَدٍ" وكذلك الظاء والذال والثاء(ابن جني، 1985م، ص817-718).

أما الراء، واللام، والنون. فمتى تقدمت الراء على كل واحدة منهما، جاز ذلك. نحو "وَرَلٍ" و "أُرُلٍ" و "رَنّـة" و "رَنْدٍ" (شجر طيب الرائحة) ولو تقدمت واحدة منهما على الراء، لم يجز لأنهما أقوى منها(ابن جني، 1985م، ص818).

كما أشار العلماء إلى مجموعة من المواضع يحسن فيها التركيب، ومن ذلك ما قاله بهاء الدين صاحب(عروس الأفراح)حيث أشار إلى اثني عشر موضعاً وهي:

الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ع د ب.

الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط نـحو : ع ر د(الأنطاكي، د.ت، ص32).

من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى. نحو : ع م هـ.

من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى. نحو ع ل ن.

من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى. نحو: ب د ع.

من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط. نحو: ب ع د.

من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى. نحو: ف ع م.

من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى. نحو: ف د م.

من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى. نحو: د ع م.

من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى. نحو: د م ع.

من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط. نحو: ن ع م.

من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط. نحو: ن م ل.

ويرى الشيخ، أن أحسن هذه التراكيب الأول وهو المنحدر من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو: ع د ب ،فالعاشر، ويكون الانحدار من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو : د م ع. فالسادس ويكون الانحدار من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو: ب ع د. أما الخامس، والتاسع فهما سيان في الاستعمال. وإن كان القياس يقتضي أن يكون أرجحهما التاسع، وأقل الجميع استعمالاً هو السادس(الأنطاكي، د.ت، ص32-33، مرعي، 2002م، ص214).

ومما تقدم نستطيع القول بأن العربية تميل في نسيجها اللغوي إلى السهولة، والتيسير وقد سعت جادة للتخفيف من الأنسجة الصعبة بكل ما أوتيت من قدرة ولذلك مالت إلى استخدام الحروف الأكثر دوراناً، والحروف المتباعدة المخارج.

الإعلال

لم يقــدم الجوهــري تعريفاً واضحاً للإعلال، رغم ورود أمثلة كثيرة في صحاحه حولها حــيث اكتفى بالمعنى المعجمي. بقوله: "والعلة، المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كــأنّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً، منعه الأول.. واعتل أي مرض، فهو عليل..." (الجوهري، 1984م، ص1773). ويقودنا هذا التعريف، إلى نتيجة أشار إليها علماء العربية القدماء، وهي أن حــروف العــلة، تتغير ولا تثــبت على حال يقول ابن يعيش: "والعلة تغير المعلول عما هو عليه، وسميت هذه الحروف حروف العلة؛ لكثرة تغيرها" (ابن يعيش، د.ت، ص54).

وبالنظر إلى آراء علماء العربية القدماء ،حول الإعلال، نجد أن هذا المفهوم قد درس في إطــار الإبــدال الصوتي، وذلك لاعتبارهم حروف العلة صوامت، لا أشباه صوامت يقول المــبرد: "فمن حروف البدل حروف المد، واللين المصوتة. وهي الألف، والواو، والياء" (المبرد، 1396هـ، ص199)، وإلى ذلك ذهب العكبري في اللباب حيث يقول: "والبدل على ضربين، مقيس، وغير مقيس.. وأما المقيس فضربان أيضاً: لازم مطرد، ولازم غير مطرد.. فالأول ما أبــدل لعلــه، فإنــه لازم حيث وجدت العلة ما لم يمنع منه مانع. كإبدال الواو والياء ألفاً، لتحــركها وانفــتاح ما قبلها.." (العكبري، 1995م، ص285) ، وهي إشارة واضحة إلى إدراج القــدماء، حــروف العلة في باب الإبدال. وهي دلالة واضحة على عدم الفصل بين حرف العلة، والحروف الصحيحة.

ولعــل السبب في ذلك عائد إلى إغفال القدماء، الفرق بين ديمومة الإبدال بين حروف الإبــدال الصــحيحة، والإبدال المؤقت بين حروف العلة فحلول صوت مكان صوت آخر، دون اعتبارات أخرى؛ حدا بالقدماء إلى وضع الحروف الصحيحة، والمعتلة في إطار واحد.

وقد أشار العلماء إلى حالات التغير التي تطرأ على حروف العلة، وهي القلب، والحذف، والإسكان يقول الميداني: "حروف العلة تلحقها ثلاثة أنواع من التغيير: أحدها القلب. وقد يقــال الإبــدال، بمعناه. والثاني الإسكان، والثالث الحذف والزيادة" (الميداني، 1982م، ص223، الاســترباذي، د.ت، ص66-76). ولم يخرج الجوهري فيما قدمه من أمثلة، عما جاء به القدماء. فمــا تناوله، كان في أبواب القلب والإسكان والحذف. مع تفاوت في التعليل، والتوضيح.

حيث كان يكتفي أحياناً بالإيماء بقوله: لكسره ما قبلها، وصحت لصحتها في الأصل. دون أي توضيح أو إبداء رأي.

أمـــا علمـــاء العـــربية المحدثون، فقد تفاوتت آراؤهم، بين مؤيد لما ذهب إليه القدماء، ومعـــارض لها. فالمؤيد عدّها من باب الإبدال الصوتي، كما ذهب الأنطاكي، حيث رأى أن الإعـــلال إحـــدى ظاهـــرات التـــبدل الصوتي، التي تصيب حروف العلة، الألف، والواو، والياء(الانطاكي، د.ت، ص105).

وذهـــب الدكتور تمام حسان، مذهباً مغايراً، قصر فيه الإعلال على حروف العلة، وهي الواو، والياء دون الصحيحة، مع إخراجه الألف منها. حيث يتبادلان المواضع. إلى جانب أنه رأى: أن الإعـــلال يكـــون بإحدى ثلاث. يقول: "موضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف اللـــين. الـــواو، والياء دون الألف، ويكون الإعلال في هذين الحرفين، بإحدى طرق ثلاث: النقل، والقلب، والحذف"(حسان، 1981، ص276-277).

ويـــذهب الدكتور عبد القادر مرعي، إلى أن الإعلال تغير يصيب حروف العلة، ولكنه يكـــون بإحدى اثنتين: إما بإبدال صوت لين بآخر، أو إسقاطه. وهو بذلك يخرج ما أسماه القدماء الإعلال بالنقل، وما سماه المحدّثون إعلالاً بالتسكين(مرعي، 1993م، ص166).

وقـــد ارتأيت معالجة هذه الظاهرة عند الجوهري، ووفق ما أورده من قلب، وحذف، وإسكان. مبدياً رأيه، ورأي قدماء العلماء مقارناً إياها بآراء المحدثين.

الإعلال بالقلب:

فصل في قلب الواو والياء ألفاً

أشـــار الجوهري، إلى أن الواو والياء تقلبان ألفين؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلها(الجوهري، 1984م، ص2499). وكـــان هـــذا رأي علماء العربية القدماء، يقول ابن يعيش: "فأما الواو والـــياء، فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما، قلبتا ألفين.. (ابن يعيش، د.ت، 218، سيبويه، د.ت، 313، ابن جني، 1985م، ص20) "، ويعللون ذلك بالثقل الذي يحدثه التقاء الحركات مع حرف العلة. يقول ابن عصفور: "فإن قيل لأي شيء اعتلت هذه الأفعال؟ وهلاّ بقيت على أصولها فكنت تقـــول "قَوَمَ" و" طَوَلَ" و "خَوِفَ" و"بَيَعَ" و "كَيِدَ" فالجواب، أن فَعَلَ و"فَعِل" قلبت منها

الواو والياء استثقالاً للضمة في الواو، والكسرة في الواو والياء. فقلبت الواو والياء إلى أخف حـــروف العلة وهي الألف، ولتكون العينان من جنس حركة الفاء، وتابعة لها. وأما "فَعَلَ" فقلبت الواو والياء فيهما ألفاً؛ لاستثقال حرف العلة مع استثقال اجتماع المثلين، أعني فتحه الفـــاء، وفتحه العين في قَوَمَ وبَيَعَ (قام باع)" (ابن عصفور، 1996م، ص287، العكبري، 1995، ص 32).

وقد أشار الجوهري، إلى عدة أمثلة في هذا لباب حيث يقول: "والمَوْمَاةَ، واحدة الموامى وهـــي المفازة، قال ابن السراج: "المواماة أصله مَوْمَوة على فَعْلَلَة. وهو مضاعف قلبت واوه ألفـــاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما"(الجوهـــري، 1984م، ص2499، 478، 95). وقال في موضع آخر: "الرَحَى معروف. وهي مؤنثة؛ والألف منقلبة من الياء.." (الجوهري؛ 1984م، ص2353) وهذان مثالان دالان على إعلال الواو والياء ألفاً. وعِلّة ذلك؛ تحرك الواو في مَوْمَوَةَ" وفتح ما قـــبلها، فقلبت ألفاً. والحال تماثلها في الرحى، وأصلها "الرحَيٌ" فالياء متحركة، ومفتوح ما قبلها، فقلبت لذلك ألفاً.

وممـــا أشـــار إليه الجوهري، وكان نقطة خلاف بين العلماء، كلمة "آية" يقول "الآية: العلامـــة. والأصل أَوَيَةٌ بالتحريك"(الجوهري، 1984م، ص2275) وتبنّى رأي سيبويه بأن موضع العـــين في (آيـــة) واوٌ، لأن ما كان موضع العين منه واوٌ، واللام ياء، أكثر مما موضع العين واللـــام مـــنه ياءان. مثل شَوَيْت أكثر من باب حَيِيَتْ، وتكون النسبة إليه أَوَوِيٌّ"(الجوهري، 1984م، ص2275، ســـيبويه، د.ت، ص398). ويـــورد رأي الفراء حيث يقول الجوهري: "قال الفـــراء هـــي من الفعل فاعِلة، وإنما ذهبت منه اللام، ولو جاءت تـــامة لجاءت آيِيَةٌ ولكنها خُفِّفـــت(الجوهري، 1984م، ص2275). وقد أسند أبو حيان الأندلسي رأي الفراء إلى الكسائي حـــيث يقـــول: "فأمـــا (آية) فذهب الكسائي إلى أن وزنها فاعِلة فأصلها آيِيَة حذفت العين فصارت (آية) (الأندلسي، 1984م، ص147).أما رأي الفراء كما يشير إليه أبو حيان فهو "...أن وزنهـــا فَعْلة أبدلوا من الياء الساكنة ألفاً، كما قالوا صَابَة وثَابَة، في صَوْبه وثَوْبَة، ويظهر أنه قـــول سيبويه"(الأندلسي، 1984م، ص147)، وقول أبي حيان أبدلوا من الياء الساكنة ألفاً، قصد مـــن الـــواو ألفـــاً، وقد أخطأ في ذلك. ولعل الجوهري أراد هذا، عندما قال أن أصل الآية

"أوَيَــة". ولكــن السؤال يبقى عالقاً ما علة قلبها ألفاً إذا كانت ساكنة وليست متحركة؟ ويشوب رأي الجوهري الغموض في إبداء ذلك وأرى أن رأي الفراء أقرب إلى الصواب.

وقد أشار الجوهري، إلى ألفاظ خالفت القاعدة، حيث صحت فيها الواو والياء و لم تعلا ألفاً؛ لعلّة أوضحها الجوهري متابعاً فيها قدماء العلماء ومنها: "عَوِر" حيث يقول: "عورت عينة، وإنما صحت الواو فيها، لصحتها في أصلها. وهو اعْوَرّت بسكون ما قبلها، ثم حذفت الزوائد: الألف والتشديد، فيبقى عَوِر. يدل على أن ذلك أصله مجيء أخوانه على هذا: اسْوَدّ يَسْودّ، واحْمَرَّ ويَحْمَرُّ ولا يقال في الألوان غيره. وكذلك قياسه في العيوب: اعْرَجَّ، واعْمَيّ في عَــرِجَ وعَمِــيَ، وإن لم يســمع..." (الجوهــري، 1984م، ص76) ويقول في موضع آخر: "...تقول صَيِد، بكسر الياء، وإنما صحت الياء فيه لصحتها في أصله، لتدل عليه، وهو اصْيَدّ بالتشــديد..." (الجوهــري، 1984م، ص500) وقد أشار ابن يعيش، إلى أن الواو والياء تصح في مــثل هــذه المواقــع، لســكون ما قبلها، ولأنهما في معناهما، وحذف الزوائد لضرب من التخفــيف. وكانت صحة الواو والياء، أمارة على أن معناها "افْعَلّ"(ابن يعيش، د.ت، ص222-223).

وللمحدثين رأى آخر، يخالف ما رآه القدماء. فما حدث في رأيهم، في مثل قام، وباع. هــو من باب الازدواج الحركي، الذي تحاول اللغة جاهدة الخلاص منه، وذلك بحذف شبه الحركة، ليلتقي بعدها حركــتان قصيرتان، تشكلان حركة طويلة"(شاهين، 1980م، ص194-195).

فمــا حــدث في مثل (قَوَمَ) هو تشكل مزدوج حركي، فحذفت شبه الحركة والتقت الحركتان القصيرتان وشكلتا فتحة طويلة على هذا النحو.

Kama	ka ama	kawa ma
مرحلة الفتح الخالص	حذف شبه الحركة	الأصل (تشكل مزدوج)

وكذلك الحال في مثل بَيَعَ، حيث تشكل مزدوج حركي، حذفت شبه الحركة للتخلص منه. فالتقت حركتان قصيرتان، شكلتا فتحة طويلة على هذا النحو:

Ba<a	ba a<a	baya<a

الأصل (تشكل مزدوج)   حذف شبه الحركة   مرحلة الفتح الخالص

ومما أشار إليه الجوهري، وصحت فيه الواو "اعْتَوَنُوا". حيث يقول: "وتعاون القوم، إذا أعان بعضهم بعضاً، واعْتَوَنُوا مثله، وإنما صَحّت الواو لصحتها في تعاونوا لأن معناها واحد، فيبنى عليه ولولا ذلك لاعتلت(الجوهري، 1984، ص2169)، وقد أشار العكبري إلى هذا الباب. قـــال "إنمـــا صحت الواو في "احْتَوَروا" وبابه، لأنه في حكم تجاوروا، إذ لا فرق بينهما في المعنى، ولا موجب للقلب في تجاوروا. فحمل احتوروا عليه"(العكبري، 1995م، ص305، سيبويه، د.ت، ص361). وقوله لا موجب للقلب لأن الواو سبقت بساكن وانتفت عِلّة الحذف.

وممـــا شذ عن القاعدة رغم توفر شروط الإعلال، "حَوَكَه" قال "وإنما قالوا حَوَكَةٌ كما قالـــوا خَوَنَةٌ. ثبتت الواو فيهما مع التحرك، كما ثبتت فيما رُدَّ إلى الأصل؛ لتباعد الواو من الألـــف(الجوهري، 1984م، ص1582)، وأشار ابن يعيش، إلى أن هناك ألفاظاً شذت، خرجت منبهة على الأصل، ودليلاً على الباب مثل القَوَد والأوَدِ والخَوَنَة والحَوَكَة يقول "...وكأنهم حين أرادوا إخراج شيء من ذلك مصححاً ليكون كالإمارة والتنبيه على أصل الباب، تأَوَّلوا الحركة بأن نزلوها منزلة الحرف(ابن يعيش، د.ت، ص223-224).

كمـــا أشـــار الجوهري في باب قلب الواو، والياء ألفاً في حالة سكون ما قبلها. إلى أن فـــتحة الـــواو، والياء تنقل على الساكن قبلهما. ومن الأمثلة التي أوردها: إقام إقامةً وأصله إقـــواماً(الجوهري، 1984م، ص95) وقد أشار الميداني إلى ذلك بقوله: "...وهو أن تكون الواو، والياء مفتوحتين، وما قبلهما ساكن، فتنقل فتحتهما إلى الساكن قبلهما، وتقلبا ألفاً نحو أقام وأجـــاد وأبـــاع وأقـــال.." (المـــيداني، 1982م، ص226) ومما عده شاذاً لخروجه عن القاعدة "استحوذ" يقول "واستحوذ عليهم الشيطان"(المجادلة، آية (19) أي غلب. وهذا جاء بالواو على أصله، كما جاء استروح واستَصْوَبَ. وقال أبو زيد: هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصـــل. تقول العرب: استصاب، واستصوب، واستجاب، واستجوب، وهو قياس مطرد عـــندهم، وقـــوله تعالى: "ألم يستحوذوا عليكم" أي ألم تغلب على أموركم، وتستول على مودتكم.." (الجوهري، 1984م، ص563). وأشار صاحب شرح الشافية، إلى سبب التصحيح في مثل هذه الألفاظ بقوله: "وأبو زيد جوز تصحيح باب الإفعال، والاستفعال مطلقاً قياساً، إذا

لم يكن لهما فعل ثلاثي. قال سيبويه: سمعنا جميعا لشواذ المذكورة معلّة أيضاً على القياس، إلا استحوذ، واستروح الريح واعتيلت، قال: ولا منع من إعلالها، وإن لم يسمع، لأن الإعلال هو الكثير المطرد.." (الاستراباذي، د.ت، ص97).

وهذا يعني أن سبب التصحيح، هو إهمال الثلاثي من هذه الأبنية، واستعمال المزيد بدلاً من الثلاثي.

فصل في قلب الواو ياء:

لقد أورد الجوهري في صحاحه بعض الأمثلة التي تمثل قلب الواو ياء ولكنها كانت قليلة وقد أشار العلماء إلى بعضها ومنها: تقلب الواو ياء لوقوعها ساكنة غير مدغمة بعد كسر، كما أنها تقلب عندما تجتمع الواو والياء وتسبق أحدهما بالسكون فحينئذ تقلب الواو ياءً وتدغم الياء في الياء، كما أنها تقلب ياء إذا اجتمعت واوان في جمع طرفاً والأولى منهما مزيدة(الميداني، 1982م، ص230-233). وهذا بيان لأبرز قواعدها:

تقلب الواو ياء إذا كانت ساكنة بعد كسر:

ومن الأمثلة التي أوردها معللاً السبب كلمة "الميزان، حيث يقول "الميزان مصروف وأصله مِوْزانُ" انقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها(الجوهري، 1984م، ص2213).ومنها أيضاً "الصِّيتُ" يقول "والصيْت: الذكر الجميل الذي ينتشر في الناس دون القبيح، يُقال ذهب صيته في الناس، وإنما انقلبت ياء لانكسار ما قبلها.." (الجوهري، 1984م، ص257، الجوهري، 1984م، ص116) ومنها أيضاً الغياث، يقول "استغاثني فلان فأغثته، والاسم الغياث صارت الواو ياءً لكسره ما قبلها(الجوهري، 1984م، ص289، الجوهري، 1984م، ص261).

وأشار ابن جنى بقوله "كل واوٍ سكنت غير مدغمة وانكسر ما قبلها قلبت ياء، وذلك نحو "ميقات" و"ميزان" و"ميعاد" أصل ذلك "مِوْقات" و "مِوْزان" و "مِوْعاد" فلما سكنت الواو غير مدغمة، وانكسر ما قبلها قلبت ياء(ابن جني، 1985م، ص732، العكبري، 1995م، ص317).

وقد علل ابن جنى سبب هذا القلب بقوله "وإنما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء وآذنت بتمامها فإذا تراجعت عنها إلى الواو

فقد نقضت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه"(ابن جني، 1985م، ص89) الجو وهو يشير إلى الاستثقال الذي يظهر بين الضدين الكسرة والواو، ومما ورد صحيحاً بسبب إدغامه "اعلواطاً" يقول "واعلوّط بعيره اعلوّاطاً، إذا تعلق بعنقه وعلاه وإنما لم تنقلب الواو ياءً في المصدر، كما انقلبت في اعشوشب اعشيشاباً؛ لأنها مشددة(الجوهري، 1984م، ص1144)، قال الميداني "فإن زالت إحدى هذه الشرائط لم تقلب نحو "اجلّوذ اجلوّاذا، لأنها مدغمة" (الجوهري، 1984م، ص367) وقد أشار الجوهري إلى صحة الواو، لسكون ما قبلها مثل "أرْوَحَ". ولكنه لم يشر أثناء حديثه عن أرْوَح، إلى الشذوذ الذي صاحب جمع ريح، وهو أرياح. حيث أعلت الواو ياءً، رغم سكون ما قبلها. يقول: "والريح واحدة الرياح، والأرياح. وقد تجمع على أرْوَاح؛ لأن أصلها الواو وإنما جاءت بالياء، لانكسار ما قبلها فإذا رجعوا إلى الفتح، عادت إلى الواو كقولك: أرْوَحَ الماء، وترّوحتُ بالمروحة(الجوهري، 1984م، ص367).

ويشير العكبري إلى شذوذ ذلك بقوله: "راح يَرُح رَوَاحاً إذا ذهب وجمعها أرواح. وقد حُكي فيها شاذاً أرياح وهو كالغلط(العكبري، 1995م، ص317، ابن يعيش، د.ت، ص243).

أما رياح، فقد جاءت على القياس ويوافقها في ذلك "الرياض". يقول: الروضة من البقل، والعشب. والجمع رَوْض، ورياض. صارت الواو ياء، لكسره ما قبلها"(الجوهري، 1984 م، ص1081)، يقول العكبري: "فأما رياح، فعلى القياس، وهو من باب حَوْض، وحِيَاض، وذلك مما أبدلت الياء فيه من الواو بخمس شرائط: أحدها أن تكون الواو ساكنة في الواحد، والثاني: أن تقع في جمع، والثالث: أن تقع بعدها الألف، والرابع أن يكون لام الكلمة صحيحاً، والخامس: أن ينكسر فاء الكلمة"(العكبري، 1995م، ص318)، ومما جاء معلاً رغم إدغامه، ولم يشر إلى شذوذها الجوهري، "ديوان". وأصلها "دِوّان" فقد أوردها الجوهري بقوله: والدِيوان أصله "دوّان". فعوض من إحدى الواوين، لأنه يجمع على دواوين، ولو كانت الياء أصلية لقالوا: دياوين. وقد دوّنت الدواوين(الجوهري، 1984م، ص2115)، ورغم تحصن الواو بالإدغام، إلا أنهم قلبوها ياءً على الشذوذ(الميداني، 1982م، ص231، ابن جني، 1985 م، ص734).

رأي المحدثين:

يـرى عـبد الصبور شاهين، أن قلب الواو ياء في مِوْزن، وما شاكلها، ليس إلا وهماً جسـدته الكـتابة العـربية في كلمة: ميزان. والواقع أن اللغة العربية لما كانت تكره تتابع الكسـرة، والضـمة. فقـد أسقطت عنصر الضمة وعوضت مكانه، كسرة قصيرة. تصبح بالإضـافة إلى سابقتها، كسرة طويلة، بعد الميم. هي التي كتبت في صورة الياء. فالأولى أن نـقول: قلبت الضمة كسرة؛ تخلصاً من الصعوبة، ونزوعاً إلى الانسجام(شاهين، 1980م، ص 189).

والذي أراه أنه يتشكل في لفظة مِوْزان (Miwzan) مزدوج حركي (iw) هابط، وهو مزدوج ثقيل، فتسقط شبه الحركة الواو (w) ويعوض عنها بتطويل الكسرة، فتصبح ميزان (mizan) (شاهين، 1980م، ص189).

القاعدة الثانية في قلب الواو ياءً:

أن تجـتمع الواو والياء ويسبق إحداهما بالسكون، فتقلب الواو ياءً وتدغم الياء في الياء، وممـا أورده قوله "غلامٌ رَيِّضٌ، أصله رَيْوِضٌ. فقلبت الواو ياءً وأدغمت(الجوهري، 1984م، ص 1081، 56-61، 1534، 1485)، ومنها دَيَّار يقول "ويقال: ما بها دُوْرِيٌّ، وما بها دَيّارٌ. أي، أحد وهو فيعال من دُرتُ وأصله دَيْوارٌ، فالواو، إذا وقعت بعد ياء ساكنة قبلها فتحة، قلبت يـاءً. وأدغمت مثل أَيّام وقِيّام(الجوهري، 1984م، ص660، الجوهري، 1984م، ص267) ومنها أَيّام وأصله أَيْوام فأدغم(ابن يعيش، د.ت، 461-463، سيبويه، د.ت، ص371) ولقد أشار ابن يعيش، إلى أنـه متى اجتمعت الواو، والياء، وقد سبقت الأولى بالسكون. قلبت الواو ياء، وأدغمت في الـياء. مثل سيّد. ويعلل سبب ذلك، بأن الواو، والياء يجريان مجرى المثلين؛ لاجتماعهما في المدّ وسعة المحرك. فلما كان بينهما من المماثلة، والمقاربة، وإن تباعد مخرجاهما. قلبوا الواو ياء وأدغمـوها في الثانية، ليكون العمل من وجه واحد، ويتجانس الصوت. واشترطوا سكون الأول؛ لأن من شروط الإدغام سكون الأول، فإذا كان الأول متحركاً امتنع الإدغام؛ لفصل الحـركة بـين الحـرفين. كما أشار إلى أن سبب جعل الانقلاب إلى الياء متقدمة كانت أم

متأخرة؛ أن الياء من حروف الفم، والإدغام في حروف الفم، أكثر منه في حروف الطرفين. وقصد بذلك (الشفة، والحلق). والوجه الثاني، أن الياء أخف من الواو، فهربوا إليها لخفتها.." (ابن يعيش، د.ت، ص461، سيبويه، د.ت، ص371).

ولقد أشار الجوهري إلى مثال خالف القاعدة، وهو "الضَيْوَن" حيث يقول "الضَيْون السنّور الذكر. والجمع الضياون صحّت الواو في جمعها، لصحتها في الواحد. وإنما لم تدغم في الواحد، لأنه اسم موضوع، وليس على وجه الفعل، وكذلك حَيْوَةٌ اسم رجل، وفارقا هنيّاً وميّتاً وسيّداً وجيّداً، وقال سيبويه في تصغيره ضُيَيِّن فأعله، وجعله مثل أسَيِد، وإن كان جمعه أساود. ومن قال أُسَيْود في التصغير، لم يمتنع أن يقول ضُيَيْونٌ"(الجوهري، 1984م، ص 2156)، وقد أشار سيبويه إلى شذوذ ذلك، حيث أفرد لذلك باباً وسمه، بقوله: هذا باب ما شذ من المعتل على الأصل وذلك نحو ضَيْون(سيبويه، د.ت، ص403). وقال العكبري: وقد جاءت الواو، والياء غير مغيرة، قالوا: ضَيْون في السنور فتركوا القياس فيه؛ تنبيهاً على الأصل، ولقلة استعمالهم إياه. وقالوا في الأعلام (حَيْوَه) والقياس حَيَّه(العكبري، 1995م، ص403 -404)، ورأى بعضهم أن الواو في (حَيْوَه) مبدلة من الياء وأصله (حيّة) (ابن جني، 1996م، ص 285).

والذي نراه أنه يتشكل في كلمة سَيْوِد (saywid)، وما شاكلها، مزدوج صاعد (wi)، وهو مزدوج ثقيل تخلصت منه العربية، بإسقاط شبه الحركة الواو (w)، ثم يعوّض عنه بصوت من جنس الذي قبله (y) الياء، ثم تدغم الياء في الياء، فتصبح سَيِّد (sayyid). وذهب عبد الصبور شاهين، إلى أن السعي وراء الانسجام في ظل وجود تتابع حركي مرفوض؛ كان السبب في تغليب عنصر الكسرة على الضمة، وعدّ ذلك من باب القلب(شاهين، 1980م، ص189-190).

القاعدة الثالثة: تقلب الواو ياءً إذا اجتمعت واوان في جمع طرفاً والأولى منهما مزيدة:

يقول الميداني "...أن تجتمع واوان في جمع طرفاً، والأولى منهما مزيدة. نحو: قولهم في جمع "دَلْو": "دُلِيٌّ" وفي "حِقْو": "حِقِيّ"، والأصل "دلوو" و "حقوو"، فقلبتا ياءين، وكذلك "عِصيّ" في جمع "عصا"(الميداني، 1982م، ص232).

وقـــد أشار غير عالم إلى أن الإعلال في مثل هذه المواضع، سببه التخلص من الثقل الذي يسببه الجمع، فكان الهروب إلى الإعلال سبيلاً لذلك.

ومما أورده الجوهري دليلاً على ذلك قوله "...ورجل عات وقوم عُتِيٌّ، قلبوا الواو ياءً، قـــال محمـــد بـــن السري: وفُعُول إذا كانت جمعاً فحقها القلب وإذا كانت مصدراً فحقها التصحيح، لأن الجمع أثقل عندهم من الواحد.." (الجوهري، 1984م، ص2418).

وذهـــب العلماء إلى أن علّة قلب الواو ياءً، أن الكلمة جمعٌ والجمع مستثقل، إلى جانب أن الـــواو الأولى مـــدة زائدة، لا يعتد بها، فصارت الواو التي هي لام الكلمة، كأنها وليت الضـــمة، وصارت في التقدير عُصُوٌ، "فقلبت الواو ياء على حد قلبها في "أحْقٍ" و "أدلٍ". ثم اجـــتمعت هذه الياء المنقلبة مع الواو الزائدة قبلها، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء الثانية علـــى حـــد "ســـيِّد" و"ميِّت". ثم كسر ما قبل الياء لتصحَّ الياء. فمنهم من يتبع الفاء العين فيكسرها، ومنهم من يبقيها، على حالها مضمومة فيقول "عُصِيٌّ" (ابن يعيش، د.ت، ص479).

ومـــا يلحظ في رأي الجوهري، وقبله الميداني اشتراط كون الواو في جمع، لأن الجمع فيه مـــن الثقل ما يستدعي الإعلال، أما المفرد فالصحة لا غير، لانعدام المبرر في الإعلال فورد لذلك مصححاً في قوله تعالى: "وعتوا عُتُوّاً كبيراً" (الفرقان، آية (21)، ومنه أيضاً قوله تعالى "لا يـــريدون علواً في الأرض ولا فساداً" (القصص، آية (83) وقد وردت هاتان الآيتان بالإعلال في قـــوله تعـــالى "وقـــد بلغت من الكبير عتياً" (مريم، آية (8) من نظير "علوّاً" يقول عبد يغوث الحارثي.

وقد علمت عُرْسِي مَلِيْكَةُ أنني   أنا الليث مَعْدِيّاً عليه وعاديا

وقد أشـــــار الأشموني إلى إعلال ذلك (الأشموني، 1998م، ص130، ابن يعيش، د.ت، ص479-480).

وهذه إشارة إلى جواز الإعلال في المفرد، إلا أنه كما قال الأشموني يبقى مرجوحاً، وقد أشـــار الجوهري إلى أمثلة خرجت عن القاعدة، فلذلك صحت الواو فيها ومنها كون الاسم مفـــرداً نحو "عتوّ" و"مدعّو" أو كانتا غير طرف نحو "قُوَّم" و"صُوَّم" أو كانتا أصلين، نحو:

"حُـــوٌّ" في جمع "أحـــوى"، لأنها جميعاً أصل من حيث إن الأولى عين "فُعْل" والأخرى لامه (الميداني، 1982م، ص234).

ومـــا ورد مفـــرداً إلا أنه أعِلّ، قوله تعالى: "وَعَتَوا عتوّاً" حيث وردت هنا مصححة، ووردت في موضع آخر معلة بقول تعالى: "وقد بلغت من الكبر عِتِيًّا" والأصل منه "عُتُوّاً" ثم أبدلـــوا إحـــدى الضمتين كسرة، فانقلبت الواو ياءً. فقالوا "عُتِياً" ثم اتبعوا الكسرة الكسرة فقالوا عِتِياً (الميداني، 1982م، ص234).

ويـــبدو من خلال ما أورده الميداني، جواز إعلال المفرد، ولكنه يكون بصورة أقل من إعلال الجمع، وقوله، والأصل منه "عُتُوٌّ" دليل على الجواز على قلة.

وممـــا أورده الجوهري كذلك كلمة: "قِسِيّ" يقول الجوهري "وكأن أصل قُسيّ قُؤوسٌ لأنـــه فُعـــولٌ، إلا أنهم قدموا اللام، وصيروه قُسُوٌّ، على فُلُوعٍ. ثم قلبوا الواو ياء، وكسروا القـــاف، كما كسروا عين عِصي، فصارت قِسِيّ على فِلِيع. كان من ذوات الثلاثة فصارت من ذوات الأربعة" (الجوهري، 1984م،ص967).

ولقـــد أشـــار ابن عصفور إلى شذوذ القلب الذي حدث في "قِسِيّ" فالأصل كما أشار الجوهـــري "قُؤوس". فقدموا اللام فأصبحت "قُسوٌّ". فقلب الواو الثانية ياء، ثم قلبت الأولى على حد قلبها في سيّد، وذكر ابن عصفور أن الإبدال الذي حدث في هذه الصيغة على غير قياس، وهو من باب التوسع (ابن عصفور، 1996م، ص391).

ويـــرى المحدثون أنه عند صياغة هذا الوزن من الأسماء المعتلة الآخر، فإن بعض التغيرات المهمـــة تطرأ عليه فعند جمع "عصا" على "فُعُول" فإن الأصل هو عصوو، ثم تنقلب لامه ياء، فيصير عُصُوْيٌ، فتجتمع الواو والياء، والأول ساكن، فتنقلب الواو ياءً وتدغم الواو في الياء، وقـــد يكون الأمر في بدايته إجراء لعملية المخالفة، بين الواو والضمة الطويلة في "فُعُول". ثم تحـــدث عملـــية مماثلة بين الياء الحادثة، والضمة الطويلة، فتنقلب الضمة الطويلة، إلى ياء ثم تدغم في الياء.

وربمـــا حدثت عملية مماثلة ضمة العين، والكسرة بعد الصاد. فقد ذكر أنه يقال عِصي بكسر العين. ومثل هذا في جمع "قَوْس" على "فُعُول" إذ يقال فيه "قؤوس" kuwûs حيث

تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)، فإما أن يبقى الوضع على هذا الأصل، أو أن تتخلص اللغة من شبه الحركة (w) فتجتلب الهمزة لتكون حد ابتداء للمقطع (ûs)، فتصبح الكلمة Ku>ûs بالهمزة (كنانعه، 1995م، ص207-208).

قلب الياء واواً:

لعل من أهم المواضع التي تقلب فيها الياء واواً، أن تكون الياء ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع نحو "مُوْقِن ومُوْسِد" أصلهما مُيْقِن ومُيْسِر؛ لأنهما من أيقن وأيْسَر فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها وخرج بالساكنة المحركة نحو "هُيام" فأيها تحصنت بحركتها، فلا تقلب، وبالمفرد المدغمة نحو "حُيّص" فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام.. وبغير الجمع من أن تكون في جمع، كما في هِيْمٌ. وأصلها بضم الهاء، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة؛ لتضح. ولم تبدل ياؤه واواً كما في المفرد، لأن الجمع أثقل من المفرد، والواو أثقل من الياء، فكان يجتمع ثقلان (الأشموني، 1998م، ص107-108، الميداني، 1982، ص238-239).

ومما أشار إليه الجوهري في هذا الباب، قوله: "..أنا على يقين وإنما صارت الياء واواً في قولك مُوْقِن؛ للضمة قبلها. وإذا صغرته رددته إلى الأصل، وقلت مُيَيقن..." (الجوهري، 1984م، ص2219) وأراد بقوله إذا صغرته، رددته إلى أصله، هي إشارة إلى أن التصغير يرد الحروف إلى أصولها، فمُوْقن أصلها "مُيْقِن"، ولسكون الياء، وانضمام ما قبلها، قلبت واواً. كما قال في موضع آخر "اليَسَارُ واليسارة: الغنى، وقد أيسر الرجل، أي يوسر صارت الياء واواً؛ لسكونها وضمة ما قبلها" (الجوهري، 1984م،ص858، الجوهري، 1984م،ص270). وقد أشار لذلك في صيغة المبني للمجهول بقوله "...وإن شئت كسرت الياء، وإن شئت ضممتها ومنهم من يقلب الياء واواً فيقول بُوع.." (الجوهري، 1984م، ص) ، وكان سبب القلب هذا عائداً لضعف الياء؛ لسكونها ووقوعها بعد ضمة. ولمشقة ذلك على اللسان؛ أبدلت واواً لمجانستها الضمة..." (العكبري، 1995م، ص327).

أما إذا وردت الياء ساكنة، مسبوقة بضمة في جمع، فإنها لا تقلب واواً. بل تبدل الضمة قبلها كسرة لتصح الياء (الأشموني، 1998م، ص107)، يقول الجوهري "وجمع الأبيض بِيْضٌ

وأصـــله بُيْضٌ بضم الياء، وإنما أبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء..." (الجوهري، 1984م، ص 1067).

ولعل العلة في عدم قلب الياء واواً في الجمع؛ أن الجمع أثقل من المفرد، والواو أثقل من الـــياء، فكان يجتمع الثقلان: ثقل الجمع وثقل الإعلال بالواو، وهو مما يمجه الذوق اللغوي، لأن اللغة تميل إلى السهولة في ألفاظها، لا إلى التثقيل (الأشموني، 1998م، ص107).

أمـــا ما كانت الياء فيه عيناً، على وزن "فُعْلى". فقد وقف العلماء منه موقفين: تصحيح الياء، وقلبها واواً. ومنهم سيبويه. حيث ذهب إلى أنها من الأسماء، وهذا يعني إقرار الضمة، وقلـــب الياء واواً. وذهب آخرون إلى أنها في باب الصفات، وجوزوا فيه الوجهين الصحة، والقلب (الأشموني، 1998م، ص111-112، الأندلسي، 1984م، ص138).

وذكـــر الجوهري غير مثال عـــلى ذلك، يقول: "والضُوْقي والضِيْقَى: تأنيث الأضيق، صارت الياء واواً لســـــكونها، وضمة ما قبلها (الجوهري، 1984م، ص1511، الجوهري، 1984م، ص173).

وهو بهذا يخرجها من باب الأسماء، ويدخلها في باب الصفات الجارية مجرى الأسماء وهي فُعْلـــى أفعـــل، كالطُوْبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير (الأشموني، 1998م، ص119).

كمـــا تقلـــب الـــياء واواً، إذا وقعـــت لاماً في "فُعْلى"، مفتوحة اسماً، نحو "الشَرْوَى" و"الدَعْـــوَى" وهمـــا من "شريت" و "دعيت" و "الفتوى" و "الصوّى" وأصلها الياء (الميداني، 1982م، ص240)، وذهـــب الجوهـــري هذا المذهب بقوله "وإنما أبدلو الياء في "فُعْلَى". إذا كانـــت اسماً، والياء موضع اللام كقولك: شروى هذا الثوب، وإنما هي من شريت، وتقوى وإنمـــا هـــي مـــن اتقيت.." (المـيداني، 1982م، ص240، الأشموني، 1998م، ص113) ، وقد وافق الجوهـــري ســـيبويه الذي عدّ القلب في هذه الأسماء مطرداً. وعدم القلب شاذاً. وهناك من ذهـــب إلى خلاف ذلك كابن مالك الذي رأى أن القلب في الأسماء شاذ وقدم لذلك كلمة "رَيّـــا" دليلاً على ذلك. إلا أنهم أشاروا إلى أن "رَيّا" صفة في الأصل ثم غلبت عليها الاسمية. ويذهب الجوهري هذا المذهب "يقول الريّان ضد العطشان وامرأة رَيّا، ولم يبدل من الياء واوٌ

لأنها صفة، وإن كانت صفة، تركوها على أصلها قالوا امرأة خَزْيَا ورَيّا ولو كانت اسماً لكانت رَوّى؛ لأنك كنت تبدل الألف واواً موضع اللام، وتبدل الواو وهي عين فُعْلى على الأصل. وقول أبي النجم العجلي: "واهاً لرَيّا واها واها"إنما أخرجه على الصفة (الجوهري، 1984م، ص2363).

وبَعْدُ فإن القدماء يرون أن الياء تقلب واواً إذا كانت ساكنة مضموم ما قبلها. مثل مُوقَن ومُوْسَد أمّا المحدثون، فيرون وقوع الياء بعد ضم يشبه، وقوع الواو بعد كسر. ونظراً لثقل هذا التتابع فقد تخلص الناطق العربي منه بإسقاط العنصر الثاني، وإطالة العنصر الأول، على النحو التالي (muķin< mu-iķin) muukin كما أن ميزان أصلها كالتالي miizaan< mi-zaan <mi-uzaan فالتبادل في هذه الأمثلة بين الحركات، لا بين أحرف العلة (شاهين، ص1980، ص191).

والذي نراه أنه يتشكل في كلمة مُيْقِن muyķin مزدوج حركي هابط ثقيل (uy)، فتسقط شبه الحركة، ثم يعوّض عنها بتطويل الضمة، فتصبح مُوْقِن mûkin.

الإعلال بالحذف (حذف الواو) فاء الكلمة:

تحذف الواو إذا وقعت فاءً في فعل على وزن "فَعَلَ"، حيث تحذف في المضارع فتقول في مضارع "وَعَدَ يَعِدُ": وفي مضارع "وَزَنَ يَزِنُ". وإنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما ثقيلتان فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو، وجب الحذف (ابن عصفور، 1996م، ص280).

وقد تبنى الجوهري هذا الرأي في بعض ما أورده من أمثلة. يقول في حديثه حول "وَرِثَ يَرِثُ" وإنما سقطت الواو من المستقبل؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما متجانسان. والواو مضادتهما، فحذفت لاكتنافهما إياها، ثم جعل حكمها مع الألف والتاء والنون كذلك لأنهن بدلات منها والياء هي الأصل (الجوهري، 1984م، ص295-296). وأشار العلماء من باب طرد الباب على وتيرة واحدة، إلى جعل سائر المضارع محمولاً على يَعد. فقالوا تُعِدُ ويَعِد وأعِدُ، فحذفوا الواو وإن لم يقع بين ياء وكسرة؛ لئلا يختلف بناء المضارع. ويجري في تصريفه على طريقة واحدة، مع ما في الحذف من التخفيف (ابن يعيش، د.ت، ص59)، وما خالف ذلك، فإن

واوه تثــبت يقــول الجوهري: ولم تسقط الواو من يَوْجَل لوقوعها بين ياء وفتحة (الجوهري، 1984م، ص295-296)، فشرط حذفها إذا كسر ما بعدها، أما إذا فتحت، فإنها تثبت. يقول ابــن يعــيش: "...ويؤكد ذلك أنها وإن انفتح ما بعدها صحّت "يُوزَن" و"يُورَدُ"، ويُوعَد ويضــبطه قــوله عز وجل: "لم يلد ولم يُولد" (الاخلاص، آية (3) ومن ذلك يَوْجَل" و"تَوْجَل" صــحتا لوقوع الفتحة بعدها.." (ابن يعيش، د.ت، ص334) ، ومما شذ من الأمثلة في هذا الباب "يَــدَعُ، ويَذَرُ" حيث حذفت الواو رغم وقوعها بين ضمة وفتحة ومما شذ كذلك قولهم في مضارع "وَجَدَ" يَجُد، حيث حذفت الواو رغم وقوعها بين فتحة وضمة (الأشموني، 1998م، ص 150).

يقول الجوهري "وُجَدَ" مطلوبه تَجِدُهُ وجوداً ويَجُدُهُ أيضاً بالضم، لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال قال لبيد وهو عامري (جرير، 1970م، ص341):

لو شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بَشرْبَةٍ   تَدَعُ الصَوَادِي لا يَجُدْنَ غَليلا

وأشــار إلى شــــذوذ ذلك ابن عصفور حيث "قال إن أصله "يَوْجُدُ (الجوهري، 1984م، ص947) فحــذفت الواو لكون الضم شاذاً، والأصل الكسرة فحذفت الواو كما حذفت مع الكسرة (ابن عصفور، 1996م، ص122)، ويرى ابن يعيش أن وجه سقوط الواو، على هذه اللغة، وقوعها في الأصل بين ياء مفتوحة، وكسرة ثم ضمت بعد سقوط الواو، من غير إعادتها لعدم الاعتداد بالعارض (ابن يعيش، د.ت، ص60).

وذهب الكوفيون في تعليل سبب الحذف مذهباً آخر، حيث ذهبوا إلى أن سبب الحذف عائــد لعلتي التعدي واللزوم. حيث تحذف الواو في الفعل المتعدي، في مثل هذه الأمثلة بينما تثبت في اللازم. وتبنّى الجوهري هذا الرأي أيضاً، حيث يقول: "وُطِئْتُ الشيء برجلي وَطْأً، ووَطِــئ الرَجُلِ امرأته، يطأ فيهما، وسقطت الواو من يطأ كما سقطت من يَسَع لتعديهما، لأن فَعِلَ يَفْعَلُ" مما اعتل فاؤه لا يكون إلا لازماً، فلما جاءا من بين أخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما (الجوهري، 1984م، ص81، الانباري، 1998م، ص12-13.

ومما يلاحظ في آراء الجوهري، عدم اتباع رأي واحد، بل عالج مثل هذه الأمثلة وفق طريقتين متباينتين. لم يتبع رأي البصريين القائل، بأن سبب الحذف عائد إلى وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة، ولا رأي الكوفيين القائل بأن الحذف سببه التفريق بين المتعدي واللازم. حيث تحذف من المتعدي وتثبت في اللازم. ولكنه زاوج بين الرأيين. وربما يكون ذلك عائداً إلى عدم نضوج كل من الرأيين أمامه. فلذلك حاول الجمع ما بين الرأيين، ولم يُعِدَّ ذلك عيباً، حيث يقول "وذلك لا يوجب فساد ما قلناه لأنه يجوز تماثل الحكمين مع اختلاف العلتين" (الجوهري، 1984م، ص295-296)، وقد أشار العلماء إلى فساد رأي الكوفيين، لورود أمثلة كثيرة تخالف ما ذهبوا إليه، حيث حذفت الواو في مكان لا تحذف فيه كما يرى الكوفيون وثبتت في مواضع كان يجب حذفها، يقول ابن يعيش: "وذلك فاسد لأنه قد سقطت الواو من هذا الباب في غير المتعدي، كسقوطها من المتعدي ألا تراهم قالوا: وَكَفَ البيت يَكِفُ، ووَنِمَ الذباب يَنِمُ، ووَخَدَ البعير يَخِدُ فثبت بذلك ما قلناه. ومما يدل على ذلك أن بعض الأفعال من هذا الباب، يجيء المضارع منه على "يَفْعِلُ" و" يَفْعَلُ" بالكسر والفتح، فتسقط الواو من يَفْعِلُ، وتثبتها في "يَفْعَلُ" وذلك نحو "وَحر صدره ويَحِرُ" ووَغرَ يَغِرُ. وقالوا: يَوْحَرُ فاثبتوا الواو في المفتوح، وحذفوها من المكسور، فذلك على صحة علّتنا، وبطلان علتهم (ابن يعيش، د.ت، ص336).

وقد أشار غير عالم إلى أن سبب الحذف في يطأ، ويسع عائد، إلى أن الأصل فيهما الكسر في المضارع. أي من باب "فَعَلَ، يَفْعِلُ" وأن الفتح كان لأصل حرف الحلق. (الميداني، 1982م، ص202، الأشموني، 1998م، ص150) وربما كان عجز الجوهري عن تعليل حذف الواو من يسع ويطأ، السبب في تبني رأي الكوفيين فقد حذفت الواو رغم غياب علة الحذف، حيث حذفت الواو رغم فتح ما بعدها.

أما رأي المعاصرين في هذه المسألة فهم يرون أن ذلك عائد، لتشكل حركة مزدوجة هابطة هي (aw). في مثل وصَل "يَوْصِلُ" ووعد يَوْعِدِ، وتَلجأ اللغة إلى التخلص من هذه الحركة المزدوجة، عن طريق حذف الواو (شبه الحركة)(w) منه، وهذا الحذف لا يسبب

شيئاً من الصعوبة الصوتية، ولذلك فاللغة لا تقوم بتعويض المحذوف. والمخطط الصوتي الآتي يوضح هذا الأمر.

وَصَلَ يَوْصِل يَصِل

wasala yawsilu yasilu (كنانعه، 1995م، ص41، البكوش، 1987م، ص125)

وهذا القياس ينطبق على الأفعال التي تتشاكل معها، في نفس الصورة.

* كما تحذف الواو من مصدر المثال الواوي وقد اشترط العلماء لذلك، أن تكون الواو مكسورة، والكسرة تستثقل على الواو. أما الآخر فكون فعله معتلاً، نحو يعد ويزن.

* فالمصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته(ابن يعيش، د.ت، ص61)، ومن أبرز ما أورده الجوهري من أمثلة قوله في "وأب". "والوَأْب الانقباض والاستحياء تقول منه: وَأَبَ يَئِبُ وأباً وإِبَةَ ونكح فلان في إبةٍ، وهو العار وما يستحيا منه. والتاء عوض من الواو(الجوهري، 1984م، ص230)، قال الشاعر "ذو الرمة":

إذا المرئِيُّ شبَّ له بناتٌ ... عصبن برأسه إبة وعارا

ومما شذ عن ذلك أنه ربما فتحت عين هذا المصدر؛ لفتحها في مضارعه. نحو سَعَة وضَعَة وقد تضم.." (الأشموني، 1998م، ص152) وهو شاذ قال الجوهري: "الوُسْعُ والسَعَة: الجِدَةُ والطاقة. قال تعالى: "لينفق ذو سِعَةٍ من سِعَته"(الطلاق، آية (7)) أي قدر غناه وسعته، والهاء عوض من الواو(الجوهري، 1984م، ص1298)، كما ذكر "وَطِأ" حيث قال "وشيء وَطِئٌ بيِّن الوطأة والطِئَة والطَأَة، مثال الطِعَة والطَعَة، فالهاء عوض من الواو فيهما. قال الكميت:

أُغْشَى المَكَارِه أحياناً ويحملني ... منه على طَأَةٍ والدَّهرُ ذو نُوَب(الجوهري، 1984م، ص81)

وربما أُعِل كما أشار الأشموني مصدر "فَعُل"، بالضم. وقد ذكر الجوهري مثالاً على ذلك قوله قِحَةً وقَحَةً والهاء عوض من الواو(الجوهري، 1984م، ص416).

وأشار ابن يعيش إلى أن حذف الواو في هذه المصادر، يكون بنقل كسرة الفاء التي هي الواو إلى العين. فلما سكنت الواو، و لم يمكن الابتداء بالساكن، ألزموها الحذف، لأنهم لو جاءوا بهمزة الوصل مكسورة، لأدى ذلك إلى قلب الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، يقولون إيعد بياء بين كسرتين وذلك مستثقل. فصاروا إلى الحذف فإذا القصد الإعلال بنقل الحركة،

والحذف وقع تبعاً. وقيل إنه لما وجب إعلال عِدة، وزِنة كان القصد حذف الواو، كالفعل. فنقلوا كسرة الواو إلى العين؛ لئلا تحذف في المصدر واو متحركة؛ فيزيد الاسم على الفعل في الإعلال. والاسم فرع على الفعل..." (ابن يعيش، د.ت، ص61).

وربما أعلت الواو في مثل هذا الموقع ألفاً، أو ياءً؛ طلباً للخفة. يقول ابن يعيش "قوم من أهـــل الحجاز حملهم طلب التخفيف على أن قلبوا أحرف العلة، في مضارع افتعل ألفاً، واواً كانت أو ياءً.. وقد جاء في مضارع فَعَل يَفْعِل مما فاؤه واوٌ نحو وجل يَوْجِل ووصل يَوْصِل أربع لغات قالوا "يوجل" بإثبات الواو وهي أجودها وهي لغة القرآن الكريم نحو قوله تعالى: "قالوا لا تَوْجَل إنا نبشرك بغلام حليم"(الحجـــر، آية (53)، وأضاف الجوهري "...وفي المستقبل مـــنه أربع لغات: يَوْجلُ، وياجَل، ويَيْجَل ويِيْجَلُ بكسر الياء وكذلك فيما أشبهه من باب المثال، إذا كان لازماً. فمن قال ياجَل جعل الواو ألفاً؛ لفتحة ما قبلها، ومن قال يِيْجَل بكسر الـــياء، فهي على لغة بني أسد فإنهم يقولون، أنا إِيْجَلُ، ونحن نِيْجَل وأنت تِيْجَل لاستثقالهم الكســـرة على الياء، وإنما يكسرون في يِيْجَل لتقوى إحدى الياءين بالأخرى ومن قال يَيْجَلُ بناه على هذه اللغة ولكنه فتح الياء كما فتحوها في يَعْلم..."(الجوهري، 1984م، ص1840، ابن يعيش، د.ت، ص63).

وممـــا خالف حذف الواو في مضارع فَعَلَ يفعِل؛ قولهم "يَوْجَل" (yawgâlu) ويرى المحدثـــون أنه مقبول رغم احتوائه على الحركة المزدوجة الهابطة (aw)؛ لأنها تشكل عنصراً مهمـــاً مـــن المقطع الصوتي (yaw) حيث إن الفتحة فيه نواة للمقطع. وأما الواو الساكنة (w) فهي حد الإغلاق(كنانعه، 1995م، ص42).

وقـــد ذكـــر الجوهـــري تغيرات تطرأ على هذه الصيغة، وأقد أشار إلى أن سبب هذه التغيرات عائد إلى طلب الخفة، أما رأي المحدثين في ذلك فهو على النحو التالي:

أما "يَاجَل" yâğlu، فهم يرون أن سبب القلب عائد إلى انكماش الحركات المزدوجة. حيث إن الحركات المزدوجة الهابـــطة (aw) و (ay) معرضتان للانكماش فتحوّل (aw) إلى (ô)، وهـــي الضـــمة الطويلة الممالة فيما تتحول (ay) إلى (e)، وهي حركة الكسر

الطـــويلة الممالـــة. وهـــذه الحركات الطويلة الممالة تتحول في لغة الحجاز إلى مرحلة الفتح الخالص ويكون بهذه الصورة.

يَوْجِلُ	يُوْجِل "بالإمالة الواوية"	ياجِل
yawgilu	yogilu	yagil
الأصل	بالإمالة بعد انكماش الحركة المزدوجة (aw)	مرحلة الفتح الخالص

أما يَيْجَلُ yaygalu فيرى المحدثون، أن هذا حدث بسبب عملية المماثلة، حيث تأثرت الـــواو الـــتي تشكل حد إغلاق للمقطع الذي يحتوي الحركة المزدوجة الهابطة (yaw)، بياء المضارعة قبلها تأثراً مقبلاً كلياً منفصلاً فانقلبت ياءً.

يَوْجِل	يَيْجِل
yawgilu	yaygilu (كنانعه، 1995م، ص43)

أما يِيْجَلُ yigalu، والأصل في هذا النمط yaygalu بالتلتلة، وقد تكونت فيه حركة مزدوجة هابطة في المقطع الأول (yiy)، وهي (iy) وكما نرى فهي مكونة من الياء الساكنة المنسبوقة بالكسرة القصيرة، وقد جنحت اللغة نحو حذف الياء (y)، ثم عوضت هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة القصيرة، والمخطط الصوتي الآتي يوضح ذلك:

يِيْجَلُ	يِجَلُ	يِيْجَل
yiygalu	yigalu	yigalu
الأصل	نظرياً قبل التعويض	بعد التعويض(كنانعه، 1995م، ص44، البكوش، 1987م، ص204-205)

ويـــدل كـــل ذلـــك على أن اللغة سعت للتخلص من الواو كما يرى القدماء، وذلك بحذفها. وبالتخلص من المزدوج الحركي بحذفه سعياً وراء الخفة على رأي المحدثين.

حذف حرف العلة (عين الكلمة):

يقـــول الميداني "...يحذف العين إذا سكنت اللام، وذلك في أربعة مواضع: أحدها: في الجزم نحو "لم يَقُلْ"، والثاني: في الأمر نحو "قُلْ" و"بِعْ"، والثالث: عند نون الضمير إذا اتصلت بالفعـــل نحو: "قُلْنَ" و "بِعْنَ" و "يَقُلْنَ" و "يَبِعْنَ"، والرابع: ضمير المتكلم والمخاطب المرفوع

عـــند اتصـــاله بالفعل، نحو: "فَعَلْتَ" و "فَعَلْنا" وأخواتها تقول: "قُلْتُ" و "بِعْتُ" و "قُلْنَا" و "بِعْنَا" وما أشبهها..." (الميداني، 1982م، ص204-205).

ومـــا ســـاقه الجوهري مثالاً على ذلك، الأمر من "هاب" حيث يقول "الأمر منه هَبْ" بفـــتح الهاء، لأن أصله "هَابْ" سقطت الألف لاجتماع الساكنين.. وإذا أخبرت عن نفسك قلت "هِبْتُ" وأصله "هَيِبْتُ" بكسر الياء، فلما سكنت سقطت؛ لاجتماع الساكنين ونقلت كسرتها إلى ما قبلها فقس عليه.." (الجوهري، 1984م، ص239).

وقـــد فسر الجوهري، وغيره من العلماء سبب سقوط الياء في مثل هذه المواضع، بالتقاء الساكنين (عين الفعل ولامه) حيث تنقل حركة الحرف المحذوف إلى سابقه للدلالة عليه كما نقلت في هاب.

كمـــا يقول "في نام" وتقول: نِمْتُ" وأصله نَوِمْتُ، بكسر الواو، فلما سُكِّنَت سقطت؛ لاجتماع الساكنين. وتنقلب حركتها إلى ما قبلها. وكان حق النون أن تضم لتدل على الواو الســـاقطة، كما ضُمَّت القاف في قُلْتُ، إلا أنهم كسروها للفرق بين المضموم والمفتوح. أما كِلْـــتُ فإنما كسروها؛ لتدل على الياء الساقطة(الجوهري، 1984م، 2046). ويشير إلى مذهب الكســـائي بقوله: أما على مذهب الكسائي فالقياس مستمر؛ لأنه يقول أصل قال قَوُل بضم الـــواو، وأصـــل كال كَيِلَ بكسر الياء، والأمر منه "نَمْ" تفتح النون بناء على المستقبل؛ لأن الواو المنقلبة ألفاً سقطت لاجتماع الساكنين(الجوهري، 1984م، ص2046).

ومما ذكره مثالاً على حذف العين بسبب الجزم قوله: " لم يَكُ" وأصله يكون فلما دخلت عليها (لم) جزمتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو فبقي لم يكن، فلما كثر استعمالها حذفوا الـــنون تخفـــيفاً، فـــإذا تحركت أثبتوها فقالوا: "لم يكنِ الرجل"، وأجاز يونس حذفها مع حركتها(الجوهري، 1984م، ص21).

وبعـــد فقد ذهب القدماء إلى أن سبب حذف الواو والياء والألف من الأجوف في حالة الأمـــر؛ إلى أنه يلتقي ساكنان. فتضطرّ اللغة إلى حذف حرف العلة أما المحدثون فيرون أنه لا يـــوجد في مـــثل هذه الصيغ التقاء ساكنين؛ لأن حروف المد (الواو والياء والألف) في هذه الأفعـــال هي حركات طويلة، والحركات لا تسكّن، ولكن الذي حدث في هذه الأفعال في

حالة الجزم، تقصر الحركات الطويلة (الواو والياء والألف) للتخلص من المقطع الصوتي المرفوض في العربية المكون من (ص ح ح ص).

فالأفعال: يَقُوْم ويقُوْل ويَبِيْع ويَخَافْ تنتهي بالمقطع الصوتي المرفوض (ص ح ح ص) فتقصر الحركة الطويلة فيتحول المقطع الصوتي (ص،ح،ح،ص) الطويل المغلق بصامت، إلى مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) وهذا المقطع مقبول في العربية yakul < yakûl (مرعي، 2002م، ص185-186، عبدالجليل، ص412-413). أما من الأمر مثل قُلْ، بِعْ، وسِرْ فأصل هذه الأفعال اقْوُلْ وابْيِع واسْيِر نقلت حركة العين إلى الساكن من الفعل قبلها، فتحرك فذهبت همزة الوصل، لأنها أتي بها لأجل الساكن، فزالت بزوالها. ثم سكنوا الآخر وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين.

وهذا يعني أنه بعد نقل حركة العين لم يصبح هناك داعٍ لهمزة الوصل، فيتكون بعد حذف همزة الوصل مقطع صوتي واحد مرفوض في العربية وهو المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) بهذه الصورة:

kul kuul >ukwul

وتتخلص العربية من ذلك بتقصير الحركة الطويلة الضمة، فتصبح الصيغة (kul) وهذا يعني أنه لا يوجد في مثل هذه الصيغ التقاء ساكنين، وإنما ما حدث كان تقصير الحركة الطويلة لتصحيح المقطع المرفوض، وهو (ص ح ح ص) ليصبح (ص ح ص) (مرعي، 2002م، ص186).

الإعلال بالنقل:

ويكون ذلك إذا كانت عين الفعل واواً، أو ياءً، وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه. لاستثقالها على حرف العلة، نحو يَقُوْمُ ويَبِيْنُ الأصل يَقْوُم يَبْيِن، بضم الواو وكسر الياء، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلها، وهو قاف يَقُوْم وبَاء يَبِيْنُ، فسكنت الواو والياء. وتارة تكون حركة العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة ومن المجانسة قوله "يَقُوْم". وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفاً يجانس الحركة كما

في نحـــو أقـــام وأبَان وأصلهما أَقْوَمَ وأبْيَنَ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانســـة لهـــا، فقلـــبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونحو يُقِيْم أصله يُقْوِمُ، فلما نقلت الكســـرة إلى الســـاكن بقـــيت العـــين غـــير مجانسة لها فقلبت ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها(الأشموني، 1998م، ص121-122). وذكر الجوهري أمثلة على ذلك "الإرادة" وأصلها الواو لقـــولك راوده إلا أن الواو سكنت، فنقلت حركتها إلى ما قبلها فانقلبت في الماضي ألفاً.." (الجوهـــري، 1984م، ص478، الجوهري، 1984م، ص2017) ، وكذلك مثل إقامة. يقول ابن جني "... أصل إقامة وإخافة وإبانة، إقْوامه وإخْوانه وإبيانه، فأرادوا أن يعلّوا المصدر لاعتلال "أقام وأبـــان"؛ فـــنقلوا الفتحة من الواو والياء إلى ما قبلها ثم قلبوهما ألفين، وبعدهما ألف "افعاله" فصار كما يرى "اقامة، وابانة"(ابن جني، 1996م، ص391).

ونتـــيجة لذلك التقى ساكنان وهما الألفان، فحذفت أحداهما، وعوض عنها بالتاء فقيل استقامة، واستبانة. هذا من وجهة نظر القدماء.

ونـــرى أن ما حدث، هو سقوط شبه الحركة من المزدوج الحركي الصاعد على النحو التالي:

>istikam >sitikwam

ثم ألحقـــت التاء لإغلاق المقطع الصوتي المفتوح (ma)؛ لأن العربية تكره الوقوف على المقطع المفتوح فصارت (>istikâmat) (شاهين، 1980م؛ ص199-200).

الإبدال

قـــال الجوهري "البديلُ: البدل.. وبدل الشيء: غيره.. وأبدلت الشيء بغيره، وبَدّله الله من الخوف أمناً وتبديل الشيء أيضاً، تغييره وإن لم يأتِ ببدل واستبدل الشيء بغيره، وتبدله به إذا أخذه مكانه.." (الجوهري، 1984م، ص1632).

ويظهـــر من خلال تعريفه، أن الإبدال يقوم على مبدأ إقامة شيء مكان آخر، ولكن ما يشـــوبه الغموض في تعريفه هو قوله وإن لم يأتِ ببدل، فربما قصد الحذف دون تعويض عن المحذوف، وعد حذف الصوت تبدلاً من حال، أو شكل إلى آخر.

ومن هنا نستطيع القول: إن الجوهري لم يخرج على رأي القدماء، الذين رأوا أن الإبدال هـو إقامة حرف مكان حرف آخر. ولكنه لم يستخدم مصطلح الإبدال، بل استعاض عنه بمصطلح "البدل". الذي استخدمه علماء كثر كسيبويه، والمبرد، الذي يقول: "حروف البدل أحـد عشر حرفاً منها ثمانية من حروف الزوائد، وثلاثة من غيرها، وهذا البدل ليس ببدل الإدغـام، الذين تَقْلِبُ فيه الحروف ما بعدها"(المبرد، 1396هـ، 199، ابن يعيش، ص213)، كما يقـول ابـن يعـيش: "والبدل: أن تقيم حرفاً مقام حرف في موضعه. والفرق بين البدل، والعـوض. أن الـبدل أشبه بالمبدل منه، من العوض بالمعوض"(ابن يعيش، د.ت، ص213)، ومن العلمـاء من استخدم مصطلح الإبدال، كابن السراج، وغيره. يقول "...وهو الإبدال لغير إدغـام، وهـو أحد عشر حرفاً، ثمانية منها من حروف الزوائد، وثلاثة من غيرهن. الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتاء والدال، والطاء، والميم، والجيم، والهاء، والنون.." (ابـن السراج، 1985، ص244).

كمـا اسـتخدم الجوهري مصطلح القلب للإبدال يقول في بعض المواضع: قلب كذا، وأدغم في نظيره.

أمـا المحدثـون مـن العلماء، فتابع البعض منهم القدماء في تعريفهم، لمفهوم الإبدال. واسـتحدث آخـرون مفاهيم جديدة، وفقاً لرؤى اجتهادية. ومن العلماء الذين استحدثوا مفاهـيم جديدة الدكتور رمضان عبد التواب، الذي رأى أن الإبدال يخضع لقانوني المماثلة الصـوتية والمخالفـة الصوتية، فالأصوات اللغوية تتأثر ببعضها، عند النطق بها في الكلمات والجمـل. فتـتغير مخـارج الأصوات، أو صفاتها؛ لكي تتفق في المخرج، أو في الصفة، مع الأصوات المحيطة بها في الكلام.." (عبدالتواب، 1995م، ص22).

وهـناك من استخدم مصطلح التعاقب، والمعاقبة. كالدكتور أحمد علم الدين الجندي. للدلالـة على إقامة حرفي العلة الواو، والياء مكان بعضهما. مثل نسيان ونسوان، وعزوتُ الرجل وعزيته إذا نسبته إلى أبيه. والمواثق والمياثق، والصُيّام والصُوّام(مرعي، 1993م، ص169).

أمـا مصطلح التحوّل، فقد استخدمه كذلك المحدثون، للدلالة على إقامة حرف مكان حـرف آخـر، تجمـع بينهما صفات المماثلة أو المقاربة، مثل: حَصَتُّ بدل من حَصَدْتُ،

وحفظط بدلاً من حفظتُ، إذ تحولت الدال إلى تاء في المثال الأول، وتحولت التاء إلى طاء في المثال الثاني(مرعي، 1993م، ص170).

ورغم هذا التباين في المفاهيم، إلا أن المعنى الذي تصب فيه مصطلحات القدماء والمحدثين واحد. فإقامة حرف مكان حرف، هو المعنى المتفق عليه. إلا أن المحدثين اشترطوا كما يشير الدكتور عبد القادر مرعي، مجموعة من الشروط لهذا الإبدال كالتماثل، والتجانس، والتقارب بين الأصوات. حتى يتم ذلك(مرعي، 1993م، ص170).

إبدال التاء:

إبدلت التاء من بستة أحرف هُنَّ: الواو، والياء، والسين، والصاد، والطاء والدال(ابن جني، 1985م، ص145، ابن عصفور، 1996م، ص254). ولم يشر الجوهري إلى إبدال التاء صراحة، ولكنه ومن خلال ما يقدمه من أمثلة يقرّ بذلك. أما إبدالها من الواو، فيركز على الإبدال في صيغة (افتعل)، مقدماً أمثلة توضيحية عليها نحو قوله (اتَّقى) حيث تقلب فاء الفعل المثال الواوي تاءَ في صيغة افتعل فأصل اتّقى اوْتقَى على افتعل، حيث قلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها. وأبدلت منها التاء، وأدغمت(الجوهري، 1984م، ص2526، 2527)، ولم يقل أحد بذلك. ونرى الجوهري هنا قد ركب شططا في هذا. فالواو تقلب تاء ولا تقلب ياء. ومنها أيضاً قوله "واتّأب الرجل، أي استحيا وهو افتعل، قال الأعشى يمدح هوذة بن علي الحنفي.

من يلْقَ هوذة يسجد غير مُتّئبِ إذا تَعمَّم فوق التاج أو وضعا(الأعشى، د.ت، ص204)

فأصلها اوْتأب. فلكسرة ما قبلها قلبت تاء. خوفاً من قلبها ياء، ولقد أشار ابن السراج، إلى أن إبدال التاء من الواو مطرد، وغير مطرد. فالمطرد في صيغة افتعل من قلب الواو تاءً، أما غير المطرد، فنحو تُجاه تُراث وغيرها(ابن السراج، 1985م، ص244). وقد أشار الجوهري إلى ذلك أثناء حديثه عن كلمة، اتّجه حيث يقول: "..ثم بني عليه قولك: قصدت تجاهك، وتجاهك أي تلقاءك. وتَجَهْتُ إليك اتجَهُ، أي تَوَجّهتُ. لأن أصل التاء فيها واو(الجوهري، 1984م، ص2255، الجوهري، 1984م، ص347-450، 1876).

وأشـــار الجوهري إلى أن ناساً من العرب، يقول في مثل هذه الأمثلة: ائْتَصَدَ يأْتصِدُ فهو مؤتصـــد، بالهمزة. كما قالوا يأتسِرُ في أَيْسار الجزور.." (الجوهري، 1984م، ص552، الجوهري، 1984م، ص552-858) ، وذكر أحمد عطار في تحقيقه للصحاح، أن صواب ذلك هو ايتصد ياتصـــد، فهو موتَصِدُ، من غير همزة. وذلك نحو ايتسر ياتسر فهو موتسر. كذلك وذكر أن سيبويه وأصحابه، يعلّونه على حركة ما قبل الحرف المعتل، يجعلونه ياءً؛ إن انكسر ما قبلها، وألفاً إن انفتح ما قبلها، وواواً إذا انضم ما قبلها، ولا يجوز الهمز. وقد أشار ابن جنى، إلى أن ســـبب قلبها تاء دون سائر ما ذكر؛ أنهم أرادوا أن يقلبوها حرفاً جَلْداً تتغير أحوال ما قبله، وهـــو بـــاق بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة فأبدلوها تاءً، وأدغموها في لفظ ما بعدها، وهو التاء(ابن جني، 1985م، ص148).

كمـــا تبدل الياء في صيغة افتعل تاءً، كما هو الحال في المثال الواوي. ويقدم الجوهري أمـــثلة على ذلك منها قوله: "وقال أبو عمر الجرمي: يقال أيضاً: اتّسروها يتّسرونها اتّساراً، علـــى افتعلوا"(الجوهري، 1984م، ص858)، وقال في موضع آخر "وتييبس الشيء تجقيفه. وقد يَّيبَســـُ فاتـــبس. وهو افتعل فأدغم، فهو متَّبِس عن ابن السراج"(الجوهري، 1984م، ص993*)، فالأصل في مثل هذه الأمثلة، ايْتبس وايْتسر. فأبدلت الياء تاءً دون غيرها؛ لأنه حرف لا يتأثر بمـــا يجري حوله من تغيرات. كما ذكر ابن جني فيما سبق. وسبب قلب الياء تاءً أن في التاء همساً وفي الياء خفاءً والمعنيان متقاربان(العكبري، 1995م، ص339).

وللمحدثين رأي آخر في هذه المسألة، فهم يرون أن أثر الحركات المزدوجة، هو السبب في هذا التغير الصوتي فالذي حدث في مثل هذه الصيغ كالآتي

اتَّعَدَ	اتَعَدَ	اوتعد	وعد
>itta<ada	>ita<ada	>iwta<ada	wa<ada

هـــذه مراحل تطور هذا الفعل وفقاً لاشتقاقه، حتى وصوله إلى المرحلة النهائية. فالذي حـــدث مـــن وجهـــة نظـــرهم، أنـــه تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة، في المرحلة الثانية (>iwta<ada) وهـــذه الحركة (iw)، هي حركة مستثقلة في العربية؛ ولذلك لجأت إلى الـــتخلص مـــنها عـــن طـــريق حذف شبه الحركة (w)، فأصبح النمط على الوجه الآتي

(>ita<ada). وفيه فراغ ناشئ عن الحذف، ولهذا لجأت العربية إلى التعويض. وذلك عن طـريق التشديد. لإغلاق المقطع (I>) وذلك بتشديد الصوت الذي يليه. فيصبح حد البداية في المقطع الثاني، حد إغلاق للمقطع الأول. على النحو التالي:

(>)i / ta / <a / da (>)it / ta / <a / da (كنانعه، 1995م، ص31)

وينطـبق ذلـك على المثال اليائي، الذي تسقط منه الياء (y)، ويعوض عن سقوطها، بتشديد الصوت الذي يليه، وهو التاء.

أمـا إبـدالها مـن السين. فقد ذكر الجوهري عن المبرد قوله: "إن بعض العرب يقول: استخذ فلان.. يريد اتَّخذ. فيبدل من إحدى التاءين سيناً، كما أبدلوا مكان السين في قولهم ستٌّ، ويجوز أن يكون أراد استفعل، من تَخَذَ يتّخِذُ، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً كما قالوا ظلت من ظَلِلْتُ"(الجوهري، 1984م، ص559، الجوهري، 1984م، ص254، 238).

وقـد عـدّ علماء العربية مثل هذا الإبدال شاذاً اقتضته الضرورة، وخفف من شذوذه مشـاركة الـتاء للسين في صفة الهمس(الاسفرائني، د.ت، ص340، ابن السراج، 1985م، ص720)، يقـول سـيبويه: "هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم، وليس بمطرد. فمن ذلك ستٌّ وإنما أصلها سدْسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك، حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السـين مضـاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مُخْرَجُهُ أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزاد الحرف سيناً فتلتقي السينات، ولم تكن السين لتدغم في الـدال كمـا ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فرّوا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنه قال سِدْتُ ثم أدغم الدال في الـتاء، ولم يـبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق(سيبويه، د.ت، ص481-482، ابن جني، 1985م، ص155).

وذكـر في موضـع آخـر قلب السين تاءً. بقوله: "...من العرب من يجعل السين تاءً وأنشد(ابـن دريد، 1344هـ، ص33، ابن جني، 1988م، ص53، ابن عصفور، 1988م، ص257، ابن جني، 1985م، ص155، ابن السكيت، د.ت، ص104)

يا قَبَّح اللهُ بني السعلاتِ

عمرو بن يربوع شرار النات

ليسوا أعفّاء ولا أكيات

يريد الناس، والأكياس(الجوهري، 1984م، ص2143). وقد ورد في الممتع "يا قاتل كما قُرئ بذلك قوله تعالى: "قل أعوذ برب النات"(الناس، آية (1)، ابن خالويه، د.ت، ص184) أراد الناس.

ولقد أطلق العلماء على هذا لنوع من الإبدال، مصطلح الوتم، وهي لهجة يمنية(مرعي، 1993م، ص177).

وهذا الإبدال مشروط بكون السين في نهاية المقطع الصوتي الطويل المقفل بصامت (ص ح ص) كما في أكياس، والناس. وهو مقطع لا يأتي في العربية إلا في حالة الوقف، حيث أبدلت السين تاء، لأنَّ التاء صوت أجلد، أقوى من السين، حيث جيء بهذا الصوت؛ لإغلاق المقطع بصوت قوي(مرعي، 1993م، ص177).

كما أبدلت التاء في غير افتعل من الذال في مثل (أخذت) يقول: "وقولهم أخذت كذا يبدلون الذال تاء، فيدعمن في التاء. وبعضهم يظهر الذال، وهو قليل"(الجوهري، 1984م، ص 559).

كما أبدلت التاء من الطاء في حال كونها لام الفعل. في مثل: (غلط في منطقة) (وغلت في الحساب) وبعضهم يجعلهما لغتين بمعنىً(الجوهري، 1984م، ص1147).

ومن العرب من يعاقب بين الطاء، والتاء. فيقول: فلان في اسطمّة قومه، أي في وسطهم وأشرافهم، والجمع الأساطم، وتميم تقول أساتم تعاقب بين الطاء والتاء فيه(الجوهري، 1984م، ص1949).

إبدال الدال في افتعل

تبدل من التاء في افتعل "قلباً مطرداً، إذا كان قبل التاء حرف مجهور، زاي، أو دال (بالإضافة إلى الذال) وقد أشار العلماء إلى أن سبب ذلك، عائد إلى أن التاء حرف مهموس، والزاي والدال والذال حروف مجهورة. فأبدلوا من التاء حرفاً من موضعها مجهوراً. وهو الدال..." (ابن السراج، 1985، ص270) ، وأشار الجوهري في غير موضع إلى هذا النوع من

الإبــدال. معلــلاً ســببه. ولعله لم يخرج على ما أقره القدماء. يقول: "وازدرع فلان، أي احتــرث، وهو افتعل، إلا أن التاء لما لانَ مخرجها، لم توافق الزاي لشدتّها، فأبدلوا منها دالاً لأن الدال، والزاي مجهورتان، والتاء مهموسة"(الجوهــري، 1984م، ص1225، الجوهري، 1984م، ص2132).

ولعــل الســعي كما يتبدى من خلال الإبدال الصوتي، هو للتيسير في نطق المفردات، وذلك بتجريدها من مظاهر التعقيد النطقي، والذي يتم من خلال التقريب بين المخارج، أو الصفات.

وممــا ساقه كذلك مثالاً على ذلك قوله "وادّان: استقرض، وفي الحديث" ادّان معرضاً" أي اســتدان وهو الذي يتعرض الناس فيستدين ممن أمكنه.." (الجوهــري، 1984م، ص2117 ، ومــن ذلك أيضاً، قوله تعالى: "وادّكر بعد أمةٍ"(يوسف، آية (45) أي: ذكره بعد نسيان وأصله اذتكر فأدغم"(الجوهري، 1984م، ص665).

إبدال الطاء:

تــبدل تاء الافتعال "طاءً مما فاؤه أحد الحروف المطبقة. وهي: الصاد، والضاد والطاء، والظــاء. فــتقول من صبر: اصطبر، ومن ضرب: اضطرب، ومن طهر: اطّهر، ومن ظلم، اظطلم، والأصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم. فاستثقل اجتماع التاء مع الحروف المطبقة، لمــا بيــنهما مــن تقارب المخرج، وتباين الصفة. إذ التاء مهموسة مستفلة، والمطبق مجهور مُسْتَعْلٍ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهو الطاء.." (الجوهري، 1984م، ص134).

ويجمــل الجوهري ذلك كله بقوله "واصطَحبَ القوم، وصَحِب بعضهم بعضاً، وأصله اصتحب، لأن تاء الافتعال تتغير عند الصاد مثل اصطحب وعند الضاد مثل اضطرب، وعند الطــاء مثل اطّلب، وعند الظاء مثل اظّلم.." (الجوهري، 1984م، ص162، الجوهري، 1984م، ص 387، 421، 1753).

كمـــا أشار العلماء إلى مجموعة من التوجيهات كما أشار الجوهري إليها، ومنها أنه إذا أبدلت التاء طاء بعد الظاء اجتمع متقاربان، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه. وقد روى بالأوجه الثلاثة كما أشار الأشموني بقوله(الأشموني، 1980م، ص):

هو الجواد الذي يعطيك نائِلهُ   عفواً ويُظْلَمُ أحياناً فيظطلم

روي البـــيت كما يقول الأشموني: فيظطلم، وفيّظلم، وفيطّلم(الأشموني، 1998م، ص135)، ويتــناغم هذا الرأي مع رأي الجوهري، حيث يقول: "وفي افتعل من ظَلَمَ ثلاث لغات: من العـــرب من يقلب التاء طاء، ثم يظهر الظاء والطاء جميعاً، فيقول: اظطلم. ومنهم من يدغم الظـــاء في الطاء فيقول اطّلم، وهو أكثر اللغات. ومنهم من يكره أن يدغم الأصلي في الزائد فيقول اظّلم"(الجوهري، 1984م، ص1977).

كمـــا أشار العلماء إلى أنه إذا أبدلت تاء افتعل طاء بعد "الضاد"، اجتمع أيضاً متقاربان فيجوز البيان، والإدغام. بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه، فنقول، اضطرب واضّرب. ولا يجـــوز اطّرب، لأن الضاد حرف مستطيل؛ فلو أدغم في الطاء، لذهب ما فيه من ذلك. وقد حكي في الشذوذ اطّجع، وهو في الندور، والغرابة مثل الطجع، باللام..." (الأشموني، 1998، ص 135-136).

ولا يكاد الجوهري يخرج برأيه عما ذكره الأشموني. حيث يقول: "وفلان حسن الضجعة مـــثل الـــرِكْبة والجلْســـة، وفي افتعل منه لغتان: من العرب من يقلب التاء ثم يظهر فيقول: اضطجع. ومنهم من يدغم فيقول اضّجع فيظهر الأصلي، ولا يقال اطّجع؛ لأنهم لا يدغمون الضـــاد في الطاء، وقال المازني: بعض العرب يقول الطجع ويكره الجمع بين مطبقين، ويبدل مكان الضاد، أقرب الحروف إليها وهي اللام"(الجوهري، 1984م، ص1248).

أما رأي المحدثين فاخضعوا هذه التغيرات لمبدأ المماثلة الصوتية. فالتغيرات التي حدثت لتاء افـــتعل، هـــي خاضعة لمبدأ المماثلة الصوتية التقدمية الجزئية أو الكلية. إذ تأثر الصوت الثاني بالصوت الأول، فقلب إلى صوت آخر، يماثله في الصفة.

ومن أمثلة التأثر المقبل، أو التقدمي الكلي، تأثر تاء افتعل بالدال، أو الطاء قبلها، فتقلب دالاً أو طاءً. مثل:ادْتَركَ ← ادّرك، واطتلع ← اططلع فتصبح اطّلع(عبدالتواب، 1995، ص24.

فنلاحظ تأثر التاء بالدال، أو الطاء قبلها، فقلبت إلى ما يوافقهما في المخرج، أو الصفة. ثم يحدث التماثل الكلي بين الأصيل، والزائد.

أمـــا من أمثلة التأثر المقبل الجزئي في حالة الاتصال: تأثر تاء افتعل بالصاد، أو الضاد، أو الزاي قبلها. فتقلب طاء في الحالين الأولين. ودالاً في الحالة الثالثة. مثل: اصتبغ ← اصطبغ، اضـــتجع ← اضطجع، وازتجر ← ازدجر(عبدالـتواب، 1995م، ص26). ونلاحظ أن تاء افتعل تأثـــرت بالصـــاد، أو الضاد، أو الزاي قبلها، فقلبت إلى ما يوافقهما في الصفة، أو المخرج. فالـــتأثير من الأمام إلى الخلف يسمي تأثيراً تقدمياً. ولكنه جزئي؛ لأنه لم يوافق الحرف المؤثر كلياً، بل جزئياً. لكونه انقلب إلى ما يوافقه، وليس إلى ما يماثله. فالتأثير جزئي لا كلي.

إبدال الجيم

أشار ابن عصفور إلى أن الجيم أبدلت من الياء مشددة، وغير مشددة. حيث يبدلون من الياء المشددة جيماً مشددة، ومن الياء المخففة جيماً مخففة(ابـن عضفور، 1996، ص234)، ولقد أشـــار الجوهري في غير موضع من الصحاح إلى هذا النوع من الإبدال يقول "والعجعجة في قضـــاعة، يحوّلـــون الياء جيماً مع العين. يقولون: هذا راعجّ، أي هذا راعيّ خرج معي.." (الجوهـــري، 1984م، ص328) ، ويـــورد الجوهري رأي أبي عمرو بن العلاء بقوله: "قال أبو عمـــرو بن العلاء: بعض العرب يبدل الجيم من الياء المشددة، وقلت لرجل من جنظلة، ممن أنـــت؟ فقـــال فقيمجّ، فقلت من أيهم؟ فقال: مُرَجّ. يريد فقيميّ مُرِّيّ. قال خلف الأحمر أنشدني رجل من أهل البادية(ابن جني، 1985، ص175، ابن عصفور، 1996، 2234، ابن يعيش، د.ت، ص229، الزجاجي، 1988م، ص102-103):

خالي عويف وأبو عَلِجّ

المطعمان اللحم بالعَشجّ

وبالغداة كِسَرَ البُرْنجّ

يريد عليّاً والعشيَّ والبرنيَّ(الجوهري، 1984م، ص297، الجوهري، 1984م، ص1621، 2077).

كما أبدلت من الياء المخففة وأنشد أبو زيد(ابن عصفور، 1996، ص235، ابن يعيش، د.ت، ص 329، ابن جني، 1985، ص177، ابن السكيت، ص97):

يا رب إن كنت قبلت حِجَّتجْ

فلا يزال شاحِج ياتيك بجْ

أقمر نَهّازٌ ينزّي وفَرِتجْ

وأنشد أيضاً كما يقول الجوهري(الجوهري، 1984م، ص298، ابن عصفور، ص235، ابن جني، 1985م، ص177، ابن يعيش، د.ت، ص329).

يريد أمست وأمسى، فهذا كله قبيح(الجوهري، 1984م، ص297).

وتـدل الأمثلة التي أوردها الجوهري على إبدال الجيم من الزاي، والجاء. ويذكر أمثلة علـى ذلك قوله أجمَّ الأمر، وأحَمَّ الأمر. أي: حان وقته. ويشير إلى قول الأصمعي ما كان معـناه قـد حـان وقوعه، فهو أجمّ بالجيم. وإذا قلت أحّم بالحاء، فهو قَدَّر، ولم يصرف أحـمَّ(الجوهـري، 1984م، ص1904)، وقـال أيضاً: قال الفراء: جاء القوم أجفلة، وأزفلة أي جماعة.." (الجوهري، 1984م، ص1657).

إبدال الياء من الحروف الصحيحة

تبدل الياء من حروف كثيرة، أبرزها: الألف، والواو وقد ذكرت في باب الإعلال. كما تـبدل من السين، والباء، والراء، والنون، واللام، والصاد، والضاد، والميم، والدال، والعين، والكاف، والتاء، والثاء، والجيم، والهاء، والهمزة(ابن عصفور، 1996، ص244).

ولقـد أشار الجوهري في غير موضع من كتابه، إلى إبدال الياء. وأبرز ما أبدلت منه من الحروف الصحاح، الباء، والنون، والعين، والسين، والطاء، والضاد.

أمـا إبـدالها مـن الباء، فقد أشار إلى ذلك في قوله: الثعالي والأراني. قاصداً الثعالب، والأرانـب. يقول الشاعر(سيبويه، د.ت، ص344، ابن عصفور، 1996م، ص245، ابن يعيش، د.ت، ص 254الاستراباذي، د.ت، ص212):

لها أشارِيْرُ مِنْ لِحمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثّعالي وَوخزٌ من أرَانيها

يـــريد الـــثعالب والأرانـــب، فلمـــا اضطّر، واحتاج إلى الوزن، أبدل من الباء حرف اللين(الجوهري، 1984م، ص140).

كمـــا أبدلت من النون. وأشار الجوهري إلى ذلك بقوله: "الدينار أصله دِنّارُ بالتشديد، فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء(الجوهري، 1984م، ص659)، ومن ذلك التظنّي، إعمال الظنِّ. وأصـــله التظنن. أبدل من إحدى النونين ياء(الجوهري، 1984م، ص2160)، وذهب القدماء إلى أن هذا الإبدال، عــــائد إلى الثقل الذي يحدثه التضعيف، فهربوا إلى الإبدال(العكبري، 1995 ، ص317).

أمـــا المحدثون فقد أدرجوا كل ما سبق فيما يسمى بقانون المخالفة الصوتية. الذي يسير عكس اتجاه قانون المماثلة. فهو يعمد إلى الأصوات المتماثلة، ويحاول أن يباعد بينها وغالباً ما يكون الصوت المبدل من أصوات العلة الطويلة. وقد أشار المحدثون إلى أمثلة كثيرة تمثل هذه الظاهرة. ومنها قيراط ودينار من قرّاط ودِنّار(الجوهري، 1984م، ص37-38).

كمـــا أبـــدلت الـــياء من الطاء. مثل قولهم لَطَطْتُ الشيء ألصقته، ولَطَطْتُ حقه، إذا جحدتـــه، وربما قالوا: تلطيت حقه؛ لأنهم كرهوا اجتماع ثلاث طاءات، فأبدلوا من الطاء الأخيرة كما قالوا من اللعاع تلعّيت..." (الجوهري، 1984م، ص1156).

كمـــا أبدلت من الضاد كما في تقضّى حيث استثقلوا ثلاث ضادات يقول الجوهري، فأبدلوا من إحداهن ياء، كما قالوا تظني من الظنّ، قال العجاج(العجاج، د.ت، ص17):

تقضّي البازي إذا البازي كسر(الجوهري، 1984م، ص1102).

وأبـــدلت كذلك من العين. في مثل قولهم: تلعّيت وأصلها كما يقول الجوهري: ألعّت الأرضُ تُلِعُّ إلعاعاً، إذا انبتتْها. فإن أردت أنك تناولتها قلت: تلعَّيتها، وخرجنا نتلعى وأصلها تلععتها. فكرهوا ثلاث عينات، فأبدلوا من الأخير تاءً(الجوهري، 1984م، ص1279).

وعزا القدماء هذا الإبدال؛ لكراهية التضعيف، وثقله. كما أسلفت. وعزاه المحدثون إلى قانون حديث هو قانون المخالفة الصوتية، والذي يسعى إلى إيجاد تباعد صوتي بين المتماثلين لتسهيل النطق بهما(عبدالتواب، 1995م، ص40-42).

إبدال اللام

أشـــار العلماء إلى أن اللام تبدل من الضاد، والنون(ابن جني، 1985م، ص321)، وقد أشرنا إلى أبـــدالها من الضاد في "اضطجع" عند مناقشة إبدال الطاء في صيغة افتعل، أما إبدالها من النون .

فقد ورد إبدال اللام من النون في قولهم: وعلوان الكتاب، عنوانه. وقد عَلْوَنتِ الكتاب إذا عنونـــته(الجوهـــري، 1984م، ص1734)، ومن ذلك رجل شَثْلُ الأصابع، إذا كان غليظها، وهـــو إبدال من شَثْن(الجوهري، 1984م، ص2166)، وأورد الجوهري الكَبْلُ(الكيل، مائني من شفة الدلو)، وهو إبدال الكبن(الجوهري، 1984م، ص1808).

وقـــال اللحـــياني حول عنونت: "أبدلوا من إحدى النونات ياءً، وسمي عنواناً لأنه يَعُنُّ الكتاب من ناحيته، وأصله عُنّانٌ، فلما كثرت النونات قلبت إحداها واواً، ومن قال: عُلْوان الكتاب، جعل النون لاماً؛ لأنها أخف، وأظهر من النون(ابن منظور، د.ت، ص910).

ويشير الجوهري في غير موضع من كتابه، إلى أن اللام تبدل من الصاد نحو قوله لكّه أي ضـــربه، مثل صكّه(الجوهري، 1984م، ص1606)، ومن الطاء في شماليل، وشماطيط أي تفرقوا. ومـــن الراء في شعاليل، وشعارير كذلك، إذا تقدموا(الجوهري، 1984م، ص173-1740)، وربما تكون لغات أقوام، وليست من الإبدال.

وذكـــر المحدثون، أن الإبدال في مثل عنوان وعلوان، هو من باب المخالفة الصوتية التي تســـعى إلى المباعدة بين الأصوات المتماثلة. حتى وإن فصل بينها فاصل لتسهيل النطق، يقول الدكـــتور رمضان عبد التواب وليس من اللازم أن يكون الصوتان مجاورين فكلمة "عنوان" تنطق في بعض اللهجات عندنا "علوان.." (عبدالتواب، 1995، ص40).

إبدال النون

أبدلت النون من حروف كثيرة، منها اللام، والواو، والميم، والهمزة(الأشـــوني، 1998م، ص 146)، وأورد الجوهري أمثلة على إبدالها من الزاي، والراء، والهاء. إضافة إلى ما تقدم. ومما ذكره الجوهري في إبدال النون من الميم: "وأسود قاتم وقاتن أيضاً بالنون، حكاه ابن السكيت

في كـــتاب القلب والإبدال"(الجوهري، 1984م، ص205، ابن السكيت، د.ت، ص77) ولقد أشار أبو حـــيان إلى جواز ذلك. مشيراً إلى رأي ابن جني بقوله "فأما أسود قاتم، فحكى الشيباني منه قـــاتن بـــدلاً من الميم. وقال ابن جنى يجوز.." (الأندلسي، 1984م، ص157، الأشموني، 1998م، ص 146) ، ومن ذلك أيضاً "شراحيل وشراحين"، و"الترقيق والترنيق" و"امتقع وانتقع" و"الضين والضيم"(الجوهري، 1984م، ص378، 1485، 1286، 2175).

كما أبدلت من الراء في الخروّب. وهو نبت معروف فقيل الخرنوب(الجوهري، 1984م، ص 119)، وتـــوالي الأمثال، هو الذي دفع القدماء إلى الإبدال. وعزاه المحدثون كذلك إلى قانون المخالفة الصوتية خاصة عند التضعيف.

أمـــا إبدالها من الزاي فكما يورد الجوهري في قوله: "الرُنْزُ" بالضم لغة في الأُرُزّ: وهي لعبد القيس. كأهم أبدلوا من إحدى الزائين نوناً(الجوهري، 1984م، ص880)، فأصل الكلمة إذاً "الرُزّ" فأبدل من إحدى الزائين نوناً، فأصبحت "الرُنز".

وأبدلت من الهاء في قولهم "نهّه" فيقال "نهْنت"، يقول الجوهري "نهنت الرجل عن الشيء فتنهنه، أي كففته وزجرته: والأصل في نَهْنَه نَهَّه بثلاث هاءات. وإنما أبدلوا من الهاء الوسطى نـــوناً؛ للفـــرق بـــين فَعْلَلَ وفعّل. وإنما زادوا النون من بين سائر الحروف؛ لأن في الكلمة نوناً(الجوهري، 1984م، ص2554).

وجـــاء في لسان العرب "خبخبوا، أبدووا وأصله: خببُّوا، بثلاث باءات، أبدلوا من الباء الوسطى خاء، للفرق بين فَعْلَلَ وفَعَّل. وإنما زادوا الخاء عن سائر الحروف لأن في الكلمة خاء وهذه علة جميع ما يشبهه من الكلمات(ابن منظور، د.ت، ص781)، وقال صاحب اللسان: ومن العرب من يقول حَنظٌ وليس بمقصود، إنما هو غُنّة، تلحقهم في المشددة. بدليل أن هؤلاء إذا جمعوا قالوا: حُظوظ، قال الأزهري: وناس من أهل حمص يقولون: حنظ، فإذا جمعوا رجعوا إلى الحظـــوظ، وتلك النون عندهم غنة، ولكنهم يجعلونها أصلية، وإنما يجري هذا اللفظ على ألسنتهم في المشدد نحو الرُّز يقولون رُنز"(ابن منظور، د.ت، ص666).

ويبقـــى المحدثـــون متمسكين، بأن هذا النوع من الإبدال، يهدف إلى التقليل من الجهد المبذول عند النطق بالحرف المشدد، أو الحروف المتماثلة. وتحقيق هذا الهدف يكون بالمخالفة

بين الأصوات. يقول الدكتور عبد القادر عبد الجليل: "في حين أن المخالفة ترمي إلى تخفيض الجهد العضلي ، عن طريق قلب أحد الصوتين المتماثلين المتجاورين، إما إلى صائت طويل، أو إلى ما يشبهه من الأصوات، كاللام والنون، وفي هذا أقصى مراحل التيسير"(عبدالجليل، 1998، ص236).

ويذكر الدكتور عبد الجليل رأي الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: "وسجّل الدكتور إبراهيم أنـيس، أن الـمخالفة قد تكون في النادر من الأحيان، ما بين الأصوات الشديدة"(عبدالجليل، 1998، ص436).

أمـا إبدالها من الهمزة، فيذكر الجوهري قول محمد بن السريّ: أصل عطشان عطشاء، مـثل صـحراء، والـنون بـدل مـن ألف التأنيث يدل على ذلك أنه يجمع عطاشى مثل صحارى(الجوهري، 1984م، ص1012).

ويذكر الأشموني أن قول سيبويه "إن نون فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى، بدل من همزة فعلاء. كنون سكران وغضبان، فليس المراد به هذا البدل، وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموقع كما عاقبت لام التعريف التنوين(الأشموني، 1998، ص146).

إبدال الهاء

أبدلت الهاء من خمسة أحرف. وهي: "الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتاء(ابن عصفور، 1996م، ص264). ولقـد أشار الجوهري إلى بعض المواضع التي أبدلت فيها الهاء، فقد ذكر إبدالها من الهمزة، والتاء، واللام. ومن حروف أخرى كذلك.

أمـا إبـدالها مـن الهمـزة، فقـد أبدلت في "إياك". فقالوا "هيّاك". وأشار إلى قول الأخفش(الغنوي، 1968، ص143):

فهيّاك والأمر الذي إن توسّعت   مواردُهُ ضاقت، عليك مصادره(الجوهري، 1984م، ص2456)

وقال ابن يعيش "وقد قرئ "هيّاك نعبد، وهيّاك نستعين"(الفاتحة، آية (5)، ابن يعيش، د.ت، ص306).

كما أبدلت من حروف النداء "اليا" فيقال "هيا وأصلها "أيا" مثل هراق وأراق"(الجوهري، 1984م، ص348)؛ ويـــرى بعض العلماء، أن هذا البدل وإن كثر، فهو قليل بالنسبة إلى ما لم يبدل. فلا يجوز القياس عليه(ابن يعيش، د.ـــن ص308).

وتبدل من الهمزة مثل هراق وأراق وأجيجها وهجيجها(الجوهري، 1984م، ص348)، وعلل القـــدماء ســـبب هذا الإبدال، على سبيل التخفيف. إذ الهمزة حرف شديد مستثقل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجهما متقاربان، إلا أن الهمزة أدخل منها في الحلق.." (ابن يعيش، د.ـــن ص304-305، العكـــبري، 1995م، ص344). وقـــد أقر المحدثون بصعوبة النطق بالهمزة. فلذلك سعت العربية إلى التخلص منه، بطرق كثيرة(عبدالتواب، 1995م، ص47-48).

أمـــا إبدالها من التاء، فقد قال الفراء: والعرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء إلا طيئاً فإنهم يقفون عليها بالتاء فيقولون: هذه أمتْ وجاريَتْ وطلحتْ(الجوهري، 1984م، ص2559)، فالعرب إذاً عند الوقوف على طلحة، وفاطمة يقولون: طلحهْ، وفاطمهْ. وعلل المحدثون سبب إبـــدال التاء بالهاء، أن العربية تميل إلى القضاء على التفريعات الكثيرة، ومن ضمنها علامات التأنيث.

حـــيث اســـتقرت كما يرى المحدثون علامات التأنيث الثلاث: التاء، والألف الممدودة والمقصودة. على التاء. حيث يقولون في مثل حمراء: حمره، وصحراء صحره، وسلمى سلمه، والســـبب كمـــا يقـــول الدكتور رمضان عبد التواب: هو ميل اللغة إلى التيسير في عملية النطق.." (عبدالتواب، 1995م، ص55-56).

ولقـــد أخرج سيبويه بعض الحروف من قائمة الحروف المبدلة، وتشمل السين، والصاد، والـــزاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين. ولقد أشار الجوهري في بعض أمثلة إلى جواز الإبدال من هذه الحروف.

إبدال السين

تشـــير أمثلة الجوهري، إلى أن السين أبدلت من الشين، والصاد، والزاي. أما إبدالها من الـــزاي فـــذلك نحو قوله: "الرجْسُ: القَذَر، وقال الفراء في قوله تعالى: "ويجعل الرجْسَ على

الـــذين لا يعقلـــون"(يونس، آية 100) إنه العقاب، والغضب. وهو مضارع لقوله: الرِجْز، قال ولعلهما لغتان. أبدلت السين زاياً. كما قيل للأسد، الأَزَدُ(الجوهري، 1984م، ص933، 1725). ولقـــد أشـــار العلماء إلى أن تأثر الأصوات، وتأثيرها، هو السبب في الإبدال الحاصل بينها. فالســـين المهموســـة تتأثر بالراء المجهورة قبلها، فقلبت إلى نظيرها المجهور، وهو الزاي. ومما ذكـــره العلمـــاء أمـــثلة علـــى ذلـــك كلمة مهراس التي صارت مهراز. وهو تأثر مقبل جزئي(عبدالتواب، 1995م، ص27-28).

وتـــبدل السين من الشين. ويبدو أن ما يذكره الجوهري هو من باب اللغات ومن ذلك قـــول الأصـــمعي: رجل جعشوش وجعسوس، أي قصير دميم. قال ابن السكيت في كتاب القلب والإبدال هو بالشين، والسين جميعاً(الجوهري، 1984م، ص998)، ومن ذلك كذلك قوله دنقســـت بين القوم، أي أفسدت بالسين والشين جميعاً(الجوهري، 1984م، ص931، 254، 911، 914).

إبدال الصاد:

تبدل من السين إذا كان بعدها قاف، أو خاء، أو طاء، أو عين(ابن جني، 1985م، ص211). وإلى ذلـــك أشار الجوهري على لسان قطرب بقوله: "الصدغ:ما بين العين والأذن، ويسمى أيضـــاً... وربمـــا قالوا: السُدغ بالسين، قال قطرب (محمد بن المستنير) إن قوماً من بني تميم يقال لهم بلعنبر. يقلبون السين صاداً، عند أربعة أحرف: عند الطاء، والقاف، والعين، والخاء. إذا كان بعد السين. ولا تبال أثانية، أم ثالثة، أم رابعة. بعد أن تكون بعدها. يقولون: سراط، وصـــراط، وبســـطة، وبصطة، وسيقل، وصيقل، وسدقت، وصدقت، ومسغبة، ومصغبة، ومسدغة، ومصدغة، وسخّر لكم، وصخّر لكم، والسخب، والصخب(الجوهـــري، 1984م، ص 1323، 715، 1244-1245، 1801).

ولم يقدم الجوهري رغم كثرة ما أورده على هذا الإبدال، سبباً يوضح أو يعلل حدوثه، ولكن القدماء يرون أن القاف والطاء والخاء والعين حروف استعلاء، والسين حرف مستفل،

فكـــرهوا الخروج من تسفل إلى تصعّد، فأبدلوا من السين صاداً؛ ليتجانس الحرفان(ابن عصفور، 1996، ص273).

وعزاه المحدثون إلى قضية التأثير. ففي هذه الأمثلة تأثر مدبر جزئي في حال انفصال حيث تأثرت السين بما بعدها فقلبت إلى نظيرها المطبق، وهو الصاد(عبدالتواب، 1995م، ص35-36).

إبدال الزاي

تـــبدل الـــزاي من الصاد،إذا كان بعدها قاف، أو دال. كقولهم في مُصْدَقَ ومصدوقه: مزدق ومزدوقه"(ابن عصفور، 1996، ص347) ،وجاء في الصحاح قال ابن السكيت: "قد تبدل الصاد زاياً فيقال: مَزْدَةٌ"(الجوهري، 1984م، ص539)، يقول أبو الطيب اللغوي: "وطيئٌ تقلب كـــل صاد ساكنة زاياً(اللغوي، ، ص126-127) دون اعتبار لوقوعها قبلها أو بعدها. ولكن الأمـــثلة التي أوردها العلماء تدل على أن الصاد يجب أن تقع قبل الدال، ويرى المحدثون أنه حدث تأثر مدبر جزئي في حال اتصال(عبدالتواب، 1995، ص34).

إبدال الفاء:

يـــرى الجوهري أن العرب تعاقب بين الفاء، والثاء نحو جَدَثَ وجَدَفَ(الجوهري، 1984م، ص187، 1335، ابـــن الســـكيت، د.ت، ص125). ويرى ابن جني: أن الأصل بالثاء وليس بالفاء، بدلـــيل الجمـــع أجداث ولا يقال أجداف(ابن جني، 1985، ص248، اللغوي، ،ص192)، وقد خالفه أبو الطيب اللغوي في رأيه هذا.

وأورد الجوهـــري مـــثالاً آخر على إبدال الفاء من الثاء بقوله: "والفروة: جلدة الرأس. وفـــروة: اسم رجل، والفروة: إبدال الثروة، وهي الغنى، قال الفراء: إنه لذو فروة في المال، وثروة بمعنى. والأصمعي مثله"(الجوهري، 1984م، ص2453).

إبدال العين

أبدلت العين كما يذكر الجوهري، من الحاء في لغة هذيل، وثقيف. حيث كانوا يقولون في حتى "عتى"، فقرئ "عتى حين"(يوسف، آية (35) الجوهري، 1984م، ص2453).

ويرى ابن جنى، أنه لولا بحّة في الحاء، لكانت عيناً. ويفضلها على العين. لأن الحاء يجري معها النفس، وليس كالعين التي تحصر النفس، وذلك لأن الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية. والهمس للهاء الخفيَّة وليس فيها نصاعة العين ولا جهرها(ابن جني، 1985، ص241-242).

ولقد أشار العلماء إلى أنها تبدل من الهمزة نحو: "أنَّ" فيقال "عن" كما أبدلت من همزة "أنَّ" فيقال "عنَّ"(ابن عصفور، 1996م، ص274-275)، وهذه لهجة قديمة أطلق عليها عَنعنة تميم(مرعي، 1993، ص172).

إبدال الشين

أشار الجوهري إلى إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث كقولهم عليش وبِشْ في عليكِ وبكِ في موضع التأنيث(الجوهري، 1984م، ص1018).

كما أبدلت من السين. يقول الجوهري قال الأصمعي: رجل جعشوش وجعسوس أي قصير ودميم قال ابن السكيت في كتابه القلب والإبدال: هو بالشين والسين جميعاً(الجوهري، 1984م، ص998، ابن السكيت، د.ت، ص110). وأشار ابن عصفور، إلى أن الأصل بالسين بدليل الجمع فيقال: جعاسيس، فلا يأتون بالشين(ابن عصفور، 1996، ص274).

وإبدال الشين من السين تقرّه القوانين الصوتية، لكونهما صوتين مهموسين من مخرجين متقاربين.

إبدال القاف

أشار ابن جنى إلى أن القاف يكون أصلاً، ولا يكون بدلاً(ابن جني، 1985م، ص277)، ولقد أشار الجوهري إلى بعض المواضع التي تتبادل فيها القاف مع غيرها المواضع، ومنها

المزلاق في المزلاج وهو الذي يغلق به الباب ويفتح. و"امتق وامتك" لقوله امتقّ الفصيل ما في ضرع أمه، أي شربه كله، والزحاليق والزحاليف"(الجوهري، 1984م، ص1491)، 1556، 1489).

وذهـــب ابن جني في "امتق وامتك" إلى أن هذا من الإبدال، وليستا لغتين. مستدلاً على ذلك بقول الفارسي، حيث قال: من هذا أخذ اسم مكة، لأنها كالمجرى للماء، فهو ينجذب إليها قال: فأما موضع الطواف فهو بكة، بالباء لأنه من الازدحام.." (ابن جني، 1985، ص277-278).

أمـــا زحلوفة وزحلوقة. فيذهب المحدثون إلى أنهما لغتان وليستا مبدلين. ويفسرون ذلك بقانـــون المخالفة الصوتية. يقول رمضان عبد التواب: فالظاهر أن الكلمة الأولى "زحلوفة"، مأخـــوذة من الفعل "زحلف"، الناتج بطريق المخالفة الصوتية، من "زحّف" وكما أن الكلمة الثانـــية "زحلـــوقة" مأخوذة من الفعل "زحلق"، الناتج بطريقة المخالفة الصوتية كذلك، من الفعل "زلّق". فانظر إلى اختلاف الأصول وتشابه الفروع(عبدالتواب، 1995م، ص39-40)، وهو إقرار بانتفاء الإبدال ودليل على أنهما لغتان.

إبدال الكاف

أبـــدلت الكاف من التاء (ضمير المخاطب) في فَعلتُ، فقالوا: فَعَلْكَ. قال أبو زيد: ومن العـــرب من يجعل التاء كافاً وأنشد لرجل من حمير(الراجز من حمير، ابن جني، 1985م، ص280، ابن عصفور، 1996م، ص414، الأشموني، 1998م، ص141، المرادي، 1976، اللغوي، ص141):

يابن الزبير، طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا

لنضربن بسيفنا قفيكا(الجوهري، 1984م، ص2141)

وأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس(ابن جني، 1985م، ص280، ابن عصفور، 1996م، ص275).

الإدغام

الإدغــــام(ابــن يعيش، الأدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيي، ابن يعيش، د.ت، ص121) لغة :

عرفه الجوهري بقوله :(دَغَمهم الحر،ودَغِمَهم أيضا" بالكسر وأدغمهم ،أي غشيهم.. أدغمـــت الفرس اللجام، إذا أدخلته في فيه. ومنه إدغام الحروف. يقال :أدغمت الحروف وادّغمته على افتعلته) (الجوهري، 1984م، ص1920).

وهذا التعريف يقودنا كما يبدوا إلى المعنى الاصطلاحي، الذي لم يشر إليه الجوهري صــراحة بــل ألمــح إليه في معرض حديثة ،وهو إدخال شيء في شيء .ومعنى أدغمت الحــرف في الحرف أدخلته فيه ،فجعلت لفظه كلفظ الثاني(ابــن يعيش، د.ت، ص121، مكي، 1981، ص143). وهــذا مــا ذهــب إليه قدماء العلماء ،كابن يعيش وابن جني وسيبويه وغيرهــم من العلماء .واشترطوا لهذا التلاصق والإدخال سكون الأول، حيث لا يكون هــنالك فاصل بين الصوتين. يقول المبرد: (وتأويل قولنا مدغم لا حركة تفصل بينهما) (المــبرد، 1396هــ، ص197). وإلى ذلك ذهب ابن خالويه بقوله: الحركة تمنع من الإدغام، وإنمــا يجــوز الإدغام مع السكون لا مع الحركة)) (ابن خالويه، د.ت، ص197). وهناك من العلمــاء مــن آثر تعريف الإدغام من خلال وصف العملية النطقية في الحرفين المدغمين .يقول ابن عصفور :(الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ،ووضعك إياه بهما موضعا واحداً. وهو لا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين) (ابن عصفور، 1996م، ص403، ابن يعيش، د.تن ص121).

و لم يذهب المحدثون غير بعيد من هذا التعريف، بل كان التناغم واضحاً بين الرأيين مــع اختلاف بسيط في المصطلح. فما قال عنه القدماء إدخال ،وصفه المحدثون بالفناء أي فــناء الصوت الأول في الثاني. وهذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس بقوله: (ولاشك أن فناء صوت في آخر تلك الظاهرة التي نسيمها الإدغام) (انيس، 1961م، ص180).

ولعــل مصـــطلح فناء يلحق إجحافا كبيراً في الصامت المدغم؛لأن الفناء يعني اندثار الصــوت دون بقــاء أثر له ،ولكن أثر الصوت المدغم موجود ومحسوس إن لم يكن من الناحــية الكتابــية فمن الناحية النطقية. ولعل ما ذهب إليه عبد الصبور شاهين فيه من

الموضـــوعية والتحليل العلمي الشيء الكثير، فهو يرى أن الصوت المضعف أو المدغم هو مـــن الناحية الصوتية هو صامت طويل ،يشبه الحركة الطويلة التي تساوي ضعف الحركة القصـــيرة ، أمـــا من الناحية الصرفية أي من حيث تقسيمه إلى صامتين قصيرين، فهو صامت مكرر(شاهين، 1980م، ص207).

وكـــان للمحـــدثين مفهومهم الخاص بالإدغام، حيث أطلقوا عليه مصطلح المماثلة الصـــوتية. ولعل التعميم فيما أطلقوه يبعدهم بعض الشيء عن الموضوعية؛ لأن التماثل في جوانب يكون تاما وتكون المقاربة بين الصوتين في أخرى .فلا يجوز التعميم ولكنّ تقسم المماثلـــة إلى أجـــزاء تبين نوع هذا التماثل ،تبعد عنهم بعض هذه المغالاة في المصطلح. وأســـتطيع القول: إن الجوهري كان في معزل عما ذكره العلماء حول المعنى الاصطلاحي للإدغام ،حيث اكتفى كما يظهر بالمعنى المعجمي،ولم يبدِ رأيا في ضبط مصطلح الإدغام أهو بالتشديد أم بالتخفيف ؟

أمـــا مـــا رمى إليه القدماء من هذه الظاهرة ،فهو التخفيف النطقي واقتصاد الجهد المبذول من اللسان جراء نطقه بأصوات وحركات متماثلة .لذا يلجأ اللسان إلى دمج هذه الحـــركات وتكـــوين زمرة صوتية واحدة، يقوم اللسان بأدائها دفعة واحدة .يقول ابن جـــني: (أنهم قد علموا أن إدغام الحرف في الحرف ،أخف عليهم من إظهار الحرفين .ألا تـــرى أن اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة نحو قولك شدَّ ، قطَّع(ابن جني، 1988م، ص229). ويظهـــر سيبويه أكثر وضوحا بقوله: (وذلك لأنه ثقيل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضـــع واحدة ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة،كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم) (سيبويه، ص 417).

وقد تناغم رأي المحدثين مع آراء القدماء في سبب الإدغام ،فالغرض كما يبدو عندهم هـــو محاولة التقريب بين الصوتين المتجاورين ما أماكن؛ تسيراً لعملية النطق واقتصادا في الجهـــد العضـــلي ،والوصول بالنطق إلى مرماه من أقصر الطرق(أنيس، 1961م، ص180). ولتحقيق نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات(عبدالتواب، 1995م، ص22).

إدغام المتماثلين

أفاض العلماء في بيان أحوال إدغام المثلين وفي بيان شروط إدغامها، ولكن الجوهري كــان ضنيناً في معالجة هذه الظاهرة، واكتفى بذكر بعض الأمثلة الشاذة. وإن أورد مثالا علــى ذلــك ،فإنه لم يكن يشفعه بتوضيح أو تعليل. وسأورد ما ذكره الجوهري في ثنايا حديث القدماء حول ذلك.

يــرى القدماء أن أحوال المتماثلين على ثلاثة أضرب :أن يسكن الأول ويتحرك الــثاني .وهذا شرط المدغم ،فيحصل الإدغام ضرورة؛ لأنه يتحقق بذلك شرط الاتصال بــين الصوتين. وأما الثاني فهو أن يكون الأول متحركاً ،والثاني ساكناً نحو ظَلِلْت ويمتنع الإدغام حين ذاك؛ لأن حركة الأول فصلت بين الحرفين ولأن الثاني ساكن والإدغام لا يحصــل في ساكن، لأن الأول لا يكون إلا ساكناً فلو أسكن الثاني لاجتمع ساكنان .أما الضــرب الــثالث: وهو أن يتحركا معاً وهما سواء في كلمة واحدة ، ولم يكن الحرف ملحقــا قــد جاوز الثلاثة ،ولا البناء مخالفاً لبناء الفعل ؛فإنه يجب أن يدغم، بأن يسكن المتحرك الأول (تزول الحركة) الحاجزة، فيرتفع اللسان فيها رفعة واحدة فيخفف اللفظ ، وليس فيه نقض معنى ولا لبس. وذلك نحو رَدَّ يردُّ وشَدَّ يَشُدُّ(ابن يعيش، د.ت، ص122).

وإلى الملحق وامتناع إدغامه أشار الجوهري بقوله :(واقعنسس ، أي تأخر ورجع إلى خلــف ... وإنما لم يدغم هذا لأنه ملحق باحرنجم ...)(الجوهري، 1984م، ص964). وذلك لأن الإدغــام مغير للفظ من أن يكون على مثل ما ألحق به ،وأضيف إلى ذلك ألا يكون أحــد المثلين في أول الكلمة، أو تاء افتعل. فإذا كان أحد المثلين زائداً، فالحذف لاستثقال ذلك. وإن كان أصيلاً فأنت بالخيار، إن شئت أدغمت وذلك بتسكين الأول وتحتاج إذ ذاك إلى همزة الوصل؛ إذ لا يبتدأ بساكن ، وإن شئت أظهرت مثل قولك تتابع واتّابع(ابن عصــفور، 1996م، ص406). أمــا إن كــان أحد المثلين تاء افتعل نحو اقتتل ،ففيه الإظهار والإدغــام. ونرى الجوهري يميل إلى إجازة الوجهين يقول: (وتقاتل القوم واقتتلوا بمعنى. ولم يدغم لأن التاء غير لازمة. ومنهم من يدغم فيقول: قِتَّلُوا يَقِتِّلُون فينقل حركة التاء إلى القاف فيهما ،ويحذف الألف، لأنها مجتلبة للسكون. وتصديق ذلك قراءة الحسن :

(إلا من خَطَّفَ الخَطْفَة) .ومنهم من يكسر القاف فيهما لالتقاء الساكنين. والفاعل مـــن الأول مُقَتَّل ومن الثاني مُقَتِّل بكسر القاف .أهل مكة يقولون :مُقِتِّلٌ يتبعون الضمة الضمة .قال سيبويه :وحدثني الخليل وهارون ،أنَّ أناسا يقولون مُرُدِّفين، يريدون مرتدفين أتبعوا الضمة الضمة)) (الجوهري، 1984م، ص1799).

أما الإظهار كما يرى القدماء ،فلأنه يشبه اجتماع المثلين في كلمتين في أنه لا يلزم تـــاء افـــتعل أن يكون ما بعدها مثلها ،كما لا يلزم في كلمتين ،لأنك تقول اكتسب فلا يجـــتمع لك مثلان ،وإنما يجتمع المثلان في افتعل إذا بنيت من كلمة عينها تاء ،نحو :اقتتل واقتتح. فكما لا تدغم إذا كان ما قبل الأول من المثلين المنفصلين ساكناً صحيحاً فكذلك لا تـــدغم في افتعل(ابن عصفور، 1996م، ص407). أما الإدغام فلاجتماع المثلين في كلمة واحدة(ابن يعيش، د.ت، ص122).

ولعل المتتبع لما أوردة الجوهري حول قواعد الإدغام ، يجد إشارات كثيرة إلى الشواذ التي خالفت القواعد وسنذكرها إنشاء الله في مواضعها .

ففي إدغام المثلين في الأفعال وما ينطبق عليه شروط الإدغام من تماثل بينهما وسكون للأول ، أو فتح له وسكونه بعد الحذف أو النقل، أشار الجوهري إلى عدة أمثلة يرى أنها وردت علـــى الأصل أي بالفك لا بالتضعيف ، ومنها لَحِحت عينه أي لصقت بالرمص، ومنها كذلك أَلِلَ السقاء أي تغيرت ريحه .فهو يرى أن الأصل فيها الإدغام ،لأن شروط الإدغـــام متوفرة ،ففي كل كلمة مثلان نستطيع تسكين الأول بحذف حركته وإدغامه فتصبح لَحَّ وألَّ. يقول الجوهري:(وأَلِلَ السقاء بالكسر: تغيرت ريحه وهذا أحد ما جاء بإظهار التضعيف) (الجوهري، 1984م، ص1626). وقال في موضع آخر:(ولَحِحَت عينه إذا لصـــقت بالـــرمص. وهو أحد ما جاء على الأصل، مثل ضَبِبَ البلد بإظهار التضعيف) (الجوهري، 1984م، ص400).

أشـــار الجوهري إلى امتناع الإدغام في مثل دُوْوِي الشيء أي عولج، وذلك فرقاً كما يقـــول بين فُوْعِل وفُعِّل .وذهب كثير من العلماء إلى أن الإدغام يمتنع إذا التبس بناء ببناء عـــند الإدغام(ابن يعيش، د.ت، ص123). يقول الجوهري :(ودُوْوِي الشيء أي عولج . ولا يـــدغم فرقاً بين فوعل وفُعِّل ...)(الجوهري، 1984م، ص2343). ومما أوردة الجوهري وكان

محـل خـلاف بين أهل الحجاز وأهل نجد ،قول الحجازيين (أغْضُضْ)، وقول النجديين ((غُـضَّ) يقـول :(.. والأمر في لغة أهل الحجاز اغْضُضْ ،وفي التتريل (واغْضُضْ من صوتك)،وأهل نجد يقولون: غضَّ طرفك بالإدغام. قال جرير(جرير، 1970م، ص61):

فغُضّ الطرف إنَّك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً(الجوهري، 1984م، ص1095)

والملاحـظ لـرأي الجوهري يجد أنه لا يتجاوز الذكر؛ فليس فيما أورد توضيح أو تعلـيل أو إيـراد رأي أو حـتى ترجيح مجرد. وأرى أن ما ذهب إليه أهل الحجاز أكثر موضوعية؛ ليس لأن لغة التتريل نزلت بذلك ،وإنما لأنهم اتبعوا القاعدة وشروط الإدغام. فغـضَّ هو فعل أمر مبني على السكون، وشرط الإدغام تحرك الثاني، لأنك لا تدغم في ساكن فيلتقي ساكنان . أما ما ذهب إليه أهل نجد فمرده أنهم يشبهونه بالمعرب كما يرى ابـن يعـيش مـن حيث أنه قد تتعاقب عليه الحركات، لالتقاء الساكنين كما تتعاقب حـركات الإعراب على المعرب. فنقول اردد ابنك، واردد القوم، ولا تردُّنَّ كأنهم أنزلوا الـحركة العارضة مترلة اللازمة في((يشدُّ))و (يَعُدُّ) فأدغم كإدغامه(ابـن يعيش، د.ت، ص 455).

أمـا الإدغام في الأسماء فتنطبق عليها كذلك القواعد السابقة .فقد يكون المثلان في اسـم ثلاثـي، فإن كان الأول منها ساكنا فالإدغام ليس إلا . نحو رَدُّ ووَدُّ. ويستثنى من ذلـك ضرورات الشعر فيفك ويحرك الأول. يقول الجوهري :(و الفَكَكُ: انقسام القدم . ومنه قول رؤبة :

هاجك من أروى كمنهاض الفَكَك

قـال الأصـمعي:إنمـا هـو الفـكُّ،من قولك: فَكَّه يفكُّه فكّاً،فأظهر التضعيف ضرورة(الجوهري، 1984م، ص1604، ابن عصفور، 1996، ص409-410).

أما أن يتحرك الأول فقد يكون من أوزان الفعل أو لا يكون، فإن لم يكن على وزن مـن أوزانهـا فـلا يدغم . نحو :سُرُر ودُرَر ؛لأن الأسماء بابها ألا تعتل لخفتها ،ولكثرت دورانهـا في الكـلام .فإن كان على وزن من أوزان الأفعال فلا يخلو من أن يكون على //فَعَـل// أو فَعُل // أو((فَعِل))، فإن كان على وزن ((فَعَل)) لم تدغمه لخفة البناء . نحو طَلَل وشَرَر، وإن كان على وزن ((فَعِل))أو ((فَعُل))أدغمت؛ لشبه الفعل في البناء مع ثقل

البناء .ومن ذلك صَبٌّ وطَبٌّ من صَبِبت طَبِبت(ابن عصفور، 1996م، ص410-411). وذهب ابـــن كيسان إلى أن فَعِل وفَعُل لا يدغم؛ لأن الإدغام يؤدي إلى الالتباس في البناء هل هو متحرك العين أم ساكن؟(ابن عصفور، 1996م، ص2411).

ولقـــد أورد الجوهري شواذاً منها ((قَطَطُ)) بقوله: وجعد قَطَطٌ،أي شديد الجعود، وقـــد قَطِط شعره بالكسر، وهو أحد ما جاء على الأصل بإظهار التضعيف)) (الجوهــري، 1984م، ص1145). والدلـــيل على أن أصله فَعِلُ هو (قَطِط). فلذلك كان يجب أن يكون شـــعر قـــطٌ. وأشار الجوهري ضمنياً إلى جواز الإدغام في مثل وزن ((فَعَل)) بقوله : والحِكة،بالكســـر:الجـــرب. وقولهم: ما بقيت فيه حاكّة أي سِنُ. والحَكَك بالتحريك : حجارة رخوة بيض، وإنما ظهر فيه الضعيف للفرق بين فَعْل وفَعَل)) (الجوهري، 1984م، ص 1580). أي للدلال على الأصل .

أمـــا إذا كـــان الاسم على أزيد من ثلاثة ،والتقى فيه حرفان على لفظ لا تريد بهما الإلحـــاق لم يكـــن إلا مـــدغماً. اسماً كان أو فعلاً(المبرد، 1396هـ، ص202). ويشير ابن عصـــفور إلى أن الـــزيادة إذا كانت تاء التأنيث أو علامتي التثنية أو جمع السلامة أو ياء النسب، أو الألف والنون الزائدتين أو ألفي التأنيث ، فإن الاسم يجرى مجراه قبل لحاقه إياه فـــتقول: شَـــرَرَةُ وشَرَران وطَلَلان ومَلَليّ فلا تدغم كما لا تدغم في شَرَرٍ وطلل وملل(ابن عصفور، 1996م، ص411).

ومـمـــا ساقه الجوهري دليلا على ذلك مع إشارة لعلة أخرى غير البناء قوله:(والحياة مقصـــور:المطر والخصب ،إذا ثنيت قلت حَيَيَان ، فتبين الياء ؛ لأن الحركة غير لازمه)) (الجوهـــري، 1984م، ص2324، الأندلسي، 1984م، ص166). وربما قصد حركة الياء الثانية ، فهي ساكنه في المفرد (حيا). ولا يدغم في ساكن .وأشار ابن جني رحمه الله إلى علة ذلك بقـــوله: ((والبـــيان في ((حَيَيَان ومُحْيِيان)) أحسن منه مما في يائه كسرة؛ لأن الكسرة كالـــياء، وذلك نحو ((مُحْيِيان)) والبيان فيه أثقل ، والإخفاء فيه أخف، والمخفي بوزنه محققـــاً ... وإنمـــا كان إظهار ((مُحَيَيَان)) أحسن من إظهار ((مُحْيِيان)) لأنك إذا قلت ((مُحيِيان)) فكسرت الياء وبعدها أخرى ؛ فكأنك قد جمعت بين ثلاث ياءات ،فلذلك لم يكن في خفة((مُحَيَيان))فلهذا أجيز فيه الإخفاء)) (ابن جني، 1996م، ص194).

وهـــي أشار إلى أن خفة البناء في الأسماء خاص في وزن //فَعَل// قبل الزيادة تجعل الإظهار فيه أفضل وأخف من الإدغام.

ولعـــل مـــن أهـــم ما أورده الجوهري مخالفا للقاعدة ،وأشار إليه علماء كثر قوله : (الأظَلْل)) في ((الأظلّ)) بقول((و الأظلُّ :ما تحت منسم البعير.وقال(العجاج، د.ت،ص155).

*تشكو الوجى من أظلل وأظلل * إنما أظهر التضعيف للضرورة(الجوهري، 1984م، ص 1756)

لأن حـــق الأظلـــل الإدغـــام لتوفر الشروط، فهو ليس ملحقا بداية ،وكان الأجدر تسكين الأول بنقل حركته إلى الساكن قبله لتصبح ((الأظلّ)) .ومن ذلك قوله :(تقول . أَلْبَبْتُ الدابة فهو مُلْبِبُ.وهذا الحرف هكذا رواه ابن السكيت ، ونميزه بإظهار التضعيف. قال ابن كيسان :هو غلط، وقياسه مُلَبٌّ، كما يقال مُحَبٌّ من أحببته(الجوهري، 1984م، ص 217).

وأرى أن مـــا ذهـــب إليه ابن كيسان هو الحق ؛لأنه ليس هنالك مانع من الإدغام فالأصـــل فيه (مُحَبّ).و ذكر ابن عصفور ما يماثله على الشذوذ قوله:مَحْبَبُ(ابن عصفور، 1996م، ص413).

و لم أعثـــر على ما يشير إلى المتماثلين في حالة الانفصال.و أسال الله العافية . وأكتفي بإيراد قول المبرد الذي شاطره فيه جل العلماء :(اعلم أنه إذا التقى حرفان من كلمتين وقبل الأول منها حرف متحرك،فإن الإدغام وتركه جائزان .فإن أردت الإدغام أسكنت الأول وإنمـــا تفعل ذلك استخفافاً؛ لترفع لسانك رفعه واحدة .كلما كثرت الحركات في كلمتين ازداد الإدغام حسناً وذلك قولك:جعلّك ، وإن شئت قلت :جعل لك.وإنما كان ترك الإدغام جائزاً في المنفصلين، و لم يجز فيما سواهما مما ذكر بذلك،لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى ،وإنما وجب في المتصلين للزوم الحرفين(المبرد، 1396هـ، ص206).

يقـــول سيبويه :(فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانـــا منفصـــلين ، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بها فصاعداً ...ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن، أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلـــك نحـــو قولك: جعل لّك وفعل لبيد ...والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي) (سيبويه، د.ت، ص437، العكبري، 1995م، ص471).

إدغام المتقاربين

سبق الحديث فيما سلف عن إدغام المتماثلين، وقد أظهرت آراء العلماء ميل اللغة إليه لمــا فــيه من تسهيل وتيسير للنطق ،بل إظفاء نوع من المرونة على اللغة بأخذها وتقبلها صور متعددة من التغيرات الصوتية. ولا يقل كما يرى العلماء إدغام المتقاربين حسناً عن إدغام المتماثلين، فهما في الحسن سواء كما يرى سيبويه(سيبويه، د.ت، ص445). لأنه الهدف الــذي ترمــي إليه اللغة متى توفرت شروط ذلك. والتقارب كما يرى العلماء يكون في أمــرين : إمــا تقــارب في المخــرج أو تقارب في الصفة. فمتى التقى متقاربان في ظل مســوغات الإدغام، فإن اللغة تقلب أحد الصوتين إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، وذلك مــثل وَدّ في اللغة التميمية وامّحى واصّبر واثّافل عنه(ابــن جني، 1998م، ص142). وأطلق على هذا النوع من الإدغام، الإدغام الأكبر. أما الإدغام الأصغر : فيراد به تقريب الحرف مــن الحــرف ،وإدناؤه منه من غير إدغام(ابن جني، 1988م، ص143). وما يعنينا هنا النوع الأول؛ وذلــك لإيراد الجوهري غير مثال عليه . ولابد من الإشارة إلى أن الجوهري كان يذكر الأمثلة مجردة عن أي تفسير أو تعليل ، ولعل اهتمام الجوهري في الوقوف على المعنى المعجمــي للمفــردة كان شغله، وإيراد مثل هذه الأمثلة هو بالنسبة له من نافلة القول . حــيث يمــر عليها دون إبداء أي نوع من الاهتمام. وسأقصر حديثي على ما استطعت الوقوف عليه بحول الله في هذا الكتاب .

ولابــد من الإشارة إلى أن المحدثين لم يذهبوا بعيداً في هذا الباب عما وضعه القدماء، بل نظروا إلى الإدغام على أنه خاضع لعملية التأثير. حيث يتأثر صوت بآخر فيقلب إليه ، ثم تحدث المماثلة الكاملة .

إدغام التاء:

تدغم التاء في عدة حروف بالإضافة إليها، وهي: الطاء والدال والظاء والذال والثاء . بالإضافة إلى الصاد والزاي والسين(ابــن يعيش، د.ت، ص145).و أشار العلماء إلى أن الأصل في الإدغام هو في حروف الفم وطرف اللسان لكثرتها،و يليها الحروف الشفوية والحلقية.

إدغام التاء في الطاء والدال

الــتاء والطاء والدال من مخرج واحد إلا أن الدال صوت مجهور، والتاء والطاء صوتان مهموســان .فتأثير المجهور في المهموس أكثر من تأثير المهموس في المجهور ؛فلذلك كانت تقلب التاء إلى طاء أو دال .وقد سبق في حديث الإبدال عن صيغة افتعل .وما حديثا هنا إلا مــن باب التأكيد وإعطاء الصورة النهائية بعد الإبدال .و مما أورده الجوهري على إدغــام الــتاء في الطاء ((اطّيرنا))،حيث أدغمت التاء في الطاء ،واجتلبت الألف ليصح الابــتداء بها(الجوهــري، 1994، ص728-729). وقد أجاز العلماء إدغام التاء وإظهارها في صــيغة تفعل وتفاعل إذا كان فاء الفعل حرفا يدغم التاء فيه(ابن يعيش، د.ت، ص152). وقد ســبق ذكرها حيث تسكن التاء في تطيرنا وتدغم في الطاء. وللتخلص من مشكلة البدء بالســاكن اجتلبت همزة الوصل . ولعل فضل الإطباق في حالة إدغام التاء في الطاء يبقى، فــلا يلحــق الإجحــاف بالإطــباق.كما أشار العلماء إلى إدغام الطاء في التاء في مثل ((بسطت))،ولا أرى في ذلك إجحافاً حتى ولو فقدت الطاء صفة الإطباق؛ لأن اللغة تميل إلى الخفة في اللفظ ، وأرى أن المهموس أخف من المجهور في النطق فلذلك أبدل.

وذهــب العلماء إلى أن إدغام هذه التاء غير جائز؛ لأن تاء الفاعل غير لازمة كتاء افتعل(ابن جني، 1985م، ص220) وقد أجاز أبو عمرو إدغام الطاء في التاء في هذا الموضع في قوله تعــالى: ((لئن بسطت إليّ يدك)) (النمل، آية(28)) و((أحطت بما لم تحط به)) (النمل، آية (22) و((فرطتم في يوسف)) (يوسف، آية (80) السيرافي، 1984م، ص18).

أما اسطّاعو فقد ذكر الجوهري جملة من الآراء لم نره يرجح أيا منها واكتفى بقوله: يكــرهون ، وذكــره الأخفش، وبعضهم يقول . وهذا ما قاله مفصلاً:(والاستطاعة : الإطاقة . وربما قالوا اسْطاع يسْطيع ،يحذفون التاء استثقالاً لها مع الطاء، ويكرهون إدغام الــتاء فيها ، فتحرك السين وهي لا تحرك أبداً . وقرأ حمزة :((فما اسْطّاعوا أن يظهروه)) (الكهــف، آية (97)) بالإدغام وجمع بين ساكنين . وذكر الأخفش أن بعض العرب يقول : اسْــتاع يسْتيع ، فيحذف الطاء استثقالاً وهو يريد : استطاع يستطيع . قال : وبعضهم يقول : اسطاع يسْطيع بقطع الألف ، وهو يريد ان يقول أطاع يطيع ويجعل السين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل(الجوهري، 1984م، ص1255). والرأي الأول أنها من استطاع

وحذفـــوا الـــتاء استثقلا مع الطاء، هو قول الفراء. أما من قال أنها من أطاع يطيع فهو ســـيبـــويه .أما من ذهب إلى حذف الطاء فلان الطاء كالتاء في الشدة(ابن يعيش، د.ت، ص 154). وأرى أن الأصـــل مـــا ذهب إليه الفراء فهي من استطاع ،و اجتماع حرفين من مخـــرج واحد فيه من الثقل ما يدفع المتحدث إلى الحذف ،فحذفت اللغة التاء لأنها حرف زائد فلو حذفت الطاء للحق الإجحاف بالكلمة ،من باب أنه لحق بها إعلال في البداية ، ومن ثم حذف الطاء يزيد ذلك إجحافا، أما التاء فحذفها لا يغير بالكلمة شيء ؛لأنه زائد في الأصل.

أمـــا إدغام التاء في الدال ،فقد أشار العلماء وعلى رأسهم سيبويه إلى استواء العلاقة بـــين التاء والدال حيث يقول (والتاء والدال سواء ، كل واحدة منهما تدغم في صاحبتها حـــتى تصـــير التاء دالا، والدال تاء ؛لأنهما من موضع واحد،و هما شديدتان ليس بينهما شـــيء إلا الجهر والهمس ،وذلك قولك انعدّلاما(انعت دلاما) (سيبويه، د.ت، ص461). ومما ساقه الجوهري مجردا قوله في تداركوا (ادّاركوا)، يقول:و تدارك القوم ، أي تلاحقوا ، أي لحق أخرهم أولهم. وفيه قوله تعالى ((حتى إذا ادّاركوا فيها جميعا)) وأصله تداركوا، فأدغمت التاء في الدال، واجتلبت الألف لتسلم السكون)) (الجوهري، 1984م، ص1582).

وكمـــا أسلفت فقد أدغم العلماء التاء في صيغتي تفعّل وتفاعل إذا وليها ما تدغم فـــيه. وقد بين سيبويه ماهية العلاقة بين التاء و الدال إذ إن الجهر أقوى تأثيرا من الهمس؛ فلذلك أدغمت التاء في الدال إلى جانب الوحدة في المخرج. وأشار ابن السراج إلى ذلك بقوله (كل واحد منهما تدغم في صاحبتها إلا أن إدغام التاء في الدال أحسن؛ لأن الدال مجهـــورة، والأحسن إدغام الناقص في الزائد(ابن السراج، 1985م، ص423). ومما عده العلماء شـــذوذا إدغام (وَتِد) ويشير الجوهري إلى تصرف أهل نجد في حركات الاسم بقوله :(و الودُّ :الوَتِد في لغة أهل نجد ،كأنهم سكنوا التاء فأدغموا في الدال(الجوهري، 1984م، ص 549).

فالأصل كما يرى العلماء ويفهم من تحليلهم ،هو تحرّك التاء. وهذا يمنع الإدغام لأن الإدغام يتطلب ساكنا فلما سكنت التاء استشعر ثقل التاء مع الدال وهما في المخرج سواء أدغمـــت الـــتاء فـــيها(ابن عصفور، 1996م، ص453-454). ولعل السبب الأكثر وضوحاً

لشذوذ ذلك ، هو الخوف من التباس ذلك بالمضعف العين(ابن يعيش، د.ت، 153). وأرى أن لغة الحجازيين أفضل؛ لكون اللفظ يودي معناه بلا لبس ، أي في حالة عدم الإدغام .أما إدغام التميميين فإنه يلحق الإجحاف كل الإجحاف باللفظ فلا يستطيع القارئ في كثير من الأحيان إدراك المعنى.

وقد صنف المحدثون هذه المماثلة، أو هذا التأثير من باب التأثر المدبر الكلي في حالة الاتصال .فاطّيروا يرون أن الأصل فيها تطيروا حيث تاثرت التاء المهموسة بالطاء المجهورة بعدها تأثرا مدبراً ،لأن الثاني أثر في الأول فقلبه إلى مثيله بعد تسكين حركة التاء فلا حاجز بينهما وتسمى هذه المماثلة: بالمماثلة الرجعية المدبرة في حالة الاتصال(عبدالتواب، 1995م، 29). والحال هو الحال بالنسبة لكلمة (وَتِد) حيث تتأثر التاء المهموسة بالدال المجهورة ، فتتحول بكل خصائصها إلى الدال ومن ثم تدغم فيها. وتسمى بالمماثلة الرجعية الكلية في حالة الاتصال حيث سكنت التاء قبل الإدغام(شاهين، 1980م، 209).

إدغام التاء في الصاد والزاي .

الصاد والزاي من حروف طرف اللسان ،والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا وهما من الأصوات التي تدغم التاء فيها لقرب المخرج(سيبويه، د.ت، ص462-463). إلى جانب أن الزاي والصاد مهموسان ولا يجوز إدغامها في التاء ؛لما فيهما من فضل الزيادة وهي الصفير .حيث لا يجوز إدغام الزائد في الناقص(العكبري، 1995م، ص478-479).

ومما أورده الجوهري قوله تعالى :(وطفقا"يخصفان عليهما من ورق الجنة)) (الأعراف،آي(22)، طه، آية (121) يقول يلزقان بعضه ببعض ليسترا به عورتهما وكذلك الاختصاف. ومنه قرأ الحسن (يخصّفان)) إلا أنه أدغم التاء في الصاد ،وحرك الخاء بالكسر لاجتماع الساكنين. وبعضهم حول عليها حركة التاء ففتحها حكاه الأخفش(الجوهري، 1984م، ص1351). وفي ذلك كما يرى المحدثون مماثلة كلية، حيث تأثرت التاء وهي أولاً في الصاد وهي ثانياً" تأثرا مدبراً" كلياً" في حال اتصال(عبدالتواب، 1995م، ص29). بعد سقوط حركة التاء فلا فاصل بينهما .

أما إدغام التاء في الزاي، فقد أشار العلماء وسبق الحديث أن تفعّل وتفاعل إذا كان فاء الفعل حرفاً يدغم التاء فيه ،جاز إدغامها وإظهارها .ومن ذلك قلب التاء زايا في

صيغة تفاعل في قوله تعالى (تزّاور عن كهفهم) (الكهف، آية (17) وهو مدغم تتزاور(الجوهري، 1984م، ص673). إلا أن العلماء استثنوا الفعل المضارع من الإدغام؛ لأنه أي الإدغام يجلب همزة الوصل، وهذه لا تدخل على المضارع بل تختص بالماضي ،فآثروا في حال اجتماع تاءين: تاء المضارعة وتاء المخاطب المذكر أو المؤنثة الغائبة حذف إحدى التاءين تخفيفاً. وكان سيبويه يرى حذف الثانية ؛لأنها موضع التسكين في مثل ازّيّنت(ابن يعيش، د.ت، ص152). ويبدو أن الجوهري قد أقر جواز الإدغام، وهو بهذا يخالف العلماء؛ لأن هذا النوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع . وقد أقر المحدثون بذلك ففي(تزّاور) مماثلة كلية حيث تأثرت التاء الثانية بالزاي قبلها لقرب المخرج ،فأخذت كل صفا تها وأدغمت بعد التسكين. فالمماثلة كلية رجعية في حالة اتصال .

تَتَزاور >تَتْزاور > تَزَّاور (عبدالتواب، 1995م، ص29).

إدغام التاء في الثاء والذال

التاء والثاء حرفان متقاربان في المخرج ،ومتحدان في الصفة .فهما مهموسان إلا أن الجوهري رحمه الله جانبه الصواب في عده الثاء حرفاً مجهوراً(الجوهري، 1984م، ص451). مع ذكره في باب مخارج الحروف أنها حرف مهموس .وبسبب هذا التقارب في المخرج واتحاد الصفة ،كان الإدغام أفضل يقول الجوهري :(وكذلك اثّردْت الخبر وأصلة اثْتَردْت على افتعلت، فلما اجتمع حرفان مخرجهما متقاربان في كلمة واحدة وجب الإدغام .إلا أن الثاء لما كانت مهموسة والتاء مجهورة لم يصح ذلك، فأبدلوا من الأول تاءً وأدغموه في مثله .وناس من العرب يبدلون من التاء ثاء ويدغمون، فيقولون :اثّرد ،فيكون الحرف الأصلي هو الظاهر) (الجوهري، 1984م، ص451). وكان العلماء بين مستحسن للإظهار كسيبويه وبين مدغم للثاء في التاء بعد التسكين مما يضطر المتكلم إلى الإدغام، وبين مدغم للتاء في الثاء ،أي مظهر للزائد على الأصلي(ابن يعيش، د.ت، ص149).

وأرى ان الجوهري بنى رأيه على أصل خاطئ فلذلك سيكون التعليل خاطئاً؛لأن التاء والثاء مهموسان ،وليست التاء مجهورة. فالإدغام كما أرى جائز في كلا الحالتين سواء بإدغام الثاء في التاء ، أو إدغام التاء في الثاء ؛لأن المخرج متقارب والصفة واحدة. فأرى أن حق الأصلي الظهور،وذلك بإدغام التاء الزائدة في الثاء فتكون الصيغة (اثّرد))وأجاز

الجوهري إدغام الثاء في التاء ،والتاء في الثاء في غير موضع من كتابة كقوله في (ثمد)اثّمد واتّمد وهو الماء القليل الذي لا مادّة له(الجوهري، 1984م، ص451، 2087).

كمـــا تدغم التاء في الذال وذلك لقرب المخرج(ابن عصفور، 1996م، ص444، ابن يعيش، د.ت، ص150). ولكـــنهما يختــلفان في صفة الجهر فكان تأثير الذال أقوى من تأثير التاء ،فأدغمـــت التاء لذلك في الذال. ومن ذلك يقول الجوهري :(فأما المعذّر بالتشديد فقد يكـــون محقاً ،وقد يكون غير محق فأما المحق فهو في المعنى المُعْتَذِر، لأن له عذراً ولكن التاء قلبت ذالاً فأدغمت فيها وجعلت حركتها على العين كما قرئ (يَخَصِّمُون) بفتح الخاء . ويجوز كسر العين لاجتماع الساكنين ،ويجوز ضمها اتباعا للميم)) (الجوهري، 1984م، ص 74-0741).

ويرى المحدثون أنه إذا التقى صوتان أحدهما مهموس ،والآخر مجهوز تغير أحدهما ليصـــبح الصوتان إما مهـــموسين أو مجهورين، ويكون التأثير للأقوى(انيس، 1961م، ص 182). ونســـتطيع القول أنه حدث في هذه الكلمة تماثل كلي رجعي لكون الثاني أثر في الأول فالأصل كما أشار الجوهري :

مُعْتَذر > مُعَتْذِر> مُعَذْذِر>معذّر

إدغام الطاء في الصاد :

الطـــاء والصـــاد من الحروف المتقاربة في المخرج ،إلى جانب اتحادهما في صفة الإطباق. ولكـــن الطـــاء تـــدغم في الصاد ولا تدغم الصاد فيها ؛لأن في الصاد فضل صوت وهو الصـــفير. فإذا أدغمت الصاد في الطاء ذهب ذاك الفضل لأهن أندى في السمع كما يرى سيبويه(سيبويه، د.ت ص464).

ومما هو معلوم فإن تاء افتعل تقلب إلى طاء إذا كانت فاء افتعل صادا"(الجوهري، 1984 م، ص150). لأن الصاد حرف مستعل مطبق ،والتاء حرف مستفل ، فتبدل التاء ما يجانس الصاد وهو الطاء كما في (اصتبر) حيث تصبح (اصطبر) ثم تدغم الطاء في الصاد لأنه لا يجوز إدغام الصاد في الطاء؛ لما فيها من فضل الصفير فالإدغام عند ذاك أفضل .وإن ريم الإدغام قلبت الطاء صادا وأدغمت أصبحت(اصّبر)ولا يجوز (اطّبر) (الجوهري، 1984م، ص 706). وفي هذا النوع من التأثير يرى المحدثون أن التاء تأثرت بالصاد قبلها فقلبت إلى ما

يجانس الصاد وهي الطاء ،والتماثل في هذه الحالة تماثل جزئي مقبل في حالة اتصال. أما في (اصّبر)فإن التماثل كلي مقبل في حالة اتصال(عبدالتواب، 1995م، ص27-29).

اصْتَبر اصْطَبر اصْصَبر اصَّبر

إدغام النون في الميم

أشـــار العلماء إلى أن إدغام المتقاربين يمتنع في الكلمة خيفة اللبس بالمتقاربين ،حيث يختفـــي الأصـــل عند ذلك فلا يعرف هل هما مثلان أم متقاربان؟ ولكن في حالة معرفة الأصل أجازوه كما في صيغة

//افتعل// وتفاعل//و تفعل// وكذلك في صيغة //انفعل//؛إذا كان بناء الكلمة مبيِّناً أن الإدغام لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثلين(ابن عصفور، 1996م، ص451. ومن ذلك //امّلص// في انملص بمعنى أفلت(الجوهري، 1984م، ص1057). وامّلص في انملص وبمعنى صار أملســا(الجوهري، 1984م، ص1556). يقول الجوهري وقد املاسّ الشيء امليساسا،و ملّسه غيره تمليسا فتملّس واملس ، وهو انفعل فأدغم(الجوهري، 1984م، ص980).

ويرى العلماء أن سبب الإدغام هو التقارب في الصفة ،حيث إن كلاً من النون والميم فيهما صفة الغنة ،فلو أدغم أحدهما في الآخر لم يذهب فضل الغنة. أما المخرج فقد ذهب ســيبويه والمبرد وابن عصفور إلى أن الميم لو كانت من الشفة ، إلا أنها تصير إلى الخياشيم للغـــنة التي فيها، فأدغمت فيها النون للمجاورة(ابن عصفور، 1996م، ص442). وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه والمبرد وابن عصفور عين الصواب؛ لأن الميم وإن كانت من الشفتين إلا أن الهـــواء المنحصـــر قبل الشفتين يتخذ مساره إلى الخياشيم فيحدث غنة قبل أن تنفرج الشـــفتان، وكـــأن مخرجها قد استطال فاتصل بمخرج النون فلذلك أدغم .كما أن النون زائـــدة والميم أصليه فلذلك أدغم الزائد في الأصل وهو الأقيس. وكما يبدو فإن النون من وجهة نظر المحدثين قياسا على آرائهم تتأثر بالميم بعدها فتقلب ميما فتدغمان، خاصة في حالـــة سكون النون ،فيحدث لذلك تماثل كلي رجعي في حالة اتصال .ومن ذلك إمّا في إنما(عبدالتواب، 1995م، ص30).

إدغام الواو في الياء

أشرنا في باب الإبدال إلى أن الواو والياء إذا التقتا وكانت الأولى ساكنة ،فان الواو تبدل ياء . وفي هذه الحالة تلتقي ياءان وتحدث عملية الإدغام. و أشار العلماء إلى أن الواو والـياء يلتقـيان في صفة المد واللين أما المخرج فهما فيه متجاورتان ؛لأن الواو تخرج من الشـفة ثم تهوي في الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف ،والياء تخرج من وسط اللسان من مخـرج الشـين، والميم حتىتنقطع عند مخرج الألف(المبرد، 1396، ص221). ومما التقتا فيه وكانـت الـواو أولاً قوله (مَمْحِيّ) وأصله مَمْحِوْي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فأصـبحت ممحيٌّ(الجوهري، 1984م، ص2489). ومن ذلك قوله (وأدغمت في قولك لَوَيْت لَـيّاً وأصله لَوْيَاً مع اختلافهما ،لأن الأولى منهما ساكنة قلبتها ياء وأدغمت)) (الجوهري، 1984م، ص2470). وسبب قلب الواو ياء تقدمت أو تأخرت عن الياء؛ ذلك أن الإدغام كمـا يرى القدماء نقل الأثقل إلى الأخف فالياء أخف من الواو(الجوهري، 1984م، ص 222). ويتناغم رأي المحدثين مع رأي القدماء في ذلك حيث يرون إبدال الواو ياء في هذه المواقع، ثم لطلب الخفة تقلب الواو ياء في كل الوجوه(شاهين، 1980م، ص189-190).

إدغام الواو والياء في التاء في صيغة افتعل :

أشـار القدماء وأسلفت الحديث في باب الإبدال ، إلى أن الواو والياء تبدلان تاء إذا كانـتا فاء في صيغة افتعل .فصيغة اتَّكلت مثلا أصلها أوتكلت، فأبدلت الواو ياء لكسرة ما قبلها ،ثم أبدلت الياء تاء لاستثقال الصيغة فأصبحت اتَّكل(الجوهري، 1984م، ص1845). ويـرى المحدثون أن ليس ثمت إبدال في مثل هذه الصيغ حتى يكون هنالك إدغام؛ وذلك لـبعد المخرج والصفة بين التاء من جهة، فهي صوت لثوي انفجاري مهموس، وبين الياء وهـو صوت غاري انطلاقي مجهور ، أما الواو فهو طبقي انطلاقي مجهور .فلا تقارب في المخارج أو الصفة حتى يتم الإبدال ومن ثم الإدغام . وهم لذلك يقرون بأن استثقال الواو والياء دفعهم إلى إسقاط كل منهما . وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فهي أي التاء مجرد وسـيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال. وأحسبه الرأي الأرجح(شاهين، 1980م، ص 211).

الوقف:

الوقـــف ضد الابتداء ،لأنه لا يكون إلا عند انتهاء الكلمة؛و أن الابتداء لا يكون إلا متحـــركاً والوقف علية لا يكون إلا بضده وهو السكون(ابن يعيش، د.ت، ص67) ومذاهب العـــرب في الوقف سبعة كما يتضح من مصنفاتهم وهي: الإسكان والإشمام والروم والنقل والتشديد والإبدال والحذف(العكـبري، 1995م، ص196، الأشموني، ص3) وسأقصر حديثي على أربعة مذاهب وهي: الإشمام والروم والنقل والإبدال؛ لاقتصار الجوهري في أمثلة عليها .

الإشمام:

عرفه القدماء بأنه الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعد الإسكان، دون أن يصحب تلك الإشارة أي صوت؛ فلذلك اختص إدراكها بالبصير دون الأعمى. حيث تدع بين الشفتين بعـــض الانفراج ليخرج منه النفس ،فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنه أراد بضمهما الحركة(سيبويه، د.ت، ص171، ابن يعيش، د.ت، ص67).

وخصـــها العلماء بحالة الضم دون الجر والنصب ؛لأن الضم يكون بالشفتين ويكون ظاهراً، أما الكسرة التي هي بعض الياء فأخرجوها من ذلك ،لأن الياء متأخرة المخرج ولا تـــدرك بحـــركة الشـــفتين ،والفتحة بعض الألف وهي أدخل من الياء ولا تختص كذلك بالإشمام، حيث لا تدرك بحركة الشفتين(سيبويه، د.ت، ص171، ابن يعيش، د.ت، ص67).

إلا أن أهل الكوفة أضافوا حالة الجر إلى الرفع؛ لأن الكسرة تدرك كذلك من خلال حـــركة الشفتين(ابن يعيش، د.ت، ص67) والجوهري يذهب مذهب الكوفيين في ذلك، حيث يرى الإشمام بالضمة والكسرة يقول: (وإشْمام الحرف أن تشمه الضمة والكسرة. وهو أقل مـــن روم الحركة لأنه لا يسمع وإنما يتبيّن بحركة الشفتين. ولا يعتد بها لضعفها والحرف الـــذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن مثل قول الشاعر(لم ينسبه الجوهري، ووجدته نصير نسبه في سيبويه، د.ت، ص95، ابن جني، 1998م، ص95، ابن جني، 1996م، ص191):

متى أنام لا يؤرقني الكَرِي   ليلا ولا أسمع أجراس المَطِي

يـــريد الكَرِيّ والمَطِيّ قال سيبويه: العرب تشم القاف شيئاً من الضمة ولو اعتددت بحـــركة الإشمام لانكسر البيت ،ولصار تقطيع رِقُني الكَرِى متفاعلن ،ولا يكون ذلك إلا في الكامل، وهذا البيت من الرجز(الجوهري، 1984م، ص1962، ابن جني، 1985م، ص59-60).

ولا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نقول إن مذهب الكوفيين قد جانبه الصواب ؛ لأن الكســـرة تدرك ولو بصورة أقل وضوحاً من الضمة من خلال الشفتين، حيث يمتد مخـــرج الياء حتى يصل الشفتين .و لم يفرق البعض بين الإشمام والروم فالإشمام هو الروم ، والروم هو الإشمام. وأشار صاحب النشر إلى أن الكوفيين يذهبون هذا المذهب(ابن الجزري، د.ت، ص296، ابـــن يعـــيش، د.ت، ص67) ، العكبري، 1995م، ص197) ومن الإشمام ما جاء عن بعض العرب في (فُعِل) في غير الوقف من الأجوف حيث قيل:، (خِيف وبِيع وقِيل) وأما مـــن أشم فإنه أراد البيان وقد كان في الفاء ضمة فأشم الكسرة فصارت الحركة في الفاء بـــين الضـــمة والكسرة بمترلة الحركة في كِافر وجِابر ؛لأنها بين الفتحة والكسرة(ابن جني، 1996م، ص249) كما ورد الإشمام في الحركة أيضاً في (فَعُل) من المضعف يقول الجوهري :(وحلّـــت المـــرأة ،أي خرجت من عدتها .وأما قول الشاعر(الفرزدق، 1960م، ص389، اللسان، د.ت، ص707):

فما حِل من جهل حبى حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يعنف

أراد حُلّ على ما لم يُسمَّ فاعله، فطرح كسرة اللام الأولى على الحاء، قال الأخفش: سمعنا من ينشده، كذا قال: بعضهم لا يكسر الحاء ولكن يشمها الكسر، كما يروم في قيل الضم، وكذا في المضعف مثل رُدَّ وشُدَّ(الجوهري، 1984م، ص1674). ويرى ابن جنى أن هذا البيت قد روي على ثلاثة أوجه: حُلَّ وحِلَّ وحُلّ، فمن قال: حُلَّ فهو في. بمترلة من قال: قِـــيل فكسر، ومن كسر الحاء فقال: حِلَّ فهو بمترلة من أخلص الضمة فقال: بُوع، وقول مـــن أشم فقال: حُِلَّ فهو بمترلة من أشم أيضاً فقال قُِيل(ابن جني، 1996م، ص250) كما أن بعـــض العـــرب يتجه إلى الإشمام لرفع اللبس، وذلك أنهم يخلصون الكسرة في مثل كِلْتُ للدلالة على الفاعل، ويقولون: كُِلت فيشمون الكاف الضمة للدلالة على المفعول(النعيمي، 1980م، ص235-236، ابن عصفور، 1996م، ص296)

ومن الإشمام في الحروف قول الجوهري :(وفي المثل ((لم يحرم من فُصِدَ له)) أي فصد له البعير. وربما سكنت الصاد منه تخفيفا فتقلب زاياً فيقال: ((فزد له)). وكل صاد وقعت قبل الدال فإنه يجوز أن تشمها رائحة الزاي إذا تحركت، وأن تقلبها زاياً محضاً إذا سكنت ((الجوهـــري، 1984م، ص519، ابن عصفور، 1996م، ص274))ولعل ضعف الصاد بعد التسكين

لم يـــتواءم بوجود حرف مجهور هو الدال؛ فاشمت الصاد حرفاً مقارباً لها هو الزاي وهو مماثل للدال في الجهر

الروم:

فهـــو مـــن رمـــت الشـــيء أرومه روما، إذا طلبته(الجوهري، 1984م، ص1938) وفي الاصطلاح الصرفي صوت ضعيف تروم به الحركة ولا تتمها تختلسها اختلاساً. وذلك مما يدركه الأعمى والبصير؛ لأن فيه صوتاً لا يكاد الحرف يكون به متحركاً. (سـيبويه، د.، ص 1269، ابن يعش، ص97، العكبري، 1995م، ص198) وهو بهذا يختلف عن الإشمام بوجود صوت ولو كان ضعيفاً. فلا مجال ولا مبرر ولا وجه لمن يزاوجون بين مصطلحي الإشمام والروم. ولعل الإيماء وإضعاف الحركة يترك مساحة من الشبه بينهما.

ويـــذهب الجوهـــري و الغالبية من العلماء إلى ذلك، مشيراً إلى رأي سيبويه في ذلك بقـــوله : (وروم الحـــركة الـــذي ذكـــره سيبويه، هي حركة مختلسة مختفاة لضرب من التخفـــيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همـــزة بين كما قالوا(كثير 1970، ص358، ابن يعيش، د.ت، ص113، ابن جني، 1998، ص146، الجوهري، 1984م، ص1938) أألن زم أحمال وفارق جيرة وصاح غراب البين أنت حزين) فهـــو يـــرى أنه لايجوز تسكين العين في (فعولن)تقطيعه ((أأَنْ زُم)) وكذلك قوله تعالى: ((شَهْرُ رَمضان))فيمن أخفى ،وإنما هي حركة مختلسة. ولا يجوز تسكين الراء الأولى لأن الهاء قبلها ساكن؛ فيؤدي إلى الجمع بين الساكنين في الوصل من غير أن يكون قبلها حرف لـــين، وهذا غير موجود في شي من لغات العرب(الجوهـــري، 1984م، ص1938) ومما يسوقه دليلاً على خطأ ما ذهب إليه بعض القراء، قراءة همزة في قوله تعالى ((فما اسطّاعوا)) لأن سين الاستفعال لا يجوز تحريكها بوجه من الوجوه(الجوهري، 1984م، ص1938) فهو يرى أن لاوجه لاختلاس الحركة وتحويل حركة التاء إليها؛ لأن السين الزائدة لم تأت متحركة .

ورغـــم تخفـــيف الحركة إلا أنها تبقى حاضرة بقوة ،لأن الوقف كما يرى ابن جني يضـــعفها يقـــول: ((إن روم الحركة يكاد يكون به متحركاً.. وإن في الروم صوتا متمما للحـــرف وموفـــيا له في الوقف... لأن الوقف يضعف الحركة (ابن جني، 1998م، ص303)

وهناك من يشير إلى الروم بصورة أكثر وضوحاً كالعكبري بقوله: وأما الروم فهو أن يضم شفتيه في الرفع بعض الضم، ويكسر في الجر بعض الكسر، فيضعف الصوت بهما، وهذا يدركه السمع ويسمى روما (العكبري، 1995م، ص189) فالروم على ما نرى إشعار بعضو النطق مع إطلاق صوت خفيف، للدلالة على وجود الحركة.

أما مواضع الروم كما نرى ففي الحالات الإعرابية كافة في الرفع والنصب والجر .ففي الرفع يقول سيبويه: (وأما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عُمَرُ، وهذا أَحْمَدُ،كأنه يريد رفع لسانه ،أما النصب والجر يقول رأيت الحارثْ ومررت بخالدْ(سيبويه، د.ت، ص169-173). وأرى أن السبب الكامن وراء مثل هذا الوقف هو تحقيق هدفين : أولهما تحقيق الخفة التي يطلبها المتحدث وذلك بالوقوف النسبي، وثانيهما هو بيان الحركة الإعرابية، ولو بشيء من الخفاء ؛ لأن حذفها تماما يعد إجحافا بحقها. ولإزالة شكوك الحذف التي ربما تتبدى من خلال الوقف النسبي يظهر بعض الحركة.

النقل:

فهو كما يرى العلماء تحويل ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن الذي قبله، دون الفتحة في غير الهمزة. كقولهم: "هذا بَكُرْ ومررت بِبَكِرْ(الزمخشري، 1002م، ص 221) ويذهب الجوهري إلى ذلك بقوله :(وقول الشاعر) (سيبويه، د.ت، ص173، السيوطي، 1998، ص210، ابن هشام، د.ت، ص434، الأزهري، د.ت، ص241) (أنا ابن ماوية إذا جد النَقُرْ * أراد النَقْرَ بالخيل، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف، إذ كان ساكنا؛ ليعلم السامع أنها حركة الحرف في الوصل. كما تقول " هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ . ولا يكون ذلك في النصب، وأن شئت لم تنقل ووقفت على السكون وإن كان قبله ساكن (الجوهري، 1984م، ص835)

ولم يفصح الجوهري عن الأسباب الكامنة وراء هذا النقل، وعزاه العلماء إلى سببين أولهما : المحافظة على الحركة الإعرابية ، والتنبيه عليها ،وثانيهما الخروج عن محذور الساكنين(ابن يعيش، د.ت، ص71). أما إخراج النصب من النقل وقد أجازه الكوفيون، فمرده كما يرى ابن يعيش وآخرون إلى أن الأصل من قبل دخول الألف واللام في مثل رأيت رجلا وبكرا في الوقف، فاستغني بحركة الراء عن إلقاء الحركة على الساكن ،فلما دخلت

الألـــف واللام قامتا مقام التنوين فلم تغير الكاف في(البكر) كما لم تغير في رأيت بكرا، حـــيث جعلـــت الألف بدلا من التنوين، و أجروا الألف واللام مجرى الألف المبدلة من التنوين إذ كانت معاقبة للتنوين(ابن يعيش، د.ت، ص72)

ولعل من أهم محاذير النقل ألا يخرج بالنقل عن النظائر،كصيغتي (فُعِل وفِعُل) فهما من الصـــيغ غـــير موجودة في العربية .ناهيك عن الصعوبة التي تحدثها مثل هذه الصيغ حيث الانـــتقال مـــن الضمة إلى الكسرة، أو من الكسرة إلى الضمة وهو في غاية الصعوبة. ومما ســـاقه ســـيبوه دليلاً على ذلك قوله: عِدْل و فِسْل . يقال عِدِل وفِسِل ولا يقال عِدُل وفِسُل؛ لأنه كما يرى ليس من كلامهم فِعُل فاتبعوا الثاني حركة الأول ،كما أنهم قالوا في بُسْر بُسُر، و لم يقولوا ((بُسِر))؛لأنه ليس في الأسماء فُعِل. فأتبعوا الثاني حركة الأول(سيبويه، د.ت، ص173-174) ومـمـــا لا يجوز فيه النقل ما لا يقبل الحركة لعدم ضحته ،كحروف العلة .فلا ينقل إلى حروف غير صحيحة غير قادر على حمل الحركة(العكـــبري، 1995م، ص 198).

أمـــا الفتحة فلا يصحبها كما يلاحظ خروج عن النظائر، أما الاستثناء الذي أخرجه العلماء من جملة قواعدهم هو النقل من الهمزة ، فهم يلقون الحركة في الهمزة على الساكن قبلها ضمة كانت أو كسرة أو فتحة ، كما في (هذا الخبُؤ، ومررت بالخبِئ ورأيت الخَبَأ). ومـمـــا اســـتثناه العلماء فيما سبق نقل الفتحة . إلا أنهم أجازوا ذلك في الهمزة ؛ذلك أن سكون الهمزة خفية وسكون ما قبلها يزيد خفاءها، فلذلك أجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قـــبلها . كمـــا أنهم ينقلون بغض النظر عن حركة الفاء مفتوحة كانت أو مكسورة أو مضـــمومة، وسواء خرج بهم ذلك عدم النظير في اللغة، أو لم يخرج اعتمادا على أن هذا البناء عارض وليس بناء الكلمة .وهناك من يتحاشى في النقل مثل ذلك(ابن يعيش، د.ت، ص 73) أما المجيزون فذهب بعضهم إلى أن الثقل الذي تحدثه الهمزة مع حركتها، كان السبب في النقل(الأشموني، 1998م، ص12).

أمـــا المحدثون فيرون أن سبب النقل لم يكن بهدف الحفاظ على العلامة الإعرابية كما يرى القدماء، بل هو محاولة التخلص من مقطع صوتي ثقيل في العربية وهو المقطع الخامس

المكون من: (صامت وصائت ثم صامتين متواليين (ص ح ص ص)رغم جواز ورده. في حالة الوقف(مختار، 1976م، ص256-257)إلا أنهم حالوا التخلص منه.

ولعـــل نقل الحركة في مثل (هذا بَكُرْ) والأصل فيه عند الوقوف (بَكْرْ)، كان أحد الطرق المثلى للتخلص من هذا المقطع الصوتي الثقيل. والحال ذاتها في الجر في مثل (مررت ببَكِرْ)حيث نقلت الضمة إلى الساكن في المثال الأول، ونقلت الكسرة إلى الساكن قبلها في الـــثاني فأصـــبحت ذات مقطعـــين مقبولين في العربية وهما: المقطع القصير المفتوح، والمقطع القصير المغلق بصامت.

(ص ح + ص ح ص)ولعل الكتابة الصوتية تظهر ذلك جلياً(مرعي، 2002م، ص182-183).

بَكْرُ	بَكْرْ	بَكُرْ
bakru	bakr	bakur
الأصل	مقطع مرفوض	بعد النقل
(حالة الوقف)		

الإبدال

وهو أحد مذاهب العرب في الوقف وهذا أبرز ما عرض له الجوهري:

إبدال التاء:

يرى العلماء أن تاء التأنيث إذا وقف عليها آخر الاسم تقلب هاء ،نحو غرفة وطلحة فـــتقول :غرفهْ وطلحه. ويدللون على ذلك بأن الهاء عند الوصل تصير تاء، فالوصل مما يصير الأشياء إلى أصولها والوقف من مواضع التغير(ابن يعيش، د.ت، ص81) ويسوق الجوهري رأي الفـــراء بقوله: (والعرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء، إلا طيئا فانهم يقفون عليها بالـــتاء، فيقولون : هذه أمتْ وجاريتْ وطلحتْ) (الجوهري، 1984م، ص2559) وعلل قلبها هـــاء أو الوقوف عليها بالهاء لئلا تشبه التاء الأصلية في نحو بيت وأبيات، والملحقة في نحو بنت وأخت، والتاء اللاصقة بالفعل في مثل قامت وغيرها.

ومن العرب من يثبت التاء كما أشار الجوهري؛ إجراء للوقف مجرى الوصل فيقفون على تاء التأنيث بالتاء .يقول : ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء، فقال: هذا طلحتْ ، وخبز الذرتْ. و يسوق أبياتاً مرتجزة لم ينسبها لأحد بقوله(ابن جني، د.ت، ص92، ابن جني، 1988م، ص100، 305، المالقي، 1985م، ص238):

ما بال عين عن كراها قد جَفتْ   مســـــــبلة تستن لما عرفتْ

دارا لليلـــى بعـــد حول قد عفتْ   بل جوز تيها كظهر الجَحَفَتْ(الجوهري، 1984م، ص1341، العكبري، 1995، ص199-200)

والقرآن الكريم كما يبين الجوهري يشاطر هؤلاء بالوقوف عليها بالتاء في مثل أمةْ . والأصـــل الوقوف عليها بالهاء فتقول أمه والقرآن يقف عليها بالتاء(الجوهـــري، 1984م، ص 2260) وينسبها الجوهري إلى أهل حمير ذاكراً ما قاله الأصمعي من أن رجلاً من العرب قـــد دخـــل على ملك من ملوك حمير، فقال له الملك : ثبْ فوثب الرجل فتكسر، فقال الملـــك ليس عندنا عربيتْ ، من دخل ضفار حمّر. ويردف الجوهري ذلك بقوله عربيتْ يريد العربية فوقف على الهاء بالتاء وكذلك لغتهم(الجوهري، 1984م، ص231-2041) وأرى أن جنوح اللغة إلى الوقوف على التاء بالهاء، مرده خفاء الهاء وعدم الاحتياج عند الوقوف إلى جهـــد. فهي وإن التقت مع التاء في الهمس إلا أنها أكثر خفاء" منها. ومما وقف عليه العلمـــاء (هيهات)) وساق الجوهري رأى الكسائي بقوله :(ومن كسر التاء وقف عليها بالهاء فقال: هيهاه ومن نصبها وقف بالتاء وان شاء بالهاء(الجوهري، 1984م، ص2258)

والعلماء في هذا بين مؤيد للوقوف عليه بالهاء باعتباره مفرداً،وواقف عليه بالتاء باعتباره جمعاً"(ابن يعيش، د.ت، ص81) وبعضهم يرى الوقوف عليه بالهاء من الشواذ. والراجح عندهم ســـلامة التاء ، وأرى ان سلامة التاء هي أحسن الآراء لأن الوقوف عليها يلحق إجحافاً بالمفردة(الأشموني، 1998م، ص13).

وقد يوقف على الهاء بالألف في مثل (حنظلة وحنظلا)،وذلك لما بين الألف والهاء من تقـــارب في المخـــرج يقول الجوهري: (قال الراجز : *وقد وسطت مالكاً وحنظلاً* أراد وحـــنظلة فلما وقف جعل الهاء ألفا ؛لأنه ليس بينهما إلا الههة(الجوهري، 1984م، ص1167)

فالـــتقارب في المخـــرج جعل هناك مساحة لتبادل المواقع بين الهاء والألف، فكلاهما من الحلق.

وللمحـــدثين رأي آخر غير ما يراه القدماء، فهم يرون سقوط التاء في مثل (طلحة) وغيرهــا. وبسقوطها يمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيخيل للسامع أنهــا تنتهي بالهاء(أنـيس، د.ت، ص136-137). أما وقوف البعض عليها بالتاء الساكنة فهو عــندهم من باب الاحتفاظ بالأصل في ظاهرة التأنيث(أنيس، د.ت، ص136-137) ولعل ما يعضـــد ويعزز رأي المحدثين في عدم الإبدال بعد المخرج بين التاء والهاء ، وإن اشتركا في صفة الهمس.

وربمــا كان السبب الأهم في زيادة الهاء، هو الخلاص كما يرون من الوقوف على مقطـع مفتوح بعد حذف الحرف، والوقوف على حركة، فكانت الهاء صوتاً لا وظيفة له سوى الإقفال كما يوقف على الألف في بعض اللهجات بالهمزة، فهي ليست مبدلة وإنما هي ذات وظيفة وقفية فحسب(شاهين، د.ت، ص84-85)

ولعل الكتابة الصوتية تظهر ذلك بصورة جليه

طَلْحَةُ -   طلحَ-   طلحَهْ

talhatu   talha-   talha h-

أمـــا الوقوف على التاء المتحركة بتاء ساكنة فلا اختلاف في طبيعة المقطع من وجهة نظرهم في الكلمتين، ولكن الاختلاف في طبيعة المكونات، فالمقطع الذي ينتهي بالهاء هو مقطع ينـــتهي بمقطع استمراري والذي ينتهي بالتاء ينتهي بصوت وقفي(ستيتية، 1995،ع 47) ويعللـــون النقل في المهموز؛ بأن الذين ينبرون بالهمزة يحاولون من خلال نقل الحركة إبـــراز نـــبرهم. ولا اخـــتلاف يذكـــر فيمن ينقلون غير المهموز فقليل من النبر يصلح الـــنطق(شـــاهين، د.ت، ص87) ولعل الوقوف على المقطع المفتوح لم يكن مرفوضاً كلياً عند العـــرب بل وقفوا عليه خاصة في ما كان أخره فتحة، كقولهم (هيّهل)(هيّهلا) كما يذكر سيبويه وقد سبق ذكر ذلك.

الوقـــف علـــى النون الخفيفة: تبدل نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ألفا كالتنوين لمضـــارعتها إياه ،لأنها من حروف المعاني ومحلها في آخر الكلمة، وهي خفيفة ضعيفة كما يرى العلماء فإذا كان قبلها فتحة أبدل منها في الوقف ألف كما أبدل من التنوين(ابن يعيش، د.ت ص87) ويـــؤكد الجوهـــري على ذلك بقوله: (.وقد تكون نون التأكيد خفيفة كما تكـــون مشددة، إلا أن الخفيفة إذا استقبلها ساكن سقطت وإذا وقف عليها وقبلها فتحة أبـــدلت. كما قال الأعشى(الأعشـى، د.ت، ص103) ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا(الجوهري، 1984م، ص2211) فلخفتها وسكونها أبدلت كما أبدل التنوين. وأرى أن النون الساكنة قد حـــذفت ومدت حركة ما قبلها وهي الفتحة في (فاعبدا). ويمكن تمثيل ذلك من خلال الكتابة الصوتية.

اعْبُدَنْ	اعْبُدَ-	اعْبُدَا
>u<budan	>u<buda	>u<buda_

وتلاحـــظ جواز الوقف على المقطع المفتوح، رغم من ميل العربية إلى عدم الوقوف على هذه المقاطع(الحلوف، 2001م، ص207).

إبدال الياء هاء

أشار الجوهري في غير مناسبة إلى إبدال الهاء من الياء في حالة الصلة .يقول: (ذي أمة الله. فإن وقفت عليه قلت ذِهْ بهاء موقوفة، وهي بدل من الياء وليست للتأنيث ،وإنما هي صلة(الجوهري، 1984م، ص2551).

وهي لغة تميم(سيبويه، د.ت، ص182) يقول سيبويه :(وأبدلت من الياء في هذه وذلك في كلامهـــم قلـــيل(سيبويه، د.ت، ص138) وعلل سيبويه ذلك بخفاء الياء ،بخاصة عند الوقوف عليها يقول : (ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف هذه. فإذا وصلوا قالوا هذي فلانة؛ لأن الـــياء خفـــيّة فـــإذا سكت عندها كان أخفى، والكسرة مع الياء أخفى فإذا خفيت الكســـرة ازدادت الياء خفاء كما ازدادت الكسرة ؛فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحـــروف بهـــا مشـــابهة ، وتكون الكسرة معه أبين(سيبويه، د.ت، ص182) أما أهل الحجاز فألزموها الهاء في الوقف وغيره، وأما طيئ فألزموها الياء(سيبويه، ص182، ابن عصفور، 1996

م، ص230) ويمكن تفسير ذلك من وجهه صوتية حديثة بالتخلص من المقطع الطويل المفتوح في حالـــة الوقف، وهو الأصل في الوقف. فقد أبدلت الياء هاء للتخلص من هذا المقطع، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الكتابة الصوتية التالية

هذْه	هذهِ	هذي
Hadih	hadihi	_hadii

وتشـــير الكتابة الصوتية إلى أن الهاء مقحمة وليست مبدلة، فقد أقيمت بين حركتين (ii) لتصـــبح .(ihi) فهـــذه الهاء مزيدة وليست مبدلة أما في حالة الوقف فقد قصرت الحركة الطـــويلة(ii) لتصبح(I)ثم أزيدت(h) فأصبحت(dhi)، والهاء لإغلاق المقطع الصوتي الفتوح؛ لأن العربية لا تميل إلى الوقوف على المقاطع المفتوحة(الخلوف، 2001م، ص280).

زيادة الهاء

إن زيادة الهاء كما يتضح من أراء العلماء يؤتى بها لبيان الحركة ،لأن الحذف في بعض الأحـــيان يلحق إجحافا في الكلمة. فللحفاظ على بيان الحركة الإعرابية يزيدون الهاء في آخـــر المفردة(العكبري، 1995م، ص208-209، الأشموني، 1998م، ص15-16) ويذكر الجوهري ذلـــك صـــراحة بقـــوله: (وقـــد تزاد الهاء في الوقف لبيان الحركة، نحو: لمهْ و سلطانهْ وماليـــهْ(الجوهري، 1984م، ص255، 2260) فلو سكنت بعد حذف الحركة لم يبق دليل على المحـــذوف، فلـــذلك زيـــدت الهاء لتحاشي ذلك. ويضاف إلى ذلك زيادة الألف لبيان الحركة، حيث تشاطر الهاء هذه المهمة حيث بين سيبويه أن الهاء أقرب المخارج إلى الألف ويســـوق الجوهري ما ساقه سيبويه دليلا على ذلك قوله في هيّهل(هيّهلا)، حيث زيدت الألف لبيان الحركة(الجوهري، 1984م، ص853، سيبويه، د.ت، ص163م)

وعلـــة زيادة الهاء كما يرى المحدثون لم تكن بهدف الحفاظ على العلامة الإعرابية ، وإنمـــا هو ميل اللغة إلى إقفال المقطع القصير المفتوح الذي تكره اللغة الوقوف علية. وإنما هي وسيلة لغاية هي تمكين المتكلم من الوقوف على ذلك المقطع(الشايب، 1987م، ص28).

وهـــناك من يقف على مثل هذه اللغة بالسكون دون إضافة الهاء. وهي لغة قليلة كما يذكـــر سيبويه(الجوهري، 1984م، ص159) فهي أقل شأناً من سابقاتها لأنه يتم فيها حذفان:

حذف حرف العلة أولاً، وثانيهما حذف الحركة ونستطيع توضيح ذلك بالكتابة الصوتية الحالة الأولى تمثل عليها بالفعل (رمى)في حالة الجزم :

ارمي	ارمِ	ارمهْ
>irmii	>irmi	Irmih

فـــنلاحظ تقصـــير الحركة أي التحول من حركة طويلة إلى قصيرة، ثم إقفال المقطع بصـــامت ،هو الهاء للتخلص من المقطع القصير المفتوح في حالة الوقف . أما القراءة الثانية فهي على النحو التالي:

ارمي	ارمِ	ارمْ
>irmii	>irmi	>irm

ونلاحظ حذف الصائت الطويل كاملا والوقوف على الميم بالسكون.

ظاهرة الهمز

الهمزة لغة:

عـــرفه الجوهري بقوله :(الهمز مثل الغمز والضغط. وقد همزت الشي في كفي ومنه الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط. وقد همزت الحرف فانهمز وقيل لأعرابي أتهمز الفأرة ؟ فقال السنور يهمزها(الجوهري، 1984م، ص902).

ويستوقف المرء في هذا التعريف مصطلح ((الضغط)) في التعريف، مما يدع مساحة للتســاؤل حــول هــذا المفهوم، وما المقصود الذي رمى إليه الجوهري ؟ ويزيد مساحة التساؤل عندما نجد غير الجوهري يكرر المصطلح نفسه، يقول ابن منظور: الهمز مثل الغمز والضـــغط. ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغط، وقد همزت الحرف فانهمر) (ابن منظور، >ز ـــ، ص426)

ومـــا يزيل بعض الغموض في هذا التعريف إشارة المحدثين إلى ارتباط مفهوم الضغط بمفهـــوم اصطلاحي هو (النبر). فالضغط على الحروف في الكلام حديثاً يسمى(نبراً)، وتبدو العلاقة واضحة بين مفهومي الضغط والنبر في قول الجوهري :(والنبرة: الهمزة .وقد نبر الحرف نبرا وقريش لا تنبر أي لا تهمز) (الجوهري، 1984م، ص822)

ويشـــاطر صاحب اللسان الجوهري رأيه بقوله :(النبر بالكلام الهمز والنبر مصدر نبر الحـــرف ينبر نبراً ؛ همزه. وفي الحديث: قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبيء الله

فقـــال: لا تنـــبر باسمي .والنبر همز الحرف ولم تكن قريش تهمز في كلامها... ورجل نبّار فصيح الكلام، ونبّار بالكلام فصيح بليغ. ابن الأنباري النبر عند العرب ارتفاع الصوت. يقال : نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو) (ابن منظور، د.ت، ص189).

ولم يشـــر الجوهري إلى العلاقة بين الهمز والضغط في مادة ضغط صراحة. ويستشف من التعريف تلك العلاقة الضمنية بين المفهومين ،يقول: (ضغطه ضغطاً : زحمه إلى الحائط ونحـــوه، ومـــنه ضـــغطة القـــبر. أخـــذت فلاناً ضغطة، إذا ضيقت علية لتكرهه على شـــيء(الجوهري، 1984م، ص1140) وهذا المعنى الضمني تثبته الدراسات الحديثة. والمحصلة في نهاية الأمر أن ثمت علاقة بين الهمز والنبر أظهر وجودها مصطلح (الضغط) .

ونســـتطيع القـــول :إن الهمز هو أداء كلامي أو أسلوب نطقي يمارسه المتكلم أثناء حديـــثة، فمـــا أراده واضحا بيّناً يظهره بالضغط عليه أي نبره (همزه) . هذا الاستنتاج نستخلصـــه مما أورده الجوهري في تعريفه المعجمي وهذا يعني أنه لا يطلق على حرف من حـــروف المعجم. ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن أكثر الأصوات تعرضاً للهمز أي الضـــغط هو (الألف))، بالمعنى القديم حين تتحرك فأطلقوا عليها تلك الصفة التي تحدد ماهيـــتها وتميزها عما سواها سموها الهمزة(شاهين، د.ت، ص23) ويضيف قائلاً:(فكلما نطق ألفا من ذلك النوع مع ضغط معين في موقعها، أحس أنه قد همز همزة، أي ضغط ضغطة ثم سارت التسمية وغلبت على ذلك الصوت الذي تسميه الدراسات الحديثة (بالاحتباس الحنجري (occlysivelottal):أو الحبسة الحنجرية glottal stop(شاهين، د.ت، ص23)

الوصف العلمي للهمز:

أشـــار الجوهـــري متابعا سابقيه إلى أن الهمزة حرف مجهور، أي أن الأوتار الصوتية تـــتذبذب مـــع هـــذا الصوت ولكن المحدثين جردوا هذا الحرف من صفة الجهر. فذهب بعضهم إلى أنه صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس. يقول إبراهيم أنيس :(فالهمزة إذن صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاماً، فـــلا نســـمع لهذا ذبذبت الوترين الصوتيين ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق، إلا حين تنفـــرج فـــتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة) (أنيس، 1961م، ص72)

وذهب آخرون إلى أنه صوت مهموس .كأمثال هفنر .يقول عبد الصبور شاهين (أما الوصف العلمي لصوت الهمزة فهو ينتج من انطباق الوترين الصوتيين (الغشائيين))، والغضروفين الهرمونيين في الحنجرة انطباقا كاملاً وشديداً، بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقاً فيحتبس داخل الحنجرة ثم يسمح له بالخروج على صورة انفجار. فهو من الناحية العضوية صوت انفجاري شديد. وقد اختلفت آراء المحدثين في وصفه، فذهب دانيل جونز إلى أنه صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس ، وذهب هفنر إلى أنه صوت مهموس دائماً(شاهين، د.ت، ص24). وهم بهذا الوصف ينفون أي علاقة بين الألف والهمزة من حيث الصفة لأن الألف كما وصف صوت انطلاقي مجهور، والهمزة صوت بين الجهر والهمس. إلى جانب أنه ليس انطلاقي بل يحبس الهواء وراء الأوتار الصوتية. وبعد فقد أفاض العلماء في تناول ظاهرة الهمز في اللغة ولم يتركوا جانباً أو ظاهرة تتعلق بالهمز إلا حبرتها أقلامهم، وفاضت بها كتاباتهم، وكان للجوهري رحمه الله جهد في تناول هذه الظاهرة حيث كانت آراؤه متناثرة في ثنايا صحاحه وأثرت لمّ شتات هذه الآراء ،واضعاً إياها في عناوين ثلاثة هي: إبدال الهمز، وحذف الهمز، وما يجوز فيه الهمز وعدمه .

إبدال الهمز

إبدال الهمزة من الواو والياء:

أشار العلماء إلى مجموعة من القواعد تقلب فيها الواو والياء همزة، وكان الجوهري قد أشار إلى ثلاث قواعد تستشف من خلال ما ساقه من أمثلة وهي:

أن تتطرف الواو والياء بعد ألف زائدة مثل عطاء ودعاء ورداء فأصلها عطاو ودعاو ورداي. وتشاركها في ذلك الألف الملحقة كما يشير في مثل علباء وحرباء. ويقف الجوهري معللا سبب ذلك بقوله :(أعطاه مالا يعطي إعطاء" والاسم العطاء ،وأصله عطاو بالواو ؛لأنه من عطوت إلا أن العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف لأن الهمزة أحمل للحركة منهما، ولأنهم يستثقلون الوقوف على الواو وكذلك الياء. مثل الرداء وأصله رداي ...) (الجوهري، 1984م، ص2430، 2336) ويبدو أن تلميح الجوهري وعدم تصريحه بشكل مباشر إلى سبب الإبدال دفع ابن بري إلى تخطئته بقوله :(هذا ليس سبب قلبها وإنما ذلك لأنها متطرفة بعد ألف زائدة(الجوهري، 1984م، ص2430) ولا أظن الجوهري

قد قصد تعميم القاعدة بقوله: إن العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف لأن الهمز أحمـــل للحركة. من هنا قصد التطرف وإن لم يشر إلى ذلك صراحة. وأفاض العلماء في بـــيان علة الإبدال حيث رأى جل العلماء أن الواو والياء قد أبدلت ألفا ثم أبدلت الألف همزة ،حيث يرون أن الواو أو الياء تحركت في مثل عطاو ورداي وانفتح ما قبلها في ظل وجـــود فاصـــل غير حصين وهو الألف الساكنة ،فقلبت ألفا والتقى ألفان وهما ساكنان والألف أضعف من أن تحمل الحركة، فحركت الثانية فقلبت همزة(الأشموني، 1998م، ص88-89).

ويشـــير إلى قضية خلاف لا يظهر من خلالها أنه يتبنى موقفاً، وذلك في دخول التاء على الهمزة المتطرفة في مثل عطاءة ورداءةو هذا قوله: (ـ فإذا ألحقوا فيها الهاء، فمنهم من يهمـــزها بـــناء على الواحد فيقول: عطاءة ورداءة. ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول: عطاوة وردايه وكذلك في التثنية عطاءان وعطاوان ورداءان وردايان(.. (الجوهـــري، 1984م، ص2430) فالجوهـــري يكتفي في قوله هذا بعرض الآراء وذكر حجة كل فريق فمن أبقى الهمزة بعد دخول التاء باعتبار الواحد قصد المذكر من باب حمل المؤنث على المذكر. أما من ردها إلى أصلها سواء كانت واواً أو ياء، فلم يقدم الجوهري علة لذلك.

وكان العلماء في آرائهم بين القلب أو الرد إلى الأصل، فمن قلب فقد حمل المفرد على الجمع كما ذهب الخليل رحمة الله في مثل: ((عظاء وعظاءة)) فقد دخلت الهاء بعد قلب الياء والواو همزة. ورد ابن جني ذلك بأن الأصل لا يحمل على الفرع. وأما من ذهب إلى الرد فلأن علة القلب قد تبددت و لم تعد كل من الواو والياء متطرفة ،ولأنها قويت بدخول الهاء بعد ضعف ، فكان البقاء على الأصل هو الراجح(ابن جني، 1985، ص94-96)

ويومـــئ الجوهري إلى ترجيح الرأي الثاني القاضي برد الهمزة إلى أصلها، من خلال مـــثال يقدمـــه بقـــوله :(وجبيت الخراج جباية وجبوته جباوة ،ولا يهمز وأصله الهمز) (الجوهـــري، 1984م، ص2297) وهذا إقرار منه بأن علة القلب انتفت فلابد من رد الهمزة إلى أصلها. ويقف ابن بري منتقدا الجوهري في قوله // ردايان // يقول ((هذا وهم منه، وإنما هو رداوان بالواو فليست الهمزة ترد إلى أصلها كما ذكروا ،وإنما تبدل منها واو في التثنية والنسب) (الجوهري، 1984م، ص2430).

وكان الجوهري قد أشار إلى عكس ذلك مما يدلل على أنها زلة قلم أو سقطة لسان، وقـــع فيها الجوهري يقول: (والرداء: الذي يلبس وتثنيته رداءان وإن شئت رداوان ؛ لأن كل اسم مهموز ممدود فلا تخلو همزته إما أن تكون أصلية فتتركها على ما هي عليه ولا تقلبها ، فتقول: جزاءان وخطاءان ، وإما أن تكون للتأنيث فتقلبها في التثنية واواً لا غير. تقـــول :صفراوان وسوداوان وإما أن تكون منقلبة من واو أو ياء مثل: كساء ورداء ،أو ملحقة مثل علباء وحرباء ملحقة سرداح و شملال،فأنت بالخيار فإن شئت قلبها واوا مثل التي للتأنيث فقلت كساوان وعلباوان ورداوان، وإن شئت تركتها همزة مثل الأصلية وهو أجـــود. فقلت: كساءان وعلباءان ورداءان) (الجوهري، 1984م، ص22355) وهذه إشارة دالـــة علـــى زلة الجوهري فيما خطأه فيه ابن بري .وعدها صاحب الممتع لغة لبني فزارة ،حـــيث يقولون في تثنية كساء ورداء : كسايان وردايان ، حكا ذلك أبو زيد عنهم(ابن عصفور، 1996م، ص252).

أما القاعدة الثانية:فتقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف مفاعل، وقد كانت مدة زائـــدة في المفرد. نحو: صحائف وعجائز وغيرها(الأشموني، 1998م، ص83) ومن الأمثلة التي ساقها الجوهري دليلاً على ذلك قوله :(وسألت أبا على الفسوي عن همز مدائن فقال: فيه قولان: من جعله فعيلة من قولك مدن بالمكان أي أقام به همز. ومن جعله مفعلة من قولك دِيْنَ أي مُلِكَ ، لم يهمزه كما لا يهمز معايش (الجوهري، 1984م، ص2201، 165).

ويتـــبدى من هذا الرأي أن مدائن تهمز إذا كانت من مدن، أي إذا كانت الياء زائدة في المفرد (مدينة) .أما إذا كانت أصلية فلا همز فيها. فالأصل القول مداين ويقدم معايش دلـــيلا على ذلك لأن الياء فيها أصلية فهي مأخوذة من العيش وأصلها كما يقرر معيشة ، وتقديـــرها مفعلة والياء أصلية متحركة فلا تنقلب في الجمع همزة. ويستثني من ذلك حمل مـــثل مكايل ومبايع على الفرع وذلك بتشبيه مفعلة بفعيلة. ومن ذلك مصائب لأن الياء ساكنة. ويرى بعض النحويين الهمز لحنا(الجوهري، 1984م، ص1013، الأشموني، 1998م، ص83، الزمخشري، د.ت، ص453).

أما القاعدة الثالثة التي أقرها العلماء فهي:

أن تقـــع إحـــداهما (الواو والياء) ثاني حرفين لينين،بينهما ألف مفاعل سواء أكانا واوين أو ياءين أو واوا وياء(الزمخشري، د.ت، ص451) ولقد أشار الجوهري من خلال استثناء يمنع قلب الواو أو الياء همزة إلى ذلك، ويقدم لذلك بكلمة (العُوَّار) يقول :(والعُوَّار أيضاً :الجبان والجمع العواوير. وإن شئت لم تعوض في الشعر فقلت العواور قال لبيد: وفي كل يـــوم ذي حفاظ بلوتني فقمت مقاما لم تقمة العواور. قال أبو على النحوي : إنما صحت فـــيه الـــواو مع قربها من الطرف ؛لأن الياء المحذوفة للضرورة مرادة .فهي في حكم ما في اللفـــظ فلمـــا بعدت في الحكم عن الطرف لم تقلب همزة((الجوهري، 1984م، ص761، ابن عصـــفور، 1996م، ص225) ويعلل العلماء تصحيحها ؛بأنها قويت ببعدها عن الطرف، ولأن الياء في حكم الموجود فلم يجز قلبها.

ويـــدخل في هـــذا الـــباب كلمة (الخطايا)، فالجوهري يرى أنها على وزن فعائل، والأصـــل فـــيها خطائِئ فلما اجتمعت الهمزتان على حد قوله قلبت الثانية ياء ؛لأن قبلها كســـرة ثم اســـتثقلت والجمع ثقيل وهو معتل مع ذلك، فقلبت الياء ألفا ثم قلبت الهمزة الأولى ياء ،لخفتها بين الألفين(الجوهري، 1984م، ص48).

فهـــو بهـــذا يوافق البصريين في أن وزن هذا الجمع هو فعائل لا فعالي على حد قول الكوفـــيين. فهـــو يخالـــف البعض في الأصل فهو يرى أنها خطائئ بينما يرى البعض أنها خطايـــئ، وأنهـــا قد مرت بعدة مراحل حتى وصلت إلى خطايا. يقول الأشموني :(فأصل خطايا خطايِئ بياء مكسورة وهي ياء خطيئة ،وهمزة بعدها هي لامها ،ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار خطائئ بهمزتين، ثم أبدلت الثانية ياء ؛لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد كسرة، فما ظنك بها بعد مكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تخفيفا ،ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار (خطاءا) بـــألفين بيـــنهما همزة والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء ، فصار خطايا بعد خمسة أعمال(الأشموني، 1998م، ص93).

ويـــرى المحدثـــون في تلك القواعد رأيا آخر، ففي القاعدة الأولى يمكن تفسير الهمزة بخاصـــية الوقف العربي الذي لا يكون على حركة مثل : كساو kisaa-u فحذفت الضمة المـــولدة للواو بازدواجها مع الفتحة الطويلة واقفل المقطع بصوت صامت ، هو الهمزة التي

تستعمل هنا قفلاً مقطعياً تجنباً للوقوف على مقطع مفتوح(شاهين، 1980م، ص177) فالهمزة في هذه الصيغ ليست مبدلة كما يرى المحدثون، وإنما هي مقحمة جيء بها لتصحيح المقطع. فالعـــربية لاتحـــبذ الوقوف على مقطع مفتوح، فيجيء بالهمزة لإغلاق المقطع على النحو التالي:

Kisa> kisaa kisaaw

والذي نراه أنه يتشكل في مثل هذه الألفاظ مزدوج حركي هابط (aaw) في الواوي،و (aay)في اليائي فتحذف الحركة، ثم يؤتى بالهمزة لإغلاق المقطع الصوتي المفتوح كما هو موضح في المخطط الصوتي التالي:

kisa> kisaa kisaw
rida ridaa riday

أمـــا قـــول القدماء في مثل بائع وصحائف ومدائن وغيرها . القاضي بأن الهمزة مبدلة بسبب التقاء الساكنين، فمردود برأي المحدثين الذي يرى أن تتابع الحركات الذي يشكل مـــزدوجات لفظـــية تمجها اللغة ،يستدعي إسقاط شبة الحركة الياء أو الواو ،وتحل محلها الهمـــزة النبرية لتصحيح المقطع .لا على سبيل الإبدال(مرعي، 2002، ص200) فما حدث في مثل صحائف وعجاوز وما شاكلها يوضحه التحليل الصوتي التالي:

< sahaayifتـــتابع الحـــركات (ayi) فتحة طويلة +شبه حركة (الياء)+(كسرة).

فتسقط شبة الحركة الياء وتقحم الهمزة لتصحيح المقطع:

sahaa>if sahaaif sahayif

*كمـــا أبـــدلت الواو همزة في مواضع كثيرة أشار إليها الجوهري، ولعل أهمها كما تشير الأمثلة:

أن أولى الـــواوين تقلب همزة إذا اجتمعتا في أول الكلمة؛ هروباً من ثقل الواوين(ابـــن عصـــفور، 1996م، ص221) ومن ذلك وواصل يقول: (وواصل اسم رجل . والجمع أواصل تقلب الواو همزة كراهية اجتماع الهمزتين(الجوهـــري، 1984م، ص1843) وقد اشترط العلماء تحركهما. ويورد الجوهري رأي سيبويه بقوله: قال سيبويه: سألته يعني الخليل عن فُعِل من وأيـــت فقال وئي. فقلت فمن خفف؟ فقال: أوي ، فأبدل من الواو همزة. وقال لا يلتقي واوان في أول الحـــرف(الجوهري، 1984م، ص2519) وكان المازني كما يظهر قد خطأ الخليل

في هـــذا بتعميم قاعدة قلب كل واو مضمومة همزة في أول الكلمة يقول : (وقال المازني والــــذي قاله خطأ ؛ لأن كل واو مضمومة في أول الكلمة فأنت بالخيار فإن شئت تركتها على حالها ،وإن شئت قلبتها همزة فقلت وعد وأعد، ووجوه وأجوه ،ووري وأورى ووئي وأوي، لا لاجتماع الساكنين ولكن لضمة الأولى) (الجوهري، 1984م، ص1519) وأشار ابن بري إلى أن صواب (لا لاجتماع الساكنين)لا لاجتماع الواوين وأجاز العلماء قلب الواو همزة إذا كانت مفردة في بداية الكلمة، في حال كونها مكسورة أو مضمومة فنقول: إرث في ورث وإســـادة في وســـادة، وأقتت في وقتت وأجوه في وجوه ، وذلك لثقل الضمة والكســـرة في الواو .وذلك أن الضمة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء ، فإذا كانت الواو مضـــمومة فكأنه قد اجتمع لك واون، وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء و واو، فكما أن اجتماع الواوين والياء والواو مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمة والواو والكسرة مستثقلة(ابن عصفور، 1996، ص221، الجوهري، 1984م، ص88، 272، 2254). أما إذا كانت الواو مفتوحة لم تهمز إلا حيث سمع؛ لأن الفتحة بمنزلة الألف وهي غير مستثقلة مع الواو . وسمع عن العرب أجـــم في وجم ، ووحد في أحد وأسماء في وسماء(الأسمـــر، د.ت، ص 31).

وأشـــار الجوهـــري إلى قلب الواو همزة ضمنياً إذا وقعت غير أول في حال ضمها في قـــوله: (الوَرَلُ: دابة مثل الضب. والجمع وِرْلان وأرؤل بالهمز(الجوهري، 1984م، ص1841) وهذا ما ذهب إليه العلماء طلباً للخفة حيث تستثقل الضمة في الواو. واشترطوا لذلك أن تكون الضمة لازمة ،وألا يمكن تخفيفها بالإسكان . وأخرج العلماء الواو المتحركة بالفتح لخفـــتها(ابن عصفور، 1996م، ص223) ولكن الجوهري يخالف العلماء ويجيز ذلك، ومما ساقه دلـــيلاً على ذلك، الزَوَان فقال في الزوان: ((الزَوَان: حب يخالط البر، والزُوان بالضم مثله وقد يهمز) .(الجوهري، 1984م، ص2132) وربما استشعر الجوهري أثر الضمة السابقة في الواو والثقل الذي تحدثه تلك المجاورة، مما حدا به إلى قلبها همزة. وأورد الجوهري مثالاً أجاز فيه همـــز الواو في الضمة العارضة يقول :(والنسيان: الترك. قال تعالى: ((نَسُوا الله فنسيهم) (الـــتوبة، آية (61))، وقال تعالى: (ولا تَنسَوُا الفضل بينكم) (البقرة، آية (237)) أجاز بعضهم الهمـــزة فيه . قال المبرد: كل واو مضمومة لك أن تهمزها ، إلا واحدة فأنهم اختلفوا فيها

وهـــي قوله تعالى:(ولا تَنسَوُا الفضل بينكم) وما أشبهها من واو الجمع . وأجاز بعضهم الجمع وهو قليل. والاختار لترك الهمزة ، وأصله تَنسَيُوا فسكنت الياء، وسقطت لاجتماع الســـاكنين فلما ،احتاج إلى تحريك الواو ردت فيها ضمة الياء(الجوهري، 1984م، ص2508) ويشـــر الجوهري إلى قاعدة صرفية بقوله: إن العرب لا تهمز (فاعولاً) قال: (والرُوَال على فُعال بالضم اللعاب .. والراوُول مثله والعرب لا تهمز فاعولا(الجوهري، 1984م، ص1714).

ويـــرجع المحدثـــون سبب الإبدال مما توالت فيه واوان مثل (وواصل) إلى النموذج النطقـــي الذي جرى علية اللسان العربي من عدم البدء بحركة، وأمثال هذه الكلمات ــ بشـــرطها ــتـــبدأ بحركات يصعب نطقها (wawasil) وواصل التي تكتب عند التحليل إلى حـــركات(ua-ua-sil) فجـــرى النطق العربي للكلمة على نبر مقعطها الأول، تفاديا للنطق بحـــركة في بـــدء الكلمة، فصارت كتابتها a-wasil> أواصل(شاهين، د.ت، ص92) أما إبدال الواو المنفردة في حالة كسرها أو ضمها فهو من الإبدال الجائز كما أقر القدماء والمحدثون

والـــذي يراه المغاصرون في هذا أنه لا يحـــــصل إبدال ، ولكن تحذف شبه الحركة الـــواو (w) أو الـــياء(y) ثم يؤتى بالهمزة لتصحيح النظام المقطعي، حيث إن العربية لا تبدأ بحركة.

وواصل	أواصل
wawasil	>awasil
وجوه	أجوه
wuguh	>uguh
وسادة	إسادة
wisadah	>isadah

إضـــافة إلى مـــا سلف من إبدال الياء همزة، فقد أشار الجوهري كما سبقه إلى ذلك العلماء إلى إبدال الهمزة من الياء من غير اطراد. كما في ((أزل))وأصله يزل وفي ((أزن)) وأصـــله يزن(الجوهـــري، 1984م، ص1622) وذكر ابن عصفور كذلك أمثلة مثل: ((ألل)) في((يلـــل))و أديـــه في يديه. ويشير ابن عصفور أن الأصل هو المستخدم بكثرة والفرع مستخدم بقله ،مما دلل على إبداله على غير اطراد(ابن عصفور، 1996م، ص229).

ومما أورده الجوهري على إبدال الياء همزة قوله في ((ضيزى)): ((ضئزى))يقول: ((
...قال الفراء : وبعض العرب يقول :ضئزى وضؤزى بالهمز وحكاً حاتم عن أبي زيد أنه
سمــع العرب تهمز ضيزى(الجوهري، 1984م، ص883) ولابد من القول أن علماء اللغة عللوا
الإبـــدال بـــين الحروف، بسعى اللغة إلى تذليل كل الصعوبات في المفردة أي أنها تميل إلى
السهولة والتيسير في النطق. ولكن ما يلحظ في مثل هذا اللفظ أن اللغة انتقلت من الأسهل
إلى الأصعب ،ولعل نطق الكلمة يدلل على ذلك .

أما ما حدث فهو حذف شبه الحركة الياء (y) من المزدوج الحركي الصاعد ثم يعوض
عنه بالهمزة لتصحيح النظام المقطعي في العربية:

يلل ____ ألل > alal______yalal

يزن ______ أزن> azan_____yazan

إبدال الهمزة من الألف

تــبدل الهمــزة من الألف على غير قياس، إذا كان بعدها ساكن؛ فراراً من اجتماع
الســاكنين(ابن جني، 1985م، ص72) كما قرر القدماء. وكان الجوهري قد اقتفى آثارهم في
ذلك ومما ساقه أدله على ذلك (اسمألّ)بمعنى (ضمر) و (اصمألّ) بمعنى (اشتد) واحثألّ
(تهــيا أو نفش) واتمألّ أي (طال واشتد وإصمأل بمعنى(خثر) اتمأرّ بمعنى طال واشتد
كــذلك . واقــبأنّ بمعــنى تقبض ، يقول الجوهري : (والسواد: لون .وقد اسود الشيء
اســودادا، واســوأدّ اسويداد ويجوز في الشعر اسوأدّ تحرك الألف لئلا يجمع بين ساكنين
(الجوهــري، 1984م، ص491-1171) وقــال في موضع آخر ((وزممت البعير: خطمته وقول
الراجز(ابن جني، 1988م، ص150، ابن جني، 1985، ص73، ابن عصفور، 1996م، ص214)

يا عَجَباً و قد رأيت عجبا
حمار قبَّان يسوق أرنبا
خاطِمَها زأمّها أن تذهبا
فقلت اردفني فقال مرحبا

أراد ((زامّها فحرك الهمزة ضرورة لاجتماع الساكنين كما جاء في الشعر اسوأدّت، بمعـــنى اســـو ادت(الجوهري، 1984م، ص1944) كما أبدلت من الألف وإن لم يكن بعدها ســـاكن وهـــو قليل لا يقاس عليه، كما أشار العلماء. وعده بعضهم زيادة في التفصح أو خــــروجا بغير المهموز إلى المهموز(ابن عصفور، 1996م، ص216) ومن ذلك يذكر الجوهري لـــبأت وحـــلأت ورثأت وشمأل وافتأت (بمعنى انفرد) يقول الجوهري عن ابن السكيت :(قالـــت امرأة من العرب: (رثأت زوجي بأبيات) وهمزت قال الفراء :ربما خرجت بهم فصـــاحتهم إلى أن يهمـــزوا ما ليس بمهموز(الجوهري، 1984م، ص2352، 70) وأضاف في موضع آخر وشوقني فتشوق (إذا هيج شوقك) .

قال الزاجر(ابن جني، 1985م، ص91، ابن هشام، د.ت، ص217، الاستراباذي، د.ت، ص250).

يا دار ميّ في الدكاديك البُرَقْ

سقيا فقد هيجت شوق المشتئق

قال سيبويه :همز ما ليس بمهموز ضرورة(الجوهري، 1984م، ص1504).

ويعلـــل ابـــن جني هذه الضرورة بقوله :(أنه اضطر إلى حركة الألف التي قبلها القـــاف مـــن (المشتاق)؛لأنها تقابل لام(مستفعلن) فلما حركها انقلبت همزة إلا أنه حركها بالكسرة، لأنه أراد الكسرة التي كانت في الواو المنقلبة الألف عنها، وذلك أنه (مفتعل) من الشوق وأصله (مشتوق)، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما احتاج إلى حركة الألف حركها بمثل الكسرة التي كانت في الواو التي هي أصل الألف(ابن جني، 1985م، ص91).

ومـــا عزاه القدماء من همزة الألف في مثل اتمأرّ واسوأدّ وغيرها إلى التقاء الساكنين لاعتـــبارهم الألـــف حرفاً صامتاً لا حركة طويلة، رفضه المحدثون وعزوه إلى رفض اللغة لمقطـــع يمجه الذوق اللغوي، وهو المقطع الرابع المقطع الطويل المغلق بصامت ((ص ح ح ص))، والمكـــون مـــن صوت صامت +حركة طويلة +صامت.و هذا المقطع مرفوض في وسط الكلمة لذلك لجأ الشعراء إلى إقحام الهمزة للتخلص من هذا المقطع

>it-ma->ar-ra	>it-ma arra	>it-mār-ra
إقحام الهمز	مكان إقحام الهمزة	(المقطع المرفوض)

وبهـذه الهمزة المقحمة انقسم المقطع المرفوض إلى مقطعين مقبولين هما المقطع القصير المفتوح (ma) ، والمقطع الطويل المعلق بصامت (< ar) (مرعي، 2002م، ص182)

إبدال الهمزة من الهاء:

أبدلت الهمزة من الهاء في مواضع قليلة كما أشار العلماء، و لم أجد عند الجوهري إلا موضعاً واحداً متمثلا في كلمة(الماء) .

قال الجوهري :(الماء :الذي يشرب.و الهمزة فيه مبدلة من الهاء في موضع اللام وأصله مـوه بالتحـريك؛ لأنـه يجمع على أمواه في القلة ومياه في الكثرة ، مثل جمل وأجمال. والـذاهب منة الهاء لأن تصغيره مُوَيْه، فإذا أنثته قلت ماءة مثل ماعة(الجوهري، 1984م، ص 2250) وسـبب الإبـدال كما يبدو تقارب المخارج بين الهاء والهمزة . يقول العكبري : (وأمـا إبدال الهمزة من الهاء فقد جاء ذلك في حروف ليست بالكثيرة والوجه في إبدالها أن مخـرجيهما متقاربان، إلا أن الهاء خفية و الهمزة أبين منها فأبدل الخفي من البين فمن ذلك(ماء) والأصل: فيه موه ، لقولك في جمعه أمواه ومياه(العكبري، 1995م، ص298) وأشار العلماء إلى إبدال الهمزة من الهاء في (آل)فأصلها(أهل) (ابن جني، 1985م، ص103).

إبدال الهمزة من العين:

وأبـدلت الهمـزة من العين لقرب المخرج بينهما ، وذلك في مثل عفرة وأفرة بمعنى شدة. وأشار الجوهري إلى أنهما لغتان بقوله:(ويقال:جاءنا فلان في عُفُرة الحر، بضم العين والفـاء:لغـة في أفـرة الحر(الجوهـري، 1984م، ص753، العكبري، 1995، ص300) وأضاف الجوهـري أن الهمزة تبدل من الكاف. يقول: (وإذا قلت: هاءَ يا رجل بفتح الهمزة،كان معناه : هاك و للاثنين: هاؤما وللجميع:هاؤم ، مثل هاكما وهاكم .وللمرأة هاء بالكسر بلا ياء مثل هاك، وهاؤما و هاونَّ تقيم الهمزة في هذا كله مقام الكاف(الجوهري، 1984م، ص 85).

باب الهمزتين إذا التقتا

قد تلتقي الهمزتان في كلمة واحدة، أو في كلمتين منفصلتين .وسأقصر الحديث على الأول مـنهما؛ وذلك لإشارة الجوهري في غير موضع إلى ذلك . فالهمزتان إذا التقتا في

كلمـــة واحـــدة فالمبدل منهما عند الصرفيين الثانية؛ لأنها في رأيهم موضع العسر النطقي فلـــذلك لجأت اللغة إلى إبدالها كما يرون(ابن السراج، 1985م، ص403) وأمثلة الجوهري لا تخـــرج على ذلك. وبالنظر إلى الهمزتين إما أن تجدهما متحركتين أو نجد الأولى متحركة والثانية ساكنة . وهذا بيان لهاتين الحالتين معززة بالأمثلة:

تحرك الأولى وسكون الثانية:

يوجـــز الجوهري ذلك في موضع واحد بقوله :(وتقول أؤتمن فلان على ما لم يسم فاعلـــة، فإن ابتدأت به صيرت ، الهمزة الثانية واواً لأن كل كلمة اجتمع في أولها همزتان وكانت الأخرى منها ساكنة، فلك أن تصيرها واواً إن كانت الأولى مضمومة ، أو ياء إن كانت مكسورة نحو ائتمنه ، أو ألفا إن كانت الأولى مفتوحة، نحو آمن (الجوهري، 1984م، ص2072) ولعـــل كراهة اجتماع الهمزتين لما فيها من العسر النطقي هو السبب الذي حدا باللغـــة إلى هـــذا الإبـــدال، وهذا ما يقرره العلماء، ومنهم الجوهري يقول :(والمهيمن: الشـــاهد، وهو من آمن غيرة من الخوف، وأصله أأمن فهو مُؤَأْمِن، بهمزتين، قلبت الهمزة الثانـــية ياء كراهة لاجتماعهما، فصار مُأَيْمن ،ثم صيرت الأولى هاء(الجوهـــري، 1984م، ص 2217، 2017) ونســـتطيع القـــول إنه إذا كانت الأولى متحركة بالفتح قلبت الثانية ألفا فقـــيل: آمـــن وإن كانت حركة الأولى الضم قلبت الثانية واوا فقيل: أومن وإن كانت متحركة بالكسرة قلبت الثانية ياء مثل إيمان و ايتمنه. كما التقت الهمزتان في آخر الكلمة في كلمة خطايا يقول الجوهري ((وجمع الخطيئة الخطايا).

وكـــان الأصل خطائئ على فعائل فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء ،لأن قبلها كســـرة ثم اســـتثقلت والجمع ثقيل وهو معتل مع ذلك فقلبت الياء ألفا" ثم قلبت الهمزة الأولى ياء" لخفائها بين الألفين(الجوهري، 1984م، ص48).

وهو بهذا يتبنى رأي البصريين في المراحل التي مرت بها هذه المفردة ،وهي على النحو الـــتالي خطـــائِئ > خطائِي > خطائَي > خطاءا >خطايا ويرى المحدثون أن اختفاء

صـــيغة(خاطئـــئ)في جمع خطيّة عائد إلى عدم القدرة على نبر مقطعين متواليين ،ولجئت اللغة نتيجة رفضه إلى استخدام الصيغة الأخرى خطايا(شاهين، د.ت، ص91):

hatiat hatati hati>at

أمـــا رأيهم في خطايا جمع ((خطيئة)) بلا همز ،أي خطيّة وهو رأي الكوفيين، فياء الجمع عبارة عن كسرة الطاء +الفتحة التي كانت للهمزة . والوقوف على الفتحة الطويلة (الألـــف) هـــنا يمكن أن يكون كما يرون بالهاء أو الهمزة، فيقال في حالة الوقف بالهاء خطايـــا : أو خطايـــاه وفي حالـــة الوقف بالهمزة : خطاياء وإن كان لا يظهر في الكتابة. والفـــرق بـــين رأي المحدثين والكوفيين عائد إلى أن الكوفيين يرون أن خطايا جمع خطيّة بالإبـــدال والإدغام على وزنِ هديّة إذ لاوجود في رأي المحدثين لإدغام أو إبدال . وهما يلتقيان في أنهم لا يفترضون العلمية المعقدة في رأي البصريين ،إلى جانب ربطهم بين المفرد والجمع في صورته غير المهموزة(شاهين، د.ت، ص92).

ولعلـــه يمكن القول: إن اللغة سعت دائماً إلى التخلص من الهمزة منفردة أو متزاوجة مـــع غيرها، وهي دلالة على رفض اللغة لهذا الصوت فالمفردة تخلصت منها أما بالتسهيل وأمـــا بالإبـــدال أو بطرق أخرى. فكان الإصرار أكثر على التخلص منها وهي مزدوجة منها وهي مفردة. وأرى ان ما ظنه القدماء إبدالاً ما هو إلا تخلص من الصوت نهائياً ؛لأن الإبـــدال يبقى الحرف الأصلي في حكم الموجود وما ذهب إليه المحدثون يقارب ذلك فهم يرون أن الناطق أسقط الهمزة الثانية في هذه الأمثلة وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة كما يظهر في الأمثلة التالية

>aa-man	>a>-man
>uu-min	>u>-min
>ii-maan	>I>-maan

وسمـــي هذا النوع من التعويض بالتعويض الإيقاعي، بحيث يحافظ على كمية المقطع دون النظـــر إلى نـــوعه، فهـــو في كلتا الحالتين طويل إلا أنه تحويل من مغلق إلى مفتوح

وتعـــويض الهمـــزة لم يكـــن إلا بحـــركة قصيرة. وهم بذلك يخالفون آراء الـــقدماء في الإبدال(شاهين، ص182-183).

تحرك الهمزتين :

فقـــد تكون الهمزتان مفتوحتين كجمع آدم على أءادم> أوادم، وقد تكون الأولى مفـــتوحة والثانية مكسورة مثل أئمة أيمّة وقد تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة مثل تصـــغير آدم على أأيدم أويدم. فهم في الأولى يرون أن الهمزة قلبت واواً، وفي الثانية واواً يقـــول الجوهري ((وآدم علية السلام (أبو البشر) وأصله بهمزتين لأنه أفعل -إلا أنهم لينو الثانية فإذا احتجت إلى تحريكها جعلتها واواً وقلت أوادم في الجمع ،لأنه ليس لها أصل في الياء معروف، فجعلت الغالب عليها الواو، عن الأخفش(الجوهري، 1984م، ض1859).

ولا أرى ســـبباً مقنعاً يجعل الهمزة تقلب واوا، ولم يقدم الجوهري تحليلاً مقنعاً لقلبها واواً ســـوى أنه قال: لأنه لا أصل لها في الياء معروف. وكان الأجدر به البحث عن علة صـــوتية لتبرر ذلك؛ لأن الهمزة وقعت بين ألفين مما زاد الصعوبة النطقية في (أءادم) ولعل ذهـــاب المحدثين إلى أن الواو ليست مبدلة وإنما هي واو (صيغة)(فواعل) هو الأقرب إلى الصواب لا أنـــها بدل من الهمزة كما يظنون(شاهين، 1980م، ص183-184).

أمـــا القـــول في أيِّمة وأويمة فيقول الجوهري: والإمام: الذي يقتدى به، وجمعة أيِّمة وأصـــله آممة على فاعلة، مثل إناء وآنية ،وإله وآلهة فأدغمت الميم فنقلت حركتها إلى ما قـــبلها، فلما حركوها بالكسر جعلوها ياء".وقرئ: (فقاتلوا أيمّة الكفر)، قال الأخفش: جعلت الهمزة ياء لأنها في موضع كسر وما قبلها مفتوح، فلم يهمز لاجتماع الهمزتين. قـــال : ومـــن كان من رأيه جمع الهمزتين همزه . قال تصغيرها أويمة، لما تحركت الهمزة بالفـــتحة قلبها واوا(الجوهري، 1984م، ص1865) فهو يقرر أن الهمزة تقلب ياء إذا تحركت الأولى بالفتح والثانية بالكسر كما في (أيمة) وتقلب الهمزة واوا إذا تحركت الأولى بالضم والثانية بالفتح كما في (أويمة).

وقـــد سلك الجوهري في تصريف أيمّة طريقا خالف طريق الصرفيين الذي تلخص كلامهـــم في أن جمـــع أأمِمة؛ على وزن أفْعِلة واجتمع في الكلمة ما يوجب الإعلال في صدرها بقلب الهمزة ألفاً، وما يوجب إدغام المثلين المتحركين في عجزها، فقدم الإدغام علـــى الإعلال فصار اللفظ أئمّة . وهذا الجمع (أئمّة)فصيح استعمالا وقياسه أيمّة بقلب الهمزة الثانية ياء.

ويـــرى المحدثـــون أن الحذف في هذه الصيغ ليس إلا. وما والواو والياء في مثل هذه الصيغ إلا نتيجة انزلاق الحركات بعد حذف الهمزة ففي. (أيمّة)حدث ما يلي :

>ayimmat >aimmat >a>immat

فقد حذفت الهمزة والتقت حركتا الفتح والكسر (a—I) فنتج الياء(y) نتيجة لهذا الانزلاق والحال ذاته في (أويمة)

>uwimah >a_immah >a_ >a>I_mmah

تسقط الهمزة ثم يؤتى بالواو لتصحيح النظام المقطعي

تسهيل الهمز

قـــال ابن يعيش :(اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق، إذ كـــان أدخـــل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به إذ كان إخراجه كالتهوّع، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش ، وأكثر أهل الحجاز. وهو نوع استحسان لثقل الهمزة، والتحقيق لغة تميم وقيس. قالوا لأن الهمزة حرف فوجب الإتيان به كغيره من الـــحـــروف (تخفيفها كما ذكر بالإبدال والحذف وأن تجعل بين بين) (ابن يعيش، د.ت، ص 107)

فتخفـــيف الهمـــز كما نرى يكون بإحدى ثلاث: إما بالإبدال أو الحذف أو جعل الهمزة بين بين. وسأبدأ بدراسة ما أورده الجوهري انطلاقاً من جعل الهمز بين بين .

1- جعل الهمزة بين بين:

يقول الجوهري :(والهمزة المخففة تسمى بين بين، أي همزة بين الهمزة وحرف اللين. وهـــو الحرف الذي منه حركتها إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف مثال سأل، وإن كانـــت مكســـورة فهي بين الهمزة والياء مثل سئم، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو مثل لؤم. وهي لا تقع أولاً لقربها بالضعف من الساكن، إلا أنها وإن كانت قـــد قربت من الساكن و لم يكن لها تمكن الهمزة المخففة فهي متحركة في الحقيقة وسميت بين بين لضعفها .كما قال عبيد بن الأبرص(الأبرص، 1975م، ص136):

نحمـــي حقيقتنا وبعـــ ض القوم يسقط بين بينا(الجوهري، 1984م، ص2084، 1030)

ويتناغم رأي الجوهري مع رأي ابن جني وأراه متبنياً رأيه في هذا. ويبدو الغموض في قوله (--فهي متحركة في الحقيقة)كما يقول ابن جني في سر الصناعة: (ويذلك على أنها وإن كانـــت قـــد قربت من الساكن فهي في الحقيقة حرف متحرك، أنك تعتدها في وزن العروض حرفاً متحركاً(ابـــن جني، 1985م، ص48) ومن الأمثلة الدالة على همزة بين بين قوله: المقـــناة والمقـــوة في المقنأة و المقنؤة، وهو المكان الذي تطلع علية الشمس .وقوله الذام في الذأم وهو العيب قال أبو عمر: المقنأة والمقنؤة: المكان الذي تطلع علية الشمس وقال غير أبي عمر مقناة ومقنوة بغير همز(الجوهري، 1984م، ص66، 1925).

ولقـــد نظر المحدثون إلى أن همزة بين بين ليست موجودة إطلاقاً، وإنما تتابع حركتين تكـــونان في الحقـــيقة نـــوعاً من المزدوج خفيف الانزلاق من عنصره الأول إلى عنصره الثاني(شاهين، د.ت، ص173) ولعل الأمثلة التالية توضح ذلك:

سَئِمَ (سيم)

sayima saima sa>ima

فقد سقطت الهمزة ،والتقت الفتحة مع الكسرة ونتيجة هذا الانزلاق نتجت الياء.

أما لؤم (لوم) فهي على النحو التالي:

lawma lauma la>uma

حذف الهمزة

كـــان حذف الهمزة إحدى الوسائل الناجعة التي لجأت إليها اللغة للتخلص مما يشكله هـــذا الصـــوت من صعوبة نطقية. ولقد أشار الجوهري في غير موضع من كتابة هذا إلى ذلـــك، فقد ذكر حذف الهمزة في بداية الكلمة، وفي وسطها وفي آخرها كما ذكر أمثلة على حذف الهمزة عندما تتواليان في كلمتين.

حذف الهمزة فاء الكلمة:

يقـــول الجوهـــري :(أكرمت الرجل أكرمه وأصله أؤكرمه مثل أدحرجه. فاستثقلوا اجتماع الهمزتين فخففوا الثانية، ثم تابعوا باقي حروف المضارعة الهمزة وكذلك يفعلون، ألا تـــراهم حذفـــوا من يعد استثقالاً لوقوعها بين ياء وكسرة ثم أسقطوا مع الألف التاء والـــنون فإذا اضطر الشاعر جاز له أن يرده إلى أصله كما قال :*فإنه أهل لأن يؤكرما* فأخرجه على الأصل(الجوهري، 1984م، ص202).

ولم يقدم الجوهري هنا تعليلاً واضحاً لسبب الحذف واكتفى بالقول: إن الثقل الذي يحدثه التقاء الهمزتين كان السبب في ذلك. ولابن يعيش رأي في هذا وأسباب مقنعة فهو يـــرى أن القياس تخفيف هذه الهمزة ، وقلبها واواً فيقال :(أوكرم) و(أوحسن)، كما قال (جون)في تخفيف (جؤن).إلا أن التخفيف في جؤن جائز، وفي(أؤكرم) واجب لاجتماع الهمزتين ،ولكنهم كرهوا قلبها واواً لأن حرف المضارعة قبله عرضة للزوال في الأمر، فتقع الـــواو أولا وهذا مما يكرهونه؛ لأن الواو في البداية تكون عرضه للقلب نحو تراث، وتكأة وأقـــتت وإعاء .كما أنها عرضة لدخول حرف العطف فيجتمع واوان، وهذا غاية الثقل لأنهم عند ذاك يضطرون إلى قلب أحد الواوين. والأمثلة كثيرة على اجتماع الواوين مثل ((وواصـــل)) وغيرها، وقاسوا بقية حروف المضارعه على الهمزة في هذا الموقع من باب طـــرد الـــباب، وليجري التخفيف على منوال واحد(الجوهري، 1984م، ص342-343). أما ورودهـــا علـــى الأصل في قول الشاعر //يؤكرما// ذلك أن العلة في الحذف قد أنتفت، حيث لا تلتقي همزتان.

كمـــا حذفت الهمزة في الأمر من المهموز الفاء في مثل :(خذ وكل ومر)وغيرها مما شاكلها. يقول الجوهري :(والإخْذ بالكسر الاسم. والأمر منه خذ وأصله أُؤْخذ إلا أنهم استثقلوا الهمزتين فحذفوهما تخفيفاً، وكذلك القول في الأمر من أكل وأمر وأشباه ذلك(الجوهري، 1984م، ص559).

وهـــنا دلالة واضحة على الرفض الكامل لصوت الهمزة ، وميل اللغة نحو السهولة والتيسير في ألفاظها. فلا تتردد اللغة في التخلص من الصوت كاملاً كما أنها لا تتردد في طرح صوتين من بنية الكلمـــة إذ استدعت الضرورة،كما في الأمثلة السابقة . ولكني أرى أن هذا الحذف مهما تعددت أشكاله وقيمه الصوتية إلا أن اللغة لم تجحف بحق اللفظ في هذا الحذف، بل بقيت الألفاظ تؤدي معناها وكأنها لم تفقد شيئاً من بنيتها.فهي تحذف متى رأت أن مساحة الفهم تسمح بذلك.

وعـــدّه العلمـــاء من أبواب الحذف غير القياسي، وإنما جاء لزوماً لكثرة الاستعمال(العكبري، 1995م، ص362)..وذلــك لأن حـــق الهمزة في مثل هذه الأمثلة قلبها واواً؛ لسكونها وانضمام ما قـــبلها. يقـــول ابن يعيش : (إلا أنه شذ من هذا ثلاثة أفعال تسمع ولا يقاس عليها لخروجها عن نظائـــرها وهي (خذ وكل ومر). والقياس أؤخذ أؤكل أؤمر، فحذفوا الهمزة التي هي فاء تخفيفاً لاجـــتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله ،فحينئذ تستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما يبتدأ بـــه وهو الفاء في خذ ، والكاف في كل، والميم في مر. فحذفها ووزنه من الفعل //عل// محـــذوف الفـــاء ،ولزوم هذا الحذف لكثرة الكلم ،ولذلك جعله صاحب الكتاب غير قياسي ،ثم ألزموه في اثنين دون الثالث ،يعني في خذ وكل دون مر فإنك تقول فيه :مر وأؤمر قال تعالى (وأمر أهلـــك بالصلاة) (طــه، آية (132)جاز فيه الأمران ،إلا أن الحذف أكثر كأنه لنقصه عن مرتبة خذ وكل في كثرة الاستعمال فاعرفه)) (ابن يعيش، د.ت، ص115).

ولم يشـــر الجوهري إلى قياسية هذا أو عدم قياسيته ،وإنما اكتفى ببيان سبب الحذف وذلك لصـــعوبة النطق بالهمزتين . والذي نراه في مثل هذه الأمثلة أنه حذفت الهمزة الأولى وحركتها ، وحذفت الهمزة الثانية الساكنة على النحو التالي:

أؤخذ	خُذْ
>u>hud	hud

أمـــا حـــذف الهمزة في مثل خُذْ و مُرْ وكل، فقد نظر إليه المحدثون على أنه حذف كلي للهمزة، وكان التعويض في مرة ،والحذف دون التعويض في أخرى(شاهين، ص1980، ص79).

فقــد حذفــوا في مثل خذ ومر حذفا كلياً دون تعويض عن الهمزة. وأرى أن الحذف كان للهمزة الأصلية ثم تبعها همزة الوصل التي جاءت لتسهيل النطق بالساكن ، على النحو التالي:

>u>kul >ukul kul

الصورة الأصلية / حذف الهمزة الأصلية / الصورة النهائية بعد حذف همزة الوصل

ونستطيع قياس بقية الأفعال عليه.

حذف الهمزة ((عين الكلمة))

ومما ذكره الجوهري مثالاً على ذلك :(يرى وما تابعها في الاستقبال) يقول : (ويقال:رأى في الفقــه رأيــا. وقــد تركت العرب الهمز في مستقبله لكثرته في كلامهم، وربما احتاجت إليه فهمزته،كما قال الشاعر(ابن جني، 1985م، ص77، ابن منظور، د.ت، ص293):

*ومن يتمل العيش يرء ويسمع

وقــال سراقة البارقي(الجمي، د.ت، ص440، ابن جني، 1988م، ص155، ابن جني، د.ت، ص128، ابن منظور، د.ت، ص293، ابن جني، 1985م، ص277، ابن عصفور، 1996م، ص395):

أُرِي عَيْنَيَّ ما لم ترأياه كلانا عالم بالترَّهات

-وربما جاء ماضيه بلا همز .قال إسماعيل ابن بشار :

صاحِ هل رَيْتَ أوسمعت براع رد في الضرع ما قَرَى في الحلاب

ويروى ((في العلاب)). وكذلك قالوا في أَرَأَيْتَ وأَرَأَيْتك:أَرَيْتَ وأَرَيْتك بلا همز.

قال أبو الأسود(الدؤلي، 1982م، ص53) :

أَرَيْت امرأ كنت لم أَبْلُهُ أتاني فقال اتخذني خليلا(الجوهري، 1984م، ص2347-2347)

ويعــزو الجوهــري سبب الحذف إلى كثرة استعماله، ويعزز رأيه هذا قول ابن يعيش ولكن بشــيء مــن التفصيل، حيث عزا هذا الحذف لسببين: أولهما كما ذكر الجوهري وهو لكثرة الاســتعمال تخفــيفاً، وذلك أنه إذا قيل أرأى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصــين، فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم . ثم أتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورتها الألف التي هي لام الكلمة ، وغلب كثرة الاستعمال ههنا الأصل حتى هجر ورفض. أما الثاني فهو من باب الحذف للتخفيف القياسي، وذلك بأن ألقيت حركتها على الراء قبلها ثم

حـــذفت على حد قوله تعالى:(يخرج الخبء)،(و قد افلح المؤمنون) فصار يرى ونرى وأرى ولزم هذا التخفيف ، والحذف لكثرة الاستعمال(ابن يعيش، د.ت، ص110).

وأرى أن تـــوالي الهمـــزتين بوجود حاجز غير حصين ،هو السبب في حذف الهمزة . ولعل النطق يظهر الصعوبة التي تواجه المتحدث عند النطق بها ،وهذا دليل على أن الحذف كان لشعور العربي بأن الهمزتين متوليتان، رغم وجود حاجز.

أما الحذف في //يرى// فالحذف دون تعويض فيها .ولعل الكتابة الصوتية تظهر ذلك:

yara < yara < yar>a

فقد حذفت الهمزة منها دون تعويض ،ودون أن يلحق أي إجحاف بالكلمة.

ومما حذفت الهمزة فيه تسهيلاً قوله في مَرْأة مَرَة، وفي جيأل جيل (أسم للضبع)، وفي الجرأة الجـــرة ،وفي القـــرأة قـــرة (الوباء) . ولقد ركز حديثه في ذكر هذه الأمثلة على عبارتين تشيران بصوره غير مباشرة إلى سبب الحذف ، أو طريقة الحذف أو مظاهره .وهما ((وقد يترك همزه)). و(تـــرك الهمزة وتحريك الحرف السابق بحركتها)) قال :(الجرأة مثال الجرعة:الشجاعة، وقد يتـــرك همزه فيقال:الجرة مثال الكرة ،كما قال للمرأة مره) (الجوهري، 1984م، ص40، 65). وقال في موضـــع آخـــرمن كتابه: (وبعضهم يقول :هذه مراة صالحه ومرة أيضا بترك الهمزة وتحريك الراء بحركتها) (الجوهري، 1984م، ص172، 1650، 1611).

و هو بهذا يشير إلى جوازحذف الهمز تخفيفا، كما يشير كذلك إلى أن الهمزة المحذوفة تطرح حركتها على الحرف الذي يسبقها ،ثم تحذف يقول ابن يعيش :(إن الهمزة المتحركة إذا سكن ما قـــبلها ولم يكـــن الساكن من حروف المد أو اللين، فحكم تخفيفها بإلقاء حركتها على الساكن قبلها،وتحذف كقولنا في مسئلة مسلة وفي مرآة مراه(ابن يعيش، د.ت، ص115).

أما الحذف في مثل هذه الأمثلة كذلك، فقد حذفت الهمزة دون تعويض كذلك ولكن شكل المقاطع بعد الحذف قد تغير ،ولعل الكتابة الصوتية تبين ذلك

miratun	<	mir/a/tun	<	mir>a /tun
الصورة النهائية		بعد الحذف		الصورة الأصلية

وتغـــير نوع المقاطع هو لغاية تصحيحية ،فلا يتكون مقطع من صوامت مثل ((aa)) فدخلت الراء عليها لتصحيح ذلك. ويرى عبد الصبور شاهين أنه حينما تجتمع(همزة+حركه قصيرة) تحذف الهمزة وبهذا ينتقل موقع النبر من المقطع المهموز إلى السابق له(شاهين، د.ت، ص110).

حذف الهمزة لام الكلمة

ومما ذكره الجوهري على حذف الهمزة لاما للكلمة قوله :(سواية في سوائية)يقول: (قال : وسـؤت الرجل سواية ومساية، مخففان؛ أي ساءه مارآه مني، قال سيبويه : سألته -يعنى الخليل- عـن سـؤته سوائية؛ فقال:هي فعالية، بمنزلة علانية؛ والذين قالوا: سواية، حذفوا الهمزة: وأصله الهمز(الجوهري، 1984م، ص56).

وعده العلماء من أبواب الحذف غير القياسي ،كابن عصفور وغيره. قال ابن عصفور(وحكى أبو زيد: سؤته سواية . والأصل سوائية كرفاهة . فحذفت الهمزة)) (ابن عصفور، 1996م، ص395).

وعـده ابـن يعـيش من باب التخفيف ،فيصبح وزنها(فعاية) محذوف اللام . وقال كما يشير في الفعل: سا، يسو، وجا، يجي، كأنه تخفيف دخل الاسم لدخول الفعل ، وجرى مجرى الإعلال(ابن يعيش، د.ت، ص373-374) .

وأرى أن الحذف ما حصل في مثل هذه الصيغ دون أدنى تعويض

الأصل	حذف الهمزة	الصورة النهائية
sa/waa/>i/ya/tun	sawaayatun	sawaayatun<

فقد سقطت الهمزة وحركتها في مثل هذه الحالة فقط

ومـا أورده الجوهري على حذف الهمزة في كلمتين متتابعتين قوله: (ازملا) في (أزملا). يقول: (الأزمل:الصوت. وأنشد الأخفش :

تضّب لثات الخيل في حجراتها وتسمع من تحت العجاج لها ازملا

يريد(أزملا)،

فحـذف الهمـزة كمـا قالوا ويل امّة(الجوهري، 1984م، ص1718). وأشار ابن جني في خصائصـه إلى أن الحذف في غير أفعال الأمر مثل (خُذْ وكُلْ ومُرْ)، حذف اعتباطي بقوله :(هـذا على حذف الهمزة اعتباطاً لا تخفيفاً) (ابن جني، د.ت، ص121-122، ابن جني، 1998م، ص151-152). ويـرى عـبد الصبور شاهين أن الهمزة وقعت بين(حركة طويلة وأخرى قصيرة) (لها أزملا)، وقد ترتب على سقوط الهمزة اختصار مقاطع التركيب بإدماج مقطعين في مقطع واحد على الصورة التالية (ل / ها /أز / مَ/ لا > ل/ هز / مَ/ لا) ،فقد أدمج المقطع الثاني بالثالث قبل سـقوط الهمزة في المقطع الثاني بعده،وموضع النبر هو هو ،لم يتغير ،وإن كان قد تحول من نبر

همــزة إلى نــبر ضغط وتوتر(شاهين، د.ت، ص192). وهذا الحذف كما يبدو فقط لاختزال المقاطع وتسهيل النطق، ولأنه لا يلحق أي خلل ببناء الكلمة جاز الحذف .

ويقــول الجوهــري في موضع آخر: (الجواب معروف. يقال أجابه أجاب عن كل سؤال، والمصــدر الإجابــة، والاسم الجابة بمترلة الطاعة والطاقة. يقال (أساء سمعا فأساء جابة) هكذا يتكلم بهذا الحرف) (الجوهري، 1984م، ص104).

وقد كانت اللغة أمام خيارات عدة: منها التخفيف، فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الثانية، ومــنهم مــن يحقق الأولى ويخفف الثانية ،ومنهم من يحققهما لأنهما في حكم المنفصلين .وأهل الحجــاز يخففون كليهما. ومنهم من يفصل بينهما بألف كراهية توالى الهمزتين ومنها الحذف(ابن يعــيش، د.ت، ص118-120). وهــذا مــن باب الحذف ،ولعله الطريقة المثلى للتخلص من توالي الهمزتين.

وعــده المحدثون من باب المخالفة الصوتية ؛بسبب توالي المقاطع المتماثلة ،فلذلك لجأت اللغة للــتخلص مــن أحد المقطعين .يقول رمضان عبد التواب ((ومن الحذف لكراهية توالى الأمثال كذلك قولهم :ظنت ،وظلت في لغة بني سليم ومنه في المثل ((أساء سمعاً فأساء جابة)) ،بدلاً من أســاء إجابة i>a> _ a>) (عبدالتواب، 1995، ص46). ويظهر من الكتابة الصوتية توالي مقطعين متماثلين هما(a>)و(i>) فحذفت الهمزة الثانية لتوالي الأمثال.

الإبدال

وهــو الوسيلة الثالثة من وسائل التخفيف، فقد تناولنا جعل الهمزة بين بين وحذف الهمزة، وبقي أن نتناول المواضع التي تبدل الهمزة فيها حرفاً آخر،و أشرنا إلى بعضها في باب الهمزتين إذا التقتا، ونستكمل بقية ذلك في هذا الموضع.

إبدال الهمزة ياء :

تبدل الهمزة ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها ،كما أشار العلماء .وإلى ذلك ذهب الجوهري بقــوله: (الــذئب يهمز ولا يهمز .وأصله الهمز والأنثى ذئبة وجمع القليل أذؤب والكثير ذِئاب وذُؤْبــان) (الجوهــري، 1984م، ص125، 2349). ويــرى العلماء أن الهمزة مستثقلة ويزداد ثقلها بانكســار ما قبلها، وهي من حروف البدل فأبدل منها ما هو مجانس لما قبلها وهو الياء(العكبري، 1995م، ص311). وممــا أبدلت فيه الهمزة ياء وأجملها ابن جني بقوله :(وكذلك إن وقعت الهمزة

بعـــد يـــاء (فعيل) ونحوه مما زيدت فيه لمدة، أو بعد ياء التحقير فتخفيفها أن تخلصها ياء وذلك قـــولك في (خطيـــئة) (خطيّة) وفي نبيء نبيّ، وفي (أفيئس)تصغير أفؤس وفي تخفيف (أريئس) تحقير (أرؤس) (أريّس) (ابن جني، 1985م، ص738).

ومما ساقه الجوهري استدلالا على ذلك :الدنيّ (بمعنى الدون) وفي بذيئة بذيّة، وفي نبيء نبيّ وغيرهـــا من الأمثلة .يقول مشيرا إلى قول ابن جني متوسعا بعض الشيء: ((خَطِئ يَخْطأ خِطأة؛ علـــى فِعلة، والاسم: الخطيئة على فعيلة .ولك أن تشدد الياء لأن كل ياء ساكنة قبلهاكسرة أو وأو ســـاكنة قـــبلها ضمه -وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ، ولاهما من نفس الكلمة فإنك تقلب الهمـــزة بعـــد الواو واوا، وبعد الياء ياء"،و تدغم فتقول في مقروء مقروّ وفي خبيء خبيّ، بتشديد الواو والياء(الجوهري، 1984م، ص47، 74، 2341).

و.يـــرى المحدثون أن ما حدث في //بئر // وما شاكلها ليس إبدالا ،لأنه كما يرون لا علاقة بـــين الهمزة والياء .والحال مع الواو كذلك ، وإنما هو عدول بعض العرب عن نبر الهمزة إلى نبر الطول. فحين تجتمع في الكلمة (حركه قصيرة+ همزة) كما في (بئر)،فأنهم يسقطون الهمزة التي لا تناســـب نـــبرهم ويلجأون إلى تعويض موقعها بواسطة نبر الطول، محققين بذلك هدفين: نبر المقطـــع ذاتـــه بطـــول الحـــركة، والاحتفاظ بإيقاعها المقطعي، أي زنة الكلمة كما لو كانت مهموزة(شاهين، د.ت، ص109).

أمـــا رأيهـــم في (خطيـــئة ومقروءة) فحين تجتمع في الكلمة (كسرة طويلة ،أو ضمة طويلة +همـــزه+حـــركة قصـــيرة)تســـقط الهمزة ويحتفظون لها بموقعها في صورة نبر التوتر المضعف، فيقولون: خطيّ، ومقروّة.

وليس الأمر إبدال الهمزة واواً أو ياء ، لأنه لاعلاقة بينهما وبين الهمز ، وما سبقت الهمزة به ما هو إلا كسرة طويلة ، أو ضمة طويلة(شاهين، د.ت، ص110).

إبدال الهمزة واواً:

سبق وأن أشرنا في صفحات سابقة إلى بعض ما أبدلت فيه الهمزة واواً، عند التقاء الهمزتين أو عـــند إفـــرادها. ونذكر هنا بعض المواقع التي تبدل فيها الهمزة من الواو في حدود ما أسعفني الجوهـــري فـــيه من أمثلة . قال الجوهري :(والذؤابة من الشعر والجمع الذوائب، وكان الأصل ذآئـــب ، لأن الألف في ذؤابة كالألف في رسالة، حقها أن تبدل فيها همزة في ، ولكنهم استثقلوا

أن تقع ألف بين الهمزتين فأبدلوا من الأولى واواً(الجوهـري، 1984م، ص126، ابن عصفور، 1996م، ص 240).

وحـال كل وأو أو ألف أو ياء أن تقلب همزة بعد ألف صيغة فعائل كما ذكر الجوهري . ولكن الإبدال إذا صاحبه خروج من سهل إلى صعب فإن اللغة مضطرة إلى إجراء تغيرات في بناء الجملـة ،كما حدث هنا : فأصل الكلمة ذؤابة (مفردة) جمعت على > ذآئب >ولتوالى الهمزات قلبت الأولى واوا لتسهيل النطق، فأصبحت ذوائب . ناهيك عن ثقل البناء.

كمـا تبدل باطراد إذا كانت ساكنة وما قبلها مضموماً(ابـن عصفور، 1996م، ص240).ومن ذلك (سؤلك) يقول الجوهري :(السؤل ما يسأله الإنسان . وقرئ ((أوتيت سؤلك يا موسى)) بالهمـزة وغـير الهمـزة) (الجوهري، 1984م، ص1723). وكأنه بذلك يجيز الإبدال وعدم الإبدال. والأمثلة كثيرة على ذلك وينطبق عليها ما ينطبق على //بئر// من تغير في موضع النبر .

إبدال الهمزة ألفا

ولعلـنا تناولنا معظم ذلك في مواضع سبقت، ولكن نذكر هنا قول الجوهري:(الفرأ، حمار الوحش ...وقد أبدلوا من الهمزة ألفا //فقالوا ((أنكحنا الفرا فسنرى) (الجوهري، 1984م، ص63). ونلاحـظ أن الهمـزة مفتوحة وما قبلها مفتوح ، فأبدلت الهمزة بما يناسب سابقها وهى الفتحة فأبدلت ألفا وعده العلماء إبدالا على غير قياس فيحفظ ولا يقاس(ابن عصفور، 1996م، ص269). وما حدث ما هو إلا حذف للهمزة موضع النبر ،وإطالة الحركة السابقة لها.

إبدال الهمزة هاء

أشار الجوهري إلى مجموعه من المواضع تبدل فيها الهمزة هاء ،ولعل من أبرزها. أراق وهراق، وإيّـاك وهـيّاك ،وإنّك وهنـّك. ولعل السبب واضح جلي ذلك أن الهاء مصاقبة للهمزة في المخرج، إلى جانب أن الهمزة ثقيلة والهاء خـفيفة فلذلك كان الإبدال.

يقـول ابـن جني :(قد أبدلت الهاء من الهمزة على ضربين : أحدهما أصل والآخر زائد. فالأصل نحو قولهم في (إيّاك)(هيّاك) ... وعن قطرب أن بعضهم يقول :

(أَيّـاك) بفتح الهمزة، ثم يبدل الهاء منها فيقول :(هيَّاك وطيئ تقول:(هِنْ فَعَلَ) يريدون: إِنْ فَعَلَ ...وقالو ا:لهنّك ، والأصل :لإنّك...)(ابن جني، 1985م، ص551-552).

ولم يشـــر الجوهري إلى الأصيل والزائد في هذا الإبدال ، واكتفى في ذكر كلمة أبدلت مع تعليل أحيانا، يبّين فيه سبب الإبدال يقول: (وهراق الماء يهَرقه بفتح الهاء هراقة، أي صبه .وأصله أراق يريق إراقة ، وأصل أراق أرْيق .وأصل يُرِيق يُرْيق ، وأصل يُرْيق يُؤْرق .وإنما قال أنا أهريقه ،وهـــم لا يقولون أنا أأريقه لاستثقالهم الهمزتين ،وقد زال ذلك بعد الإبدال ...)(الجوهري، 1984م، ص1569، العكبري، 1995م، ص244). وهو بهذا يشير إلى علة الإبدال ،بإقراره صعوبة نطق الهمزتين المتواليتين.

واســـتدلالاً على ما قاله ابن جني ،فقد ذكر الإبدال في الأصل بقوله: (ويقال هيَّاك ، مثل أراق وهراق وأنشد للأخفش :

فهيَّاك والأمر الذي إن توسعت موارده ضاقت عليك مصادره(الجوهري، 1984م، ص2456)

وقال في موضع آخر: (وقولهم : لَهِنَّك بفتح اللام وكسر الهاء :كلمة تستعمل عند التوكيد . وأصلها لإنّك ،فأبدلت الهمزة هاء ...(الجوهري، 1984م، ص2197).

أمـــا من الزائد فقال :(أما إبدال الهاء من الهمزة الزائدة فقولهم ..أنبرت الثوب : هنرته...)(ابن جني، 1985م، ص554). وحول ذلك يقول الجوهري: (النير :علم الثوب .ولحمته أيضاً، فإذا نسج علـــى نيرين كان أصفق وأبقى .تقول نِرْتُ الثوب أنيره نيرا، وكذلك أنرت الثوب ، وهنرته مثل أراق وهراق ...)(الجوهري، 1984م، ص840-841).

إبدال الهمزة (عيناً)

لعـــل من أبرز المواضع التي أبدلت فيها الهمزة عينا قولهم في :(أن)(عن). وتسمى العنعنة . يقول الجوهري (والعنعنة في تميم :أن تجعل الهمزة عيناً، تقول عن في موضع أن. قال ذو الرمة(ذو الرمة، ص371، 1985م، ص229، البغدادي، 1996م، ص495).

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم(الجوهري، 1984م، ص 2167)

ولعل تماثل المخرج كان السبب في ذاك الإبدال.

إبدال الهمزة (لاماً)

ولعــل من أبرز الأمثلة على ذلك قول الجوهري :(... ومن قرأ (أصحاب الأيكة) فهي الغيضــة ، ومن قرأ (ليكة)فهي اسم القرية ، ويقال هما مثل بكّة ومكة ...)(الجوهري، 1984م، ص 1574). ولعلــه يقصد أنهما لغتان وليست اللام مبدلة من الهمزة؛ وذلك لبعد المخرج بين اللام والهمزة .

ما همز وليس أصله الهمز:

زخر صحاح الجوهري بالكثير من الألفاظ التي همزتها العرب، وليس في أصلها الهمز ولعل أبرزها:

قــول يعقوب: الذئب يستنشئ الريح بالهمز ، وإنما هو من نشيت غير مهموز .ويقال لبّيت في الحــج تلبية، وربنا قالوا: لبّأت بالهمز وأصله غير الهمز . ويقال حلّيت الطعام : جعلته حلواء، وربما قالوا حلأت السويق ، همزوا ليس بمهموز؛ لأنه من الحلواء .واستلم الحجر: لمسها إما بالقبلة أو بالــيد. ولا يهمز لأنه مأخوذ من السلام وهوالحجر ، وقال أبو عبيدة: وكان أبو عبيدة يهمز الشــندؤة ،وسئة القوس . قال: والعرب لا تهمز واحداً منها. ويقال تخطيته، إذا جاوزته. ويقال: تخطيت رقاب الناس، وتخطيت إلى كذا، ولا تقل تخطأت بالهمز . وبعضهم يقول: صدآء ، بالهمز مــثال صدعاء وسألت عنه في البادية رجلا من بني سليم فلم يهمزه .وقال ابن السكيت: قالت امــرأة من العرب: رثأت زوجي بأبيات وهمزت ، وأصله غير مهموز(الجوهــري، 1984م، ص250، 2478، 2319، 1952، 2291، 2328، 496، 52، ابن السكيت، د.ت، ص157-158).

الفصل الثاني

المستوى الصرفي

باب الأفـعال

الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن وهو من حيث الزمن ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، وهو بالنسبة لفاعله مبني للمعلوم ومبني للمجهول وبالنسبة لعمله لازم ومتعد وهو مجرد ومزيد بالنسبة لبنائه وهو بالنسبة للصحة والاعتلال صحيح ومعتل(ابن عقيل، د.ت، ص560، الحملاوي، د.ت، ص33-35، خديجة، 1965، ص377).

وسأقصر حديثي في هذه الباب على الصحيح والمعتل منها والمجرد والمزيـد واللازم والمتعدي.

الصحيح والمعتل:

ينقســم الفعل من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح ومعتل:- فالصحيح ما خلت حروفه الأصول من أحرف العلة الثلاثة: الألف، والواو، والياء. أما المعتل: فهو ما كان في أصوله حرف عِلّة أو أكثر.

ولكل من الصحيح والمعتل أقسام:

أقسام الصحيح:

يقسم الصحيح إلى سالم ومضعّف ومهموز.

أمــا السالم: فهو ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز والتضعيف وحروف العلة، وذكر ابن عقــيل أنه لا يضر اشتمال السالم على حرف زائد من همزة، أو حرف علّة أو غير ذلك، لأنها لا تقابــل فاء الفعل أو عينه أو لامه وإنما هي حروف زوائد، والأمثلة كثيرة في هذا الجانب نحو كرم وســلم وعلم وأكرم وسالم واعلّوط واعشوشب(ابن عقيل، د.ت، ص560-561، الجوهري، 1984م، ص 1144).

أمــا المضعف فيقول الخليل رحمه الله التضعيف أن يزاد على أصل الشيء فيجعل الشيء مثلين أو أكثــر وكــذلك الإضعاف والمضاعفة يقال ضعفت الشيء وأضعفته وضاعفته بمعنى(الجوهري، 1984م، ص1390).

والمضعف نوعان مضعّف رباعي وآخر ثلاثي.

ومــن مهمــوز العــين نحو سأل يسأل ودأب يدأب ولؤم يلؤم من الثلاثي ومن الرباعي نحو "بَرأل" برأل الديك بُرْألة، إذا نفش بُرَائله "ريشه"(الجوهري، 1984م، ص1632).

ومــن مهموز اللام نحو هنأني يَهْنِئُني ويَهنَئني" وضنأت المرأة تضْنأ" كثر ولدها وصَدِئ يصدأ وجرؤ يجرؤ(الجوهري، 1984م، ص60، 40، 59).

المعــتل: وهــو كمــا سبق بيانه ما كان أحد أصوله حرف علّة وله عدة أقسام وهي المثال والأجوف والناقص واللفيف.

أما المثال: فهو ما كانت فاؤه حرف علة سواء كان واواً أم ياء، دون الألف لأنها لا تكون إلا ساكنة وذلك نحو، وعد ويسر(ابن عقيل، د.ت، ص574، الجوهري، 1984م، ص551-585). وسمي مثالاً لأنــه يماثل الصحيح في خلو ماضيه من الإعلال(الاسترباذي، ص34). فهو صحيح الماضي قادر على احــتمال الحــركات وإثــباتها وقد يكون لمماثلته الصحيح في الماضي واسم الفاعل والمفعول في الإعلال، نحو: وعد واعد موعود، مثل ضرب ضارب مضروب أو لمماثلة أمره الأمر من الأجوف في الزنة"(نورالدين، 1982م، ص210).

ويجــيء كما سبق ذكره في الأبنية من باب "فَعَل يَفْعِل: نحو وَعَد يَعِدُ ويسر يَيْسِرُ ويَنِع يَيْنِع ويَعــرَ يَيْعِرُ ومن باب "فَعَل يَفْعَل" نحو وَدَعَ، يَدَعُ وَيَنعَ يَيْنَع "يَيْنِع" أما من باب "فَعَلَ يفعُل" فلم يأت من الواوي إلا حرف واحد وهو وَجَدَ يَجُدُ(الجوهــري، 1984م، ص858، 1310). و لم أعثر من اليائي على مثال يعضد ذلك وقيل يَمَن يَيْمُن(نورالدين، 1982م، ص210).

ومن "فَعِل يَفْعَل" نحو وَسِعَ يَسَعُ ويَئس يَيْأس ومن "فَعِلَ يَفْعِل" نحو وَرِم يَرِم(الجوهري، 1984م، ص1298-992). أمّــا مــن باب "فَعُل يَفْعُل" فلم أعثر من المثال الواوي واليائي على مثال يعضد وروده من هذا الباب وقد ذكر العلماء وَضُؤ يَوْضُوء ويَسُر ويَيْسُر ووثُر يَوثُر. ووَثُق يَوثُق، ووَجُد يَوْجُد، ووَجُه يَوْجُه،و وخُم يَوْخُم ووقُحَ يَوْقُحُ(ابن عقيل، د.ت، ص575، نورالدين، 1982م، ص210).

أمــا الأجــوف فهــو من(جوف) يقول الجوهري "وشيء مجوف، أي أجوف وفيه تجويف والمجوف من الدواب: الذي يصعد البلق حتى يبلغ البطن...) (الجوهري، 1984م، ص1340).

أمــا عند الصرفيين فهو ما كان عينه أحد حروف العلة وسمي بذلك تشبيها له بالشيء الذي أخــذ مــا في داخلــه فبقــي أجــوفاً، وذلــك لذهاب عينه كثيراً، نحو قلت وبعت وقل وبع

وغيرهـــا(الاستراباذي، د.ت، ص24، الاندلسي، 1984م، ص79، نورالدين، 1982م، ص211-212، الأندلسي 1984م، ص80).

ويجـــيء الأجـــوف من فَعِل يَفْعَل نحو خاف يخاف وعَوِر يَعْوَر ومن فَعَل يَفعِل نحو باع يبيع وضـــاز يَضيز ولا يكون إلا يائياً. ومن فَعِلَ يَفعُل نحو قال يقُول وفاه يَفُوه وحاك يحُوك ولا يكون إلا واويـــاً. ومن فَعِل يَفْعِل نحو طاح يطيح في لغة و "يَطُوْح" في أخرى وتاه يتيه(الجوهري، 1984م، ص1358، 500، 389، 2229).

ولم أعثـــر علـــى الأجوف الواوي من باب فَعُل يَفْعُل وقيل هَيُؤ يهيُؤ وطال يطُول ولم أعثر عليهما على هذه الصورة في الصحاح، ولم يرد من باب فَعَل يَفْعَل وقيل شاء يشاء ولم أعثر عليها في الصحاح.

أمـــا الناقص: فهو ما كانت لامه حرف علّة وذهب البعض إلى أنه سمي ناقصاً لنقصانه عن قـــبول بعـــض الإعراب نحو خشي يخشى ورمى يرمى ودعا يدعو وذهب آخرون إلى أن سبب التســـمية تعود إلى نقصان حرفه الآخر في الجزم والوقف نحو اغزُ وارمِ واخشَ(الاستراباذي، د.ت، ص 334، نورالدين، 1982م، ص211-212، الأندلسي، ص80).

ويـــأتي من باب فَعَل يَفْعُل نحو علا يَعْلُو وغسا يَغْسُوُ (أظلم) ومن فَعَل يَفعِل نحو رمى يرمي وكمي يكمي (يكتم) ونمى ينمِي و(ينمو) وفَعَل يَفْعَل نحو طغى يطغَى (يطغُو) وسعى يَسْعَى وفَعِل يَفْعَل نحو خَشِي يَخْشَى وحَفِى يَحْفَى ومن فَعِل يَفْعِل نحو وَلى يلي وأشير إلى شذوذه وفَعُلَ يَفْعُل نحو سَرُو يَسْرُو ورَخُو يَرْخُو(الجوهري، 1984م، ص2434، 244، 2477، 2377، 232، 2316، 2529 ، 2375، 2354).

اللفـــيف: مـــن لففت الشيء لفّاً ولفّفتُهُ.. وتَلفّفَ في ثوبه والتفّ بثوبه واللفافة ما يلفّ على الرِجْل وغيرها والجمع اللفائف.. واللفيف ما اجتمع من الناس من قبائل شتى..) (الجوهري، 1984م، ص1427).

ويستشـــف من قول الجوهري أن اللفيف يعني الاقتران والاجتماع وعدم الانفصال وهذا ما يظهر قوله بصورة جلية "وباب من العربية يقال له اللفيف لاجتماع الحرفين المعتلين في ثلاثيه نحو ذوي وحيـــي"(الجوهري، 1984م، ص1428). فالمثالان اللذان قدمهما الجوهري يدلان بصورة جلية علـــى الاقتران الذي لا انفصام فيه حيث نلاحظ اقتران حرفي العلّة الواو والياء والياء والياء وهذا

الـــنوع من اللفيف يسمى عند علماء الصرف اللفيف المقرون وهناك نوع آخر من اللفيف يسمى المفـــروق لم يمثل له الجوهري في قوله السابق وسنتتبع النوعين من خلال صحاحه لنقف على أبرز الأمثلة التي تشفع هذين النوعين.

أمـــا اللفيف المقرون: فهو ما اقترن فيه حرفا العلة دون انفصال بينهما وقد مثل الجوهري له بـــذوي وحيي(نورالدين، 1982، الجوهري، 1984م، ص1428). قصره البعض على العين واللام كابن عقـــيل وذهب آخرون إلى وردوه في الفاء والعين كابن الحاجب وابن عصفور(ابـــن عقيل، د.ت، ص 201-602، نورالدين، 1982م، ص213، ابن عصفور، 1996، ص357).

أمـــا الجوهري فلم أعثر على فعل فاؤه وعينه حرفا علة وذكر العلماء بعض المفردات وليست أفعـــالاً نحو (أوول) وأصلها "ووّل" وخالفهم الجوهري وقال أنها من "وأول" وليست من "ووّل" وقيل "تويّل" قال-يا ويلي و لم، أعثر على "تويّل" في الصحاح(ابن عضفور، 1996م، ص357، نورالدين، 1982، ص213، الجوهري، 1984م، ص1838).

أما ما كانت عينه ولامه حرفي علة فهو كثير وتبادلت الواو والياء المواقع فيه وجاء على عدة صور.

مـــا كانت عينه واواً ولامه واواً انقلبت ألفاً نحو حوى وضوى وزوى وذوى وقوى. أما ما كانـــت عيـــنه واواً ولامه واواً انقلبت ياءً نحو حَوِي وقَوِي ما كانت عينه ولامه ياءين نحو عَيِي، وحيي. أما ما كانت عينه واواً ولامه ياءً فهو كثير نحو طَوَى وشوى وثوى وذوى(الجوهري، 1984 م، ص22322، 1410، 2367، 2347، 2321، 2469، 2322، 2442، ص1428، 2290، 2296، 2347، 2399).

ولم يـــرد مـــا عينه ياء ولامه واو في صحاح الجوهري وذكر ابن عصفور حَيَوْتُ(ابن عصفور، 1996م، ص360).

ويـــأتي اللفـــيف المقرون من باب فَعَل يَفْعِل نحو طوى يَطوي (يطوَى) وغوى يَغْوِي وشوى يَشْوِي ومن باب فَعِل يَفْعَل نحو قَوِي وعَيِي(الجوهري، 1984م، ص2415، 2450، 2470، 2442).

اللفـــيف المفـــروق: وهـــو مـــا كانت فاؤه ولامه حرفين من أحرف العلّة مفروقين بحرف صـــحيح(ابن عقيل، د.ت، ص598، نورالدين، 1982م، ص214، الأندلسي، 1984م، ص80). وقد جاء على عدة أوجه.

فقـــد جـــاء ممـــا فاءه ولامه ياءان نحو "يَديَ" يقول "... يَديَ فلان من يَده أي ذهبت يَدُهُ ويبست يقال: ماله يَدي من يده. وهو دعاء عليه،.. ويديْتُ الرجل، أصَبت يَدَهُ، فهو مَيْديٌّ، .. ويَدَيْتُ لغة، قال الشاعر:

يَدَيْتُ على ابن حسحاس بن وهب   بأســـفل ذي الجذَاةِ يَدَ الكريم(الجوهري، 1984م، ص 2540)

و لم أعثر على كلمة غيرها في صحاحه.

أما ما فاؤه ولامه واوان فلم أجد عند الجوهري مثالاً واحداً يعضد ذلك ومن خلاله نستطيع أن نـــؤكد مـــا ذهب إليه العلماء من أنه ليس في اللغة كلمة أولها واو وآخرها واو. وقيل كلمة "واو" مبدوءة بواو مختومة بواو ولكنها ليست من باب الأفعال(نورالدين، 1982م، ص214-215).

وقد ورد من المفروق ما فاؤه واو ولامه ياء الكثير من الأفعال نحو وَلِي ووحيَ الفرس "وجع في خاصرته" ووَرِيَ الزند(الجوهري، 1984م، ص2529، 2519، 2522).

وورد كـــذلك ممـــا كانت فاؤه واواً ولامه ألفاً في الماضي نحو وكى ووسى ووعى، ووذى، ووزى، ووأى، ووهى(الجوهري، 1984م، ص2528، 2524، 2525، 2522، 2523، 2520، ص2521، 2528).

ويجيء اللفيف المقرون من عدة أبواب أهمها باب فَعِل يَفْعِل نحو وَلي يلي ومن باب فَعَل يَفْعِل نحو وَهَى يَهِي "خرق" وهَذَى يَهْذِي ووَشَي يشِي أما فَعِل يَفْعَل فلم أعثر على أي فعل من اللفيف علـــيه وذكـــر بعض العلماء وَجِي يَوْجَى و لم ترد عند الجوهري بصورة واضحة فقد ذكر الماضي دون المضـــارع (ابن عقيل، د.ت، ص599، نورالدين، 1982م، 215، الجوهري، 1984م، ص2522، 2559، 2531، 2531).

أمـــا الرباعـــي فقد ذكر العلماء أنه لا يكون معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموزاً وسبب امتناع الرباعي عن الاعتلال كون الواو والياء لا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدتين ولأن الألف لا تقع أولاً ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول ألا وهي زائدة أيضاً.

أمـــا سبب امتناع الرباعي عن التكرير فلأن لامه الأولى والثانية لا تكونان من جنس واحد، نحو: هِجَفّ فاللام الثانية مزيدة للإلحاق بهزبر ولكنه قد يرد مما فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس نحو زلزل والحرف الأصلي يفصل بين المثلين.

أمـا سـبب كون الرباعي غير مهموز الفاء أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول لا تكون إلا زائدة نحو أحمد (نورالدين، 1982م، 215، الاسترباذي، د.ت، ص33).

أبنية الأفعال المجردة والمزيدة:

تقسم أبنية الأفعال من حيث التجرد والزيادة إلى مجردة ومزيدة، والتجرد يعني أصالة الحروف المكـونة للفعـل دون أي زيـادة أما المزيدة فهي التي داخل أصولها حرف أو أكثر من أحرف الزيادة(ابن عقيل، د.ت، ص549، السيوطي، 1998، ص263، ابن سيده، د.ت، ص122).

المجرد:

يكـون المجـرد في الفعـل إمـا ثلاثياً أو رباعياً ونقصت الأفعال عن الأسماء لثقلها وخفة الأسماء(الميداني، 1982، ص98، الحديثي، 1965، ص377)، ومن خلال الاستقراء لصحاح الجوهري نجد أن للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية "فَعَل" و "فَعِل" و "فَعُل" نحو رَكَنَ و "وَرِمِ وشَرُف وهذا ما ذهب إليه علماء اللغة وللرباعي بناء واحد هو فَعْلَل نحو دحرج.

الثلاثي المجرد:

وبالنظـر إلى مضارع هذه الصيغ فإننا نجد أن "فَعَل" المفتوح العين يجيء مضارعه على ثلاثة أوجه "يَفعِل" بكسر العين و "يَفْعُل" بضم العين و "يَفعَل" بفتح العين.

"فَعَلَ يفْعِل" نحو رَمَزَ يَرْمِز ومحضت أمْحِضُ وقنط يَقْنِط ونَجَع يَنْجِع وهو مقيس كما يبدو في المعتل الفاء بالواو والياء نحو وَلَغَ يَلِغ، (شرب) ووعَدَ يعدِ ويَسَر يَيْسِرُ ووصل يَصِلُ ويستثنى حلقي العـين أو الـلام ومما شذ في هذا الباب وجد يَجُدُ يقول الجوهري "وَجَدَ مطلوبة يَجِدُهُ وجوداً، ويَجُـدُه أيضاً بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال قال لبيد وهو عامريٌّ(جرير/ 1970م، ص 364).

لو شئت قَدْ نقَع الفؤاد بِشُربة   تَدَعُ الصوادي ولا يَجُدْن غليلا(الجوهري، 1984 م، ص547، 1329، 202، ابن عصفور، 1996، ص122)

وهو مقيس في المضعف اللازم يقول الجوهري "وكل ما كان من المضاعف لازماً فالمعتل منه يجيء على يَفْعِلُ بالكسر إلا سبعة أحرف جاءت بالضم والكسر وهي يَعُلُّ ويَشُجُّ ويجُدِ في الأمر، ويَصُدُّ أي يَضُجُّ ويجُمُّ من الجمام.

والأفـــعى تَفُحُّ والفرس يشُبُّ(الجوهري، 1984م، ص380-390، 439، ابن عقيل، د.ت، ص556-557).

وهو مقيس كذلك في معتل العين أو اللام بالياء نحو رمىَ يرمي وباع يبيع(الجوهري، 1984م، ص 2362، 1189). وأشار العلماء إلى شذوذ بعض ما جاء معتل اللام حيث جاء بالكسر والضم ومما تجـــدر الإشـــارة إليه أن ما كان مثالاً واوياً أو يائياً فإن شرط كسر مضارعه عدم وجود حرف حلقـــي لاماً للفعل أو عيناً له. ومما عثرت عليه في روايتين بالكسر والفتح هو الفعل "ييعر" بمعنى (صاح) حيث قال: "ويَعَرت العنز تَيْعِر بالكسر يُعاراً بالضم أي صاحت، وقال:

عريضٌ أريض بات يَيْعَرُ حوله   وبات يُسَقِّينا بطون الثعالب

هـــذا رجلٌ ضاف رجلاً وله عتود يَيْعَر حوله(الجوهري، 1984م، ص859)، وقال عن الأخفش "وهنأني الطعام يهْنئني وهَنَؤُني.." (الجوهري، 1984م، ص84).

وهـــذا يـــدل على أنه شرط غير ملزم وإنما وضع موضع التمييز فإن شئت فتحت وإن شئت كسرت.

"فَعَلَ يَـــفْعُل" يأتي من الصحيح إن كـــان للمغالبة وهذا مذهب البصريين(الســـيوطي، 1986م، ص38). ويســـتثني الجوهـــري مـــن ذلك ما كان فيه حرف من حروف الحلق ويشير إلى شذوذ خاصمت فلانا فخصَمْتُهُ أخصِمُه بالكسر ويقول:

"وخاصـــمت فلانـــاً فخَصَمْتُهُ أخْصِمُهُ بالكسر، ولا يقال بالضم، وهو شاذ ومنه قرأ حمزة "تأخذوهم وهم يخصِمُون" لأن ما كان من قولك فاعلتُهُ ففعلتُهُ فإن يَفْعَل منه يرد إلى الضم إذا لم يكن فيه حرف من حروف الحلق من أي باب كان من الصحيح تقول:

عَالمـــتُهُ فَعَلمْتُهُ أعْلُمُهُ بالضم، وفاخَرتُه فَفَخَرْتُهُ أفْخَرُهُ بالفتح لأجل حرف الحلق وأما ما كان من المعتل مثل وجدت وبعت ورميت وخشيت وسعيت، فإن جميع ذلك يرد إلى الكسر إلا ذوات الـــواو فإنهـــا تردُّ إلى الضم تقول: راضيته فرضوْتُهُ أرْضُوه، وخاوفني فخُفْتُهُ أخُوفُه وليس في كل شيء يكون هذا..) (الجوهري، 1984م، ص1912-1913).

وهذا مذهب الكسائي واستثنى ابن عصفور من ذلك أيضاً معتل العين أو اللام بالياء أو معتل الفاء بالواو ويكون ذلك على "يَفْعِل" بكسر العين نحو راماني فرَمَيْتُهُ أرمِيه وسايرني فسِرتُه أسِيْرُهُ، وواعَدَني فوعدته أعِدُهُ(ابن عصفور، 1996م، ص199، الجوهري، 1984م، ص42).

ومما تجدر الإشارة إليه قول الجوهري "وتقول واضأتُهُ أضَؤُهُ إذا ما فاخرته بالوضاءة فغلبته"(الجوهري، 1984م، ص81). فهذا المثال مما جاء على المغالبة وفيه الهمزة وهي إحدى حروف الحلق فلذلك فتحت الظاء.

وهو مقيس كذلك في المضعف المتعدي نحو ردَدْتُ أرْدُدُ ومَدَدْتَ أمْدُدُ ويشير الجوهري إلى قول الفراء: "...وما كان واقعا رَدَدْتُ ومَدَدْتُ فإن يفعل منه مضموم العين إلاّ ثلاثة أحرف جاءت نادرة وهي شدّة يَشُدّه ويَشِدُّ وعَلَّة يعُلُّه ويَعِلُّه من العلل وهو الشرب الثاني، ونَمّ الحديث يَنُمُّهُ ويَنِمُّه قال فإن جاء مثل هذا أيضاً مما لم نسمعه فهو قليل وأصله الضم وقد جاء حرف واحد الكسر من غير أن يشركه الضم شاذاً وهو حبَّه يحِبّه"(الجوهري، 1984م، ص493). وفي موضع آخر يقول الجوهري وهو رأي مستقل له ".. وما كان متعدياً فالمستقبل يجيء بالضم إلا خمسة أحرف بالضم والكسر وهي يشُدُّه ويعُلُّهُ ويَبُتُّ الشيء ويُنِمُّ الحديث وزم الشيء يرُمُّهُ"(الجوهري، 1984م، ص389، 390، 1773). وأضاف في موضع آخر" بتَّ "البتّ القطع" بَتَّه يبُتُّه ويبِتُّه قال الفراء في مضارع "بتَّ" المضموم والمكسور هما لغتان، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "لا صيام لمن لم يبُتُّ الصيام من الليل"(الجوهري، 1984م، ص242). وأضاف العلماء أفعالاً أخرى نحو هَرَّ وغيرها(السيوطي، 1986م، ص40، ابن عصفور، 1996، ص122، (الجوهري، 1984م، ص853). ولكن الجوهري لم يقدم أدنى تعليق حول مضارع هرَّ. ويأتي فَعَلَ يَفْعُل من المعتل العين أو اللام بالواو نحو نما ينمُو وعلا يعلُو وقات يقوتُهم وحاكه يحُوكه وقال يقُول وجاب يجُوب(الجوهري، 1984م، ص 2515، 2434، 261، 1582، ابن عقيل، د.ت، ص557).

ويرى ابن سيدة أن "فَعَل" يجيء مستقبله على يفعِل ويَفْعُل ويكثران فيه حتى قال بعض النحويين إنه ليس أحدهما أولى به من الآخر وإنه ربما يكثر أحدهما في إعادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله. ويشير إلى قول أبي علي: هذان المثالان يعني يَفْعِل ويَفْعُل جاريان على السواء في الغلبة والكثرة. قال أبو الحسن يفعِل أغلب عليه من يَفْعُل. قال أبو علي وذلك ظن إنما توهم ذلك من أجل الخفة فحكم أن يَفْعِل أكثر من يَفْعُل، ولا سبيل إلى حصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب غير أنا كلما استقرينا باب فَعَل الذي يعتقب عليه المثالان يَفْعِل ويَفْعُل وجدنا

الكســـر فيه أفصح وذلك للخفة كقولنا خفق الفؤاد يَخْفِق ويَخْفُق وحَجِل الغراب يحْجِل ويحجُل وبرد الماء يبْرِد ويبرُد وسمط الجدى يسمِطُه يسمُطُه وأشباه ذلك مما تقصاه متقنوا اللغة كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت أحمد ابن يحيى فهذا مذهب أبي علي في يَفْعِل ويَفْعُل.

وقال بعض النحويين: إذا عُلم أن الماضي على فَعَل و لم يعلم المستقبل على أي بناء هو فالوجه أن يجعل يَفْعِل وهذا لما تقدم من أن الكسرة أخف من الضمة.

وقـيل همـا تسـتعملان فيما لا يعرف وحكي عن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز الـوجهان في مستقبل فَعَل في جميع الباب وزعم قوم من النحويين أن ما كثر استعماله على يَفْعُل وشـهر لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك نحو ضرب يَضْرِب ما لم يكن من المشهور جاز فيه الوجهان(ابن سيده، د.ت، ص123).

فَعَل يَفْعَل

وخـص هذا البناء بما كانت عينه أو لامه حرف حلق(ابن عقيل، د.ت، ص557-558) نحو سحر يسْـحَرُ(الجوهري، 1984م، ص679). وفي المزهر نقلا عن ابن خالويه في كتابه ليس "وليس في كلام العرب فَعَل يَفْعَل فَعْلاً ألا سحر يَسْحَر سَحْراً"(السيوطي، 1986م، ص79). ومن ذلك أيضاً نجَعَ يَنْجَع ومـن (ودع) (المهمل) يدع وولغ يلغ (الشرب بطرف اللسان) وضنأ "كثرة الولد" يضنأ وهنأ يَهْنأ(الجوهري، 1984م، ص1288، 1296، 1329، 60، 84). وجاء عن الأخفش قوله" وهنأني الطعام يهنِئني ويهَنؤني، ولا نظير له في باب المهموز(الجوهري، 1984م، ص84)، وفي الصحاح "قوله اهْنُؤه: أي بضـم النون عن الزجاج وقال لم نجد فيما لامه همزة فَعَلْتُ أفعُل من باب نصر الإهنأت أهْنُؤ وقرأت أقرُؤ.

وعد الجوهري ما خالف هذه القاعدة من باب الشذوذ مما ورد مفتوح العين ليس بحلقي فهو شاذ وما ورد حلقي العين غير مفتوح فهو شاذ أيضاً وهذا بعض ما أورده الجوهري يقول: "أبى فـلان يأبَى بالفتح فيهما مع خُلُوِّ من حروف الحلق، وهو شاذ"(الجوهري، 1984م، ص2259). ومما حوى حرف حلق وورد بروايتين نحو قوله: "عن الأخفش قال: وهنأني الطعام يهنِئني ويهَنؤني ولا نظير له في المهموز...) (الجوهري، 1984م، ص84). وسبق الإشارة إليه.

ومـن ذلك أيضاً "رَكَنَ" "يرْكَن" وعده الجوهري من باب الجمع بين اللغتين حيث يقال فيها رَكَـنَ يَـرْكُن بالضم وركن يَرْكَن وربما قصد أنه أخذ الماضي من مضارع يَرْكُن والمضارع من

مـــاض رَكَنَ(الجوهري، 1984م، ص2126، ابن القطاع، 1999م، ص326-327). ولعل المتتبع لهذا النوع من الأفعال يجد ورودها على الأصل وعلى الفتح لحرف الحلق وذكر على سبيل المثال لا الحصر.

"صـــلح" فقد ورد مضارعها بالضمة دون اعتداد بحرف الحلق فقال يَصْلُح ونحو "قاء" مهموز الآخـــر. جـــاء مضـــارعه بالكسر "يقِيء" وجاء على الأصل والفتح قوله "مخضت اللبن أمْخَضُهُ وأمْخُضُهُ(الجوهري، 1984م، ص383-66، 1105، 1147).

فَعِل:

أما فَعِل المكسور العين فإن مضارعه يأتي على "يَفْعَل" مفتوح العين(ابن القطاع، 1999م، ص328، السيوطي، 1986م، ص37، ابن عقيل، د.ت، ص558)، نحو شمل يشملُ وخطفَ يَخطَفُ وجاء من مكسور العـــين علـــى يفعِل يقول الجوهري "... كل فعل كان ماضيه مكسوراً فإن مستقبله يأتي مفتوح العين نحو علم يَعْلَم، إلا أربعة أحرف جاءت نوادر قالوا حَسِب يحسِبُ وبئس يبئِسُ ويئِس ييْأس وييـــئسِ ونعـــم يـــنعِم ويـــنعَمُ فإنها جاءت من السالم بالكسر والفتح ومن المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله جميعا بالكسر نحو ومق يمِق ووقف يَقِفُ ووثِق يثِق وورع يرِع وورم يَرِم، وورِث يَرِث وورى الزند يري وولى يلي(الجوهري، 1984م، ص111-112، 2050).

ويشير الجوهري إلى قول أبي زيد: عُليا مضر يَحْسِبُ وينعِم وييئِس بالكسر وسفلاها بالفتح أمـــا سبيويه فيقول وهذا عند أصحابنا إنما يجيء على لغتين يعني يئس ييأس ويئس ييئِس لغتان ثم يُـــرَكَّب منها لغة. وأما ومِقَ يمِقُ ووفق يفِق، وورم يرِم وولى يلي ووثق يثِق وورِث يَرِث فلا يجوز فيهما إلا لغة واحدة(الجوهري، 1984م، ص992-2529).

وأضـــاف الـــبعض "وَلَـــغ يَلِـــغ" وذكرها الجوهري مفتوحة العين ولغ يلَغُ وأضافوا وَهِنَ ووصـــب(الجوهـــري، 1984م، ص1329، الســـيوطي، 1986م، ص37). ووطـــئ يطأ ووسع يسع" أما الآخيران فلم يشر إلى أنهما شاذان وذكر ابن عصفور أن أصلهما الكسر يؤطئ ويوسِع، ثم فتحت العـــين لكون اللام حرف حلق، حذف الواو منهما، ولم يعتد بالفتحة لكونها عارضة ولو كانت أصلية لم تحذف الواو، كما لم تحذف من يَوْجَل ويوصَل(ابن عصفور، 1996م، ص121-122).

ويعلـــل الجوهري سبب الحذف أن هذين الفعلين متعديان وقد خالفا نظائرهما فلذلك خولف بإسقاط الواو وهي إشارة إلى أن الفتحة أصلية(الجوهري، 1984م، ص81).

وجاء على هذا البناء "فَعِل يَفْعُل" وأشار الجوهري إلى شذوذ ذلك نحو "فَعِل" بالكسر "يفعُل" بالضمة قال سيبويه "هذا عند أصحابنا إنما يجيء على لغتين قال: وكذلك نَعِمَ يَنْعُمُ،و مِتّ تَمُوْت، وكدّت يكوُدُ(الجوهري، 1984م، ص1791، 2042).

قــال الفــراء وغيره من أهل العربية: فَعِل يَفْعُل لا يجيء في الكلام إلا في هذين الحرفين مِتْ تموت ودِمت تدوم في المعتل وفي السالم فَعِل يفعُل في لغة(السيوطي، 1986م، ص71).

وأضــاف العلماء أفعالا أخرى نحو "قنِط يَقْنُط" ولم يذكر الجوهري هذه اللغة بل ذكر "قَنَط يَقْــنُط" مثل قَعَدَ يَقْعُد(الجوهري، 1984م، ص1155). قال ابن القطاع "وليس في كلام العرب "فَعِل يَفْعُل" بكسر الماضي وضم المضارع إلا ستة أفعال وهي حَضَر يَحْضُر ونَعِمَ يَنْعُمُ وفَضِلَ يَفْضُلُ.. وقنط يَقْنُطُ وركَنَ يركُن والصواب أن تجعل قراءة من ضم المضارع على لغة من فتح الماضي فيها فقال قَنَطَ ورَكَنَ ونَعمَ وحكى اللّحياني فَضِلَ يَفْضُلُ(ابن القطاع، ص329، 330).

أمــا رأي الجوهــري في آخر رأي لابن القطاع فقد عَدَّ فَضِلَ يَفْضُل شاذا كما هو رأي ابن السكيت والوجه فيه إما فَضَل يَفْضُل أو فَضِلَ يَفْضَل أما قنط يَقْنُط فلم يذكرها الجوهري إطلاقاً كمــا أســلفت.أمــا لَبِــبْت تلُبُّ فلم يذكرها الجوهري بل عدها من باب "فَعِل يَفْعَل" لَبِبْتَ تَلَبُّ(الجوهري، 1984م، ص1791، 1155، 216).

أمــا مِــتُّ تمُوت وكدت تكُود فلم يذكر الجوهري هذه الأبنية بهذه الصورة وإنما قال كاده يكــيده ومات يموت وذكر ابن القطاع أنها شاذة والصواب من جعل المضارع بالواو أن تقول في الماضــي مُــتُّ.. وكُــدْت برفع أوله، وفي كسر أول الماضي أن يفتح المضارع فيقول مِتُّ تمات وكِــدت تكاد إلا أن طيئا يخالفون العرب في "فَعِل" فيقولون فَنَا يَفْنَى(ابــن القطاع، 1999م، ص33، الجوهري، 1984م، ص533، 266-267).

ويورد الجوهري رأي سيبويه في "كاد" بقوله: وحكى سيبويه عن بعض العرب: كُدت أفعل كذا، بضم الكاف، قال: وحدثني أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون كِيدَ زيد يفعل كذا وما زيــل يفعل كذا، يريدون كاد وزال فنقلوا الكسرة إلى الكاف في فَعَل كما نقلوا في فَعَلْتُ وزعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول: لا أفعل ذلك ولا كَوْداً، فجعلها من الواو(الجوهري، 1984 م، ص532).

وكاد عند الجوهري أصلها "كود" لقوله كاد يفعل كذا، يكاد كَوْداً ومكادة(الجوهري، 1984م، ص533، 1720) وفي كتاب ليس لابن خالويه "ليس في كلام العرب ما عينه ياء مثل كلت وبعت

ذكرت إلا وأوله مكسور لتدل الكسرة على الياء الساقطة، لأنه من كاد يكيد وكال يكيل وباع يبيع إلا حدنا وكدنا، ووجه ذلك ما ذكره شيخنا ابن دريد أن من العرب من يقول كاد كوداً وحاد حوداً(ابن القطاع، 1999م، ص330).

ويقول ابن القطاع "أما كاد التي للمقاربة فإن مستقبلها يكاد كَوْداً ومكادة وهي "فَعُل" وحكى أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: كيد زيد يفعل كذا وما زيل يَفْعَلُ كذا يريدون كاد وزال، نقلوا الكسرة إلى الكاف في "فَعِل" كما "نقلوا" في فَعِلْتُ وأما زال ففيها لغتان "فَعَلَ وفَعِل"(ابن القطاع، 1999م، ص330-331)، ويتضح من الآراء السابقة أن من جعل "كاد وزال" من كيد وزيل جعله كِيد وزيل أما من جعل أصله الواو "كود وزول" جعله بالضم.

أما "فَعُل" فإن مضارعه يأتي على يَفْعُل نحو كَرُم يَكرُم وشرف يشرُف وَشَذَّ "كُدْت تكاد" على "فَعُل يَفْعَل" وهو عن سيبويه والجيد كما يرى كِدّت تكاد وقيل أيضاً دُمْت تدام ومُتُّ تَمات وحُدْت تحاد(ابن القطاع، 1999م، ص33، الميداني، 1982م، ص106-107).

ولم ترد عند الجوهري على هذه الصورة وحكى الجوهري عن يونس بن حبيب ، لَبُبْتُ بالضم وأشار الجوهري إلى أنه نادر لا نظير له في باب المضعف وقال (لَبِبْتُ يا رجل بالكسر تَلَبُّ لـبابة..) (الجوهري، 1984م، ص216) وحكى البعض ولَبُبْت تَلَبُّ ولَبِبْتَ تُلُبُّ بكسر عين الماضي وضمها في المستقبل وحكاه يونس لَبُبْت تَلُبُّ بضمها جميعاً(الجوهري، 1999م، ص333).

وأخيراً أقول لقد حملت أربعة أفعال عثرت عليها في صحاح الجوهري الحالات الثلاث "فَعَل وفَعِل وفَعُل" وهي: كَمَلَ وكَمُل وكَمِلَ" والكسر أردؤها كما يقول الجوهري و "خَثَر وخثُر وخثِر" و "سخا وسَخِي وسَخُو" وسَدَا وسَدِي وسَدُو"(الجوهري، 1984م، ص2375، 642، 2373، 2375).

الرباعي المجرد:

وله بناء واحد هو "فَعْلَلَ" نحو دَحْرَج يُدَحْرِجُ، ومنه يُنَهْنه(الجوهري، 1984م، ص313، 2254)، وجاء مما اشتقه العرب أو نحتته نحو بَسْمَل "قال بسم الله الرحمن الرحيم" وسَبْحَل "قال سبحان الله"(الجوهري، 1984م، ص1635– 1724).

ومما لحق بالرباعي، فَعْلَلَ نحو قَرْدَدَ وفوعل نحو جَوْرب وفَعْول نحو دَهْور وفَيعَل نحو سيطر وفَعْيل نحو شَرْيف ورهيأ وفَنْعَل نحو سَنْبل وشنتر وفَعْنل نحو قَلْنس وفَعْلى نحو سلقى(الجوهري، 1984م، ص523، 99، 662، 684، 54، 1724، 693، 2484).

أبنية الثلاثي المزيد:

يزاد على بناء الثلاثي حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف ليصل البناء إلى ستة أحرف كما أسلفت.

المزيد بحرف: وهو على ثلاثة أبنية.

أَفْعل: وهو ما زيد على بنائه همزة نحو أشكى وأعلم.

فَعّل: وهو مزيد بتضعيف عينه نحو بكّى ومكّن وعلّم.

فاعل: وهو مزيد بالألف ثانية نحو قاتل، وجالد(الجوهري، 1984م، ص1991، 2284، 1575، 3230، 2166).

ونستطيع وضع الملحق بالرباعي من باب المزيد بحرف نحو قَرْدَدَ "فَعْلَلَ" وجَوْرَبَ فَوْعل وقد سبق ذكرها.

المزيد بحرفين: وهو على عدة أبنية.

انفعل: بزيادة همزة الوصل والنون نحو انكسر واندفن.

افتعل: بزيادة همزة الوصل والتاء نحو اختصم، وأدّفن.

افعلّ: بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام نحو اعورّ واسوّد واحمرَّ.

تَفعّل: بزيادة التاء وتضعيف العين نحو تشجّع، وتفوّه.

تفاعل: بزيادة التاء والألف نحو تقاتل وتخاصم وتبارّ وتجاوز.

افْعَلَل: بزيادة همزة الوصل نحو ارعوى يقول: "وقد ارْعَوى من القبيح وتقديره إفْعَوَل، وزنه افعلل وإنما لم تدغم لسكون الياء.." (الجوهري، 1984م، 2359، 1913، 1236، 2245، 1913، 760، 588، 870).

ويرى ابن القطاع أن وزن "ارعوى" "افْعلى".. وإنما لم تدغم لأجل سكون الياء(ابن القطاع، 1999، ص338).

المزيد بثلاثة أحرف: وهو على عدة أبنية.

*استفعَل: بزيادة الهمزة والسين والتاء نحو استنسر واستطعم واستجدى واستبكى.

*افْعَوْعَل: بزيادة الهمزة وتضعيف العين وزيادة الواو نحو اخشوشن واغدودن واخرورق.

*افْعَوَّل: بزيادة الهمزة والواو المشددة نحو اجلوّذ واعلوّط.

*افعالّ: بزيادة همزة الوصل والألف وتضعيف اللام نحو احمارّ.

*افْعَنْلى: بزيادة الهمزة والنون نحو اسلنقى، واغرندى (علوه بالشتم والضرب والقهر) واغلنتى وهما بنفس المعنى.

*افْعَنْلَلَ: نحو اقْعَنْسَسَ وأشار الجوهري إلى أنه ملحق.

*افعهَلّ: نحو اقْمَهَدّ البعير اقمهداداً "رفع رأسه" بزيادة الهاء.

*افْوَعَلّ: نحو اكوَهَدَّ "ارتعد" واكْوألّ . قصر .

*افعألّ: نحو اسمأدَّ "ورم غضباً" واحثألّ ــ احثألّ" الطائر نفش ريشه).

*افْلَعَلَّ: نحو ازْلَغَبَّ "ازلغبّ الشعر إذا نبت بعد الحلق".

*افعمّل: نحو اهْرَمَّع "اهرمّع الرجل أي أسرع في مشيته".

*افّاعل: نحو ادّارس.

افْمَعَــلَّ: نحــو اسْمَدَرّ :ضعف بصره"(الجوهري، 1984م، ص827، 2299، 197، 636، 2108، 2173، 1466، 1447، 517، 636، 528، 533، 1808، 489، 143، 306، 928، 981).

الرباعي المزيد:

وهو إما مزيد بحرف أو مزيد بحرفين ويأتي على الأبنية التالية:

المزيد بحرف:

وهو ما زيد على بناء. الأصلي حرف واحد أو على الملحق به وله بناء واحد هو تفعلل نحو: تَدْحَرج وتنهنَه وتجورب وتلعلع :تغور".

المزيد بحرفين: وله عدة أبنية:

افعنلل: نحو احر نجم افرنقع "انكشف وابتعد".

افعَلَلَّ: نحو اطمأنَّ، واطلخَّم، واطرخمّ، (اطلخمّ الليل اسحنكك) اتمهلَّ "طال أو اعتدل) اتمألّ واتمأرّ (طال واشتد) (الجوهري، 1984م ص636، 1258، 1976، 1645).

افْعَلَّل: لم أعثر في الصحاح على كلمة تعضد هذا البناء وقد ذكر العلماء اهرمّس "السكوت) واجرمّـــز (إذا انقـــضَّ على الشيء) (الجوهري، 1984م، ص263، السيوطي، 1986م، ص42، ابن القطاع، 1999م، ص339).

وادرمّح "استتر" واحرمّش.

وذكر صاحب المزهر جَحْلَنْجل على (فَعْلَنْعل) (الجوهري، 1984م، ص42).

الملحق بالرباعي المزيد:

والرباعـــي المزيد كما أسلفت إما مزيد بحرف أو بحرفين ويكون الإلحاق على نوعين ملحق بالمزيد بحرف وملحق بالمزيد بحرفين وهذه أبرز الأبنية:-

تَفَعْلَلَ: نحو تجلبب وتشملل.

تَفَعْول: نحو ترهوك (التموج في المشية).

تَمَفْعَل: نحو تمدرع (لبس الدرع) ووتمسكن وتمندل.

تَفَيْعَل: نحو تشيطن.

تَفَعْلى: نحو تجعبى (صرع).

تفَعْيل: نحو ترهيأ (العجز والتواني).

افْعَنْلَلَ: اقعنسس يقنعسس ملحقة باحر نجم.

افْعَنْلى: نحو اسلنقى(الجوهري، 1984م، ص1588)، 2137، 991، 2145، 99، 54، 5636، 1497، 966).

وذكـــر البعض افَعللَّ نحو "اكوهدَّ" وابيضّض(السيوطي، 1986م، ص41، الحديثي، 1965، ص404-405)، ولم أعثر على ابيضضّ في الصحاح.

أبنية الأفعال بين التعدي واللزوم:

الأبنية المجردة:

أمـــا فَعَـــل وفَعِل: فيأتيان متعديين وغير متعديين أما المتعدي من فَعَل: نحو ضَرَبَ وطَرَقَ أما الـــلازم نحـــو وصـــل ووقـــف أمافَعِل من المتعدي فنحو عَلِم وخَبِر ومن اللازم نحو صَيِدَ وعَوِرَ ووَطِئ(الجوهري، 1984م، ص2235).

أما فَعُل: فهو لازم لا يتعدي نحو عَظُم وشرُف أما قُلْت وما شابهها فيرى الجوهري أن أصلها قَوَلْتُ بالفتح ولا يجوز أن يكون بالضم لأنه يتعدى.

وُطلْــتُ: أصله طَوُلْتُ بضم الواو لأنك تقول طويل فنقلت الضمة إلى الطاء وسقطت الواو لاجــتماع الساكنين ولا يجوز أن يقول منه طُلْتُهُ لأن فَعُلْتُ لا يتعدى فإن أردت أن تعديه قلت طَوّلْــتُهُ أو أطَلْــتُهُ(الجوهري، 1984م، ص1806، 1753)، وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث عدّ طُلْتُه وقُلْتُهُ وقُدْتُه من المعتل بأنه منقول من فَعَلْتُ(ابن القطاع، 1999م، ص334).

وممــا شذ في هذا الباب قولهم أرَحُبكم الدخول في طاعة الكرماني، بمعنى "أوسعُكم" وهو ما يسمى بالتضمين حيث ضمن رَحُبَ اللازم بعض وَسِع المتعدي يقول الجوهري: "قال الخليل: قال نصــر بن سيار" أرَحُبَكم الدخول في طاعة الكرماني" أي أوَسِعَكم قال: وهي شاذة و لم يجيء في الصحيح فَعُل بضم العين متعدياً غيره، أما المعتل فقد اختلفوا فيه، قال الكسائي: أصل قُلْتُهُ قَوُلْته، وقــال ســيبويه لا يجــوز ذلــك، لأنــه [لا] يتعدى، وليس كذلك طُلْتُهُ، ألا ترى أنك تقول طويل"(الجوهري، 1984م، ص135).

قال الأزهري: "قال الليث هذه كلمة شاذة على فَعُل مجاوز، وفَعُل لا يكون مجاوزاً أبداً، قال لا يجوز رحُبكم عند النحويين(ابن القطاع، 1999م، ص334).

أمــا (فَيْعل وفَوْعل وفَعْوَل وفَعْلى) فتكون متعدية وغير متعدية فالمتعدي منها نحو بيطر الدابة وصــومع الشديد ودهورت الشيء (جمعته) وقلسى الرجل، وغير المتعدية نحو بيقر (اقام بالحضر) وحــوقل (حــوقل الشيخ حوقلة وحيقالاً، إذا كبر وفتر عن الجماع) (الجوهري، 1984م، ص916، 1173، 1671، 595).

أما فَعْنَل: فيكون متعدياً نحو قلنست الرجل أما تَفَعْلَلَ وتَفَيْعَل وتَفَعْلى وتَفَعّيَل وتَفَوْعَلو تَمَفْعَل فقد ذكر العلماء أن اللزوم قد غلب عليها وذلك لأنها مطاوعة للفعل وهذا يلحظ في نحو تشملل وتشيطن وتجعبى وتجورب وتمدرع وترهوك(الجوهري، 1984م، ص966).

أمــا افعنلل فلا يكون متعديا نحو اقعنسس واحرنجم وافرنقع وبناء افعنلى يكون متعدياً وغير متعدٍ أما غير المتعدي فنحو اسلنقى والمتعدي نحو اسرندى واغرندى (علوه بالضرب والشتم) قال الراجز في الصحاح.

قد جعل النعاس يعرنديني.

اطرده عنّي ويسر نديني.

قـــال أبو زيد: اغرندوا عليه اغرنداء، أي علوه بالشتم والضرب والقهر مثل اغلنتوا(الجوهري، 1984م، ص517).

ونرى من خلال إيراد قول أبي زيد أن الفعل غير متعدٍ وأنه على حذف حرف الجر وهذا ما ذهب إليه الاسترباذي في شرح الشافية يقول: "وكأنه محذوف الجار أي يغرندى على ويسرندى على أي يغلب ويتسلط..) (الاسترباذي، د.ت، ص114-115).

وفي الممتع: وزعم سيبويه أنه لا يتعدى.. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يُسمع متعدياً إلا في هذا الرجز وغالب الظن فيه أنه مصنوع قال [أبو بكر] الزبيدي: أحسب البيتين مصنوعين.

معاني زيادات الأفعال:

الثلاثي المزيد:

أفعل: ويكون متعديا وغير معتد أما المتعدي نحو أعلم وأقمأته صغرته وغير المتعدي نحو أخطأ، أما أشهر معانيه.

- التعدية: نحو حَمِئت البئر بالتحريك كثرت حَمْأتها وأحمأتها.
- الصيرورة: نحو أَذَلَّ الرجل "صار إلى حال يذل فيها" وأفلس الرجل "صار مفلساً" وأوســـع الـــرجل "صار ذا سعة" وأنفق الرجل "افتقر" وأقرأت المرأة "صارت صاحبة حيض" أبلـــح النخل "صار عليه بلحاً"(الجوهـــري، 1984م، ص45، 959، 389، 1560، 64، 356، 130، 2434، 233، 1737).
- الســـلب: نحو أعقيت الشيء "إذا أزلته من فيك لمرارته" لا تكن حُلْواً فتسرط ولا مرّاً فتعقى" وأشكيت الرجل إذا أزلته عما يشكوه، وقال تعالى: "إن الساعة آتية أكاد أخفيها" (أي أزيل عنها خفاءها) وأشكلت الكتاب "أزلت عنه الإشكال والالتباس" يقول: وهذا نقلته من غير سماع.
- بلـــوغ الغايـــة (الحيـــنونة): نحو أحصد الزرع (حان له أن يحصد) الاستحقاق وأحطب الكرم (حان أن يقطع منه الحطب) وأقطف الكرم أي دنا قطافه وأقطف القوم، أي حـــان قطـــاف كرومهم وأمرق الجلد أي حان له أن ينتف(الجوهـــري، 1984م، ص466، 113، 1417، 1554).

- الدخول في الزمان أو المكان: نحو أشرق الرجل "دخل في شرق الشمس" وأصاف القوم "دخلوا في الصيف" وأشمل القول "دخلوا في الشمال" وأعرق الرجل "إذا صار إلى العراق قال الممزق العبدي:

فإن تتهموا أنجد خلافاً عليكم   وإن تعمنوا مُسْتَحْقِبِي الحرب أُعْرِقُ

وأعمن الرجل: دخل إلى عمّان وأصحر الرجل أي خرج إلى الصحراء(الجوهري، 1984م، ص 1523، 139، 1741، 2166، 708، 1523).

- النسبة: أي نسبة الشيء إلى صفة ما نحو أكفرت الرجل أي دعوته كافراً ونسبته إلى الكفر وأجبرته (أي نسبته إلى الجبر).

- المبالغة والتكثير: نحو أورق الرجل إذا كثر ماله وألبأ القوم: كثر عندهم اللبأ.

- وجود الشيء على صفة نحو: وأجدبت الأرض "وجدها جَدْبه". واحمقت الرجل (وجدته أحمقاً).

- يأتي بمعنى فَعَل: نحو كننته وأكننتُه بمعنى، جُفأ وأجفأ (رمي بالقدر بالقذى والزبد) وحشمت الرجل وأحشمته وأدم وآدم بينهما بمعنى (أصلح وألّف).

ويأتي بمعنى استفعل وتَفعّل:- نحو أيقنت واستيقنت وتيقنت كله بمعنى وامسكت الشيء وتمسكت به، واستمسكت به كله بمعنى وأفْضَلَ وتفضّل بمعنى، وأفضلت منه شيئاً واستفضلت بمعنى:

- المطاوعة: نحو قشعت الريح السحاب "كشفته" وأقشع، وكبْبتُه فاكبَّ.

- الإعانة: نحو وأحلبني أي أعانني على الحلب.

- العرض: نحو أبعت الشيء: عَرَضْتُهُ للبيع.

- الإدّعاء: نحو أشربتني مالم أشرب، أي ادعيت عليّ ما لم أفعل(الجوهري، 1984م، ص808، 608، 564، 70، 1465، 97، 2189، 41، 190، 1859، 2219، 1608، 1791، 1265، 114، 1189، 154).

فَعّل: ويكون متعدياً وغير متعدٍ أما المتعدي نحو غلّقت الأبواب أما غير المتعدي نحو هلل، ويأتي على معانٍ عدة من أشهرها.

- التعدية: نحو أدُب الرجل وأدّبْته.

- التكثير: نحو فَتَّحْتُ الأبواب، وغَلَّقت الأبواب، ثقبت الشيء وثقّبْتُهُ.

- اختصار الحكاية: نحو هلل "قال لا إله إلا الله".
- النسبة: نحو سرَّقه، أي نسبة إلى السرقة وقرئ "إن ابنك سُرِّق"(يوسف، آية 81).
وكفّرت فلاناً نسبته إلى الكفر.
- الصيرورة: نحو جدّد الشيء صيره جديداً.
عجّزت المرأة صارت عجوزاً.
- السلب: نحو قَرَّدْت البعير. نزعت عنه قُراده ونَصّلت السهم: نزعت نصله ويكون المعنى ضد السلب لأن نصلت السهم قد يحمل معنى ركّبت النصل.
- (بمعنى فَعَل): نحو بكيت الرجل وبكّيْتُهُ بالتشديد كلاهما إذا بكيت عليه.
- (وجود الشيء على صفته): نحو حَمّقتُه: نسبة إلى الحمق.
- التوجه: نحو غوّرنا أي أتينا الغور ومثلها شرَّق وغرّب.
ويأتي تَفعّل بمعنى فَعَّل نحو تعلّقته بمعنى عَلّقتُه.
- القيام على الشيء: نحو مرضت فلاناً إذا قمت عليه في مرضته.
- الدعاء: نحو سَقَّيتُه إذا قلت له سقاك الله(الجوهري، 1984م، ص86، 389، 1538، 93، 1852، 1496، 808، 454، 884، 39، 1830، 1258، 2284، 1465، 775، 1532، 2380).

تفعّل: وتكون متعدية وغير متعدية فالمتعدية نحو تلقّفت الشيء وأما غير المتعدي فنحو توجّه، وأبرز معانيها:

التكلف: نحو تخلّق فلاناً بعير خلقه، أي تكلفه، وتمرأ تكلف المروءة وتقيّأ (تكلف القيء) وتشجّع أي تكلف الشجاعة وتكسّب تكلف الكسب.

التهديد والوعيد: نحو توعده وتهدده.

المطاوعة: نحو توجّه فتتوّج، أي ألبسه التاج فلبسه.

الطلب: نحو فلان يتمرَّأ بنا، أي يطلب المروءة بنقصنا وعيبنا.

الاتخاذ: نحو تشرّقت: أي جلست فيه " أي اتخذت من الشرق مجلساً".

(بمعنى فَعَل): نحو ما فهتُ بكلمة وما تَفوّهتُ، بمعنى: أي ما فتحت فمي بها،و تعلّمت أن فلاناً خارج بمنزلة عَلِمت.

كما يأتي تفعّل واستفعل: بمعنى نحو استمكن الرجل من الشيء وتمكّن منه بمعنى وتفعل وافتعل نحو تحمّلوا واحتملوا.

الصيرورة: نحو تجدّد الشيء صار جديداً.

(التجنب) الكف عن الشيء: نحو تأثم أي تحرّج عنه وكف.

*"فاعـــل" وتكـــون متعدية وغير متعدية فالمتعدية نحو جاوزت وكايلت وأما غير لمتعدية نحو سافر وأبرز معانيها:

المشاركة: نحو كايلته وتكايلنا إذا كال لك وكلْتَ له. ومثلها قاتل وخاصم.

"بمعنى أفعل" نحو باعده وأبعده(الجوهري، 1984م، ص1471، 72، 66، 1236، 212-213، 301، 72، 1500، 2245، 1991، 2205، 1677، 454، 1858، 1814، 870، 448).

تفاعل: تكون متعدية وغير متعدية أما المتعدية نحو تكاءدني الشيء (صعب علي الشيء) وغير المتعدية نحو تمارض وتحامق وأبرز معانيها.

المشاركة: نحو تباروا، تفاعلوا من البرّ وتقاتلوا.

التظاهـــر: نحو التمارض أن يُرى من نفسه المرض وليس به. وتضاحك الرجل وتحامق الرجل تكلف الحماقة.

"بمعنى فَعَلَ" : نحو تجاوزت بمعنى جزته.

"بمعنى افتعل": تخاصموا واختصموا.

الروم: نحو تقارب من الشيء (ضد التباعد) وهو أن تروم القرب.

المطاوعة: جرّعته غصص الغيظ فتجرَّعه أي كضمه.

التكوين بمهلة أو التدرج في الشيء: نحو تعرّفت ما عند فلان، أي تطلبت حتى عرفت ومثلها نحو تَجرَّع، وتبصّر.

الـــتكلف: نحـــو تباكى تكلّف البكاء ومثلها تجلّد(الجوهـــري، 1984م، ص588، 1106، 1597، 1465، 871، 1913، 259، 19، 1195، 1403، 2284).

افـــتعل: وتكـــون متعدية وغير متعدية أما المتعدية نحو اصطفى واكتسب أما غير المتعدي نحو اتسع وافتقر، قال السيوطي: ".. قال في الارتشاف وأكثر بناء افتعل من المتعدي"(السيوطي، 1998، ص268). ومن أشهر معانيه:

- المطاوعة: نحو أتّبتها تأتيباً فأتَتَبتْ هي، أي ألبستها الأتب فلَبسته (الأتب: البقير وهو ثوب أو برد يُشَقُّ في وسطه) وغذوت الضبي فاغتذى، أي ربّيته.
- "بمعنى فَعَل" نحو آب أي رجع وائتات مثل آب، فَعَل وافتعل بمعنى وفكّ الرهن وافتكّه.

- "وبمعنى تَفعّل": نحو تحزّم واحتزم "شد وسطه بحبل".
- الصيرورة: نحو اتّسع أي صار واسعاً.
- "بمعنى استفعل": نحو استشار البعير مثل اشتار "سمن" واعتصم واستعصم.
- الاتخاذ: نحو اصطفيته اخترته وانتقيت الشيء.
- الدخـــول في المكـــان: نحو احتجز القوم أي أتوا الحجاز(الجوهري، 1984م، ص86، 2445، 89، 1603، 1898، 1298، 705، 519877، 2399، 2402، 2515، 872).
- التجني: نحو اعتلّه تجنى عليه.
- "بمعنى تفاعل": نحو اعتوروا الشيء "تداولوه" تعاوروا واجتوروا وتجاوروا(الجوهري، 1984م، ص 1774، 762).

استفعل:

ومـــن اســـتقراء الأمثلة تبيين أنها تاتي متعدية وغير متعدية، فالمتعدية نحو: استحمقت الرجل، واستوطنت الأرض، وغير المتعدية نحو: استغرب الرجل في الضحك (أي اشتد ضحكه) وتبنى من مـــتعد أو لازم فالمتعدي نحو استدق من دقّ واستطرق من طرق، أما اللازم نحو استفاق من فاق واستتاب من تاب(ابن عصفور، 1996، ص132)، وله عدة معان.

- الوجود: نحو استوطأ المركب، أي وجده وطيئاً واستوبأت الأرض وجدها وبئة.
- الاعتقاد: نحو استعذبته أي وجدته عذباً واستحمقته إذا عددته أحمقا.
- الصـــيرورة "التحول": نحو استنسر البغاث، إذا صار كالنسر وفي المثل "إن البغاث بأرضنا يستنسر" أي الضعيف يصير قوياً واستيتست العتر واستنوق الجمل واستضرب العسل، صار ضرباً واستدق الشيء صار دقيقاً واستوسع صار واسعاً واستنجد فلان: قوي بعد ضعف واستحكم الشيء صار محكماً.
- الدخول في الشيء: نحو استأمن إليه دخل في أمانه.
- الاتخاذ: نحو استوطنتها أي اتخذها وطناً.
- الطلـــب: نحـــو استكفأت فلاناً، أي سألته نتاج إبله سنة، فأكفأنيها واستطرقته فحـــلاً، إذا طلبته منه ليضرب في إبلك، واستغاثني فلان فاغثته واستطعمه سأله أن يطعمه وفي الحـــديث إذا اســـتطعمكم الإمام فاطعموه" يقول إذا استفتح فافتحوا عليه واستتابه: سأله أن

يتوب(الجوهري، 1984م، 281، 79، 178، 1165، 827، 911، 169، 1476، 1290، 542، 1902 ، 2072، 2215، 68، 1516، 289، 1975، 92).

انفعل:

لا يكون إلا لازما وهو مطاوع فعل في الأغلب وشرطه أن يكون فَعَل علاجاً أي من الأفعال الظاهـــرة، وذلـــك لأن هـــذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر وذلك لما يظهر للعيون كالكســـر والقطع والجذب ولا تطرد كما يرى البعض مطاوعة انفعل لفَعَل في كل ما هو علاج فلا يقال" طردته فانطرد بل طردته فذهب(الأستراباذي، د.ت، ص108).

وممـــا ساقه الجوهري مثالاً على ذلك قوله: "و قولهم: ينبغي لك أن تفعل كذا هو من أفعال المطاوعـــة يقال بغيته فانبغى كما تقول: كسرته فانكسر(الجوهري، 1984م، ص2283). ومنه كذلك سجلت الماء فانسجل أي صببته فانصبّ(الجوهري، 1984م، ص1125).

أمـــا حـــول عدم اطراد مطاوعة انفعل لفعل يقول الجوهري "الطرد: الإبعاد وكذلك الطرد بالتحريك يقول: طردتُه فذهب ولا يقال منه، انفعل ولا افتعل" إلا في لغة رديئة والرجل مطرود وطريد(الجوهري، 1984م، ص502).

.ويـــرى ابـــن عصفور أن "فَعَل" لا يكاد يكون إلا متعدياً حتى تمكن المطاوعة والانفعال نحو كسرته ومطعته فهما متعديان وذكر أبو علي أنه جاء "فَعَل" من غير المتعدي نحو "منهوٍ" مطاوع "هـــوى" بمعنى سقط وهو غير متعدٍ ورده أبو علي بأنه لضرورة الشعر، برره ابن عصفور بأنه قد يكـــون مطـــاوع أهويته مثل أدخلته فاندخل وأطلقته فانطلق(ابن عصفور، 1996، ص130، السيوطي، 1998م، ص268، 269)

المبالغة والتكثير نحو استضرب الرجل في الضحك أي اشتد ضحكه وكثر.

بلوغ الغاية: نحو استحصد الزرع أي حان أن يحصد.

"بمعنى أفعل": نحو اسعتب وأعتب بمعنى واسعتبت أيضاً: طلب أن يُعتب تقول استعتبه فاعتبني أي استرضيته فأرضاني واستفاق وأفاق من سكره بمعنى.

"يـــأتي فعل وافتعل واستفعل بمعنى" نحو جدوته واجتديته واستجديته بمعنى إذا طلب جدواه.

"بمعـــنى فَعَل" نحو مَرَّ واستمرَّ ويقال قَرَّ واستقرَّ. "بمعنى تفعل" نحو تكبّر واستكبر(الجوهري، 1984م، ص192، 176، 1547، 1582، 2299، 815، 802).

أفْعَلّ:

يرى بعض العلماء أن افعلّ مقصور "افعالّ" لطول الكلمة والمعنى واحد وذلك بدليل أنه ليس شـــيء يقال منه افعلّ ولا يقال منه افعالّ وهذا ما عليه الخليل وذهب ابن عصفور هذا المذهب(ابن عصـــفور، 1996م، ص132، الســـيوطي، 1998م، ص269). ونــــرى الجوهري يؤيد هذا المذهب بقوله: "الحمرة لون الأحمر، وقد احمرّ الشيء واحمارّ بمعنى"(الجوهري، 1984م، ص636، 500، 760). ويغلب هذا البناء في الألوان نحو احمرّ واسودّ وفي العيوب نحو اعرّج واعمىَّ واعوّر.

وهو غير متعدٍ ولا يتعدى الأصل الذي قصر عليه(الجوهري، 1984م، ص133، الاستراباذي، د.ت، ص 112).

افعوعل:

ويـــأتي لازماً ومتعدياً ويبدو أن اللزومية تغلب عليه لقول الجوهري "ولم يجيء افعوعل متعدياً إلا هذا الحرف "احلولى" وحرف آخر وهو اعْرَوْرَيت.

وأشار إلى قول حميد بن ثور:

فلما أتى عامان بعد انفصاله ... عن الضَّرع واحلولى دماثاً يرودها.

أما غير المتعدي نحو اغدودن الشعر إذا طال واخشوشن الشيء واعشوشبت الأرض. أما أشهر معانيها فهي:

- المـــبالغة: نحو اعشوشبت الأرض أي كثر عشبها وهو للمبالغة واخشوشن الشيء اشتدت خشونته وهو للمبالغة واغدودن الشعر إذا طال.
- وقـــد يـــأتي للصيرورة نحو احلولى الشيء صار حلواً(الجوهـــري، 1984م، ص2317، 2176، 182، 2108، 2173، 2387).

افعَوّل:

ويـــأتي متعدياً وغير متعدٍ متعدياً نحو اعلّوط بعيره (تعلق بعنقه) ولازما نحو اجلوّذ "طال" نحو اجلوذّ السير، دام وطال(الجوهري، 1984م، ص1144، 562).

وهناك أبنية أخرى نادرة أشرت إليها نحو افعأل نحو اجثأل (اجثأل الطائر نفش ريشه) احمأل "اشـــتد" . وبـــناء افعهـــلّ ويلاحـــظ علـــيها عدم التعدي فهي لازمة نحو اتمهلّ، وافْعَلَلّ نحو اقشعرّ(الجوهري، 1984م، ص1651، 645، السيرطي، 1998م، ص270).

أمـــام المحدثون فلم تكن لهم آراء تجديدية فعند النظر إلى دراستهم لأقسام الأفعال الصحيحة منها. المعتلة نجدهم يتعرضون إلى تعريفها الذي لا يكاد يخرج عن تعريف القدماء ولكنهم يحاولون جاهــدين التعرض لكل ما يتعلق بالفعل فالمضعف مثلا يتناولون تعريفه ومتى يفك إدغامه ويدغم وإســناده إلى الضمائر والسالم كذلك أما المهموز فعرضوا له من حيث التعريف والإسناد وثبات الهمزة وسقوطها ولا يكادون يخرجون في شيء عما قاله القدماء.

أمــا المعــتل فقد تناولوا تعريف كل قسم منه والتغييرات التي تجري عليه من سقوط لبعض صــوامتها في المضارع والأمر والماضي. وفي كل هذا يحاولون إبراز آرائهم إلى جانب آراء القدماء ونلاحــظ أن الخلاف فقط يكمن في طريقه تعليل الإعلال في نحو قال وباع وسعى وغيرها وسبق ذكرها في باب الإعلال ولا حاجة لتكرارها.

وخلاصة القول في الأجوف والناقص الذي طرأ عليه إعلال أن القدماء يرونه ثلاثي الأصول والمنطوق بينما يراه المحدثون ثلاثي الأصول ثنائي المنطوق(شاهين، 1980م، ص 78).

أمــا رأيهم في قضية تعدي الأفعال ولزومها فهم يرونها من باب النحو ولكن دخولها في باب الصــرف بســبب الــزيادات التي تدخل على الأفعال وتجري بعض التحولات نحو زيادة الهمزة والتضعيف والتحويل إلى ضياغة المفاعلة.

وأشار المحدثون إلى علاقة الصوامت بالحركات وما تحدثه من تحولات داخلية للبنى ودورها في صياغة أبنيــة جديدة وقصدوا بذلك تغيير الحركات بين الماضي والمضارع(شاهين، 1980م، ص56-66).

أما ما أبدوه حول الزيادات التي تطرأ على الأفعال فقد ركزوا على قاعدة أن الزيادة في المبنى يتــبعها زيــادة في المعنى والتأكيد على وجود علاقة بين الفعل في حالة التجرد والزيادة نحو فهم واســتفهم كمــا أشــاروا إلى دور الإلصاق أو الزيادة في صوغ الأبنية حيث يتولد من الحروف الملصقة في البنية الأصلية أبنية أخرى(الكوفي، 1989م، ص23، شاهين، 1980م، ص70-73).

كمــا أشاروا إلى تأثر الأصوات بعضها ببعض في بعض الصيغ نحو افتعل في مثل صبر وظلم وغيرهــا وسبق الحديث حولها في باب الإبدال وجاءت دراستهم شبه مفصلة حول الأبنية المزيدة بحرف وبحرفين وثلاثة.

فقد ذكروا أن الثلاثي المزيد بحرف وأبنية أفعل وفَعَّل وفاعل، أبنية ناتجة إما عن زيادة خارجية مــثل أفعل بزيادة الهمزة وإما نتيجة تكبير المادة بتضعيف العين في مثل "فَعّل" وتطويل الحركة في مثل الفاء في "فاعل" وتطويل الحركة في المفهوم الحديث يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق

بهـــا من مخرجها حتى يمكن أن يقال إن الصامت المضعف هو صامت طويل ... أما طول الحركة فيعني صوتياً مضاعفة زمن النطق للحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة أو حرف مد.

أما المزيد بحرفين وثلاثة أحرف من الثلاثي فقد اكتفوا بتعداد الأبنية والتركيز على صيغة افتعل وما يحدث فيها من تغيرات صوتية.

وخلـــص المحدثون إلى أن الثلاثي المزيد بحرف أكثر استعمالاً وشيوعياً من المزيد بحرفين مثلما أن المـــزيد بحـــرفين أكثر شيوعا واستعمالا من المزيد بثلاثة أحرف (شاهين، 1980، ص72، نورالدين، 1982م، ص21-22).

أمـــا أبـــواب الرباعي:- المجردة- والمزيدة فقد عرضوا إلى أبنيتها وما يلحق بها من أبنية سواء الأبنية الملحقة بالمجرد أو المزيدة مع التأكيد على نقطة أشار إليها القدماء وهي أن زيادة الإلحاق لا يشـــترط فيها أن تكون من حروف الزيادة بل قد يأتي من غير حروف الزيادة وتهدف إلى تحقيق هدف الإلحاق وحسب.

كما أشاروا إلى دور الإلحاق في صوغ أفعال ذات دلالات متجددة تفيد في توسيع الدلالة أو تخصيصـــها أو إحداث دلالات جديدة لم تعرفها اللغة من قبل نحو عَلْمن على "فَعْلن" تفيد معنى الدولة العلمانية.

وذكر المحدثون أن وسائل الإلحاق اثنتان:

1- إما عن طريق تكرار لام الكلمة مثل جلبب.

2- وإمـــا عـــن طريق زيادة بعض الأحرف مثل: "الألف والواو والياء والتاء والســـين والـــنون والميم" وذلك في المواقع التي يجعلها خاضعة لأحد أوزان الإلحاق(شاهين، 1980م، ص74-75، نورالدين، 1982م، ص22).

وأشـــار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن حرفي الميم والنون هما أهم حروف الإلحاق ذلك أن الميم تقع في صدر صيغة قياسية وهي المصدر الميمي ثم تدخل في صوغ الفعل الملحق على توهم أصالتها.

أما النون فلدوره الكبير في الصوغ القياسي لكثير من الكلمات العربية ومن ذلك التوصل بها إلى البنى لكثير من الكلمات مثل رباني وعقلاني وغيرها.

كمـــا تدخل في صوغ كثير من المصادر في العامية مثل الحرفنة والجدعنة فضلاً عن الفصحى مثل العلمنة والعقلنة(شاهين، 1980م، ص57-77).

2- أبنية الأسماء

وتقسم إلى قسمين: أبنية الأسماء المجردة والمزيدة:

المجـــرد من الأسماء ما كانت حروفه أصولاً غير مشوبة بزيادة، وأقل الأصول كما يراه العلمـــاء ثلاثـــة أحرف وتجدر الإشارة واضحة عند الخليل رحمه الله وسيبويه وغيره من العلماء ولعل نظرة عجلى في صحاح الجوهري تدلك على ذلك فالأصل الذي تقوم عليه الأسمـــاء لا يقل عن ثلاثة أحرف وما ورد على أقل من ذلك فقد أشار في غير موضع من كتابه إلى أنه ناقص في عدة الحروف وذلك نحو دم وأخ ويد وغيرها مما ورد ثنائي الملفوظ ثلاثي الأصل.

يقـــول الخلـــيل رحمه الله "إن الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به وحـــرف تحشى به الكلمة وحرف يوقف عليه ..."(الفراهيدي، د.ت، ص49، الجوهري، 1984، ص2340، 22640)، وهـــذا مـــا ذهـــب إليه سيبويه في كتابه حيث أشار في بابي الجمع والتصغير إلى أن ما كان على حرفين فإنه عند التصغير والجمع يرد محذوفه وهذه إشارة إلى أن الأصل المجرد للأسماء لا يقل عن ثلاثة أحرف أصول(سيبويه، د.ن، ص449)..

وذهـــب ابن جني إلى أن الاسم الثلاثي يتكون من حرفين يحملان المعنى العام للمفردة أمـــا الـــثالث فهو الذي يحدد معنى الكلمة ويميزها عن غيرها، حيث يرى أن لمعظم مواد الكلـــم أصلاً ترجع إليه ويتكون من حرفين والثالث هو الذي يحدد المعنى للكلمة(ابن جني، 1988م، ص145-149).

ولعل المتتبع لكتب الصرفين يجد إجماعاً على أن الاسم لا يكون على أقل من ثلاثة ولا يـــزيد مجرداً على خمسة أحرف ويعد الصحاح من الكتب الزاخرة بالأبنية المجردة والمزيدة للأسماء، وسأحاول جاهداً الوقوف على أبرز الأبنية من المجرد والمزيد من خلال تتبع مواد الصـــحاح محاولاً لم شتات ما تفرق في ثنايا الكتاب من أبنية وأبرز الأمثلة التي تمثل تلك الصيغ.

المجرد الثلاثي:

بالنظر إلى حركات "فاء" الاسم "وعينه" فإن القسمة العقلية تقتضي أن يكون للاسم الثلاثي اثنا عشر بناءً وذلك لأن حركات الفاء ثلاثة هي الفتحة والضمة والكسر ويستثنى السكون لأن العربية لا تبدأ بساكن، يضاف إليها حركات العين الأربع الفتحة والضمة والكسرة، والسكون فيكون ثلاثة في أربعة اثني عشر بناءً. أشار جل العلماء إلى استثناء بنائين بسبب الثقل الناشئ عن الحركات وهما فُعِل وفِعُل وذلك لأن الانتقال من ضم إلى كسر ثقيل ومن كسر إلى ضم كذلك مستثقل مع ورود بعض الأسماء عليهما. وبهذا يكون المستخدم عشرة أبنية(سيبويه، د.ت، ص242، 244، الاستراباذي، د.ت، ص35، ابن السراج، 1985، ص180-181) وهي:

فَعْل: ويكون في الأسماء نحو كعب وكلب وفي الصفات نحو صعب ونتن.

فِعْل: من الأسماء نحو حِمْل وجِذْع ومن الصفات نِقْض (النكث) ونِضْو.

فَعَل: من الأسماء فرس وجمل ومن الصفات حسن وبطل.

فَعُل: من الأسماء رجل وعَضُد، ومن الصفات نَطُق ونَدُس.

فَعِل: من الأسماء نحو كبد وكتف ومن الصفات حَذِر وفَطِن وتعب.

فُعْل: من الأسماء نحو قُفْل وبُرْد ومن الصفات نحو حُلْو ومُرٌّ.

فُعُل: من الأسماء نحو طُنُبٌ وعُنُق ومن الصفات جُنُبٌ ونُكُر.

فُعَل: من الأسماء نحو صُرَد وجُدَد. نُضَر ومن الصفات حُطَم ولُكَع(الجوهري، 1984، ص 213، 163، 2210، 1676، 1195، 1110).

فِعَل: من الأسماء نحو عِنَب وضِلَع ومن الصفات أشار سيبويه في كتابه إلى أنه لا يعلمه إلاّ في حرف من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم قوم عِدَى. ويراه اسم جمع نحو رَكْب(سيبويه، د.ت، ص244)، ويشير الجوهري إلى قول ابن السكيت "قال ابن السكيت: ولم يأتِ فِعَلٌ في النعوت إلاحرف واحد يقال: هؤلاء قوم عِدًا أي غرباء، وقوم عِدًا أي أعداء ..."(الجوهري، 1984، ص2420) ولم يقدم الجوهري رأياً واضحاً ولكن ذلك مؤشر على اعتبار عِداً من النعوت ومما ذكره الجوهري استدراكاً على سيبويه "سِوَىً" حيث يقول "مكان سُوَى وسِوَىً وسواءً أي عَدلٌ..."(الجوهري، 1984م، ص2385).

ومــن خـــلال تتبعـــي لمواد الصحاح جاء على "فِعَل" مجموعة من المفردات لم يقدم الجوهـــري تعلـــيقاً حـــول كونها نعوتاً أو غير ذلك وذلك نحو طرائق قِدَدا أي (متفرقو الأهـــواء) وقِيَم جمع قامة. وتِيَر جمع تارة ورِوَى(الجوهـــري، 1984، ص522، 2018، 2364، 1947، 2294) وزِيَم. وثِنىً في الحديث "لا ثِنى في الصدقة" أي لا تؤخذ مرتين في السنة.

وأضاف العلماء إلى ذلك رِضَىً وحِدَىً وسِبِيً(السيوطي، 1986م، ص6، السيوطي، 1998م، ص256).

فِعِل: ورد من الأسماء إبِل (إبْل) وإطِل (إطْل، الخاصرة) ومن الصفات نحو بِلِز (ضخم) ويشـــير الجوهري إلى قول ثعلب "... لم تأت من الصفات على فِعِل إلاّ: امرأة بِلِز وأتان إبِة "ولود"(الجوهـــري، 1984م، ص865، 1618، 1623) وذكر سيبويه "إبِل" على هذه الوزن وقـــال إنـــه قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره(سيبويه، د.ت، ص244) وأضاف البعض بِلِـــص (طائـــر) ووتِـــد ومشِط إشِر، الحِبِر "صفرة الأسنان"(الاسترباذي، د.ت، ص45، 46، السيوطي، 1998، ص256، السيوطي، 1986م، ص6).

أما البناءان المشتقلان (فُعِل) و (فِعُل) فقد ذكر سيبويه "أنه ليس في الأسماء والصفات "فُعِل" ولا يكون إلاّ في الفعل، وليس في الكلام "فِعُل"(ســيبويه، د.ت/ ص244) أما الجوهري فيقول "والدُئِل: دويبه شبيه بابن عرس، قال كعب بن مالك:

جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان إلاّ كمعرس الدُئِل

قـــال أحمد بن يحيى: لا نـــعلم اسماً جاء على فُعِل غير هذا ....)(الجوهري،1984م، ص 1694) وذكـــر ابـــن بري أنه جاء رُئِم في اسم "الاست"(الجوهري، 1984م، ص1694) ولم يذكره الجوهري البتة وأضاف الليث "الوُعِل" أما "الدُؤِل" فقد ذهب صاحب الشافية إلى أنه علم وجنس أما إذا كان علماً فيجوز أن يكون منقولاً من الفعل كشمر ويزيد وقصد الفعل المبني للمجهول. أما كونه جنساً على قول الجوهري (اسم دويبه شبيهة بابن عرس) فيرى فيه أدنى إشكال؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل لكنه قد جاء منه قدر صالح... ويجـــوز أن يكون (الدُئِل: العلم منقولاً من هذا الجنس على قول الأخفش(الاسترباذي، د.ت، ص36-38) وعلـــى هذا القول نرى أن الدُؤِل لم يوضع أساساً اسماً على هذا البناء إنما هو منقول.

أمـــا "رُئِم و "وُعِل" فلم يشر الجوهري إليهما على هذا البناء البتة فوردا عنده "وَعِل" ورِئْــم أمـــا الــوَعل "بالفـــتح"، فقد ذكر أنه الأروي وجمعه وعول وأوعال وهو تيس الجـــبل(الجوهـــري، 1984م، ص1843، 1923)، وأشــــار إليهما السيوطي في المزهر وقال أن "وُعِــل" لغـــة في الوَعِل. أما رُئم فعدها البعض منقولة وأشار آخرون إلى شذوذ ما سبق ذكره(السيوطي، 1986، ص6، السيوطي، 1998م، ص257، الميداني، 1982، ص81-82).

أمـــا فعُـــل فلـــم يورد الجوهري عليها مثالاً، وأورد البعض "الحِبُك" في قوله تعالى "والسماء ذات الحِبُك"(وذكر الجوهري ذلك بقوله "والسماء ذات الحُبُك .." بضـــمتين(الجوهري، 1984، ص1587) وورد فيها كذلك الحِبِك بكسرتين وعُزِيَتْ في شرح الشافية "الحِبُك" مع شذوذها إلى تداخل اللغات بين الحُبُك والحِبِك(الاستراباذي، د.ت، ص39) وذهـــب أبو حيان إلى أن أصلها الحُبك بضمتين فكسر الحاء اتباعاً لكسره تاء "ذاتِ" و لم يعـــتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين(الاستراباذي، د.ت، ص38) أما السيوطي فعدها متأولة(السيوطي، 1986، ص6).

الرباعي المجرد:

تبايـــنت آراء العلماء حول أبنية الرباعي والخماسي فقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن الرباعـــي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وذهب الفراء والكسائي إلى أن أصلهما الثلاثي وقال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل الآخر وناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فعْلَل ووزن سفرجل فَعَلّل، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظة"(الاستراباذي، د.ت، ص47).

وتقتضـــي القسمة العقلية أن تكون أبنية الرباعي ثمانية وأربعين بناء وذلك بأن تضرب ثلاثة حالات الفاء بأربعة حالات العين فيصير اثنى عشر بناء تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكـــون ثمانـــية وأربعين يسقط منها ثلاث أبنية لاجتماع الساكنين فتصبح خمسة وأربعين.

ولكـــن المتتـــبع لكتب اللغة يجد أن ما استخدم من أبنية متفق عليها هي خمسة أبنية وأضاف البعض أبنية أخرى سنشير إليها لاحقاً. أما أبنية الرباعي المتفق عليها فهي:

فَعْلَل: من الأسماء نحو ثَعْلَب وجَعْفَر ومن الصفات سَهْلب وقَرْهَب (المسن).

فِعْلِل: ذكر على هذا البناء من الأسماء نحو زِئْبر وضِئْبل وذكر قِرْنِب، و لم أعثر عليه في الصحاح، ومن الصفات، دِفْنس "حمقاء".

فِعْلَل: من الأسماء نحو دِرْهم وقلفع وهِجْرع (الطويل، وهِبْلَغ في الصفات).

فُعْلُل: من الأسماء نحو بُرْثُن وبُرْقع (بُرْقُع) ومن الصفات قُلْقُل (السريع) جُرْشُع (العظيم).

فِعَلٌّ: من الصفات نحو هِزَبْر وهيفس "القصير الغليض" ومن الأسماء دِمقْسٌ (القز) (الجوهري، 1984 ص93، 615، 136، 149، 201، 2488، 929، 1918، 306، 1305، 1114، 2078، 1804، 1195، 918-919، ابن السراج، 1985م، ص181، 183، السيوطي، 1986، ص28، ابن القطاع، 999م، ص 111).

وزاد الأخفش بناء سادساً هو "فُعْلَل" نحو جُخْدَب، وقيل بأنه فرع جخداب وأقره الأستراباذي بناءً؛ لكونه منقولاً عن ثقة رغم قلته. وورد منه "قُعْدَد، ودُخْلَل وسُودد وعُوطط وطُحلب وبرقع"(الاستراباذي، د.ت، ص48، السيوطي، 1986م، ص28).

أما طُحْلَب كما ذكر فقد ورد عن الجوهري على فُعْلُل (طُحْلُب) وعلى فِعْلَل (طِحْلَب) أما الجخْدَب كما ذكر فقد ورد عند الجوهري على "فُعْلُل" لا غير (جُخْدُب أما قُعْدَد كما ذكر فقد وردت عند الجوهري على وجهين الأول على فُعْلُل (قُعْدُد) والثاني على فُعْلَل (قُعْدَد) (قريب الآباء إلى الجد) أما "سُوْدَد" فقد وردت على "فُعْلَل" أما عُوْططا (فقد ذكرها الجوهري على فُعْلَل).

أما الدُخْلَل كما ذكر فقد وردت في الصحاح على فُعْلُل (دُخْلُل) الذي يداخلك في أمورك. وورد عند الجوهري "الجُؤْذر" دون شكل الذال(الجوهري، 1984م، ص171، 97، 526-527، 490، 1145، 1697، 610).

وقال سيبويه أنه ليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلُل "ولا فُعْلِل" ولا "فُعَلِل" إلاّ أن يكون محذوفاً من مثال فُعالِل، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات وذلك: عُلَبِطٌ. وإنما حذفت الألف من علابط. والدليل على ذلك أنه ليس شئ من هذا المثال إلاّ ومثال فعالل جائز فيه، تقول: (عجالط وعجلط....)(سيبويه، د.ت، ص 289، الاستراباذي، د.ت، ص49).

وأضاف ابن جني بناءين هما "فِعْلُل" نحو "زِئْبُر" و"ضِئْبُل" وفُعَلٌّ نحو "خُبَعْثٌ"(الاشموني، 1998م، ص185).

وأضاف الجوهري إلى هذه الأبنية "فَعْلِل" وذكر عليه "مَدْحِج" أبو قبيلة من اليمن، وأشار إلى قول سيبويه أن الميم من نفس الكلمة وبالرجوع إلى كتاب سيبويه لم نجد هذا البناء عنده "فَعْلِل"(الجوهري، 1984م، ص340) ويقول الزبيدي "روي في كتاب سيبويه "مَأْجِج" فَصَحَّفه الجوهري "مَذْحِجٌ" وميم مأجج أصلية"(الزبيدي، 1917، ص206، 196، 197).

الخماسي المجرد:

تقتضي القسمة أن يكون للخماس مائة وواحد وسبعون بناء، وذلك بضرب حالات الفاء الثلاثة بأربعة العين فتصبح اثني عشر في أربع حالات اللام الأولى لتصبح ثمانية وأربعين وفي أربع حالات اللام الثانية تصبح مائة واثنين وتسعين يسقط منها واحد وعشرون، بناءً للالتقاء الساكنين فتصبح مائة وواحد وسبعين ،ذكر العلماء منها أربعة كسيبويه وأضافوا بناء آخر لتصبح خمسة، وهي:

فَعَلّل: من الأسماء نحو سَفَرْجَل وفرزدق ومن الصفات شمرذل السريع وسمهدر.

فُعَلّل: من الأسماء خُزَعْبِل ومن الصفات قُذَعْمِل الضخم وخبعثن (الضخم الشديد).

فَعْلَلِلٌ: من الأسماء نحو جَحْمَرِش وذكر سيبويه أنه لم يرد اسماً ولكن الجوهري يستدرك عليه "بقَهْبَلِس" الذكر يقول "القهبلس" مثل جَحْمَرِش الذكر(الجوهري، 1984م، ص 968، 1730، 1741، 1684، 180، 2107، 1509، 201، 1655).

فِعْلَلٌّ: نحو جِرْدَحْل (الضخم) وقيل من الأسماء قِرْطَعبٌ.

أما البناء الخامس فهو فُعْلَلِلٌ. نحو الهندلع (بقلة) ولم أعثر عليه في الصحاح ويشير صاحب الشافية والأشموني إلى أن ابن السراج هو من أضاف هذا البناء ورد بأن النون زائدة، لأن الحرف كما يرى الأسترباذي إذا تردد بين الأصالة والزيادة والوزنان نادران فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة(الاسترباذي، د.ت، ص49، الاشموني، 1998م، ص53، السيوطي، 1986، ص34، ابن القطاع، 1999م، ص316-317، ابن ابار، 2002م، ص33-34).

أبنية الأسماء المزيدة:

دأبت الدراسات التي تناولت الأبنية المزيدة للأسماء على زج المشتقات والمصادر وبعض الجمـــوع في هذه الأبنية بعد أن تناولتها في أبوابها مما يعد من الأخطاء المنهجية، لأن ذلك يدخل العمل في باب التكرار، ويلحظ هذا جلياً في كتب اللغة التي تناولت هذا الموضوع.

أمـــا الصحاح فهو معجم حوى الكثير من أبنية الأسماء المزيدة ولعل حصرها فيه شيء مـــن الصـــعوبة إلى جانـــب أن ما ذكره لا يعد كونه نقلاً عما سبقه من المعاجم كالعين وغيره، ولكني رغم ذلك فقد حاولت جاهداً إبراز ما ذكره الجوهري في صحاحه.

أمـــا الـــزيادات التي تطرأ على أبنية الاسم فهي نوعان إما زيادة بأحرف الزيادة والتي جمعهـــا الجوهـــري بقوله "وحروف الزيادة عشرة، يجمعها قولك: "اليوم تنساه"(الجوهري، 1984م، ص2542) وإما بتكرار أحد الأصول في بنية الاسم.

وتـــبلغ الأسماء أقصى ما تبلغه بالزيادة ستة أحرف حيث يزاد في بناء الثلاثي أكثر من حرف حتى يبلغ السبعة نحو استخراج، أما الرباعي فيبلغ ما بلغ الثلاثي حيث يبلغ السبعة كذلك نحو احرنجام "الاجتماع" أما الخماسي فلا يزاد على بنائه المجرد سوى حرف واحد ليـــبلغ الستة فقط نحو عضرفوط وقبعثرى(الاســـترباذي، د.ت، ص9-10) وذكر الجوهري بناءً زيد على مجرد الثلاثي ثلاثة أحرف وهو "القُرُعْبُلانة" "دويبة" ورد هذا بأن الألف والنون تجـــريان مجرى الزيادة الواحدة لأنهم يحذفونها في الترخيم كما يحذفون الحرف الواحد فهي في تقدير الانفعال في أكثر الكلام و"الهاء" للتأنيث(الحديثي، 1965م، ص145).

أبنية الثلاثي المزيد:

الزيادة بحروف الزيادة.

- زيادة الهمزة، ومن أشهر أبنيتها:

أَفْعَل: نحو أَفكَل "الرعدة" وأجدل وأوحد وأسود وأشأم.

إِفْعَل: نحو إِصْبَعٌ وذكر الجوهري أن فيه لغات:

أُفْعَل: أُصْبَع بضم الهمزة وفتح الباء.

أُفْعُل: أُصْبُع باتباع الضمة الضمة.

إِفْعِل: إِصْبِع باتباع الكسرة الكسرة(الجوهر، 1984م، 1792، 584، 1957، 1241).

قال سيبويه "ولا يكون في الأسماء والصفات "أَفْعُل" إلاّ أن يكسر عليه الاسم للجمع نحـــو أَكْلُـــب، وأَعْـــبُد ولـــيس في شـــيء من الأسماء والصفات أُفْعَل وليس في الكلام إِفْعُل"(سيبويه، د.ت، ص245).

إفعـــال: نحـــو إسلام وإعصار "ريح تهب كثيرة الغبار" قال تعالى "فأصابها إعصار فيه نار".

أُفْعُلّ: نحو أُرْدُنٌّ "النعاس" قال أباق الزبيدي.

قد أخذتني نعسة أُرْدُنٌّ

وموهبٌ مبر بها مُصِنٌّ

إِفْعيل: نحو إنجيل "كتاب عيسى عليه السلام".

أُفْعولّ: نحو أدحيٌّ "موضع يفرخ فيه" وأُثْفية "القدر".

فِعْلئة: نحو طهلئة ما على السماء طهلئة أي شئ من غيم" وثرطئة "الأحمق".

إِفْعلان: نحو اسْحمان (رجل بعينه، بكسر الهمزة والحاء وذكر العلماء إِضْحِيانة.

أُفْعـــلان: الأقحوان (البابونج) (الجوهري، 1984، 1331، 2122، 1826، 1826، 2293، 1755، 1945، 459).

أُفْعُلانه: نحو أُسْطُوانه على رأي البعض(الجوهري، 1984م، ص2135).

أَفْعِلاء: نحو الأَرْبِعاء(الجوهري، 1984م، 1215) وحكي بفتح الباء قال ابن السراج (وبنوه أيضاً على أَفْعَلاء بفتح الباء أَرْبَعاء"(ابن السراج، 1985م، ص189).

فَعْلاء: نحو قصواء وحسناء وفناء.

أَفَنْعَل: نحو ألندد (خصم) (الجوهري، 1984م، ص2463، 7524، 535).

هذا بعض ما أورد الجوهري. أما زيادة الألف فمن أشهر أبنيتها:

فَاعِل: نحو نائل (اسم رجل) وكاهِل وفادِح ومالح وآبخ "الذي إذا سؤل تنحنح" قال صلى الله عليه وسلم "تميم كاهل مضر وعليها المحمل".

فَاعَل: نحو طَابَق "بالفتح والكسر" الآجر الكبير فارس معرَّب.

فُعَال: نحو حُذَام وعُنَاب "واد" وشجاع وعقام (الداء الذي لا يبرأ منه).

فِعَال: نحو حمار كِناز (كَناز) حِدام (حَدام) وصِلاح "الصلح".

فَعَال: نحو "كَنَاز" لغة في "كِنَاز" وَبَالٌ (اسم ماء لبني أسد) رقاش: اسم امرأة. ولحاص (اسم للشدة والداهية) وجبان(الجوهري، 1984، ص1825، 1814، 1513، 1884، 893).

فَعَلــى: نحو جنفى (اسم موضع) أجلى (موضع) وَهَمَزى (شديدة) وحَيَدَى (أي يحيد عــن ظلــه لنشاطه) يقول "ولم يجئ شيء في نعوت المذكر شيء على فَعَلَى غيره(الجوهري، 1984، ص467، 902).

فُعْلــى: نحو قُرَّى: اسم –موضع– وطُوبَى وحُبْلَى ونُحْلَى (العطية) وُبْهمى (نبت) قال ســيبويه "تكون واحدة وجمعاً وألفها للتأنيث فلا تنون وقال قوم ألفها للإلحاق والواحد بهماة وقال المبرد: هذا لا يصرف ولا تكون ألف فُعْلى بالضم لغير التأنيث وبُرحى (كلمة تقــال عــند الخطأ في الرمي ومرحى عند الإصابة. والعُزَّى(الجوهري، 1984، ص1728، ص 1875، 886).

فَعْلَى: نحو الأرجى "شجر من شجر الرمل" وتترى (فرادى) وعلقى وحَرّى (عطشى).

فِعْلــى: نحــو الشعرى. والدفلى ضيزى "جائرة" وليس في الصفات فِعْلى وأصله كما يرى الجوهري فُعْلَى وإلاشفى "الاسكاف" والذفرى، موضع خلف الأذن.

فُعَلَى: نحو أُدَمَى "اسم موضع".

فَعْــلاء: نحــو طَرْفاء "شجر" والسَحْناء والثدياء، والدأثاء "الأمة"(الجوهري، 1984، ص 1114، 843، 663، 664، 2133، 281).

فَعَــلاء: نحو جنفاء وفرقاء "موضعان" وثأداء وذكر الفراء السَحَناء والدَأَمَاء (البحر) والبأساء (الشدة) قال سيبويه "ولا نعلمه جاء وصفاً"(سيبويه، د.ت، ص258، الجوهري، 1984، ص681، 2002، 907).

فُعَــلاء: نحــو الحُولاء "الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا ولد" والخُشَشَاء والقُوَبَاء "داء".

فِعْلاء: نحو السِيْسَاء "منتظم فقار الظهر" وذكر في لغة سِيْناء والفتح أجود قال سيبويه "ولا نعلمــه جاء وصفاً لمذكر ولا لمؤنث"(سيبويه، د.ت، ص257، الجوهري، 1984م، ص939، 2142).

فُعْــلاء: نحــو الخُشَّاء (العظم الناتئ وراء الأذن)، وقُوْباء قال ابن السكيت "وليس في الكــلام "فُعْلاء" مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة الإحرفان الخُشَّاء... وقوباء والأصل فــيها التحــريك ..."(الجوهري، 1984م، ص206-207) وذكر الجوهري المُزَّاء" ضرب من الأشربة" وقال إن أصله فُعَلاء بفتح العين لأن فُعْلاء ليس من أبنيتهم وقال سيبويه هو قليل في الكلام(الجوهري، 1984م، ص896، سيبويه، د.ت، ص257).

فِعَــلاء: نحو الحِوَلاء "لغة في الحُوَلاء" قال الخليل ليس في الكلام فِعَلاء بالكسر ممدود إلاّ حِــوَلاء وعِنَــباء وسِيَراء" وذكر ابن القوطية خِيَلاء لغة في خُيَلاء(الجوهري، 1984م، ص 1697، ابن منظور، د.ت، ص761).

فَنْعَلى: نحو الشنفرى (اسم شاعر).

فُعَلَّى: الحذيا (العطية) (الجوهري، 1984م، ص71، 6311)..

فَعَالَة: نحو الحَمَارة (الشدة).

فِعَالة: نحو الوِصاية (الوَصاية بالفتح أيضاً).

فُعَــالى: نحــو الرذافى (الحداة والأعوان) والجُبارى (طائر) (الجوهري، 1984م، ص875، 2525، 621).

فَعُــلان: نحــو السَــبعان (موضــع) ولم يأت على فَعُلان غيره. قال سيبويه "وهو قليل"(الجوهري، 1984م، ص1227، سيبويه، د.ت، ص259).

فَعْلان: نحو السَعْدان (نبت) وخَمّان "رذيل" وغضبان.

فُعْــلان: نحو خُمّان "لغة في خمان" ورُمّان وهو رأي سيبويه والخليل وعُرْيان و"عُرْيانه للمؤنث" وسُلْطان.

فِعْلان: نحو سِرْحان الذئب" نون الزائدة على رأي سيبويه ومن ذلك حِطّان.

فَعَــلان: نحو كَرَوَان "طائر" والزفيان، (شدة هبوب الريح) (الجوهري، 1984م، ص488، 1915، 941، 2424، 1120، 2474).

فَعِلان: نحو ظَرِبان "دويبة كالهرة" والقَطِران(الجوهري، 1984م، ص174، 69).

فَعّال: التّياز "الرجل القصير".

و"الكلاء" موضع بالبصرة لأنهم يكلؤون سفنهم هناك أي يحبسونها.

فُعّال: نحو الرُمّان وعلى رأي الأخفش القاضي بأصلية النون وقُرّاص وحُمّاض والحُلان "الجدي يؤخذ من بطن أمه وحُلام وهما بمعنى.

فَيْعال: نحو الغيان "جدة الشباب ونعمته" وشيطان، والبيطار.

فَيْعلان: نحو الطيلسان، والأيهمان "الجرجير البري".

فعْلاية: نحو درحاية "الرجل الضخم القصير".

فُـعْلُـوان: نحـو عُنْظوانٌ "فَحَّاش"(الجوهري، 1984م، ص2126، 2103، 2174، 944، 2336).

فُعاعـيل: نحـو سُخاخين وليس في كلام العرب غيره(الجوهري، 1984م، ص2134، ابن منظور، د.ت، ص116).

فعْليان: نحو عنطيان (أول الشباب) والصلبان (بقلة).

مفْعلّى: نحو مرْعزّى "الزغب الذي تحت شعر العتر".

مَفْعَلَّى: نحو مَكْورّى (الروثة العظيمة).

فَعَلّى: نحو عَبَنّى (العظيم الضخم).

فعِلّى: نحو سِدِلّى (فارسي معرب، كأنه ثلاثة بيوت في بيت).

فاعلّى: نحو باقلا (مقصور باقلاء).

فَعالّـة: نحو الزعارّة بتشديد الراء (شراسة الخُلق) (الجوهري، 1984م، ص1145، 1745، 879، 313، 2121، 1729).

"المزيد بالياء":

يَفعَل: نحو يَرْمَعُ (حجارة بيض رقاق تلمع) قال سيبويه "ولا نعلمه جاء وصفاً"(الجوهري، 1984.

يَفْعُول: نحو يسروع (دودة) ويربوع، ويعسوب، ويحموم.

يَفْعَلٌ: نحو يَهْيَرٌّ (صمغ الطلح).

يَفَنْعَل: نحو يلنجج ويلندد.

يَفْعيل: نحو يقطين (مالا ساق له من النبات، كشجر القرع).

فَيْعِل: نحو ريّق.

فَيْعَل: نحو فَيْتَق (النجار)، والضيغم الذي يعض.

فـيْعُول: نحـو جيحون (نهر بلخ) وعيثوم (العظيم) (الجوهري، 1984م، ص1229، 1905، 856، 338، 2183، 1488، 1504، 1972، 2091، 1980).

فِيَعْل: نحو حِيَفْس (القصير السمين) قال سيبويه "ولا نعلمه جاء اسماً"(الجوهـري، 1984م، ص919، سيبويه، د.ت، ص167).

فعْيَل: نحو عثير (الغبار) وطريم (طويل) والصِهْيَم (الخالص من الخير والشر).

فَعْـيِل: نحو بعيد سعيد وكَرِيٌّ = نبت) وفتيق اللسان (حديد اللسان) والسئيت الفرس العثور) (الجوهري، 1984م، ص736، 1969، 2473، 254).

فَعَـيَّل: نحو هَبَيَّخ (الممتلئ) قال سيبويه "ولا نعلمه جاء اسماً"(الجوهري، 1984م، ص435، سيبويه، د.ت، ص267).

فِعْليل: نحو زِبِّيل "الجراب"، الصنديد (السيد الشجاع).

فِعْلـين: نحو غِسْلين (قال الأخفش، ومنه الغسلين، وهو ما انغسل من لحوم أهل النار ودمـائهم وزيد فيه الواو والنون ..) وذكر سيبويه أنه قليل"(الجوهـري، 1984م، ص1782، سيبويه، د.ت، ص269، ابن منظور، د.ت، ص9)..

فعليت: نحو عفريت (المبالغ).

مِفْعِيل: نحو منديل ومنطيق.

فُعَيْل: نحو عُلَّيْق (نبت) وزُمَيْل (الضعيف اللئيم).

فُعِّيْل: نحو دُرِّيٌّ.

فِعِّيْل: نحو فِسِّيق وشخير(الجوهري، 1984م، ص752، 1532، 49، 694، 419)..

زيادة الواو:

فَوْعَل: نحو التولج (كناس الوحش الذي يلج فيه) والأولق (الجنون).

فَوَعْلل: نحو كوألل (القصير) وقال "سيبويه إنه قليل"(الجوهري، 1984م، ص348، 1447، 1808، سيبويه، د.ت، ص274).

فَعُوْل: نحو حذوق وغلول (الطعام الذي يدخل إلى الجوف)، ولؤوس (صاحب ذوق).

فَعْول: نحو الجَرْوَل (الحجارة) ويروع (اسم امرأة) وجهور.

فِعْــول: نحــو عتود (اسم وادٍ) وخروع قال سيبويه "ولا نعلمه جاء وصفاً"(الجوهري، 1984م، ص1783، 975، 1654، 1184، 5052، سيبويه، د.ت، ص274).

فَعَــوْعَل: نحــو القــرورى (اسم موضع على طريق الكوفه) وهو فعوعل عن سيبويه وقطوطــى (مقاربة الخطو في المشي) وحجوجى "الرجل الطويل الرجلين" قال سيبويه ولا نعلمــه جاء اسماً"(الجوهري، 1984م، ص2461، 2465، 2326، سيبويه، د.ت، ص275) مما يظهر الاضطراب في قول الجوهري.

فُعْــوَعَلّ: نحو المُهْوَأَنُّ "الصحراء الواسعة" قال ابن بري "جعل الجوهري "مهوأن" في فعــل "هوأ" وهو وهم منه، لأن وزنه "مَفْوَعَلّ" وكذا ذكره ابن جني وقد ذكر ابن سيده المهوأن في مقلوب هنأ وقال: هو المكان البعيد وهو مثال لم يذكره سيبويه"(الجوهري، 1984م، ض84).

فُعْلُوَة: نحو شنظوة (نواحي الجبل).

فَعْلُوه: نحو بَرْقُوَه (العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق) وعَرقُوة وعنصوة قال سيبويه "ولا نعلمه جاء وصفاً"(الجوهري، 1984م، ص1173، 1453، 2182، سيبويه، د.ت، ص275).

فَعُّــول: نحــو سَفُّود وسَبُّوح وَقُدوس، وسَتُّوف (زيف وبهرج) (الجوهري، 1984م، ص 1394، 961، 967).

فُعُّول: نحو سُبُّوح وقُدُّوس.

فُعْلُــول: نحو شؤبوب (الدفقة من المطر) وطخرور (أبو عبيد: يقال للرجل إذا لم يكن جلداً ولا كثيفاً إنه الطخرور" ومنها بهلول.

فِعَّول: نحو سِنَّور وخِنّوص "الصغير من الخنازير".

فَعَنْلُوه: نحو قَلَنْسوُة(الجوهري، 1984م، ص150، 724، 679، 1038، 967).

وهذه بعض الأمثلة على زيادة الواو.

زيادة الميم:

مَفْعِــل: نحــو المنخــر "ثقب الأنف" والمنكب (الموضع المرتفع أو مجمع عظم العضد والكــتف ويرى سيبويه أنه في الصفة قليل قالوا منكب"(الجوهري، 1984م، ص1824، 228، سيبويه، د.ت، 272).

مَفْعَل: نحو مَكْوَس (اسم حمار) ومنشناً (قبيح المنظر).

مِفْعَل: نحو مِنْخَر ومِنْتَن "فهو مُنتن ومِنْتِن، كسرت الميم اتباعاً لكسرة التاء، لأن مِفْعِلاً لــيس من الأبنية"(الجوهري، 1984م، ص972، 57، 160، 824، 2210، ابن السراج، 1985م، ص 308).

مَفْعُــل بالهاء: نحو مَيْسُر، مَكْرُم "وقال الأخفش ليس في الكلام مَفْعُل بغير الهاء، مثل مَكْرُم ومَعُون وعدهما جمعاً وليس من أبنية الكلام عند الفراء مَفْعُلاً.

مُفْعِل: نحو امرأة مُوْقِر (حامل).

مِفْعَال: نحو منهال (اسم رجل) ومكثار.

مُفَعَّل: نحو مُعَضَّل "شاة مُعَضَّل نشب الولد فلم يسهل مخرجه".

مَفْعَلة: نحو مَصْقَلَة: اسم رجل(الجوهري، 1984م، ص857، 848، 1827، 1767، 1744).

مُفْعَــل: نحو مُصْحَف (مِصْحَف) قال سيبويه "ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً وهو في الوصف كثير"(سيبويه، د.ت، ص272، الجوهري، 1984م، ص1384).

فماعل: نحو الصمارح (الخالص من كل شيء) ويروى عن أبي عمرو الصمادح.

فِمْعِل: نحو الصمرد (الناقة القليلة اللبن) وضِمْرِز مثلها.

فُعْمَــل: نحــو الثــرمط (الطين الرطب) والكُعْمَد: حشفة الرجل ولم ترد في اللسان والقاموس.

فُعَامِل: نحو الدلامس (البراق).

فُمَاعِل: نحو الدمالص.

فعْلَم: نحو دلقم (الناقة التي تكسرت أسنانها) دقعم وردرم (الناقة المسنة).

فُعْلُم: نحو زُرْقُم (الشديد الزرقة).

فُمْعُول: نحو السمحوق "الطويل".

فُعامل: الهزامج (الصوت المتدارك) (الجوهري، 1984م، ص382، 497، 882، 117، 893، 1040، 1476، 470، 1489، 1459، 351).

زيادة التاء:

تَفْعُل: نحو التَتْفُل "ولد الثعلب" وتنضب "شجر".

تُفْعُل: نحو التُتْفُل (ولد الثعلب).

تَفْعِلة: نحو تَئِفّة وتَحِفّةٌ.

تُفْعَل: نحو تُرْتَب "ثابت، التراب" تحلبة (وصف للتي تحلب قبل أن تحمل).

تَفْعَال: نحو التَجْفاف (آلة الحرب تلبس الفرس) وتَيْسار من السير.

تَفْعُول: نحو التيسور (حسن نعل القوائم).

تَفَعُّل: نحو التنوّط "اسم طائر".

فَعْلَتَةٌ: نحو سنبتة "برهة من الوقت".

فَعَلُوت: نحو لاهوت وَرَغُبوت، وَرَحموت، ورهبوت(الجوهري، 1984م، ص1644، 226، 1644، 1331، 133، 1338، 115، 858، 1166، 150، 2249، 140).

زيادة النون:

نَفْعِل: نحو نرجس.

فَنْعَل: نحو العنبس "الأسد"(الجوهري، 1984م، ص934، 945).

فُنْعُل: نحو قُنْبُر "اسم رجل" قال سيبويه ولا يعلم وصفاً(الجوهري، 1984م، ص785، سيبويه، د.ت، ص296).

فِنْعَال: نحو شنغاف "الطويل".

فَعَـنْعَل: نحو سَجنجل "المرآة" قال سيبويه "ولا نعلمه جاء وصفاً"(الجوهري، 1984م، ص 1382، 1726، سيبويه، د.ت، ص270).

فعَلْنَةٌ: نحو خلَفْنَةٌ (خلاف).

فُعَلْنِيَةٌ: نحو بُلَهْنِية "سعة" النون زائدة عن سيبويه.

فِعْلِن: نحو الفرسن "للبعير كالحافر للدابة".

فِعْلِـنَةٌ: نحـو عرْضِنَةٌ "مشية"، خِلقنة(الجوهري، 1984م، ص1358، 2227، 958، 2177، 1085).

ومن زيادة اللام:

فُعْلُول: نحو الزهلوق (السمين).

فِلعْلٌ: نحو طِلَحْفٌ "شديد".

فَعْلَــلٌ: نحــو الصَــقْلَق "الضــخم المســترخي". والطيســل الكثير من المال والرمل والماء"(الجوهري، 1984م، ص1494، 1393، 1527، 945).

هذه إشارات إلى بعض ما ذكره الجوهري من أبنية الأسماء المزيدة أما الزيادة الأخرى فتكون بتكرير حرف من الأصل في الثلاثي ونمثل على ذلك بـــ:

مُضعف العين:

فُعَّل: نحو سُلَّم وزُمَّل (الجبان الضعيف).

فِعَّل: نحو قنب ضرب من الكتاب، وامَّع

فِعِّل: نحو حِمَّص (حَبٌّ) وجلد "القصير" وجلق "اسم موضع".

فَعَّــل: نحــو الَــبَّقم "صبغ" وخَضَّم "اسم" وشلم "موضع بالشام" وبذر (اسم ماء) (الجوهري، 1984م، ص1718، 1183، 1034، 1873، 1914).

ومما ضعف لامه:

فَعْلَل: نحو مهدد (اسم امرأة) قال سيبويه: الميم من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لادغم الحرف، مثل مفرٌ ومردٌ فثبت أن الدال ملحقة، والملحق لا يدغم(الجوهري، 1984م، ص541).

قال سيبويه: "ولا نعلمه جاء وصفا"(سيبويه، د.ت، ص277).

فُعْلل: نحو سُرْدُد (اسم مكان) وقُعْدُد "رجل قُعْدُر إذا كان قريب الآباء الجد).

فِعْلل: نحو رِمْدد "هالك"(الجوهري، 1984م، ص526، 477).

فُعُلّ: نحو جُبُنٌّ وحُمُلٌّ "شديد الخلق".

فِعِــلٌّ: نحو الفِلِزّ(الجوهــري، 1984 م، ص2090، 1746، 890) (ما ينفيه الكبير مما يذاب من جواهر الأرض).

ومما ضوعفت عينه ولامه:

فَعَلْعَــل: نحــو صَــبَرْبَر "اسم" وتبربر وحورور، والصمحمح (الشديد) وقيل (الغليظ القصــير) والبرهــرهة (بالتاء) "المرأة التي كأنها ترعد رطوبة" والسمعمع (الصغير الرأس) (الجوهري، 1984م، ص621، 384، 2227، 1233).

فُعْلَعَــل: نحــو ذُرَحْدَح "دابة"(الجوهــري، 1984م، ص363) قال سيبويه "ولا تعلمه جاء وصفاً"(سيبويه، د.ت، ص278).

ومما ضوعف منه الفاء والعين:

فَعْفَعِيل: نحو المَرْمَرِيس (الداهية) (الجوهري، 1984م، ص978).

ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة:

زخر صحاح الجوهري بالكثير من الأبنية الرباعية المزيدة وهذه أشهرها:

زيادة الواو:

فَعَــوْلَل: نحــو حبوكر "رمل يضل فيه الــسالك" وعشــوزن (الصــلب) (الشديد الغليظ).

فَعَوْللان: عبوثران (نبات) ومنها لغات (عَبَوْثُرَان، وعَبَوْثَران، عَبَيْثَرُان وعَبَيْثِرُان).

فَعَوْللى: نو حَبَوْكرى.

فُعْلُول: نحو عصفور الشمحوط "الطويل".

فَعْلُول: نحو صعفوف.

فَعَلُول: نحو قَرَبُوس (واسع أملس)، طَرَبُوس "إسم بلد".

فِعْلَول: نحو فِرْدوس وبرذون "الدابة" والهركول "الضخم".

فَيْعَلول: نحو الفيلكون "البردي" وعَيْسجور (الشديدة من الإبل).

فَعْلَلُوت: نحو عَنْكَبُوت والترنموت "الترنم".

فَعْلَلُــول: نحو المنجنون "الدولاب" وحندقوق (نبت) وقيل (الطويل المطرب) (الجوهري، 1984م، ص662، 2164، 734، 622، 1136، 367، 1507، 962، 962، 2087، 1849، 2178، 1938، 2201، 1456).

زيادة الياء:

فَعَيْلل: نحو عَمَيْثل (الذيال بذنبه) وحفيثأ (القصير السمين).

فَعَــيْللان: نحو عَرَيْقصان "دابة" قال سيبويه ولا نعلمه جاء وصفاً(سيبويه، د.ت، ص293، الجوهري، 1984م، ص1776، 919).

فعليل: نحو القنديل وشنظير (السئ الخلق).

فُعَلَيْلٌ: غُرْنَيْقٌ (من طير الماء طويل العنق).

فَعليل: نحو منجنيق (على زيادة النون وهو رأي سيبويه) وغتريس (الصلب الشديد).

فُعلّـية: نحـو سُلَحْفيه وبُلَهْنية "سعة العيش"(الجوهري، 1984م، ص1805، 698، 2135، 1537، 1455، 946، 1377، 2080).

فَعْلَلـيْل: نحـو قمطرير (شديد) (الجوهري، 1984م، ص797) قال سيبويه ولا نعلمه جاء اسماً(سيبويه، ص294).

زيادة الألف:

فُعَالِل: نحو قراقِر "اسم ماء" ومراجل "ثياب الوشي".

فَعْـلاَل: نحو خزعـال (العرج) قال الفـراء "وليس في الكلام فَعْلال مفتوح الفاء من غير ذوات التضعيف إلاّ حرف واحد، يقـال ناحية "خـزعال" إذا كان بـها ظلـعٌ، وزاد ثعلـب وقهقار وخالفه الناس وقالوا: هو قـهقر، وزاد أبو مـالك "قسطال" وهو الغـبار فأمـا المضـاعف فَفَعْـلال فيـها كثير، نحو الزلزال والقلقال وزاد في القاموس (خرطال) (الجوهري، 1984م، ص789، 1818، 1684، 488، (الجوهري، 1984م، ص1684).

فِعْـلاَل: نحـو حِملاق (العين باطن أجفانها) وسِرداح (الأرض الواسعة) والناقة الكثير اللحم.

فُعْلال: نحو قُرطاس وقُرناس (شبه الأنف يتقدم من الجبل).

فَعْلَلَى: نحو قرقرى "موضع".

فَعْلَلاَن: نحو زَعْفَران (نبت) وشعْشعان "الطويل".

فُعْللاء: نحو القرفصاء (ضرب من القعود) قال سيبويه وهو قليل(الجوهري، 1984م، ص 1717، 1465، 375، 962، 790، 670، 1838، 1501، سيبويه،د.ت، ص295).

فعلاّل: نحو سِنّمار "اسم رجل" وطرماح "الطويل"(الجوهري، 1984م، ص689، 387).

فِعْلَلاَء: نحو هِنْدباء (هداب الثوب).

فُعْلُلاَن: نحو عقربان (دابة) دُهْمُسَان (الأدم السمين).

فَعْلَلاَء: نحو بَرْنساء وعَقْرباء(الجوهري، 1984م، ص237، 187، 927، 187) قال سيبويه "ولا نعلمه جاء وصفاً"(سيبويه، د.ت، ص295).

فِعْلِلَى: نحو الهندبى "اسم".

فعْلَلى: نحو الهِرْبَذَى (اسم مشبة) (الجوهري، 1984م، ص237، 573).

زيادة النون:

فُنْعَلَل: نحو خُنْثَعة "اسم" وكُنْتَال (القصير).

فَنَعْلُل: نحو كَنَهْبُل "شجر".

فَعَنْلَل: نحو العفنجج، (الضخم الأحمق) (الجوهري، 1984م، ص118، 1809، 1815، 329).

أما الزيادة بتكرير أحد الأصول فقد ذكر الجوهري أبنية منها:

فِعَّـــلٌ: نحو الهِلَّقْس "الشديد"(الجوهري، 1984م، ص691) قال سيبويه "ولا نعلمه جاء إلاّ صفة"(سيبويه، د.ت، ص298).

فُعَّلَل: نحو الهمقع (ثمر التنضب).

فَعَّـــل: نحو هَمَّرِش "العجوز الكبيرة". قال الأخفش "هو من بنات الخمسة والميم الأولى نـــون مثال جحمرش لأنه لم تجئ شيء من بنات الأربعة على هذا البناء وإنما لم يُبِّين النون لأنه ليس له مثال يلتبس به فيفصل بينهما(الجوهري، 1984م، ص1308، 991، 1027).

فَعلّـــل: نحـــو عطّود "السريع" والغطمَّش (الكليل البصر) قال الأخفش وهو من بنات الأربعـــة والسَمَلَّج "الخفيف" والسَفَنَّج "الظليم الخفيف"(الجوهـــري، 1984م، ص510، 113، 1892، 323، 322). سبهلل "إذا جاء وذهب في غير شيئ"(الجوهري، 1984م، ص1725).

فعْلَلّ: نحو عرْبَدّ "اسم حية" ومِرْسَبٌ (الطويل الشديد) القَلْحَمُّ (المسن).

فُعْلُلّ: نحو طُرْطُبٌّ "الثدي الطويل"(الجوهري، 1984م، ص508، 201، 397، 172).

ما لحقته الزوائد من بنات الخمسة:

فَعْلَلِيْل: نحو عندليب ودردبيس (الداهية).

فُعَلّيْل: نحو خُزَعْبيل "الأباطيل".

فَعْلَلُول: نحو عضرفوط "العظاءة الذكر".

فعْلَلُوْل: نحو قِرْطَبُوس يِسْتَعُور اسم موضع.

فَعَلّى: نـــحو قَبَعْثَرى "العظيم الشديد(الجوهري، 1984م، ص1776، 928، 1684، 859، 785).

هذه أشهر الأبنية التي وقف عليها الجوهري في صحاحه.

وبعـــد فقـــد كان لا بد من الوقوف ولو بإشارات على بعض ما تفرد به الجوهري في الأبنية المزيدة ولعل أهمها قوله "قال المبرد القَبعْثَرى: العظيم الشديد والألف ليست للتأنيث وإنمـــا زيـــدت لـــتلحق بنات الخمسة ببنات الستة لأنك تقول قبعثراة فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث أخر...)(الجوهري، 1984م، ص785).

وأشـــار جل العلماء كسيبويه إلى أن الألف ليست للتأنيث وليست للإلحاق لأنه كما يشـــير العلماء ليس هناك بناء سداسي مجرد لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة فيه فمن هنا نقـــول إن الجوهري بنقله رأي المبرد وإقراره قد جانب الصواب لأنه يفهم من كلامه أن هـــناك بـــناء سداســـياً مجـــرداً. وقد نسب هذا القول للجوهري وخطئ فيه حيث قال الجاربـــردي: ".. وقبعثـــرى للإبل القوي وألفه ليست للتأنيث لقولهم قبعثراة فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر ولا للإلحاق لزيادتها على الغاية وهي الخماسي إذ ليس لـــنا أصـــل سداسي فنلحقه به فهي لتكثير الكلمة وإتمام بنائها وهذا معنى قول الزمخشري وهي في قبعثرى كنحو ألف كتاب على الغاية ويظهر لك من هذا أن ما ذكر في الصحاح مـــن أن ألف قبعثرى لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة غير صحيح..) (الجاربوري، 1984م، ص36). وإلى هـــذا ذهب الأستراباذي في شرح الشافية حيث قال: ".. وليست الألف فيه للإلحـــاق إذ لـــيس فوق الخماسي بناء أصلي يلحق به وليست أيضاً للتأنيث لأنه لا ينون ويلحقه التاء نحو قبعثراة بل الألف لزيادة البناء كألف حمار... وأعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل وقد لا تكون(الاســـتراباذي، د.ت، ص52، سيبويه، د.ت، ص303، الأندلس، 1984م، ص65، ابن القطاع، 1999م، ص317، ابن خالويه، 2000م، ص41).

ليس في كلام العرب:

تضـــمن الصـــحاح أبنية لم ترد عند العرب وكان يشير إلى ذلك بقوله ليس في كلام العـــرب كذا، وقد تفاوتت هذه الأبنية بين خلو اللغة منها تماماً وبين ورود أمثلة محصورة كـــان الجوهري يشير إليها في الغالب، بقوله و لم يرد عليه إلا كذا وكذا ورأيت أن أقف على هذه الأبنية ولعل من أهمها:

فَعْيَلٌ: يقول الجوهري: "والعِثْيَرُ بتسكين الثاء الغبار ولا تقل عَثْيَرٌ لأنه ليس في الكلام فَعْيَلُ بفـــتح الفـــاء إلا صَهْيَدٌ وهو مصنوع معناه الصلب الشديد"(الجوهري، 1984م، ص736، ابن

منظور، د.ت، ص684، السيوطي، 1986م، ص57). وفي كتاب ليس "ليس في كلام العرب فَعْيَل إلا حرفين؛ضَهْيَد الرجل الصلب وصَهْيَد موضع(ابن خالويه، 2000م، ص90).

فِعْوَلٌ: يقول الجوهري "وعِتْودٌ اسم واد وليس في الكلام فِعْوَل غيره وغير خِرْوَعٌ(الجوهري، 1984م، ص505، 1184).

ويقـول ابـن الجـني "عَتْـيَدٌ مصنوع كَصَهْيَد، وعِتْوَدٌ، دويبة، مثل بها سيبويه وفسرها السـيرافي.. وعَـتْوَد على بناء جَهْوَر: مأسَدَة، وعِتْوَدٌ: اسم واحد وليس في الكلام فِعْوَلٌ غـيره، وغير خِرْوَع(ابن منظور، د.ت، 676، السيوطي، 1986م، ص57)، أما بِرْوَع (اسم امرأة) فأصـله بَـرْوع بالفـتح وخطّـأ الجوهـري أصحاب الحديث كما خطأهم صاحب اللسان(الجوهري، 1984م، ص488، ابن منظور، د.ت، ص147).

- فَعْـلانٌ: يقول الجوهري "والسَعْدانُ: نبت، وهو من أفضل مراعي الإبل وفي المثل"مَرْعى ولا كالسَـعْدَان" والـنون زائدة لأنه ليس في الكلام فَعْلانٌ، غير خَزْعال وقَهْقار، إلا من المضـعف..." وزاد أبو مالك قسطال "الغبار"(الجوهري، 1984م، ص1674، السيوطي، 1986، ص52).

فَعَلَى: يقول الجوهري: "وحمار حَيَدَى، أي يحيد عن ظله لنشاطه، ويقال كثير الحيود عن الشـيء، ولم يجـيء في النعوت المذكر شيء على فَعَلَى غيره"(الجوهري، 1984م، ص467، السيوطي، 1986، ص71). وفي اللسان" ويقال: كثير الحيود عن الشيء ولم يجيء في النعوت المذكـر شيء على فَعَلى غيره قال ابن جني: جاء بحيدى للمذكر، قال: وقد يحكي غيره رجـل "دَلظَى للشديد الدفع إلا أنه قد روى موضع حَيَدَى حَيِّد، فيجوز أن يكون هكذا رواه الأصـمعي لا حَيَدَى، وكذلك أتان حَيَدَى، عن ابن الأعرابي ... قال الأصمعي: لا أسمع "فَعَلى" إلا في المؤنث إلا في قول الهذلي وأنشد:

كأني ورحلي، إذا رُعْتُها

على جَمَزى جازى بالرحال

... وذكـر خَطَفـى(ابن منظور، د.ت، 766-767). والبَشَكَى (الفرس السريعة) (ابن خالويه، 2000م، ص50).

فَعْلُــولٌ: قــال الجوهري "حاد عن الشيء يحيد حُيُوداً وحَيْدَة وحَيْدُودَةُ مال عنه وعدل، وأصــله حَــيَدُودَة بتحريك الياء فسكنت، لأنه ليس في الكلام فَعْلُولٌ غير صَعْفُوف ومن ذلــك أيضاً يربوع "دابة" والياء زائدة كما يقول لأنه ليس في كلامهم "فَعْلُول"(الجوهري، 1984م، ص467، ابن منظور، د.ت، ص587).

فَعْلَعٍ: قال الجوهري الحَدْرد: اسم رجل، ولم يجيء على فَعْلَع بتكرير العين غيره ولو كان فَعْلَــلاً لكان من المضاعف، لأن العين واللام من جَنس واحد وليس هو منه: وقال سيبويه ليس في الكلام فَعْلَع إلا حَدْرَد(الجوهري، 1984م، ص464، ابن منظور، د.ت، ص587).

فُعُّــول: قــال الجوهري "وسُبُّوح من صفات الله، قال ثعلب: كل اسم على "فُعُّول" فهو مفــتوح الأول، إلا السُــبُّوح، والقُدُّوس فإن الضم فيهما أكثر، وكذلك الذُرُّوح. وقال سـيبويه لـيس في الكلام فُعُّول بواحدة"(الجوهري، 1984م، ص371). وقال في موضع آخر مشيراً إلى قول سيبويه "الذُرّاحُ بالضم: دُوَيبَة حمراء منقطة بسواد تطير وهي من السُمُوم و الجمــع الــذراريح، وقال سيبويه: واحد الذراريح ذُرَحْرَحٌ وليس عنده في الكلام فُعّولٌ بواحدة. وكان يقول سَبُّوحٌ وقدُّوس بفتح أوائلها وهو فُعَلْعَلٌ بضم الفاء وفتح العينين... "(الجوهــري، 1984م، ص363، ابــن مــنظور، د.ت، 1062، السيوطي، 1986م، ص51، ابن خالويه، 2000م، ص78).

إفْعِيلِلُ: قال الجوهري: الإِهْلِيْلَج معرب قال ابن السكيت: هو الإِهْلِيلَجُ والإِهْلِيلجةُ بالكسر ولا تقل هَلِيْلجةٌ. قال ابن الإعرابي هو الإِهْلِيْلَج بفتح اللام الأخيرة، قال: وليس في الكلام. إفْعِــيلِلُ ولكن إفْعِيلَل مثل: إهْلِيلَج وإبْرِيسَم، وإِطْرِيْفَل(الجوهري، 1984م، ص351، 1871). وقــال ابــن بري "ومنهم من يقول أَبْرَيْسم بفتح الهمزة والراء، ومنهم من يكسر الهمزة ويفتح "إِبْرَيْسم"(ابن منظور، د.ت، ص194).

أفاعين: يرى الجوهري أن الأُسْطُوانَة وزنا أُفْعُوالة والنون منها أصلية مثل أقحوانة ويشفع قــوله بأنــه يجمــع على أساطين ،ويشير إلى قول الأخفش أنها على فُعْلُوانةٌ بزيادة الواو والألــف والنون وهذا كما يقول لا يكاد يكون وذكر آخرون أنه على أُفْعُلانَة ويرى أنها لو كانت كذلك لما جمع على أساطين ولأنه ليس في الكلام "أفاعين"(الجوهري، 1984م، ص 135).

ويرى ابن بري خلاف ما يراه الجوهري يقول: "وزنها أُفْعُلانة وليست أُفْعُواله كما ذكر، يدلك على زيادة النون قولهم في الجمع أقاحيُّ وأقاح "وقولهم في التصغير أُقَيْحة، قال وأما أســطوانه فالصحيح في وزنها فُعْلُوانه لقولهم في التكسير أساطين كسراحين، قال ولا يجوز أن يكــون وزنها أُفْعُوالة لقلة هذا الوزن وعدم نظيره فأما مُسطَّنة ومُسطَّن فإنما هو بمنزلة تشطين لأن العرب قد تشتق من الكلمة وتبقى زوائده كقولهم تمسكن وتمدرع قال : وما أنكــره بعــد من زيادة الألف النون بعد الواو المزيدة في قوله :وهذا لا يكاد يكون، فغير منكــر بدلــيل قولهم عُنْظُوان وعُنفوان وزنهما فُعْلُوان باجماع، فَعلى هذا يجوز أن يكون أُسْــطُوانه كعنظوانة، قال: ونظيره من الياء فِعْليان نحو صِلّيان وبلّيان وعنطيان، قال: فهذه قد اجتمع فيها زيادة الألف والنون وزيادة الياء قبلها و لم يذكر أحد ذلك(ابــن منظور، د.ت، ص145).

مِفْعَل: يقول: والمَنْخِر: ثقب الأنف، وقد تكسر الميم اتباعاً لكسرة الخاء كما قالوا: مِنْتِن، وهمـــا نادران لأن مِفعلاً ليس من الأبنية(الجوهري، 1984م، ص824، ابن منظور، د.ت، ص602، وابن خالويه، 2000م، ص30).

فَعْلُــوه: من ذلك قَرْنُوة قال ابن السكيت: هي عشبة تنبت في ألوية لرمل ودكادكه تنبت صُــعُداً، ورقهــا أغبر يشبه ورق الحَندقوق، و لم يجئ على هذا المثال إلا تَرْقُوة، وعَرْقُوة، وعَنْصُوه، وثَنْدُوه(الجوهري، 1984م، ص182، ابن منظور، د.ت، ص77، السيوطي، 1986م، ص68).

فَاعُــلٌ: ومن ذلك الهَاوُن، الذي يُدُّق فيه، مُعرب، وكان أصله هاوونٌ لأن جمعه هواوين مثل قانون وقوانين، فحذفوا منه الواو الثانية استثقالاً، وفتحوا الأولى لأنه ليس في كلامهم فاعُلٌ بالضم(الجوهري، 1984م، ص2218).

فَعَلاء: ذكر الجوهري أنه ليس في الكلام فَعَلاء إلا خنفاء وفرقاء اسماء مواضع ،وأضاف في موضع آخر الدَأَثاء (الأمة) ويشير إلى أنه نادر بتحريك حرف الحلق لأن فَعَلاء بفتح العين لم يجئ في الصفات وإنما في الأسماء وذكر ثعلب ثَأَداء وفَرَقَاء. وذكر الفراء السَحَناء وقال أبو عبيدة : لم أسمع أحداً يقولها بالتحريك غيره وقال ابن كيسان إنما حركها لمكان حرف الحلق، وزاد ابن القوطية نَفَساء لغة في النُفْساء(الجوهري، 1984م، ص2133، 2002، 281، ابن منظور، د.ت، ص1090، السيوطي، 1986م، ص52-53).

فُعَاعِيل: نحو ماء سُخَاخين على "فُعاعيل" بالضم وليس في كلام العرب غيرة(الجوهري، 1984م، ص134). وقال كراع: ولا نظير لسُخَاخين(ابن منظور، د.ت، ص116، السيوطي، 1986 م، ص55).

فَعْلِيل: يقول :السِرْجين بالكسر معرب لأنه ليس في الكلام فَعْلِيل بالفتح، ويقال سِرْقين(الجوهري، 1984م، ص2135، 1751).

فَعَلَّى: ويسوق على ذلك مثالاً هو مكْوَرَّى، (اللئيم)، وقيل (عظم روثة الأنف)، قال ابن السراج: وهو مَفْعَلَّى بتشديد اللام لأن فَعَلَّى لم يجئ قال: وقد تحذف الألف فيقال مكْوَرٌّ"(الجوهري، 1984م، ص810). وفي اللسان "فسرها السيرافي بأنه العظيم روثة الأنف، وكسر الميم فيه لغة، مأخوذ من كَوَّره إذا جمعه، قال : وهو مَفْعَلَّى بتشديد اللام، لأن فَعَلَّى لم يجئ، وقد يحذف الألف فيقال مِكْوَرٌّ والأنثى في كل ذلك بالهاء قال كراع: ولا نظير له...(ابن منظور، د.ت، ص313).

فَعَّلٌ: ومن ذلك قوله "البَقَّمُ: صبغ معروف وهو العندم.. وقلت لأبي على الفَسَوِيّ: أعربي هو؟ فقال : معرب. قال وليس في كلامهم اسم علي فَعَّلَ إلا خمسة: خَضَّمُ بن عمرو بن تميم وبالفعل سُمّي، وبَقَّم لهذا الصبغ. وشَلَّم: موضع بالشام وهما أعجميان، وبَّدر اسم ماء من مياه العرب وعَثَّرُ: اسم موضع، ويحمل أن يكون سُمِّيا بالفعل، فثبت أن فَعَّل ليس في أصول أسمائهم وإنما يختص بالفعل...(الجوهري، 1984م، ص1873، 1914). وفي اللسان "قال ابن بري: وذكر أبو منصور الجواليقي في المعرب: تَوَّج موضع وكذلك خَوَّر(ابن منظور، د.ت، ص247).

فُعِّيل: ومن ذلك قوله في النسب إلى "الدّرّ" قال أبو عبيد: إن ضممت الدال قلت: دُرِّيّ، ويكون منسوباً إلى الدُّرِّ على "فُعْلِيّ" ولا تهمزه لأنه ليس في كلام العرب فُعِّلِيٌّ.. ومن همز من القراء فإنما أراد فُعُّول: مثل سُبُّوح فاستثقل، فرد بعضه إلى الكسر، وحكى الأخفش عن بعضهم: دَرِّيء من درأته، وهمزها، وجعلها على فَعِّيل مفتوحة الأول(الجوهري، 1984م، ص49).

وفي قول الجوهري خلل عند قوله: ولا تهمزه لأنه ليس في كلام العرب فُعْلِيٌّ والصحيح فُعِّيل على أن الهمزة أصلية تمثل لام البناء وفي اللسان ما يعزز هذا ،يقول صاحب اللسان:

"قال أبو عبيدة : إن ضممت الدال، فقلت دُرِّيٌّ، يكون منسوباً إلى الدُّرِّ على فُعْلِيّ. ولم تهمزه لأنه ليس في كلام العرب فُعِّيلٌ، قال الشيخ أبو محمد ابن برى في هذا المكان: قد حكى سيبويه أنه يدخل في الكلام فُعِّيلٌ، وهو قولهم للعُصْفر مُرِّيق، وكوكب دُرِّيء، ومن همزه من القراء، فإنما أراد فُعُّولا مثل سُبُّوح فاستثقل الضم فرد بعضه إلى الكسر(ابن منظور، د.ت، 960، السيوطي، 1986م، ص52).

فُعْلاء: ومن ذلك القُوَباء: داء معروف يتقشَّر ويتسع يقول: وقد تسكن الواو منها استثقالاً للحركة على الواو؛ فإن سكنتها ذكرت وحذفت والياء فيه للإلحاق بقرطاس والهمزة منقلبة منها. قال ابن السكيت: وليس في الكلام فُعْلاء: مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودة إلا حرفان الخُشّاء وهو العظم الناتئ وراء الأذن وقُوْباء، قال :والأصل فيهما تحريك العين: خُشَشَاء وقُوَباء. قال الجوهري: والمُزَّاء عندي مثلها، فمن قال قُوَباء بالتحريك قال في التصغير قُوَيْباءُ، ومن سكن قال قُوَيْبِيّ(الجوهري، 1984م، ص206، 207، 896، 1004).

وفي اللسان "ونظيره في الكلام القُوْباء وأصله القُوَباء بالتحريك، فسكنت استثقالاً للحركة على الواو لأن "فُعْلاء" بالتسكين ليس من أبنيتهم... وهو وزن قليل في العربية(ابن منظور، د.ت، ص835، السيوطي، 1986، ص53، ابن خالويه، 2000م، ص27).

فِعَلاء: قال أبو زيد: الحُولاءُ: الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا ولد، وفيها لغة أخرى الحِوَلاءُ. قال الخليل: ليس في الكلام فِعَلاءُ بالكسر ممدودة الإحِوَلاء وعِنَباء وسِيَراء(الجوهري، 1984م، ص1679). وفي اللسان :وحكى ابن القوطية خِيَلاء لغة في خُيَلاء حكاه ابن بري.." (ابن منظور، د.ت، ص761، السيوطي، 1986م، ص55).

فَعْلِل: نحو نَرْجِس، والنون زائدة، لأنه ليس في الكلام فَعْلِل، وفي الكلام (نَفْعِل) فلو سميت به رجلاً لم تصرفه لأنّه مثل نضرب، ولو كان في الأسماء شيء على مثال فَعْلِل لصرفناه كما صرفنا نَهْشَلاً، لأن في الأسماء فَعْلَلاً مثل جَعْفَر(الجوهري، 1984م، ص934). وفي اللسان النِّرجس بالكسر، من الرياحين معروف وهو دخيل، ونِرْجس أحسن إذا أعْرِب وذكره

ابـــن سيدة في الرباعي بالكسر. وذكره في الثلاثي بالفتح في ترجمة رَجَس..."(ابـــن منظور، د.ت، 614، السيوطي، 1986م، ص62-63).

فَعْـــيَلٌ: نحـــو الـــيَهْيَرٌّ بتشـــديد الراء: صمغ الطلح... وهو تَفْعَلٌ، لأنه ليس في الكلام فَعْيَلٌ(الجوهري، 1984م، ص856). وفي اللسان" ... واختلفوا في تقديرها فقالوا يَفْعَلَّة، وقالوا فَـــيْعَلَّة، وقولـــوا، فَعْلَلَة... قال سيبويه: أما يَهْيَرّ، مشددة فالزيادة فيه أولى لأنه ليس في الكلام فَعْيَلٌ وقد نقل ما أوله زيادة، ولو كانت يَهْيَرٌ مخففة الياء كانت الأُولى هي الزائدة أيضاً، لأن الياء إذا كانت أولاً بمنزلة الهمزة(ابن منظور، د.ت، ص855).

فَعُـــلان: نحو السَّبُعان يقول: "والسَّبُعان بضم الباء: موضع، و لم يأت على فَعُلان غيره(ابن منظور، د.ت، ص1227). وفي اللسان: ولا يعرف في كلامهم اسم على فَعُلان غيره(ابن منظور، د.ت، ص90، السيوطي، 1986م، ص55).

فَـــيْعِل: ذكر الجوهري أنه لا يجيء في كلام العرب فَيْعِل بكسر العين إلا معتلاً نحو سَيِّد ومَيِّت وقيل في الطيلَسان بفتح اللام. الطَيْلِسان بكسر اللام. وفي اللسان قال الأزهري و لم أسمـــع فَـــيْعِلان بكسر العين، وإنما يكون مضموماً كالخَيْزُران، و الحَيْسُمان، ولكن لما صارت الضمة والكسرة أختين واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة موضع الضمة وحكـــي عن الأصمعي أنه قال: الطيلسان ليس بعربي، قال وأصله فارسي إنما هو تالشان فأعـــرب، قال الأزهري: و لم أسمع الطَيْلِسان بكسر اللام، لغير الليث(الجوهري، 1984م، ص 944، ابن منظور، د.ت، ص604، السيوطي، 1986م، ص56).

فِعْلاء: ومن ذلك سِيْناء بالفتح والكسر والفتح أجود كما يقول في النحو؛ لأنه مبني على فَعْـــلاء: قـــال: والكسر رديء في النحو، لأنه ليس في أبنية العرب فِعْلاء ممدود مكسور الأول غـــير مصروف، إلا أنْ تجعله أعجمياً، وقال أبو علي إنما لم يصرف لأنه جعل اسماً للبقعة(الجوهري، 1984م، ص2142، ابن خالويه، 2000م، ص22).

تَفْعَلٌ: ومن ذلك قوله "التَوْلَجُ" كناس الوحش الذي يَلجُ فيه، مثل الدَوْلج قال سيبويه التاء مبدلة من الواو وهو فَوْعَلٌ لأنك لا تكاد تجد في الكلام "تَفْعَلٌ" اسماً وفوعل كثير(الجوهري، 1984م، ص348، ابن منظور، د.ت، ص980).

فَعِّيل: قال الجوهري "ومطَرِّفُ بن عبدالله بن الشِخِّير، مثال الفِسِّيف، لأنه ليس في كلام العـــرب فَعِّيل ولا فُعِّيل، أي بفتح الفاء أو ضمها مع تشديد العين مكسورة فيها(الجوهري، 1984م، ص694).

فُعُّول: ذكر الجوهري أنه لم يجئ على هذا البناء إلا قُدُّوسٌ وسُبُّوح، وذكر ثعلب أنهما قد يفتحان والضم فيها أكثر أما اللحياني فقال أن المجتمع عليه فيهما هو الضم، وفتحه جائز، ووصـــفه الأزهـــري بأنــه ليس بالكثير(الجوهري، 1984م، ص961، وابن منظور، د.ت، ص33، السيوطي، 1986م، ص62).

فَعْلُل: يقول الجوهري:(التَنْضُب :شجر ،والتاء زائدة لأنه ليس في الكلام فَعْلُل وفي الكلام تَفْعُـــل مثـــل تَتْفُل(الجوهري، 1984م، ص226، السيوطي، 1986م، ص64، ابن خالويه، 2000، ص 120).

فِعْلَل: وسبق ذكر هذا البناء في أبنية الأسماء الرباعية، ولكن آثرت الإشارة إلى قول الخليل الذي يرويه الجوهري بقوله: "قال الخليل: ليس في الكلام، فِعْلَلٌ إلا أربعة أحرف: دِرْهَمٌ، وهِجْرَع، وهِبْلَعٌ، وقِلْعَمٌ وهو اسم(الجوهري، 1984م، ص1250).

فَعْلـــى: قال الجوهري : وقوله تعالى: "قسمة ضِيْزى" أي جائرة وهي فُعْلَى مثل " طُوْبي وحُبْلى، وإنما كسر الظاء لتسلم الباء، لأنه ليس في الكلام فِعْلَى صفة وإنما هو بناء الأسماء كالشِـــعْري والدِفْلى"(الجوهري، 1984م، ص883). قال ابن سيده "وإنما قضيت على أولهما بالضـــم لأن الـــنعوت للمؤنث تأتي إما بفتح وإما بضم؛ فالمفتوح مثل سَكْرى وعَطْشى والمضموم مثل أُنْثى وحُبْلى، وإذا كان اسماً ليس بنعت كسر أوله كالذِكرى والشِعْرى(ابن منظور، د.ت، ص959، السيوطي، 1986م، ص53).

المشتقات

اسم الفاعل:

وهو وصف مشتق من الفعل، للدلالة على الفعل ومن قام به. ويكون متجدد الحدوث غير ثابت.

ولعل المتتبع لآراء العلماء حول أبنية اسم الفاعل يجد نفسه أمام رأيين يتمثل الأول منهماقي أن لاسم الفاعل بناءً واحداً هو "فاعل" ويتبنى هذا الرأي ابن الحاجب في "الكافية" والزمخشري في "المفصل"(ابن الحاجب، د.ت، ص198، الزمخشري، د.ت، ص226) أما الرأي الآخر فيقضي بأن لاسم الفاعل أبنية متعددة ، يكون فيها بناء "فاعل" مقيساً من "فَعَلَ" متعدياً كان أم لازماً ومن "فَعِلَ" المتعدي كذلك نحو ضرب ضارب ،وذهب ذاهب ،وشرب شارب . أما (فعِل) اللازم فيأتي منه قياسا على وزن "فَعِلٌ" نحو فَرِح فَرِحٌ- وبطر بِطرٌ وغرثَ غرثٌ "جائع". وعلى وزن "فَعْلان" نحو: شَبِع شَبْعان، وصدي صَدْيان، وعلى وزن "أفعْل" نحو سَودَ أسود، وحَوِلَ أحول وقل أن يأتي على فاعل نحو أمن فهو آمن. أما "فَعُل" فالمطرد في هذا البناء أن يأتي على "فَعْل". أو "فعيل" نحو شَهُمَ فهو شَهْمٌ، وصَعُب فهو صعْب وظرفُ فهو ظريف، وشَرُف فهو شريف وقل مجيئه على "أَفْعل" نحو" خَطُبَ فهو أخطب ، كما يأتي على "فَعَلٍ" نحو" بَطُل فهو بَطَل وقد يأتي كذلك على فَعَال وفُعال نحو: جَبُن فهو جَبَان، وفرت فهو فُرات وقد يأتي على "فُعُلٍ" نحو: جَنُب فهو "جُنُبٌ" وقل كذلك وروده على "فاعل" نحو حَمُض فهو حامض. كما انه قد يأتي من "فَعَل" مفتوح العين وقياسه "فاعل" على غير ذلك نحو شاخ فهو شَيْخ، وشابَ فهو أشيب، وطاب فهو طيّب. وعَفَّ فهو عفيف. أما أصحاب هذا الرأي فابن مالك، وابن الناظم، وابن عقيل، والميداني وأبو حيان الأندلسي، وغيرهم(ابن الناعم، 2000م، ص314-315، ابن عقيل، د.ت، ص103-105، الميداني، 1982م، ص185-187، الأندلسي، 1984، ص233..

ولعل مما تدعو الإشارة إليه، أن الجوهري لم يقدم شيئاً فيه جِدّة ، بل كان إلى جانب ذلك مقلاً في إيراد الأمثلة التي تتناول هذا المشتق . لذلك سأعتمد على الأمثلة المستقاة من كتب اللغة الأخرى، إلى جانب ما استخلصته من الصحاح .

اسم الفاعل من الثلاثي المجرد:

يصـــاغ اسم الفاعل من "فَعَل" المتعدي، واللازم. و "فَعِل" المتعدي على وزن "فاعل" ويتبع الصياغة تغير في البنية فالفعل المعتل العين، يقلب حرف العلة في وزن فاعل همزة نحو باع بائع. أما إن كانت العين معتلة متحركة فلا قلب فيها نحو صَيِد صايد. كما أن الفعل إذا كان مهموز الفاء فإن الهمزة تبدل مدة نحو أزف آزف وهناك الكثير من التغيرات التي تصـحب صـياغة اسم الفاعل ومن الأمثلة التي تمثل أبنية "فَعَل" اللازمة والمتعدية وفَعِل المـتعدية قولنا نصر فهو ناصر، وضرب، فهو ضارب، ومنع فهو مانع وذهب فهو ذاهب وركب فهو راكب، وعلم فهو عالم وربما يأتي فعيل بمعنى فاعل نحو سميع وسامع، وعريف وعارف، وعليم وعالم كما أن "فَعَل" يأتي بمعنى فاعل نحو فَرَطُ (الذي يتقدم الواردة) وهو فَعَـــلٌ بمعنى فاعل مثل (تَبَعُ بمعنى تابع، ورجل رَأَدُ بمعنى رائد وهو كذلك فَعَلٌ بمعنى فاعل قال أبو ذؤيب:

فبات بجمع ثم آل إلى منىً   فأصبح راداً يبتغي المزج بالسحل

وقـــد يأتي مفعول بمعنى فاعل كذلك نحو قطّ السعد فهو مقطوط، إذا علا ولم يقولوا قـــاطٌّ ذكره ابن سيده وهو نادر(الجوهري، 1984م، ص1330، 1233، 1402، ابن عقيل، د.ت، 103، الميداني، 1982، ص185).

*اما اسم الفاعل من "فَعِل" اللازم فيأتي على أبنية متعددة منها.

"فَعِلٌ" نحو نَظِرَ نَظِرٌ وبَطِرَ، بَطِرٌ، وغَرِث غَرِثُ (جائع)

"فَعْلان" نحو شَبِعَ شَبْعان، رَوَي رَيّان وعَطِش عَطشان

"أفعَل" نحو سَوِد أسود، وجهر أجهر، وَحوِلَ أحول(ابـــن عقيل، د.ت، ص104، ابن مالك، د.ت، ص72، ابـــن الناظم، 2000، ص315، الميداني، 1982، ص186-187، الجوهري، 1984م، ص1012، 681).

أما اسم الفاعل من "فَعُل" مضموم العين، فيأتي على أبنية متعددة كذلك نحو:

- فَعْـــل: وكثر مجيء اسم الفاعل من فَعُل على هذه الصيغة نحو ضَخُم فهو ضخم، وشَهُم فهو شَهْمٌ وسَهُل فهو سَهْلٌ.

- فَعِـيل: وكثر كذلك اسم الفاعل منه على هذه الصيغة، ومن ذلك قولنا: ظَرُف فهو ظريف، وحَلُم فهو حليم، وثخُن فهو ثخين.
- أفْعَـل: وأشار ابن مالك، إلى أنه يقل مجيء اسم الفاعل على أفْعَل نحو خَطُب فهو أخطب.
- فَعَلٌ: نحو بَطُلَ بَطَلٌ، وحَسُن فهو حَسَنٌ.
- فَعَال: نحو جَبُن فهو جبان.
- فِعْلٌ: نحو غَفَر غِفْر، و مَلُح مِلْحٌ.
- فُعَال: نحو فَرُت فرات، شَجُع فهو شجاع.
- فُعُل: نحو جَنُب فهو جُنُبٌ.
- فُعْل: نحو صَلبُ فهو صُلْبٌ.
- فاعل: وقد يأتي على فاعل، نحو حَمُضَ فهو حامض.

وقد يشترك كل من "فاعل و فعيل" في بناء واحد نحو مَجُدَ "ماجد ومجيد" ونَبُه، نابه، ونبيه".

وهـذه الصيغ كمـا أشار العلماء تتراوح بين القلة والكثرة فبعضها يكثر من فَعُل وبعضها يقل مجيئه، نحو "أفعل" كما أسلفت(ابن مالك، د.ت، ص427، ابن عقيل، د.ت، ص105، ابن الناظم، 2000م، ص315، الميداني، 1982م، الأندلسي، 1984م، ص233، 234، الجوهري، 1984، ص1733، 1398، 212، 1635، 2090، 406، 456، 259، 103، 163، 1072).

وأرى أن هـذه الصيغ، ما هي إلا صفات مشبهة باسم الفاعل؛ لأن صفة الثبوت والديمـومة تغلـب علـيها، وأذهب إلى أن لاسم الفاعل من الثلاثي بناءً واحداً هو بناء "فاعل".

اسم الفاعل من غير الثلاثي:

ويشمل الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد والمزيد ويجيء على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حـرف المضـارعة مـيما مضمومة وكسر ما قبل الآخر وهو صورة واحدة .وقد أشار الجوهري بصورة غير مباشرة إلى هذا من خلال الأمثلة التي أورد ، والشواذ التي خالفت القاعدة ومن أهم الأبنية التي أشار إليها الجوهري من خلال أمثلة:

- مُفْعِل: نحو أفتن مُفْتِن، ومنها كذلك أكرم مُكْرِم.

- مُفَعِّل: نحو أيّد مؤيِّد، ومنها كذلك كَبَّر مُكبِّر.
- مُفَعْلِل: نحو طمأن مُطَمْئِن ودَحَرج مُدَحْرِج(الجوهري، 1984م، ص2176، 443، 158 ، ابن مالك، د.ت، ص436).

وهـــنالك الكثير من الأبنية التي تأتي لاسم الفاعل، حسب الفعل ووزنه وما هذه الأمثلة إلا استدلال على كيفية الصياغة.

ومما سمع في غير الثلاثي وعده الجوهري، وكثير من العلماء شاذا أبنية متعددة منها:

- فاعل: نحو أيفع، يافع، وأبقل- باقل، وأدرس فهو دارس وأقرب قارب (دنوّ الإبل) وأمحـــل فهـــو ما حل، وربما جاء في الشعر "مُمْحِل" كما يشير الجوهري إلى قول حسان(الجوهري، د.ت، ص1124):

إمّا تـــــرى رأسي تَغَيّر لونه . . . شمطاً فأصبح كالثغام المحلِ

(الجوهري، 1984م، ص1310، 1636، 1817)

- فَعُول: نحو أعقّ عَقُوق(الجوهري، 1984م، ص1528، الحديثي، 1965م، 266، 267).
- مُفْعَل: نحو ألفج (أفلس) مُلْفَج، وأسهب مُسْهَب، وأحصن مُحْصَن(الجوهري، 1984 م، ص1585، 150، 339، الميداني، 1982م، ص195-196).

أما آراء المحدثين في اسم الفاعل فقد عرضت لبعضها في بابي الإعلال والإبدال، وسأقصر حديثي على بعض الأبنية.

*المعتل الآخر: نحو رمى، ورجا، ونحوها من الأفعال فعند صياغة اسم الفاعل منها، تكون على "رامٍ" والأصل فيها راميٌ فالمعروف عند جمهور العلماء أن الياء تحذف منها في حالتي الرفع والجر دون النصب. ويرى بعض المحدثين أن ما حصل في مثل "رامٍ" و "راجٍ" ما هو إلا تشـــكل لمـــزدوج حركي مرفوض. هو "yu" و "yi" فتقوم اللغة بالتخلص منهما عن طريق الحذف وتعويض المحذوف في حالة التعريف عن طريق مد الكسرة السابقة لهما وفي حالة التنكير تضاف الساكنة وهي التنوين.

ramiyu	rami	>alrami
ramiyi	rami	ramin

وأرى أن مـــا حـــدث، لا يعــدو كونه نزوعا من اللغة إلى الوقوف على مقطع مغلق في المرحلة، الأخيرة وابتعاداً إلى حد ما عن المقطع المفتوح، والذي يمثله التحليل التالي:

ra/min rami ramiyu

حـــيث حدث ما سبق ذكره من حذف للمزدوج الحركي، وتعويضه بالتنوين الذي يمثل نهايـــة مقطع مغلق(min) لتصبح الصيغة المقطعية (ص حَ+ ص ح ص) (كـــنانعه، 1995، ص 178، عبدالجليل، 1998م، ص291).

وفي نحو(دعو) فعند صياغة اسم الفاعل منه فإن ما يحدث يكون على هذا النحو:

(في حالة التعريف) >alda<I da<I da<iwu

(في حالة التنكير)da<in da<I da<iwu

حـــيث يحـــذف المـــزدوج الحركي، ثم يعوض عنه بتطويل الحركة في حالة التعريف >alda<i.

وفي حالة التنكير يحذف المزدوج الحركي، ثم يؤتى بالتنوين (النون الساكنة)؛ لإغلاق المقطع المفتوح da<in.

أمـــا اسم الفاعل من غير الثلاثي، فأشير إلى وزن (فَعَّل) من الناقص فقد أشار البعض إلى أن الحركة المزدوجة لها أثر في مثل هذا البناء نحو:

قَضّى مُقَضّيٌ

kaddaya mukaddiyu

فقـــد تشـــكل فيها مزدوج حركي صاعد (yu) تخلصت منه اللغة بالحذف، فصارت الكلمـــة بعد الحذ(mukaddi) وعوض المحذوف بإطالة الكسرة في حالة التعريف وفي حالة التنكير يؤتى بالتنوين (نون ساكنة)؛ لإغلاق المقطع المفتوح(كنانعه، 1995م، ص179-183).

صيغ المبالغة

هـــي أبنية محولة عن اسم الفاعل، للدلالة على المبالغة والتكثير ويكاد الإجماع يكون علـــى أن صياغتها تكون من الثلاثي المجرد، دون المزيد وما ورد من غير الثلاثي فهو شاذ وذهـــب الـــبعض إلى أنها لا تجيء إلا من الثلاثي المتعدي، وما جاء من اللازم فهو صفة مشبهة. ولكن المتتبع لكتب اللغة لا يكاد يجد إشارات واضحة حول الأصل الذي تصاغ

منه ثلاثي متعدٍ أم متعد ولازم. ولكن المتفق عليه هو أنها لا تصاغ من غير الثلاثي. ونجد ذلك عند جل العلماء .ولعل الجوهري أحد هؤلاء الذين أشاروا بصورة مباشرة إلى ذلك بقـولـه (والـدَّرَّاك: الكـثير الإدراك، وقلما يجيء فَعَّال من أَفْعَلَ يُفْعِل. إلا أنهم قد قالوا حسّاس دَرّاك لغة أو ازدواج) (الجوهري، 1984م، ص1583، العيني، د.ت، 126، الحديثي، 1965، ص269)، وذلـك لأن دَرّاك مـن أدرك وهو مزيد وهذا إقرار مباشر بذلك ولكن المتتبع للأمـثلة التي جاءت على الصيغ المختلفة للمبالغة يجد أنها صيغت من أفعال ثلاثية متعدية، وأخرى لازمة مما يدل دلالة واضحة على أنها تصاغ من المتعدي واللازم.

ومن خلال استقرائي للصحاح، وجدت إشارات إلى بعض هذه الصيغ. ولعل من أهمها:

- مِفْعال: نحو امرأة مِئناث أي كثيرة الولادة للإناث، وفرس مهراج (كثير الجري)، ورجـل مِجـواد (مجيد كثيراً)، ومنحار لقوله أنه لمنحار بوائكها أي ينحر سمان الإبـل، ورجل مِطلاق للنساء (كثير الطلاق). ومما ذكره العلماء مِهذارو مِعطاء (كثير العطاء)، والمِهداء (كثير الإهداء) (الجوهري، 1984م، ص272، 350، 462، 824، 1519، 2430، الاستراباضي، د.ت، ص179).
- فَعّال: نحو قوله سَوّاق، قال الراجز.

قد لفّها الليل كسّواق حُطَمْ

ليس يراعى إبل ولا غَنَمْ.

ومـن ذلـك أيضـاً قـولهم صَبّار، في كثير الصبر، وهراج كثير الجري، وجَبّار ومَهّار وكَفّار(الجوهري، 1984م، ص1499، 350، الميداني، 1982م، ص192، العيني، د.ت، ص124)

فَعَّالة: نحو قولهم نسَّابه، أي عليم بالإنساب، والهاء للمبالغة وبقاقة للكثير الكلام، ووهّابه "كثير الهبة للأموال"(الجوهري، 1984م، ص224، 1451، 186، ابن القطاع، 1999م، ص283).

فُعَلـة: نحـو رجل قُعَدَة ضُجَعَةٌ (كثير القعود والاضطجاع) ورجل نُكَحَة (كثير النكاح) رجل طُلَقَة (كثير الطلاق) وهُمَزَة (كثير الهمزة) (الجوهري، 1984م، ص525، 413، 1519).

- فِعِّـيْل: نحـو شرِّيب (المولع بالشراب) والخِمّير، دِرِّيءٌ (شديد للتوقد) وسِكّير، سِجّيل (موضع فيه كتاب الفجّار) والفِسِّيق ومنها كذلك الظليل، وذكر صاحب

شـــرح المراح معنى فِعّيل للمبالغة هو الذي يداوم على الشيء ويولع به(الغيني، د.ت، ص125، الجوهري، 1984م، ص153، 48، 2133، 678)..

- فَعُول: نحو صَبُور، وأؤوب وهذه الصيغة مما يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كانت بمعنى "فاعل" فنقول رجل صبور وامرأة صبور واستثنى من هذا حرف واحد، قالوا هذه عدوة الله . قال الفراء : وإنما أدخلوا الهاء تشبيها لها بصديقة؛ لأن الشيء قد يبنى على ضده(الاستراباذي، د.ت، ص180، العيني، د.ت، ص124، (الجوهري، 1984م، ص 2419، 337، 89)
- مِفْعِـيل: نحـو فـرس مِحْضِير (كثير العدو) ،ومِسْكير (كثير السكر) ومِسْكين، ويســتوي في هذه الصيغة المذكر والمؤنث. يقال امرأة مسكينة، ومسكين تشبيها بـالفقير ومـنها كـذلك معطير (كثير العطر) ومنطيق(الاستراباذي، د.ت، ص179، (الجوهري، 1984م، ص632، 687، 2137، العيني، د.ت، ص125).
- فَعِـلُ: نحو فَرِق، وفَزِع، وخَافٌ شديد الخوف، ورجل مال(كثير المال)، ورجل نـال كـثير النـوال وأصـلها علـى فَعِل. بكسر العين. ومنها كذلك طَعِم،و لَبِسُ(الجوهري، 1984م، ص1358، 1361، 2571، الحديثي، 1965، ص272-273).
- فَعُولة: نحو رجل عَروفة بالأمور (عارف بها) وملولة، وفروقه(الجوهـري، 1984م، ص 1402، الميداني، 1981م، ص195، الحديثي، 1965، ص269).
- فُعَّـل: نحو صُوّم،و زُمَّل (الجبان) وجُبَّأ (الجبان) (الجوهري، 1984م، ص970، الحديثي، 1965، ص274).

هـذه أبرز صيغ المبالغة التي أوردها الجوهري، ومن تمام القول أن هناك صيغ أخرى للمبالغة غير ما أسلفت، أشار إليها العلماء ولعل من أهمها مِفْعَل نحو مِطْعن ومِدْعس (آلة يـدعس بها) وفَعَّال نحو صَنَّاع وحَصانَ ،وفَعيلَ نحو عَليم، ورَحيم، وقدير. وفاعل "شغل شاغل" (وهم ناصب)، وفُعَّال "نحو طُوّال" وفاعله نحو "راوية"، ومِفْعالة "مجذامة" وفُعّيل (سُـكيّت) وفِعال هـجان، وفُعالة (لُوامة) (الاسـترباذي، د.ت، ص179-180، 136، الميداني، 1982م، ص194-195، الحديثي، 1965، ص272-274).

اسم المفعول:

وصف مشتق من الفعل المبني للمجهول، للدلالة على حدث، وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد ويبنى من الثلاثي المجرد، على زنة "مفعول" ويكون من الصحيح نحو صُلب مصلوب عليه، وبُعِج مبعوج وبُرِد مبرود. زُئِر مزءور (مذعور) (الجوهري، 1984م، ص164، 300، 445، 479، العيني، د.ت، ص129).

أما اسم المفعول من الأجوف فقد ذهب الخليل إلى أن واو مفعول تحذف عند صياغة اسم المفعول منه وذهب الأخفش إلى أن عين الفعل هي التي تحذف وتقلب واو مفعول ياء في الأجوف اليائي(الجوهري، 1984م، ص1189، الحديثي، 1965، ص280) والأمثلة كثيرة في هذا الباب نحو صان، مصون وهاب، مهيب، وخاط مخيط، وعاب معيب، وكال مكيل.

وقد ترد بعض الأمثلة على تمامها وقد ترد على النقصان، أي الحذف فمن ذلك قولهم مكيل، ومكيول، ومخيط، ومخيوط، ومعيب، ومعيوب وما جاء مخالفاً للقاعدة جاء على الأصل ويشير الجوهري إلى شذوذ حرفين وردا على التمام، من الواو الذي لا يرد على التمام لصعوبة نطق الواوين بقوله "وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام، إلا حرفان: مِسك مَدوُوف، وثوب مصوون، فإن هذين جاءا نادرين، والكلام مدوف ومصون؛ وذلك لثقل الضمة على الواو، والياء أقوى على احتمالها منها، فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتمام والنقصان نحو ثوب مخيط ومخيوط"(الجوهري، 1984م، ص 1361، 1814؛ 2153، 190، 239).

أما رأي الجوهري في المحذوف فهو يخالف الخليل، ويتبنى رأي الأخفش القائل بأن المحذوف هو عين الفعل لا واو مفعول وأرى حجة الاخفش والجوهري قوية لأن واو مفعول جاءت لمعنى، وحذفها يعني انتفاء معناها الداخلة لأجله، وهو المفعول يقول الجوهري: "والقول هو الأول، لأن الواو مزيدة للبناء فلا ينبغي لها أن تحذف والأصلي أحق بالحذف لاجتماع الساكنين، أو علة توجب أن يحذف. وكذلك القول في كل مفعول من ذوات الثلاثة إذا كان من بنات الياء فإنه يجيء بالنقصان والتمام.." (الجوهري، 1984م، ص1126، سيبويه، د.ت، ص348).

أمـــا مُعـــتل الآخر، سواء بالواو، أو بالياء، أو الألف المنقلبة عن واو أو ياء. فإنه عند صياغة اسم المفعول منه فإن بعض التغيرات تحدث، فإن كان معتل الآخر بالياء نحو قضى وأصـــل الألـــف يـــاء، فإن واو مفعول تقلب ياء، ومن ثم تدغمان فتصبح الصيغة بداية (مَرْضُـــوْي) الـــتقت الـــواو، والياء، والأولى ساكنة فقلبت الواو ياء، ثم حدث الإدغام فاصـــبحت مَرْضِيٌّ، وقد يقال مرْضوٌّ، وقد ذكر الجوهري أن "مَرْضِيٌّ" و "مرضوٌّ" جاءت الأولى مـــنهما علـــى الأصـــل وجاءت الأخرى على القياس(الجوهري، 1984م، ص2357). والحـــال ذاتها يبدو في نحو مَغْزوٌّ ومغزيٌّ " وأشارت خديجة الحديثي، إلى رأي سيبويه في هـــذه المسألة بقولها: "قال سيبويه في اسم المفعول من الناقص الواوي، بأن الوجه أن تبقى الـــواو فيقال "معزوٌّ" لأنها من الواو، وقبل الواو المتطرفة حرف ساكن أو تقلب ياءً فيقال "معـــزيٌّ" شـــبهوها بـــ، "أدل" حيث كان قبلها حرف مضموم، ولم يكن بينهما حرف ســـاكن ثم قـــال: فالوجه في هذا النحو الواو والأخرى عربية كثيرة ويقال " رُضِي فهو مَرْضيٌّ أو مرضوٌّ"(الحديثي، 1965، ص280). ونجد تطابقاً بين رأي سيبويه والجوهري. ولعل من تمام القول الإشارة إلى أبرز الصيغ التي نابت عن اسم المفعول أهمها:

فَعِيْل: نحو قَتِيْل بمعنى مقتول، دريء بمعنى مدروء، خبيء بمعنى مخبوء وخميس بمعنى مخموس (ما طوله خمسة أذرع" وجريح بمعنى مجروح، وبعيج بمعنى مبعوج(الجوهـــري، 1984م، ص77، 51، 146ن 300، 924). وأشـــار ابن الناظم إلى أن "فعيل" ينوب عن مفعول ورغم كثرته إلا أنـــه غـــير مقيس، وهو مسموع كما ذكر ابن عقيل ولكنه غير مجمع على سماعه فقد أشار البعض إلى أنه مقيس(ابن الناظم، 2000م، ص316) في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل نحـــو جريح فإن كان فعيل بمعنى فاعل لم ينب قياساً نحو عليم. وجزم ابن مالك كما يشير ابن عقيل بعدم قياسته(ابن عقيل، د.ت، ص107-108).

فَعَـــلٌ: نحـــو نَقَـــدٌ بمعـــنى منقود، وقَبضٌ بمعنى مقبوض، ونَفَضٌ بمعنى منفوض وحَسَبٌ محسوب(الجوهري، 1984م، ص572، 110، 119).

فَعِل: ومما ذكره الجوهري مثالاً على ذلك رجل بَعِجٌ بمنى مبعوج(الجوهري، 1984م، ص300، الحديثي، 1965م، ص381).

فَعْلَــة: نحو جُفْله، وغرفة كما في قوله تعالى: (إلا من أغترف غرفة بيده) (البقرة، آية 249) بمعنى مجفول ومغروق(الجوهري، 1984م، ص1657، الغلاييني، 1992م، ص185).

فُعُــل: نحو سُلُب، بمعنى مسلوب، وفُتُح بمعنى مفتوح، وغُلُق بمعنى مغلوق، وهي فُعُلٌ بمعنى مفعول(الجوهري، 1984م، ص149، 389، 1538).

فَعْــلٌ (مصدر) نحو ماء سَكْبٌ بمعنى مسكوب، وماء غور بمعنى مغوور، وماء صَبٌّ، بمعنى مصبوب وبث بمعنى مبثوث(الجوهري، 1984م، ص148، 273).

فاعل: نحو ماء دافق بمعنى مدفوق وغامر بمعنى مغمور(الجوهري، 1984م، ص772، 773، 611 ، 1475، الحديثي، 1965م، ص283).

فُعول: نحو طريق ركوب أي مركوب(الجوهري، 1984م، ص139).

وأشار العلماء إلى "فِعْل" نحو ذِبْح بمعنى مذبوح(الأشموني، 1998م، ص244، ابن مالك، د.ت، ص 87).

اسم المفعول من غير الثلاثي:

يصـــاغ اســـم المفعول من غير الثلاثي، كما يصاغ اسم الفاعل أي بأخذ المضارع، وإبـــدال حـــرف المضارع ميماً مضمونه، وفتح ما قبل الآخر نحو أغمي عليه، فهو مُغْمى علـــيه وأذهـــب فهو مُذْهَب. ومما شذ عن القاعدة، وأشار إليه الجوهري قوله مبروز من أبـــرز، والقـــياس مُبْـــرَز (منشور) ومضعُوف من أضعف، ومزعوق من أزعَق (نشط)، والقياس مُزعق ومسلول من أسلَّ والقياس (مُسَلٌّ) محموم من أحَمَّ والقياس مُحَمَّ، ومملوء من "أمْلأ" والقياس "مُمْلأ" ومنبوت من أنبت، والقياس (مُنْبَت)، مقرور من أقرَّ والقياس "مُقَـــرٌّ"(ابن الناظم، 2000م، ص316، ابن عقيل، د.ت، ص106، الجوهري، 1984م، ص2446، 129، 865، 1390، 1490، 1731، 1905، 72-73، 268، 791).

وممـــا جانب الجوهري الصواب فيه قوله في (أفرحه") وافرحه مفْرِح ومفروح به ولا تقـــل مفـــروح" (الجوهري، 1984م، ص39). وهو بهذا يخالف القاعدة؛ لأن القياس "أفرحه" "مُفْـــرَح" قـــال ابن منظور : وأفرحة الشيء والدين: أثقله؛ المُفْرَحُ المثقلُ بالدين، ورجل مُفْرَح: محتاج مطلوب، فقير لا مال له"(ابن منظور، د.ت، ص1067).

أما آراء المعاصرين حول صيغة اسم المفعول:

فـــلا بد من الإشارة إلى أن سابقة الميم في صيغة مفعول، قد دارت حولها دراسات أشارت بعضها إلى أن سابقة الميم لم تستعمل في بعض اللغات السامية وذهبت أخرى إلى إنهـــا لم تستعمل صيغة مفعول مطلقاً وهذا ما ذهب إليه يحيى القاسم وما يعزز هذا وجود صيغ عبر بها عن صيغة مفعول نحو فعيل، وفاعل، وغيرها مما سلف ذكره وتعد صيغة فعيل هي الأكثر تعبيراً عن مفعول وقد عدها يحيى القاسم الأصل وأن الميم هي طارئة عليها وقد سيق لذلك أدلة عدة لاثبات ذلك ولا مجال لذكرها، ولكنه يشير إلى أن صيغة مفعول في بادئ الأمر كانت مقتصرة على الأفعال المعتلة فصيغت هذه الأفعال على "فعيل" و فعول" ولأن اللغـــة تمـــيل إلى توحيد الصيغ، انتقلت صيغة مفعول للأفعال الصحيحة زيادة على الأفعـــال المعتلة(القاســـم، 1994م، ص90-103، العزيني، 1996م، ص81-82، كناعنه، 1995، ص 186-189).

ولعـــل مـــن القضايا التي اختلف حولها القدماء وتستدعي توضيحها من وجهة نظر المحدثين هي صيغة مفعول من الأجوف الواوي، أو اليائي نحو قال وباع.

فقـــد أسلفت أن سيبويه وآخرين ذهبوا إلى أن المحذوف واو مفعول، وأن الأخفش، والجوهري ذهبا إلى أن المحذوف عين الفعل أما المحدثون فتباينت آراؤهم بين مصرح برأي، ومكتفـــي بالتحلـــيل الصـــوتي يقول الدكتور عبدالصبور شاهين فإذا رأى الصرفيون أن الأصل: مقوول ومبيوع، وأن المحذوف هو الواو الثانية في الأولى، والواو في الثانية كان لنا أن نخـــالفهم في هذا التقدير لأن هذه الواو المحذوفة هي واو صيغة "مفعول" وبسقوطها لا تـــؤدي الصـــيغة وظيفتا لذلك نرى أن المحذوف هو عين الكلمة الواو الأولى في مقوول، والـــياء في مبـــيوع ثم تبقى (مقول) كما هي دالة على المفعولية وتقلب الضمة الطويلة في (مـــبوع)، كسرة طويلة؛ تخفيفاً للمغايرة بين واوي الأصل فيقال: مبيع(شاهين، 1980م، ص 200).

ويـــرى آخـــر، أن ما حدث قد تم على مرحلتين: الخطوة الأولى حدثت فيها عملية مماثلـــة مدبرة متصلة، بين شبه الحركة (الياء) والضمة الطويلة التي تليها. حيث تحولت إلى كسرة طويلة، وفي الخطوة الثانية تخلصت اللغة من شبه الحركة "الياء" فأصبحت مبيع: mabyu< mabi< mabi<(كناعنه، 1995م، ص191، شاهين، 1980م، ص199-200)

وكمـــا أسلفت فإنني اتفق مع هذا في كون المحذوف عين الفعل، لا واو مفعول، لأنها جـــاءت لمعـــنى وحذفها يعني تجريدها من معناها. والتغيير الذي حدث في واو مفعول من الأجوف الياء، كان لبيان الأصل واقصد في "مبيع" أما من الأجوف الواو نحو مقول حيث حذفت كذلك شبه الحركة الواو على النحو التالي:

makul makwul

اسم التفضيل:

اســـم التفضيل: وصف على "أفعل" يصاغ للدلالة على أن شيئين واشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الأخر فيها(ابن يعيش، د.ت، ص604، الغلاييني، 1992م، ص193).

ولم اعثـــر في صحاح الجوهري، على آراء كثيرة تفصل الحديث حول اسم التفضيل ولكنها إشارات تناثرت في الكتاب ألمح من خلالها شرطاً من شروط صياغة أفعل التفضيل وأحوال أفعل التفضيل.

أمـــا شروط أفعل التفضيل، فقد أشار جل العلماء إلى أنه لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي الأحرف، مثبت متصرف، مبني للمعلوم، تام قابل للتفاوت غير دال على لون، أو عيب، أو حلية(الأشموني، 1998م، ص299-305).

وإذا أردنـــا التفضـــيل مما فقد شرطاً نأتي بمصدرها منصوباً بعد "أشد" ونحوها يقول الجوهري "وهذا أشد بياضاً من كذا، ولا تقل أبيض منه، وأهل الكوفة يقولون، ويحتجون بقول الراجز:

جارية في درعها الفضفاض

أبيض من أخت بني اياض

قال المبرد: ليس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمع عليه. وأما قول الراجز:

إذا الرجال شتوا وأشتد أكلهم　　　فأنت أبيضهم سربال طباخ

فيحتمل أن لا يكون بمعنى أفعل، الذي تصحبه مِنْ للمفاضلة وإنما هو بمنـــزله قولك: هـــو أحســـنهم وجهاً وأكرمهم أباً تريد حسنهم وجهاً وكريمهم أباً فكأني به قال: فأنت مبيضهم سرْبالاً فلما أضافه انتصب ما بعده على التمييز"(الجوهري، 1984م، ص1067).

وهـــو علـــى ما سبق من شروط، لا يصاغ من غير الثلاثي، ولا من الجامد نحو (نعم وبـــئس) ولا مما دل على عيب أو لون أو حلية كما لا يصاغ مما بني للمجهول. وقيل : "أزهـــى من ديك" وقيل هو أعطاهم للدراهم"، وقيل هو أسود من حنك الغراب" وكل ذلك شاذ(الأشموني، 1998، ص301-304).

أما أحوال اسم التفضيل فهي كما يرى العلماء، والجوهري، أربع حالات: تجرده من (أل) والإضافة، وإضافته إلى معرفة، وإضافته إلى نكره.

أما عن تجرده من (أل)، والإضافة فإن أفعل التفضيل لا بد من إفراده وتذكيره في جمع احـــواله مـــع اتصـــال بـــ (من)، الجارة للمفضل عليه "نحو" مررت برجل أفضل منك، وبرجال أفضل منك، وبإمرأة أفضل منك، وهذان أفضل منك وهاتان أنفع منك ولا يجوز أن تقـــول: مررت برجل أفضل، ولا برجال أفاضل، ولا بامرأة فضلى حتى تصل بمن، أو تدخل عليه الألف واللام.

أمـــا اقترانه "بال" فعند ذلك يمنع وصلة بـــ "من" وتجب مطابقته لما قبله، إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً نحو مررت بالرجل الأفضل، وبالرجال الأفضلين، وبالمرأة الفضلى وبالنساء الفضل ومررت بأفضلهم وبفضلاهن.

أما عند اضافته إلى نكرة، فيجب إفراده وتذكيره، وامتنع وصلة بـــ (من) نحو (خالد أفضل قائد)، وفاطمة أفضل امرأة، وهذان أفضل رجلين وهاتان أفضل أمرأتين والمجاهدون أفضل رجال، والمتعلمات أفضل نساء.

أما عند إضافته إلى معرفة، فيمتنع وصلة بـــ (من). وجاز فيه وجهان: إفراده وتذكيره كالمضـــاف إلى نكرة. ومطابقته لما قبله أفراداً، وتثنيته، وجمعاً، وتذكيراً، وتأنيثاً كالمقترن بال فمن غير المطابقة قوله تعالى: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) (البقرة، آية 96)، ومن استعماله في المطابقة قوله تعالى: "كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"(الأنعام، آية123). وممـــا اجتمع فيه قول الرسول الكريم "ألا أخبركم بأحبكم إليّ، وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون"(الجوهري، 1984م، ص577 ، الحديثي، 1965، ص284-285).

اسما الزمان والمكان:

هما اسمان يؤخذان من الفعل للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكان وقوعه نحو قولهم مطلع الشمس ومغرب الشمس، ويأتيان من الثلاثي المجرد ومن غير الثلاثي(الجوهري، 1984 م، ص110، 219، الاستربادي، د.ت، ص180-181، ابن مالك، د.ت، ص435).

أمـا مـن الثلاثي المجرد فلهما وزنان هما مَفْعَل ومَفْعِل بفتح العين وكسرها ونفصل القول فيهما:

مَفْعَـل: ويـأتي هـذا البناء من الثلاثي المجرد والمأخوذ من "يَفْعُل" المضموم العين أو "يَفْعَل" المفتوحهما أو من الفعل المعتل الآخر نحو رصد مرْصَد، لعب مَلْعَب، وثوى مَثْوى، وخـرج مخـرج(الاستربادي، د.ت، ص181،(الجوهري، 1984م، ص484-485، 47، 380، العيني، 1982م، ص173).

وقـد ورد مـن مَفْعَـل بالفـتح أحرف جاءت بالكسر على غير قياس وأشار إليها الجوهري مثل المسجدِ والمطلِع والمَغرِب والمشرِق والمسقِط والمفرِق والمجزِر والمسكِن والمرْفِق والمنـبتِ والمنسِـك وأشار الجوهري أنهم كسروا للدلالة على اسميتها وربما فتح في الاسم وسمـع فـيها الـوجهان الفتح والكسر ويشير إلى قول الفراء: والفتح في كلّه جائز إن لم يسمع(الجوهري، 1984م، ص484، 57).

وممـا خالف القاعدة كذلك قولهم "مَأْقِي، ومَأْوِي) بالكسر على وزن "مَفْعِل" ويشير الجوهـري إلى أن "مـأوِى" لغة في مأوَى الإبل خاصة" وهو شاذ أما "مأقِي" فهي لغة في مـؤق العين هو فُعْلى، وليس "مَفعِل" لأن الميم من نفس الكلمة وما يعزز قوله في "مأوى" ما ذهب إليه ابن السكيت في قوله أنه ليس في ذوات الأربعة مَفْعِلٌ بكسر العين إلا حرفان: مأقِـى العين، ومأوِى الإبل، وربما قصد مما اعتل آخره(الجوهري، 1984م، ص2247، 1553؛ الاستربادي، د.ت، ص183).

مَفْعِل: ويكون من باب فَعَل يَفْعِل مكسور العين، ومن المثال الواوي، نحو نزل مَنْزِل، ضرب مَضْرِب، ووبق موْبِق، ووعد مَوْعِد(الجوهري، 1984م، ص1562، 169).

ولعل ما تفرد به الجوهري في هذا الباب اعتبار المثال اليائي مما يكون على مَفْعِل يقول والمـيعاد: المواعدة والوقت والموضع وكذلك الموعد لأن ما كان فاء الفعل فيه واواً أو ياءً

ثم سقطتا في المعتل نحو يعد يزن ويهب ويضع ويئل فإن المفعل منه مكسور في الاسم والمصدر جميعاً(الجوهري، 1984م، ص552).

ولم يذهب احد من العلماء إلى ذلك وإنما ما يكون على مَفْعِل هو المثال الواوي دون اليائي يقول الاستراباذي والمثال اليائي بمترلة الصحيح عندهم لخفته تقول في يَيْقَظَ مَيْقَظ في المصدر والزمان والمكان ومنه قوله تعالى: "فَنِظَرة إلى مَيْسَرَة" بفتح العين(الاستراباذي، د.ت، ص 186).

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما قدمه الجوهري من أمثلة لم تحو أمثلة على المثال اليائي و لم أعثر على مثال يائي جاء على مَفْعِل.

ومما ورد شاذاً على مَفْعَل والأصل فيه أن يكون على مَفْعِل موْحَد، وموْرَق وموْكَل وموْضَع، وموْهَب، ومَوْزَن وهو سماعي كما يشير والقياس فيه الكسر(الجوهري، 1984م، ص 52، 1566، 2213، الاستراباذي، د.ت، 185-186).

أما الموضَع على مفعَل فأشار الجوهري إلى أن الفراء سمعها. كما قيل في "مَدِبّ" على مَفْعِل مَدَبٌّ على مَفْعَل وقياسه عل مَفْعِل بالكسر لكون مضارعه مكسور العين وذكر العلماء كما ذكر الجوهري أن المفتوح العين يكون مصدراً والمكسور يكون اسم مكان(الجوهري، 1984م، 124، 1299، الاستراباذي، د.ت، 182).

ومما جاء مضارعه بالفتح والكسر قولهم في رَبَط يرْبطِ، ويربُط والموضع على هذا يكون مرْبِط" ومَرْبَط(الجوهري، 1984م، ص1127).

اسما الزمان والمكان من غير الثلاثي:

ويكونان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول نحو قولهم أخرَج مُخْرَج وقام مُقام يقول الجوهري : وأما المُخرَج فقد يكون مصدر قولك أخرَجهُ، والمفعول به، واسم المكان والوقت، تقول، أخرجني مخرج صدق، وهذا مُخرجه، لأن الفعل إذا جاوز الثلاثة فالميم فيه مضمومة، مثل دحرج، وهذا مُدَحرجُنا شبَّه مُخْرَج ببنات الأربعة(الجوهري، 1984م، ص309 ، السيوطي، 1998م، 286، الاستراباذي، د.ت، ص186).

أما مَفْعَلة: فقد ذكر أن قياس الزمان والمكان التجرد من التاء ولكن دخول التاء يكون إما لدلالة الكثرة أو محلها فمن الكثرة نحو ومجبنة ومَجْهَلةُ ومن المحل مأسدة ومسبعة ومقْثاة

والهاء كما يرى العلماء لازمة فلا يقال مأسد ومَسبع. وقد جاء في المحل كذلك مَفْعُلة بضم العين، نحو مقثُأة، أما إن كان الاسم غير الثلاثي فلا يبنى منه ما يدل على الكثرة إلا ما شذ وحكـــى سيبويه مُثعْلبة ومعقربة، أي كثيرة الثعالب، والعقارب ولا يقاس عليها فلا يقال أرض معقربة(الأندلسي، 1984م، ص230-231، سيبويه، د.ت، ص94).

وأشار الجوهري إلى أنه قد يرد من غير الثلاثي ثم يبنون منه "مَفْعَلة" نحو أرض "مَعْقَرَة ومَـــثْعَلة" أي ذات عقارب وثعالب وهو قليل(الجوهري، 1984م، ص667، سيبويه، د.ت، ص94، الأندلسي، 1982، ص231).

أمـــا ملاحظـــات المحدثين حول اسمي الزمان والمكان فهي كذلك قليلة، فقد اكتفى الـــبعض ببـــيان طبيعة المقاطع التي تتكون منها وذهب آخرون إلى تكرار ما تناوله القدماء بشــــيء من الاختزال(شـــاهين، 1980م، ص120، نسقال، 1996م، 190-191، الجليل، 1998، ص 319-320).

وذهب آخرون إلى بيان ما حدث في بعض الصيغ من تحولات داخلية نحو التحول في الأجوف نحو "قام" "مقام" والأصل مَقْوَم "makwam جيث يتشكل مزدوج حركي صاعد (wa) تخلصـــت منه اللغة عن طريق اسقاط شبه الحركة (w) ثم تعويضه باطالة الفتحة على النحو التالي:

kala	makwal	<	makal	<	makal
(قال)	تشكل المزدوج		حذف شبه الحركة (w)		إطالة الحركة (a) (كناعـــنه،

1995م، ص191-192).

اسم الآلة:

هـــو اسم مبدوء بميم زائدة للدلالة على الأداة التي يكون بها الفعل و لم يشر الجوهري إليه مباشرة ولكن الأمثلة التي ساقها تعزز ما ذهبنا إليه ولعل مما يجدر الإشارة إليه أن الجوهري لم يذكر طبيعة الفعل الذي يصاغ اسم الآلة منه لكنه اكتفى بذكر أمثلة عليه.

ولعلـــه في هذا يحاكي اسلوب سيبويه في طرح هذا المشتق فسيبويه لم يذكر الفعل الذي يصاغ منه سواء أكان ثلاثياً أم غير ثلاثي متعدياً كان أم لازماً، ولكنه اكتفى بسرد

الأمـــثلة ولكنـــنا نجد إشارة إلى هذا عند أبي حيان الأندلسي الذي يذكر أنه يصاغ من الثلاثي(سيبويه، د.ت، 94-95، الأندلسي، 1982م، ص231، ابن السراج، 1985م، ص151).

ولعل أهم الأوزان التي تأتي عليها اسم الآلة وباتفاق هي ثلاثة:

مِفْعَل: نحو مِحْلَب، محضأ "عود تحرك به النار" ومرقٌّ، ومِرْوك -صحن يسحق به الطيب، مِغْزل "في لغة"(الجوهري، 1984م، ص2315، 1486، 1781، سيبويه، د.ت، ص94).

مِفْعَـال: نحـو مِحْضـاء عـود تحـرك به النار، ومفتاح ومِقْراض، ومِصْباح ومِحراث ومنقاش(الجوهري، 1984م، ص2351، سيبويه، د.ت، ص95، الأندلسي، 1982م، ص231).

مِفْعَلـه: نحـو مِدَقّة، ومترعه، ومِكْسَحة ومِسلّة ومرآة أما المنارة فأشار الجوهري إلى أنها ليسـت اسم آلة وإنما هي مكان يوضع فوقه السراج"(الجوهري، 1984م، ص1476، 1290، 839، الأندلسي، 1982م، ص431). ومما سمع في هذا الباب:

مُفْعُـل: نحـو المُدُقّ، والمُنْخُل، والمُنْصُل، ومُسْعُط ومُدْهُن ومُكْحُلة(الجوهري، 1984م، ص 1476، 1827، 2116، الأندلسي، 1982م، ص232). وذكر صاحب الشافية المُحْرُضة بالضم، وذكرها الجوهري بالكسر وذكر الجوهري أنها إناء وكأنها إشارة إلى أنها ليست باسم آلة، وذهب سيبويه إلى أن المُكحُلة والمَكْسحُه والمصفاه هي أسماء لهذه الأوعية(الاسـترباذي، د.ت، ص187، الجوهري، 1984م، ص107).

فَعّـال: وذكـر الجوهري عليه الفدّان (آلة الثورين للحرث، وهو فَعّال بالتشديد(الجوهري، 1984م، ص2176).

مُفْعَـل: نحـو مُغْـزَل في لغـة قال الفراء الأصل الضم والمُنخَلُ في لغة كذلك كالمُنْخُل والمُنْصَل(الجوهري، 1984م، ص1781، 1827).

أما اسم الآلة فلم يكن ذا حظ في دراسات المحدثين فقد بقيت آراؤهم في إطار ما ذكـره القدماء يلوكونه دونما جديد يذكر ولعل ذلك عائد لعدم وجود تغيرات مؤثرة في البينة العميقة لهذه الصيغ.

أبنية المصادر

المصدر

هو اللفظ الدال على الحدث، مجرداً من الزمن وهو عند البصريين أصل الاشتقاق خلاف الكوفيين الذين يرون الفعل أصل الاشتقاق، ولم يقدم الجوهري تعريفاً واضحاً للمصدر واكتفى بالقول "وأصدرته فصدر، أي رَجَعْتُهُ فرجع، والموضع المصدر ومنه مصادر الأفعال"(الجوهري، 1984م، ص710، ابن الحاجب، د.ت،ص191)، والمصادر كما أشار إليها العلماء إما قياسية أو سماعية.

فالقياسية هي تلك المصادر التي تقاس عليها الأفعال التي وردت عن العرب ولا نعلم الكيفية التي نطقت بها أما السماعية فهي التي وردت عن العرب خارجة عن القياسية وقد يكون للفعل الواحد مصادر غدة منها القياسي ومنها السماعي وقد لا يكون له إلا مصدر واحد قياسي ولعل هذا يظهر جلياً في صحاح الجوهري.

ونستطيع أن نقسم المصادر الواردة في الصحاح وفق ما أورده الجوهري إلى مصادر ثلاثية ومصادر غير ثلاثية وسأبدأ بالمصادر الثلاثية.

مصادر الثلاثي المجرد:

إن المتتبع لآراء العلماء حول مصادر الثلاثي المجرد يجد نفسه أمام رأيين، لا ينفك أصحابهما في التمسك بهما وتقديم الحجج التي تعضد كلا منهما، فذهب البعض إلى اعتبار مصادر الثلاثي سماعية لأنها لا تضبط بقياس وكثيرة الاختلاف يقول ابن الحاجب: "... وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس..."(ابن الحاجب، د.ت، ص193)، وذهب سيبويه والاستراباذي شارح الشافية وابن مالك إلى اعتبارها قياسية وربما كان مصطلح التغليب الذي بدا من خلال أقوالهم دليلاً على قياسيته تلك الأفعال ولعل الجوهري يشاطر هؤلاء رأيهم، فالثلاثي المجرد كما يلاحظ من خلال أمثلته التي أوردها تدل على قياسيته وما يعزز ذلك إشارته في بعض الأحايين إلى شذوذ بعضها وإعطاء القياس منها(الجوهري، 1984م، ص 848، ابن مالك، د.ت، ص427، الاستراباذي، د.ت، ص156)، ولعل أبرز المصادر الثلاثية القياسية:

فَعْل: ويكون مصدراً لكل فعل متعد على وزن "فَعَل- يَفْعُلُ" نحو (جاز- جوزاً" السوق اللين، نقص- نقصاً، ساغ- سَوْغاً، مضغ- مضغاً، مخز - مَخْراً "صوت السفينة

تشـق الماء"(الجوهري، 1984م، ص875، 898، 109، 322، 1306، 812)، ومن باب "فَعَلَ- يَفْعِـل" خـرز- خَرْزاً، باع- بَيْعاً، حَذَقَ- حَذْقاً، تاه- تَيْهاً"(الجوهري، 1984م، ص876، 1189، 1456، 2229، 2347، 179)، ومن باب "فَعَلَ- يَفْعَل" طَعَنَ- طَعْناً، رأى- رأياً، فَعَلَ- فَعْلاً.

فُعُـول: ويكـون مصـدراً لكل فعل لازم على وزن "فَعَلَ" فمن باب "فَعَلَ، يَفْعُلُ" خَلَصَ- خلوصاً، ودرس- دروساً، حسد-حسوداً، ومن باب "فَعَلَ- يَفْعِلُ" هبط هبوطاً، حسر- حسوراً، ومن باب "فَعَلَ يَفْعُل"، صَلَحَ-صُلُوحاً، نَبَعَ- نبوعاً(الجوهـري، 1984م، ص 1037، 927، 465، 1169، 629، 383، 1287)، إذا لم يدل على صوت أو سير أو امتناع أو داء أو مهـنة، فإن جاء على أحدها كان له مصدر آخر، وقبل التطرق لهذا فإن هذين المصدرين المقيسين هما قياس مطرد عند جل علماء العربية ومنهم الجوهري ولكن هناك من العلمـاء من لا يفرق بين اللازم والمتعدي قال الفراء: "إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعلـه فَعْلاً للحجاز وفُعُولاً لنجد ورد عليه صاحب شرح الشافية أن المشهور ما ذكر سابقاً(الاستراباذي، د.ت، ص151-157).

فِعَـال: وهـو مصدر ما دل على امتناع وإباء، نحو أبى- إباء، وفرّ- فِرار وطمح- طِماح(الجوهري، 1984م، ص2259، 388).

أمـا فِعال فيما كان فيه معنى وقت الفعل فلم يعتبره الجوهري من المصادر وتشاركها "فَعَـال" في هذا يقول: "وهذا زمن الجِداد- والجَداد، مثل الصِرام، القَطاف فكأن الفِعال والفَعَـال مطـردان في كـل ما كان فيه معنى وقت الفعل مشبهان في معاقبتهما بالإوان والأوان والمصدر من ذلك كله على الفَعْل، مثل الجَدّ والصَرم والقَطْف"(الجوهـري، 1984م، ص454).

وهو بهذا يخالف سيبويه الذي ذهب إلى اعتبارها مصادر بقوله" وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انـتهاء الـزمن علـى مـثال فِعَـال، وذلـك الصِّرام والجدار والجزاز والقطاع والحِصـاد(سيبويه، د.ت، ص12)، ويؤيد ما ذهب إليه الجوهري الاستراباذي في شرح الشافية بقوله "والفِعال قياس من غير المصادر في وقت حينونة الحدث كالقطاف والصِّرام والجِداد والحِصاد(الاستراباذي، د.ت، ص154).

فَعَلان: ويكون فيما دل على اضطراب وتقلب من فَعَل اللازم نحو هاج هيجاناً ضرب ضرباناً وخفق خفقاناً(الجوهري، 1984م، ص352، 57).

ومما شذ قولهم في شنأ "البغض" فقالوا شَنَآن وشَنْآن أما شَنَآن فشاذ لأنه لا يدل على حركة أو اضطراب أما شَنْآن بالتسكين فشاذ لأنه لم يأت شيء من المصادر عليه(الجوهري، 1984م، ص57، الاسترباذي، د.ت، ص156).

فُعَال: الغالب فيه أن يكون مصدراً للأدواء من غير باب فَعِل المكسور العين نحو سَعَلَ- سُعَالاً، عطس عُطاساً، بال بُوالاً ودار دُواراً جشأ جُشاء "نهض، حزن، فزع" وأشار الجوهري إلى ذلك بقوله وورد ذلك بالكسر على "فِعال" نحو "الصِرام" داء يأخذ رؤوس الدواب، والعامة تضمه وهو القياس(الجوهري، 1984م، ص1729، 41، 1965، الاشموني، 1998م، ص223).

كما أن الغالب في الأصوات كما ذكر العلماء "فُعَال" نحو نعق- نُعاق، صهل صُهال(الجوهري، 1984م، ص1559، 1747، الاسترباذي، د.ت، ص154-155)، وقد يأتي بالفتح نحو "فَعال" كقولهم في "غوث" غَوَاث ويشير الجوهري إلى أنه لم يأت في الأصوات شيء بالفتح غيره، إنما يأتي بالضم مثل البكاء والدعاء أو بالكسر نحو النِدّاء والصِياح(الجوهري، 1984م، ص289، الاسترباذي، د.ت، ص155).

فَعِيل: ويكون فيما دل على صوت من فَعَل اللازم ويشير الجوهري إلى قول الفراء، أكثر الأصوات يبنى على فعيل مثل هدر هديراً، وصهل صهيلاً نبح نبحاً(الجوهري، 1984م، ص429، ابن مالك، د.ت، 428).

فِعَالة: ويكون فيما دل على مهنة أو صنعة نحو خاط خياطة وكتب كتابة، ونقب نقابة(الجوهري، 1984م، ص1126، السيوطي، 1998م، ص283).

ومما ورد سماعاً من فَعَلَ المفتوح العين:

فُعَل: فمن باب فَعَل يَفْعِلُ نحو سَرى سُرىً، وهَدَى هُدىً ويشير الجوهري إلى قلة ورود المصادر على هذه الصيغة لأنها من أبنية الجمع وذلك أن البعض يؤنث السُرى والهدى وهم بنو أسد توهماً أنها جمع سُرْية وهُدْية(الجوهري، 1984م، ص2376، الاسترباذي، د.ت، ص157).

فَعَـال: وذلـك نحو قولهم من "فَعِل يَفْعَلُ" ذهب ذَهاباً وفي نحو "فَعَل يَفعُل" وحَصَدَ حَصاداً وفي نحو "فَعَل يَفْعِل" قضى قَضاءً(الجوهري، 1984م، ص1792، المبرد، 1396هـ، ص24 الحديثي، 1965، ص233-234).

فَعِل: وذلك نحو قولهم من باب "فَعَل يَفْعِل" حَبَقَ حَبِقاً" الردام" وصَرَم صَرِماً، سَرَقَ سَـرِقاً، قال في كتاب ليس: ليس في كلام العرب فَعَل فَعِلاً إلا خَنَقهُ خَنِقاً وضَرَط ضَرِطاً وحَلَفَ حَلِفا وحبَقَ حَبِقاً وسَرَقَ سَرِقاً ورَضع رَضِعَاً وهو ستة أحرف(الجوهري، 1984م، ص 1455، 1897، سيبويه، د.ت، ص6).

فِعْل: وذلك نحو قولهم من باب "فَعَل يَفْعَلُ" سَحَرَ سِحْراً، وجاء في كتاب ليس ليس في كلام العرب فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً إلا سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْراً، غير أنه ورد غيره وهو فَعَل يَفعَل فِعْلاً نفسه وخَدَعَ يَخْدَع خِدْعاً(الجوهري، 1984م، ص679، سيبويه، د.ت، ص6).

فَعَل: وذلك نحو قولهم غَلَبَ غَلَباً وطَلَبَ طلباً ويشير صاحب شرح الشافية إلى أنه لم يجـئ في باب فَعَلَ المفتوح مصدر على فعل المفتوح العين إلا مضارعه يَفْعُل بالضم سوى حـرفين جَلَبَ جَلَباً حيث مضارعه يَجلِب ويَجْلُب وغَلَبَ غَلَباً ومضارعه يَغْلِبُ(الجوهري، 1984م، ص195، الاستراباذي، د.ت، ص185، سيبويه، د.ت، ص9).

فَعَـلان: ومـا أورده الجوهري وسبق ذكره شنآن وقوله كذلك في طَعَنَ طعناناً قال الأزهـري في التهذيب "الطَعَنان قول الليث، وأما غيره فمصدر الكل عنده الطَعْن لا غير. وعـين المضـارع مضمومة في الكل عند الليث وبعضهم بفتح العين من مضارع الطَعْنِ بالقـول للفـرق بينهما. قال الكسائي لم أسمع في مضارع الكل إلا الضم، وقال الفراء: سمعت يَطْعَنُ بالرمح بالفتح(الجوهري، 1984م، ص2157-2158).

وقـد ذكـر سيبويه الحيدان والميلان قال السيرافي: "وقد يجوز عندي أن يكون على الـباب؛ لأن الحَـيدان والمَيلان إنما هما أخذ في جهة ما عادله عن جهة أخرى فهما بمنزلة الروغان، وهو عدو في جهة الميل. وقال بعضهم: لأن الحيدان والميلان ليس فيهما زعزعة شديدة(سيبويه، د.ت، ص15).

فَيْعَلولة: ويظهر أنه مصدر خاص بالأفعال المعتلة ومما ذكره الجوهري في هذا كينونة وشـيخوخة وهيعوعة وديمومة وأشار الجوهري إلى أصلها فهي في الأصل كَيَّنونة بتشديد

الياء فحذفوا للتخفيف وأشار صاحب المقتضب إلى أن أصله "فَيْعَلُول" وأنه لا يكون اسماً على "فَعْلُول" بفتح أوله. و لم يوجد ذلك إلا في قولهم صَعْنُون وكان الخليل يقول: "كينونة فَـيْعُولة هـي في الأصل "كَيْوَنُونة" التقت فيها ياء وواوو الأولى منهما ساكنة فصيرتا ياء مشـددة مـثل مـا قالـو "الهـيِّن من هنت، ثم خففوها فقالوا كينونة كما قالوا هيْن ليْـن"(الجوهـري، 1984م، ص2190، 425، المبرد، 1396، ص124-125، الاسترباذي، د.ت، ص 152).

أما فَعِل اللازم فإن مصدره القياسي على فَعَل:

وذهب ابن مالك الاسترباذي إلى أن القياس في فَعِل هو فَعَل على إطلاقها. وهذا رأي الجوهري مستثنيا المتعدي بقوله: "وقد لَبِث يلْبَث لَبْثاً على غير قياس لأن المصدر من فَعِلَ بالكسـر قياسه التحريك إذا لم يتعدّ مثل تَعِبَ تعباً(الجوهـري، 1984م، ص291، مالك، د.ت، 427-428، الاسترباذي، د.ت، ص160)، واستثنى السيوطي من ذلك ما دل على لون أو عيب فإنـه مصدره من "فَعِل" "فُعْلة" بالضم نحو سَمِر سُمْرَةو حَمِر حُمرَة وأَدِم أُدْمَة(السـيوطي، 1998م، ص283، الاسترباذي، د.ت، ص160).

وقـد جاء عند الجوهري ما يدل على حزن أو فرح على هذا المصدر نحو فَرِحَ فَرَحاً ومَرِح مَرَحاً كما جاء ما دل على عيب خلقي شاذ وأشار الجوهري إلى قياسيته نحو قوله وَقِـرَت أذنـه وَقْـرَاً، أي صمت وقياس مصدره التحريك أي وَقَرَاً ونحو حَصِرَ حَصَرَاً "العيُّ"(الجوهري، 1984م، ص390، 404، 848، 631).

وذهب سيبويه إلى بيان ما يأتي على هذا البناء من المعاني الدالة فبالإضافة إلى ما سبق ذكره أشار إلى أن ما دل على خوف يكون مصدره على هذا البناء نحو فَزِع فَزَعاً ووَجَل وَجَـلاً وفرِق فَرَقاً كما أن ما دل على مرض فإنه يكون على هذا البناء نحو مَرِض مَرَضاً وسَـقِمَ سَـقماً وما دل على السهولة أو التعذر نحو سَلِسَ سَلَساً وعَسِرَ عَسَرَاً وشكس شكسـاً بالإضافة إلى ما دل على انتشار نحو أرِجَ أرَجَاً كما أن ما يجيء لدلالة الجوع أو العطش يكون عليه نحو عَطِش عَطَشاً وظمئ ظَمَأً(سيبويه، د.ت، ص18، 17، 20-22).

ومـن خـلال استقرائي صحاح الجوهري فقد وجدت مصادر عدة وردت من فَعِل مكسور العين ومنها:

فَعَـــل: وممـــا أورده الجوهري دون إشارة إلى شذوذه مصدر شَبِع حيث قال: "الشِّبَعُ نقـــيض الجـــوع، يقـــال: شَـــبِعْتُ خبزاً ولحماً ومن خُبْزٍ ولحم، شِبَعاً وهو من مصادر الطبائع(الجوهري، 1984م، ص234، 2357، سيبويه، 22).

فَعْـــل: نحـــو قوله في لَبث "مكث" لَبْثاً" وأشار إلى عدم قياسيته وأنه يجب أن يكون مفـــتوح العـــين لكونه مصدراً لفعل لازم وليس متعدٍ(الجوهري، 1984م، ص291، 1262، 569).

فُعْـــل: ومـــن ذلـــك عَمِـــرَ عُمْـــراًو وعَمْـــراً، ويَـــبس يُبْساً وأشار الجوهري إلى شذوذهما(الجوهري، 1984م، ص756، 993).

فِعْـلَـــة وفِعَالـــة: نحو فَطِن الرجل فِطْنَةَ وفِطانة وفطانية(الجوهري، 1984م، ص2177، 2165).

أما فَعِل المتعدي فإن قياسه يكون على فَعْل: نحو قولهم جَهِلَ جَهْل ويستشف هذا عند الجوهري فيما سبق ذكره في مصدر لَبِث اللازم أنه جاء على لَبْثٍ وقياسه لَبث، لأنه ليس متعدياً(الاستراباذي، د.ت، ص160، الميداني، 1982، ص167،-الجوهري، 1984م، ص291).

وقد ورد على خـــلاف القياس من بناء "فَعِـــل المتـــعدي" مصادر عدة ولعل أهمها:

فَعُـــول: كقـــولهم القَبُول ويشير إلى شذوذه ذاكراً رأي أبي عمرو بن العلاء: القَبول بالفـــتح مصـــدر ولم أسمـــع غـــيره، ومن ذلك أيضاً الَولوع وما سواهما هو مبني على الضم(الجوهري، 1984م، ص1795، 81، 134). قال الاستيرباذي ولم يأت الفَعُول بفتح الفاء مصـــدراً إلا خمسة أحرف توضأتَ وضُوءاً وتطهرت طَهُوراً ووَلعتُ وَلُوعاً، ووقدت النار وَقُوداً، وقَبِل قَبُولاً، كما حكى سيبويه(الاستراباذي، د.ت، ص159-160). وذكر الأخفش أن الوقود بالفتح الحطب، والوُقود بالضم، الاتّقاد وهو المصدر(الأستراباذي، د.ت، ص159).

فَعَـــال: وذلك نحو رَضِع رَضَاعاً، بَرح بَرَاحاً سَمِع سَمَاعاً(الجوهـــري، 1984م، ص220، 355، الميداني، 1982م، ص166).

فَعَـــلٌ: وذلـــك نحو عَدِم عَدَماً وأشار الجوهري إلى عدم قياستها(الجوهري، 1984م، ص 1982).

أمـــا فَعُل ، المضموم العين فإن مصدره فَعَالة" هذا ما ذهب إليه الجوهري بقوله: وقد بذُو الرجل يَبْذو بذاءً، وأصله بذاءة فحذفت الهاء لأن مصادر المضموم إنما هي بالهاء، مثل خطـــب خطابة، وصلبت صلابَه وقد تحذف مثل جمُل جَمالاً(الجوهري، 1984م، ص2279، 1184).ويـــرى ابـــن مالك أن فَعَالة وفُعُوْلة مطردان في فَعُل(ابـــن الناظم، 2000م، ص310. وذهب صاحب شرح الشافية إلى أن الأغلب فَعَالة وقيل فيه ثلاثة: فَعَالٌ كجمال، وفَعَالة ككَـــرَامة، وفُعْـــل كحُسْنٍ والباقي يحفظ حفظاً(الاستراباذي، د.ت، ص163). أما سبيويه فعّد فُعُولة مصدراً سماعياً نحو قولهم جُهُومة ومُلُوحة وبحوحة(سيبويه، د.ت، ص30).

أمـــا ما جاء فيها على "فُعْلٍ" فنحو لَؤُم لُوْماً، وقيل فيه لآمة ومنها كذلك طَهُرَ طُهراً، وقبُحَ قُبْحاً(الجوهري، 1984م، ص2025، سيبويه، د.ت، ص29، 31).

ومما جاء منها على "فِعَل" قوله سَرُع سِرَعاً وصَغُر صِغَراً، ومن ذلك أيضاً كَبُرَ كِبَراً، وقَدُم قِدَماً، عَظُم عِظماً وضَخُمَ ضِخَماً(الجوهري، 1984م، ص228، سيبويه، د.ت، ص30).

ويلاحـــظ أن هـــذه المصادر تكثر فيما دل على حسن أو قبح نحو مَلُح ملاحة وقَبُح قَـــباحة وفيما دلّ على نظافة نحو نَظُف نظافة وطَهُر طهارة وفيما دل على قوة نحو صَلب صـــلابة أو جرأة نحو شَجُع شجاعة أو ضعف، صغر صغارة كما أنها تكون فيما دلَّ على رفعـــة أو ضعة، نحو نَبُه نباهة، دَنُؤ، دناءة(ســـيبويه، د.ت، ص28، 37، الميداني، 1982، 2167-168).

مصادر الرباعي المجرد:

أما الرباعي المجرد فله كما يرى العلماء بناء واحد هو "فَعْلَلَةٌ" لأنه ليس لفعله إلا صيغة واحـــدة وهـــي "فَعْلَـــلَ يُفَعْلِلُ" نحو زلْزَل زَلْزلة ويذكر الجوهري أن له مصدراً آخر هو "فِعْـــلال" ومن ذلك دَحْرَجَ دَحْرَجَةَ، ودِحراجاً" أي على فَعْلَلة وفِعلال"(الجوهري، 1984م، ص313، 2470، 1456). وزعـــم ابـــن يعيش أنه لم يسمع بـــ فِعلالاً، في "فَعْلَلَ(ابن يعيش، د.ت، ص48). ويلمح عند سيبويه ما يؤيد ما ذهب إليه الجوهري وهو قوله سرهف سِرهافاً أحســـن غـــذاءه"(ســـيبويه، د.ت، ص85). وذهب إلى ذلك المبرد بقوله: "... ومصدره على "فَعْلَلَة" و "فِعْلال"(المبرد، 1396، ص93، ابن الناظم، 2000م، ص321).

مصادر المزيد:

أشار جل العلماء إلى أنها قياسية مع ورود بعض الشواذ التي خالفت القياس وأبرزها.

1- يكـــون مصدر فَعَّل بالتشديد صحيحاً على تفعيل نحو نَفّر تنفيراً، وغرّر تغريراً كلم تكليماً وقد يأتي على تفعلة نحو حلل تحليل وتحلّة ، وعلل تعليل وتَعِلّة أما المنقوص فيكون على "تَفْعِلة" نحو وصى توصية، وغطّى تغطية، كما ورد في المهموز اللام نحو خطّأ تخطئة وهنّأ تهنئة، حيث تحذف الياء ويعوض عنها التاء(الجوهري، 1984م، ص899، 769).

كمـــا يجيء مصدر فعَّل على "فِعَّال" نحو كذّب كِذّاب، قال صاحب شرح الشافية "وإن لم يكن مطرداً كالتفعيل لكنه هو القياس، قال سيبويه: "أصل تفعيل فِعّال جعلوا التاء في أوّله عوضاً من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمترلة ألف الإفعال؛ فغيروا أخره كما غيروا أوله فإن التغير مجرى على التغير(الاسترباذي، د.ت، ص165-166، (الجوهري، 1984م، ص210).

وقـــيل في مصـــدر فعَّـــل كذلك تِفْعال وتَفعَال نحو قولهم "كرَّر تكرير وتَكْرار، ويذكر الجوهـــري قـــول أبي سعيد الضرير، قلت لأبي عمرو ما الفرق بين تِفعال وتَفعَال؟ فقال: تِفْعال بالكسر اسم وتفعال بالفتح مصدر(الجوهري، 1984م، ص805).

يقـــول صاحب الشافية": ... إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعَال وهذا قول سيبويه. كالتهزار في الهزر الكثير والتَلعاب والتَرداد وهو مع كثرته ليس بقياس مطـــرد وقال الكوفيون: إن التَّفعال أصله التفعيل الذي يفيد التكثير، قلبت ياءه ألفاً فأصل التَّكـــرار التكريـــر، ويُرَجح رأي سيبويه بأنهم قالوا التَّلعاب، و لم يجيء التلعيب(الأستربادي، د.ت، ص167).

أمـــا التبيْان فقال الجوهري بأنه مصدر شاذ لأن المصادر تأتي على تَفعال بفتح التاء، مـــثل التَّذكار و لم يجيء بالكسر إلا حرفان كما يرى وهما التِبيان والتِلقاء(الجوهري، 1984م، ص2083). وذكـــر سيبويه أن التِبيان ليس بناء مبالغة، وإلا فتح تاؤه بل هو اسم أقيم مقام مصدر بيَّن نحو أنبت نباتاً(الأستراباذي، د.ت، ص167، سيبويه، د.ت، ص84) وقال صاحب الشافية أنـــه لم يجئ تفعال بكسر التاء إلا ستة عشر اسماً: اثنان بمعنى المصدر وهما التبيان والتلقاء... (الأستراباذي، د.ت، ص167).

أما فَاعَلَ فإن مصدره يكون على "فِعال أو مُفاعلة": وهذا يتضح من خلال ما يقدمه الجوهـري مـن أمثلة نحو نازع منازعة ونزاعاً، وعاند معاندة وعناداً، وماكس مماكسة ومكاسـاً، وقد جاء فيه فِيْعالاً نحو قاتل قِتالاً وقِيْتالاً(الجوهري، 1984م، ص289، 513، 979، 1797). وذكـر ابن الناظم أن مفاعله تَنفرد بما فاؤه ياء نحو ياسر مُياسر ويامنه مُيامنة وقد جاء ياومه مُياومه يواماً(ابن الناظم، 2000م، ص312).

ومـما ذكـر الجوهـري كـذلك قوله "أما المِزاح بالكسر فهو مصدر مازَحَهُ وهما يتمازحان(الجوهـري، 1984م، ص404). وذكر سيبويه في الكتاب أن مصدره "مُزاح" بالضم كمـا هو حال الميداني في نزهة الطرف، حيث يقول أن مصدرها "مُزاح"(سيبويه، د.ت، ص 104، الميداني، 1982، ص165). وهنا نجده يخالف سيبويه وأرى أن ما ذهب إليه هو القياس.

أما مصدر تَفَاعَل، فهو تَفَاعُل بضم ما قبل الآخر، يقول الجوهري: "المصدر من تفاعل يتفاعل تفاعُلٌ" مضموم العين إلا ما روي في هذا الحرف نحو تفاوت تفاوتاً(الجوهري، 1984 م، ص260). أما إذا كان معتل الآخر فيكسر ما قبل آخره نحو ترامى تراميًا(السيوطي، 1998م، ص284-285، ابـن الناظم، 2000م، ص312). وقيل في تفاوُت تفاوَتاً، وهو قول ابن السكيت عـن الكلابـيين بفـتح الـواو وحكـى آخـر تفاوِتاً بالكسر وهما شاذان كما يذكر الجوهـري(الجوهـري، 1984م، ص260). ويقول سيبويه: "ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تَفَاعَلٌ(سيبويه، د.ت، ص81).

وينطـبق ضم ما قبل الآخر في تَفَعّل نحو تحوّز تحوزاً تحيّز تحيُّزاً وتكلّف تكلُّفاً(الجوهري، 1984م، 2875، 1424، السيوطي، 1998م، ص285، 154).

أمـا مصدر افعوّل فهو افْعِوّال، نحو اجْلوّذ اجلوّاذاً "السرعة في السير" ويكون ذلك بزيادة ألف قبل الآخر وكسر الثالث.

وكـذلك في افعوعل "افعيعال، نحو اضرورْى اضريراء وفي افعَللّ، افعلاّل، نحو اكلأزّ اكلئـزازاً" الانقـباض، واشرأبّ اشرئباباً(الجوهري، 1984م/ ص562، 2409، 893، السيوطي، 1998م، ص185).

وبعـد فـإن المحدثين ومن الاطلاع على آرائهم حول التغييرات التي تحدث على بنية المصـادر نستطيع الحكم عليها بأنها جهود متواضعة، يكادون يجمعون من خلالها على أن

مصــــادر الثلاثي تخلو من أي تغييرات داخل البنية باستثناء زيادة التاء أو تغير الحركات في أحايين أخرى، وهذه إشارات إلى بعض آرائهم بصورة انتقائية.

ونذكـــر علـــى سبيل المثال مصدر الفعل "وسعَ" و "وزن" فقد ذهب البعض إلى أن الحـــذف في مصادر هذه الأفعال غير مبرر نحو قولهم "سِعَةٌ" وزِنةَ" فليس هناك مبرر صوتي يجيز مثل هذا الحذف لأن طبيعة المقاطع المكونة لمصادر هذه الأفعال من المقاطع المقبولة في اللغة(عبدالجلـيل، 1998م، ص272-273، سقال، 1996م، ص190). وذهب آخر إلى أن المزدوج الحركـــي هـــو الســـبب في حذف فاء المصدر فعند صياغة المصدر من وسع فإنه يتشكل مزدوج حركي تمجُّهُ اللغة فتقوم بحذفه ولعل الكتابه الصوتية توضح ذلك:

sa<atun < si<atun < wis<atun < wasi<a

ففي المرحلة الثانية تشكلت حركة مزدوجة صاعدة (wi) فتقوم اللغة بحذفها كما هو في المرحلة الثالثة (si<atun) وبسبب وجود الحرف الحلقي تقلب الكسرة إلى فتحة لاتساع مخرجها وقربها من العين.

أما في مصدر "وزن" فإن الحال ذاتها تكون حيث يتشكل مزدوج حركي صاعد (wi) تقوم اللغة بحذفها والتعويض بالتاء على هذا النحو:

zinatun < wiznatun < wazana

حـــيث نرى أن المزدوج الحركي الصاعد (wi) قد سقط لثقله وعوض عنه التاء وأرى أن هذا الرأي فيه من الموضوعية الشيء الكثير وإليه أذهب(كنانعه، 1995، ص156-157).

ونذكـــر كـــذلك مصدر الفعل الناقص على وزن "فُعُول" نحو عتا "عُتُوّاً" فقد ذكر القـــدماء أنـــه حدث إدغام وهذا مما ينفيه المحدثون ويرون أن ما حدث ما هو إلا حذف وتعويض وذلك على هذا النحو:

<utuwwn < <utuwu < <ata

فقد اختزلت الضمة الطويلة (u) في (<utuwn) وعوض عن هذا الاختزال بتشديد الواو الأصلية فصار (<utuwwu) (كنانعه، 1995م، ص163).

والذي نراه أن ما حدث لا يعدو كونه تتابعاً مموجاً لمتماثلات تتمثل في الضمة الطويلة (u) وشــبه الحــركة (w) فلجأت اللغة إلى تقصير الضمة الطويلة (u) إلى ضمة قصيرة (u) ولتصحيح المقطع الضعيف لجأت اللغة إلى التعويض بشبه حركة أخرى فأصبحت الصيغة (<utuwwn).

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك تلك الملاحظات التي أبداها المحدثون حول مصادر المزيد الثلاثــي نحو اقام إقامة و"أوصل" "إيصال" وقد اشرت إلى شيء من هذا في باب الاعلال وأذكر هنا التحول الذي حدث في مصدر أوصل "إوصال (إيصال)".

فقــد ذهــب الــبعض إلى أن التحول من "إوصال" إلى "إيصال" ما هو إلا تفضيل للمقطــع المفتوح على حساب المغلق، فإوصال يتكون من مقطعين الأول منهما مغلق على الــنحو التالي (>iwsal) >iw/sal (ص س ص) أما ايصال فيتكون من مقطعين هما (>i/sal) (>isal) (س ض ص) الأول مــنهما مفتوح ناهيك عن مناسبة الكسرة وهي حركة الهمزة للياء فما حدث في نظرهم هو زيادة في كمية هذا الصوت وليس من باب القلب(عبدالجليل، 1998م، ص2678-269، الشايب، 1983م، ص399).

والذي أراه أنه نتيجة لتشكل مزدوج حركي هابط ((iw) لجأت اللغة إلى التخلص منه وإطالة نواة ذاك المزدوج لتصبح الصيغة على النحو التالي:

>isal < >isal < >iwsal < >awsala (كنانعه، 1995م، ص165)

المصدر الميمي:

هــو المصــدر المبدوء بميم زائدة ويصاغ من الثلاثي وغير الثلاثي منه القياسي وغير القياسي أما من الثلاثي فله قياسان مطردان وشذ عنهما الفاظ كثيرة أما غير الثلاثي سواء كان ثلاثياً مزيداً أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فإن له إجراء سنوضحه في حينه.

المصادر القياسية من الثلاثي المجرد:

مَفْعَــل: ويأتي في الأفعال التي على وزن "فَعَلَ يَفْعِلَ" نحو ضرب مضرباً وكال مَكالاً وفي فَعَــلَ يَفعُل" قتل مَقْتَلاً، وقال مقالاً وفي "فَعَلَ يَفْعَل" نحو ذهَب مذهباً وفي فَعِل يَفْعَلُ: نحو علم مَعْلماً.

مَفْعِــل: ويكون قياسياً في معتل الفاء "بالواو" الذي يكون على فَعَل يَفْعِل نحو "وَصَل مَوْصِلاً، ووعد مَوْعِداً.

هــذا منـا عليه جل العلماء ونخص سيبويه على وجه التحديد ومن العلماء من يجعل "مَفْعَــل" قياسياً مطرداً كابن الحاجب في الشافية ولكن الاستراباذي في شرح الشافية يرد ذلــك مبيــناً رأي ســيبويه في أن المــثال الــواوي مكسور العين يكون على "مَفْعِل" بالكسر(سيبويه، د.ت، ص87-92، الاستراباذي، د.ت، ص170، الجوهري، 1984م، ص1242):

ونجد ما يشير إلى ذلك عند الجوهري أي حول "مَفْعَل" مكسور العين في المضارع غير مُعَــلٌ الفــاء بالواو يقول " سار يسير سَيْراً، ومسيراً يقال: بارك الله لك في مَسِيْرك، أي سيْرك، وهو شاذ لأن قياس المصدر من فَعَلَ يَفْعِل مَفْعَلٌ بالفتح(الجوهــري، 1984م،ص 691). وكأنــه يريد القول أن القياس مَسَاراً. ويناقض الجوهري ذاته وهي دلالة الاضطرابات التي تشــوب آراءه أحــياناً بقوله والكَيْلُ: المكيال والكيل: مصدر كلت الطعام كَيْلاً ومَكالاً ومَكِيْلاً أيضاً وهو شاذ لأن المصدر من فَعَلَ يفْعِلُ مَفْعَلٌ"(الجوهري، 1984م، ص1814).

ولعله قصد "مَفْعَل" وليس مَفْعِل وقد يكون سبب ذلك التصحيف الذي طال الكتاب بأيــدي نسّاخه، ولعل ما يعضد قولنا هذا مجموعة من الأمثلة التي يتبدى من خلالها متابعته للعلماء في ما ذهبوا إليه يقول: "وتقول حئت مجيئاً حسناً، وهو شاذ لأن المصدر من "فَعَل يْفعِــل" مَفْعَــل بفــتح العين وقد شذت منه حروف فجاءت على مَفْعِلَ كالمجيء والميض

أمـــا المصدر الميمي من غير الثلاثي فيأتي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارع مـــيماً مضـــمومة وفـــتح ما قبل الآخر، وله أوزان عدة أشار إليها العلماء و لم أعثر على إشارات واضحة حول ذلك عند الجوهري وأسال الله العافية(الأستراباذي، د.ت، ص168).

ولعل المتتبع لآراء المحدثين حول هذا المصدر لا يكاد يجد جديداً حيث كانوا يكتفون في آحايين كثيرة بتكرار ما قاله القدماء دون إبداء أراء ذات أهمية ولعل ذلك مرده لانعدام التغيرات التي صاحبت هذا البناء فما هي إلاّ زيادات لا تمس البنية العميقة للمفردة.

مصدر المرة:

وهـــو المصـــدر الذي يدل على حدوث الفعل مرة واحدة، وله في الثلاثي بناء واحد مقـــيس هو "فَعْلة" بفتح الفاء نحو ضَرب ضَرْبة، جلس جَلْسة، وذهب ابن الحاجب شططاً عـــندما قال أنّ الفعل الثلاثي إذا لم يكن مصدره مختوماً بـــ "التاء" فإن اسم المرة منه يبنى على "فَعْله" أما إذا كان مختوماً بـــ "التاء فإنه يستعمل للمرة دون تغيير، ويفند الاستراباذي هذا القول بقوله "و لم أعثر في مصنف على ما قاله، بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثي المجـــرد علـــى فَعْلة قال سيبويه إذا اردت الوحدة من الفعل جئت بها أبداً عل فَعْله على الأصل ويقصد ابن الحاجب أن مصدر الثلاثي المجرد يبقى على حاله دون رده إلى فَعْله إن كان به "التاء" نحو دراية مصدر دريت" ونِشده مصدر نشدتُ، ولا يقال كما يقول دَرْيَةَ، ولا نَشدَةَ(ســيبويه، د.ت، ص86-87، الاستراباذي، د.ت، ص178-179، الجوهري، 1984م، ص286، 153، 153، 286، 983).

ومما ورد شاذاً "الحِجَّة" بالكسرة يراد المرة الواحدة والقياس بالفتح "الحَجَّة".

ومـــا لم يشـــر الجوهـــري إلى شذوذه قوله في مصدر لقيه لقاءً قال: لقاءة واحدة، والصواب "لَقْية، على فَعْله فهو من المصادر الشاذة التي لم ترد إلى "فَعْلة"(الجوهـــري، 1984م، ص340، 2484).

أما من غير الثلاثي فإن المرة منه تكون بالحاق مصدره "التاء" نحو اكرم "إكرامة" وإن كان المصدر ملحقاً بالتاء فإنه يُلْحق بكلمة واحدة لبيان العدد نحو استقام استقامة واحدة، وذلك للتفريق بين مصدر التأكيد ومصدر المرة(السيوطي، 1998م، ص285-286، الاسترباذي، د.ت، ص179).

أما إلحاق التاء بمصدر فوق الثلاثي فإنه يكون للأشهر في حالة تعدد المصادر أي يكون للمقيس على حساب المسموع وإن كانا مسموعين ألحقت في الأغلب في الاستعمال نحو قولهم زلزلة واحدة دون زِلزلة واحدة(السيوطي، 1998م، ص286، الاسترباذي، د.ت، ص179-180).

مصدر الهيئة:

هو المصدر الذي يؤتى به للدلالة على هيئة وقوع الحدث وهو لا يصاغ إلا من الثلاثي المجرد ويصاغ على وزن "فِعْله" نحو جَلَس جِلسة ووقف وِقفه وقعد قِعْدَة وركب رِكْبة ولعب لِعْبة(الجوهري، 1984م، ص110-219، الاسترباذي، د.ت، ص180-181، ابن مالك، د.ت، ص435).

واكتفى المحدثون بالوقوف على بيان الدلالة الصرفية التي تكتسب قيمتها من خلال الصيغ، واللواحق كصوت التاء الملحق باسمي المرة والهيئة لدلالة على وقوع الحدث مرة واحدة.

وأشار عبدالله كنانعة إلى أن المزدوج الحركي الذي يتشكل في مثل هذه الأبنية نحو ولدة وودعة لا يحدث تغيراً بسبب موقعه في بداية الكلمة وربما يكون كما يذكر لأنها جاءت للتفريق بين اسمي المرة والهيئة(كنانعه، 1995، ص192).

أبنية جمع التكسير

الجمع: هو ما دل على أكثر من اثنين، أو اثنتين. ويكون على ثلاثة أضرب: إما جمع مذكر سالم، أو جمع مؤنث سالم، أو جمع تكسير. فأما المذكر السالم فهو: ما سلم مفرده عند الجمع، ويكون بزيادة واو ونون، أو ياء ونون في آخر الاسم المفرد. وشروطه أن يكون علماً، أو صفة لعلم مذكر عاقل، خالياً من تاء التأنيث. أما جمع المؤنث السالم: فهو ما سلم مفرده عند الجمع، ويكون بزيادة ألف وتاء، على مفرده. أما جمع التكسير: فهو ما دل على جمع، لم يسلم بناء مفرده من التغيير، سواء بالزيادة أو النقصان. وسأقصر حديثي على جمع التكسير، وذلك لأن جل ما قدمه الجوهري يدور في فلك هذا الجمع.

جمع التكسير:

وهو ما دل على أكثر من اثنين، ويصحب جمعه تغيير بناء مفرده، إما بالزيادة أو النقصان، وهو على ضربين إما جمع قلة أو جمع كثرة(العكبري، 1995م، ص178، الحملاوي، د.ت، ص72).

جموع القلة:

وهي ما كان مدلوله من الثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وهذا ما نفهم من قول الجوهري، والجمع شياه بالهاء في أدنى العدد، تقول ثلاث شياه إلى عشرة"، وأوزانها أربعة كما يرى سيبويه، وابن مالك، وابن الناظم. ونلحظ كذلك عند الجوهري. وهي "أَفْعُل" و "أفْعَال" و"أَفْعِلة وفِعْلةٌ". وأضاف الفرّاء إلى هذه الجموع فَعُل" و"فِعَل" و"فِعَلة". وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها "أفْعلاء"، ومما أضافه الجوهري، دون أدنى توضيح منه وزن "فُعُل" نحو "نُهُر"(سيبويه، د.ت، ص490، ابن الناظم، 2000م، ص547، ابن مالك، د.ت، ص255، الجوهري، 1984م، ص2238، 839-840، السيوطي، 1998، ص308، الحديثي، 1965، ص293) ويدخل في أبنية القلة كما يذكر سيبويه، ما جمع جمع مؤنث سالم، ومذكر سالم بقوله: "...ألا ترى أنك تقول للأقل ظَبَيَات وغَلَوات ورَكَوات، ففعلات ههنا بمترلة أفْعُل في

المذكر، وأفْعَال ونحوها..." (سيبويه، د.ت، ص491، الجوهري، 1984م، ص2081، 199، 139) ، ومن ذلك بنانات جمع بنانة (أطراف الأصابع)، ورُكْبات ورُكَبات، وغيرها.

ويبدو من خلال ما قدمه الجوهري، أن أبنية القلة تكون قياسية في بعضها، وسماعيةً في أخرى وهذا عرض لأبنية القلة، وما يشفعها من أمثلة.

أفْعُل:

يقــاس في الاسم الثلاثي صحيح العين، على وزن "فَعْل" نحو "فَلْس أَفْلُس"، ويد أيد، وجـــروٍ وأجرٍ والأصل (أجْرُوٌ)، وقرْءٌ "الحيض" أقْرُؤ" كَمْء "نبت" أكْمُؤ(الجوهري، 1984م، ص2539، 2301، ابن مالك، د.ت، ص55، السيوطي، 1998م، ص308).

ويخــرج من هذا ما كان صفة، أو معتل العين، وذلك لاستثقالهم الضمة على حرف العلــة. وشذ نحو أثْوُب، في ثوب. وذكر الجوهري: أن البعض يهمز الواو فيقول: أثْؤُب، لأن الهمزة أقوى على احتمالها من الواو، ونحو دار وأدؤر وساق وأسؤق. ومما شذ كذلك أعين في عين، وقالوا عَبْد أعْبُد لغلبة الاسمية عليه، أما فَعَـــــل، فلا يجــمع على أفْعُل، إلا في أحـــرف محـــدودة، كمـــا يرى الجوهري نحو زمن أزمـــن، وجبل أجْبُل، وعـــصا أعـــــصٍ(الجوهري، 1984م، ص49، ابن الناظم، ص2000م، 2131، 2539، السيوطي، 1986م، ص 117).

ويطرد كذلك في الاسم المؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة، سواء كان مفتوح الأول أو مكســـوره أو مضـــمومه. ويكون على فِعال نحو ذِراع وأذرُع وعلى فَعَال نحو شَمال وأشْمُل وفُعال نحو عُقاب أعْقُب.

ويـــأتي في فعـــيل اسمـــاً مؤنثاً. نحو يمين وأيْمُن. ومما ذكر الجوهري المريع (الخصيب) والجمـــع أمْرُع وأمراع مثل يمين وأيمنُ وأيمان، قال أبو ذؤيب(الهذلي، 1998م، ص149، ص4، الهذليين، 1965):

"أكَلَ الجَميمَ وطاوَعَتْهُ سَمْحَج   مثلُ القَناة وأزعلته الأمْرُعُ (الجوهري، 1984م، ص 1238-1284، 187، 1740، 221).

وأشار ابن برى إلى أنه لا يصح جمع مريع على أَمْرُع، لأن فعيلاً لا تجمع على أَفْعُل، إلا إذا كـــان مؤنثاً وما ورد في بيت الهذلي فهو جمع مَرْع وهو الكلأ(ابن منظور، د.ت، ص 471).

وشذ من هذا قولهم في غراب أَغْرُب وشهاب أَشْهُب، وهي للمذكر(ابن مالك، د.ت، ص 256) وممـــا جاء من المفرد على هذا البناء، "أَفعل" الآنُك (الأَسْرُبَّ) و(أَشُدٌّ)، وهو مفرد كمـــا يقـــول الجوهري جاء على بناء الجمع. ويقال أن مفرده (شِدّة) وهو رأي سيبويه ويستحســـنه الجوهري. ولكن الجوهري يرده بقوله: "إن فِعْلة لا تجمع على أَفْعُل. ويرى الـــبعـــض أنها جمع لا واحد له من لفظه، مثل أبابيل وعبابيد(الجوهري، 1984مـــ ص1573، 493).

أفعال: ويطرد في الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه أَفْعُل، مما سبق. "وهو معتل العين". ويقـــاس في "فَعَـــل" نحو "جَبَل أجبال"، وسَتَة أستاه. وفي فِعْل نحو جِذْع أجذاع، وحِمل أحمال، ومن فَعْل معتل الغين، نحو "رَوْح" أرواح، وفِعْل عيد أعياد. ومن فُعْلٍ قُفْل أقفال. وفِعِل نحو إِبِل آبال. ويرى الفرّاء، أن أفعال يطرد فيما كانت فاؤه همزة، أو واواً في فَعْل، نحو أنف آناف، ووَهْم أوهام؛ لاستثقالهم وقوع الضمة بعد الواو في أَفْعُل(الجوهري، 1984م، ص233، 2383، 2507، 367، 515، ابن الناظم، 2000م، ص548).

وتجـــدر الإشارة، إلى أن هناك مجموعة من الألفاظ، وردت على هذه الصيغة. ولكنها جـــاءت لتدل على المفرد، نذكر على سبيل المثال لا الحصر منها: "أعشار" في قوله برمة أعشـــار، ورمـــح أقصاد (متكسر)، وبلد أحصاب (أي خصب)، وقال: الواحد في هذا بـــرواية الجمـــع، كـــأنهم جعلـــوه أجزاء. وقال الأخفش: وهذا أحد مال جاء على بناء الجمع(الجوهري، 1984م، ص524-748).

أَفْعِلَـــة:ويطرد في كل اسم رباعي مذكر ثالثه مدة، ويجيء على وزن فِعال. نحو لسان (علـــى التذكير) ألسنة، وحِمار أحمرة، وسقاء أسْقية، وسلاح أسلحة، ورداء أردية، ونحو فَعـــال قوله سَماء وأسمية. ونحو فَعُول، عمود أعمدة. وفُعَال نحو: غراب أَغْرِبة. ومما شذ قـــولهم في شـــراء أشرية، لأن فِعَال، لا يجمع على أفعِلة(الجوهري، 1984م، ص2195، 375،

2465، 2466، 2479، 511، 2391، السيوطي، 1998م، ص310، ابن مالك، د.ت، ص258-259
).

فِعْلــة: ويرى العلماء، أن ما جاء عليه يقتصر على السماع، وعده ابن السراج اسم جَمــع لا جمــع. نحــو صَــبِيٌّ صِــبْية، وغلام وغِلْمة وغزال وغِزْلة، وولد ولْدَة، وفتى فتية(الجوهري، 1984م، ص2398، 1781، السيوطي، 1998م، ص311، ابن مالك، د.ت، ص259).

جموع الكثرة:

جمع القلة كما أسلفت، ما دل على ثلاثة إلى عشرة. أما جمع الكثرة، فما دل على ما فــوق العشرة إلى غير نهاية(الجوهري، 1995، ص179)، وأبنيته كثيرة، وسأقصر حديثي على أبرز ما تناوله الجوهري منها.

فِعــال: وهو مقيس في فَعْل وفَعْلة اسمين أو وصفين نحو: وَشْي ووشاء، ودَلْو ودِلاء، وَظَبْــية وظِباء، وخَطوة خِطاء، وحَرَّة حِرار وسَمْحة وسِماح، ورجل فَلٌّ (منهزم) فِلال، والطَــلُّ الطِــلال(الجوهــري، 1984م، ص2524، 2339، 3460، 2328، 626، 376، 1793، 1752، الاشموني، 1998م، ص395).

وهو مُطرد في فِعْل وفُعْل. "نحو مُهْر مِهار، وذِئْب ذِئاب(الجوهــري، 1984م، ص821، ابن عقــيل، د.ت، ص425)، وفي فَعَــل وفَعَلة نحو جَبَل وجبال، وثمرة وثمار، وفي كل صفة على فَعيل، بمعنى فاعل. نحو كريم كِرام وبذيء بذاء، ومريضة مِراض، وفي فَعْلان، أو فَعْلانة أو فَعْلى وصفاً نحو: عطشان، عطاش، وِ عطشى، عِطاش، وندمانة، نِدام الاشمــوني، 1998م، ص 393-394، الجوهــري، 1984م، ص36). وفي فُعلاء نحو: نُفساء: نِفاس، وفي فُعْلان وفُعْلانة نحو خُمْصان خِماص وخمصانة وخِماص(الجوهري، 1984م، ص985، ابن عقيل، د.ت، ص427).

وممــا أضافه الجوهري على ما ذكره العلماء جمع "فَيْعِل". على فعال نحو جيّد جِياد، و"فِعْلــة" وفُعْلة نحو عِدوة وعُدوة (جانب الوادي)، حيث جمعه على عِداء مثل بُرمَة بِرام ورُهْمة رِهَام(الجوهري، 1984م، ص1305، 2421)، ومما ورد شاذاً على هذا البناء قولهم، أبطَــح "مســيل واسع، بطاح على غير قياس، وأعجف وعجفاء على "أفْعَل وفَعْلاء" قيل

عِجــاف. وأشــار الجوهري أنهما لا يجمعان على "فِعال"(الجوهري، 1984م، ص356-357، 1399، الاشموني، 1998، ص397).

فُعُــوْل: وهو قياس في اسم على وزن "فَعْل" نحو سَدٌّ سُدود وتَخْم (منتهى كل قرية) تُخــوُم، وفَلْس فُلوس، وخَصْم خُصوم وأشار ابن مالك إلى أنه قد يأتي من الصفات نحو كهــل كُهول، فَسْل فُسول(الجوهري، 1984م، ص 486، 1877، 1912، 2291، ابن مالك، د.ت، 271)، وذكر الأشموني أن شرط هذا البناء ألا يكون عينه "واواً" كحوض، وشــذ فُــووج في فوج(الأشموني، 1998م، ص397)، وفي فَعِل "اسم" نحو كَبِد كُبُود، ووَعِل وُعُول وفي فُعْل "اسم" نحو جُنْد جُنود وبُرد بُرود وجُرح جُروح، وشرطه ألا تكون عينه واواً نحو حُوت ولا لامه ياءِ نحو مُرْيِ، وألا يكون مضاعفاً نحو خُفّ(الجوهــري، 1984م، ص 358، الاشموني، 1998م، ص397، ابن عقيل، د.ت، ص428)، وفي فِعْل (اسم نحو هِــند هُــنود وحِمل حُمول وفي فَعَل نحو ذكر ذكور وأسد أسود وأشار البعض إلى عدم اطــراده وذكــر مســموعاً في فاعــل وصــفاً غير مضاعف ولا معتل العين نحو شاهد شهود(الأشموني، 1998م، ص399).

فِعــلان: وهــو مقــيس في كل اسم على وزن "فُعْل" أجوفاً نحو نُوْن "نينان" وعُوْد عيدان، وفي "فَعَل" معتل العين نحو قاع قيعان، وفي "فُعَل" نحو جُرَذ جُرْذان، وفي فُعال نحو غُــلام غِلمان وغراب غِربان، وأشار العلماء إلى أنه قل في غير ذلك مثل "فِعْل" نحو صِنو صِــنوان وشــقذ (ولد الحرباء) شِقذان، ومما يقل ورود فِعلان عليه نحو خروف خرفان ونســوة نساء وعَبْد عِبدان وضرب ضربان وذكر الجوهري شذوذه في نحو كروان وجمعه كِروان(الجوهري، 1984م، ص2210، 556، 2474، الأشموني، 1998م، ص399).

فُعْــلان: وهو مقيس في كل اسم على وزن "فَعْل". نحو ظَهْر ظُهْرانُ، وبَطْنَ بطنان. واشــترط فيه ابن عقيل، أن يكون صحيح العين. وفي "فعيل" نحو مَصير مُصْران ورغيف رُغفــان ومَســيل مُســلان، قَضيب قُضبان، وفي فَعَل نحو ذَكَر ذُكران وحَمَل حُملان. واشــترط الأشمــوني أن يكــون صحيح العين. ومما أشار إليه الجوهري كذلك قياسه في

"فاعل" نحو عائذ عُوْذان، وواحد وحدان، وذكر العلماء أَفْعَل فَعْلاء أسود سودان وفُعال حُوار حُوران. وفَعَلة نحو قضفة قُضْفَان وفَعُول نحو قَعُود قُعْدان(الجوهـري، 1984م، ص567، 818، 448، ابن عقيل، د.ت، 429، الأشموني، 1998م، ص400).

فُعُل: وهون مقيس في اسم رباعي، صحيح الآخر، مسبوق بمدّ. سواءكان واواً أو ياءً أو ألفاً. فإن كانت مدته ياءً أو واواً لم يشترط فيه غير ما تقدم. نحو صعيد صُعُد، وطريق طُـرُق وعمـود عُمُـد. وإن كانـت ألفاً اشترط فيه بالإضافة إلى ما سبق، ألا يكون مضاعفاً(الأشموني، 1998م، ص388، ابن الناظم، 2000م، ص549، الجوهري، 1984م، ص 498)، نحـو بَرَاح (المتسع من الأرض) والجمع بُرُح وقَذال وقُذُل، وإهاب (الجلد) أُهُبٌ. وأشار الجوهـري إلى أن عين هذا الجمع تسكن إذا كانت واواً، لثقل الضمة على الواو نحو نُوْرٌ جمـع نُوار (النُّفّر من الضباء). وذكر أنه يجوز تسكين عينه إذا كانت غير واو نحو قُذْل، وحُمْـر، أما إن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين. نحو سيال سُيُل وسِيل، وإن كان مضـعفاً لم يجـز تسكينه؛ لأنه يؤدي إلى الإدغام. ومما يطرد فيه، وصف على فَعُول ليس بمعـنى مفعول، نحو صبور صُبُرٌ، وشذ على فَعْل نحو رَهْن رُهُن، وفَعِل نحو نَمِر نُمُرٌ. وفَعْل نحو خَشْنٌ، خُشُنٌ، وفعيل نحو نذير نُذُرٌ، وفصيلة نحو صحيفة صُحُفٌ(الجوهري، 1984م، ص 354، 89، 838، 2128، ابـن الناظم، 2000م، ص549-550، ابن عقيل، د.ت، ص420، 421، ابن مالك، د.ت، 262-264).

فُعَّـل: وهـو مقيس في وصف صحيح اللام على "فاعل". نحو قارح قُرَّح وضارب ضُرب، وفاعلة نحو صائمة صُوّم.

ويشاطره ذلك وزن "فُعَّال"، حيث يأتي من وصف على وزن فاعل، مذكراً نحو كافر كُفّـار، وآلـف أُلاّف، وصادّ وصُدّاد. وندر من المؤنث، وندر من فُعّل وفُعّال في المعتل الـلام المذكر. نحو غازٍ غُزّى وغُزّاء وسارٍ سُرّى وسُرّاء. كما جاء عليه كذلك أفعل نحو أعـزل عُزّل، وفَعُول دلوح (كثرة الماء) دُلَّح(الجوهري، 1984م، ص395، 396، 496، 821،

39، 1332، 699، 1763، 361، ابـن عقـيل، د.ت، ص423-424، الأشمـوني، 1998م، ص394، الجديثي، 1965م، ص304).

فُعْـل: وهو مقيس في "أَفْعُل" وصفاً لمذكر، وفعلاء وصفاً لمؤنث، نحو أذْرُعع ذُرْعٌ، وهوجاء هُوْج. وأشار العلماء إلى وجوب كسر فائه، إذا كانت عينه ياء. نحو أعين عِينُ، وأصـله "عُيْنٌ" مما جاء على هـذا عوان وعُوْنُ، رُواق رُوْق(الجوهـري، 1984م، ص2172، 352، 1207، 2212، 1604-1605، 1561، ابن عقيل، د.ت، ص419، الاستراباذي، د.ت، ص260 -261).

فِعَـل: وهو مقيس في اسم على "فِعْلة" نحو إِدَّة (الداهية والأمر الفظيع)، والجمع إِدَدٌ علـى "فِعَـل". وفي "فَعْلَة" ما يرى الجوهري نحو قَشْعة قِشَعٌ (الجلود) وفي فِعلَة نحو عنبَة عِـنَبُ، وحِدأة حِدَاء (طائر) (الجوهري، 1984م، ص440، 1265، 189، الجوهري، 1984م، ص 1462، ابـن عقـيل، د.ت، ض421). وقاسه الفراء كذلك في فِعْلى نحو ذكرى ذِكَر. وقاسه المبرد، في "فِعْل" بالكسر دون تاء نحو "هِنْد" هِنَد. ووافقه ابن مالك في هذا، وقد يأتي جمع فعْلـة على وزن فُعَل نحو لحية "لُحَى"(الجوهري، 1984م، ص 315، ابن مالك، د.ت، ص 264-265)، وممـا جاء من النعوت عِدىً. قال ابن السكيت و لم يأتِ فِعَل في النعوت إلاّ حرف واحد، يقال هؤلاء قوم عِدَىً(الجوهري، 1984م، ص2420).

فِعَلَـة: وهو مقيس في اسم على "فُعْل" صحيح اللام. نحو دُرْج درجة، كُوْز كِوَزة في "فِعْل" نحو فَيْل فِيَلَة وقِرد قِرَدة و فَعْل نحو زَوج زِوجة غَرْدَ غِرْدة. ويرى البعض أن "فَعْل وفِعْـل" محفوض غير مقيس(الأشمـوني، 1998، ص394، الجوهري، 1984م، ص1794، 198، ابن عقيل، د.ت، ص423).

فَعَلَةٌ: وهو مطرد في (فاعل) وصفاً لمذكر عاقل، صحيح اللام. نحو حالق حَلَقة وكامل كَمَلـة، وبـارّ بَـرَرة، و لم يذكر العلماء غير هذا البناء "فاعل" يأتي جمعاً، لفَعَلَة، ويورد الجوهـري وزن "فعيل" وجمعه على فَعَلَة، نحو السَّريّ"سَرَاة" ويشير إلى أنه جمع عزيز، أن

يجمع فعيل على فَعَلَة، ويشير إلى أنه لم يُعرف غيره(ابن عقيل، د.ت، ص422، الأشموني، 1998م، ص391، الجوهري، 1984م، ص1462، 2375).

فُعَــل: ويطرد في اسم على "فُعْلَة". نحو تُحْفة تُحَف، وبُرْأة (قترة الصائد) بُرَأ وصُبْرَة صُــبَر، وكُنَة "مواقع الطير" وكُنّ وكلوة كُلَى الجُدَّة (الطريقة) جُدد وفي "فُعْلى أفعل" نحو أوْلى أوَل، وأُخرَى أُخَر، صُغرى صُغَر(الجوهــري، 1984م، ص 1333، 36، 2215، 2475، 2328، 2544، 713، 453، الأشمـــوني، 1998م، ص390-391)، وقاسه الفراء في "فُعْلى" مصدراً نحو: رُؤيا رُؤى، وفي فَعْلة نحو نوبة نُوب. وزاد ابن مالك علــى (فُعلــة وفعلــى أفعل) فُعُلة اسماً نحو جُمُعه جُمَع، كما قاسه المبرد في فُعْل بالضم والســكون مؤنثاً بغير تاء، نحو: جُمْل "جُمَل"(السيوطي، 1998م، ص314، ابن مالك، د.ت، ص 264).

فَعْلــى: وهو مقيس في وصف على "فعيل". بمعنى مفعول. دل على هلاك أو توجع. نحو قتيل قتلى، وحَسير حَسْرَى، وأسير أسرى. ومن فعيل بمعنى فاعل نحو: مريض مرضى ومن "أفْعَل" نحو أحمق حمقى ومن "فاعل" نحو مائق (حمق في غباوة) مَوْقى، وفي فَعْلان نحو سَكْران سَكْرى وفي فَعْلاء نحو حمقاء حمقى(الجوهري، 1984م، ص629، 578، 1557، 1495، الاستراباذي، د.ت، 141-142، ابن عقيل، د.ت، ص422).

أَفْعِلاء: وهو مقيس في كل وصف على وزن "فعيل" بمعنى "فاعل". في المعتل والمضعف نحــو حَرِيٌّ (جدير) أحرياء شديد أشدّاء، عَيِيٌّ أعْيِياء وقال الجوهري وقوم أعْياء أعْيِيَاء أيضــاً، مشيراً إلى قول سيبويه. ويخطئ ابن بري الجوهري مصححاً قول سيبويه "صوابه قوم أعيّاء وأعْيِيَاءُ، كما ذكر سيبويه(الجوهــري، 1984م، ص2442، 2311، ابن الناظم، 2000م، ص554).

وممــا ذكره الجوهري على هذا البناء "فَيْعَل" نحو لَيِّن أليناء، وهيّن أهيناء وبيّن أبيناء، وشــذ مــن غير المضعف نحو صديق أصدقاء(الجوهــري، 1984م، ص2198، 2083، 1506، السيوطي، 1998م، ص320-321، الأشموني، 1998م، ص401-402).

فُعَلَة: وهو مقيس في وصف على فاعل، لمذكر عاقل معتل اللام. نحو راعٍ رُعاة وقاض قُضاة(الجوهري، 1984م، ص2358، السيوطي، 1998م، ص319).

فُعَلاَء: وهو مقيس في فعيل، بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل، غير مضاعف، ولا معتل. نحو رفيق رُفقاء، وظريف ظُرفاء، وكريم كُرماء، ويأتي كذلك من فعيل بمعنى "مُفْعِل" نحو سميع (مسمع) سُمَعَاء، وبمعنى مفاعل نحو خليط (مخالط) خُلطاء. وحمل عليه ما دل على سجية حَمْد أو ذم من (فُعَال)، أو "فاعل" نحو شجاع شجعاء، وصالح صلحاء، وشاعر شعراء وعالم علماء، وجاهل جهلاء، وشذ رسول رسلاء وحدث حدثاء وسمح سمحاء(الجوهري، 1984م، ص1482، السيوطي، 1998م، ص320، الأشموني، 1998م، 400-401، ابن عقيل، د.ت، ص430).

فواعل: وهو مقيس في "فاعل" صفة للمؤنث. نحو حائض حوائض. وفي فاعلة، نحو ضاربه ضوارب، وفي فاعلاء "اسم" نحو خاوياء (الأمعاء) حواوٍ (حواوي) وفي "فاعل" وصفاً لغير الآداميين. جمل بازل وجمال بوازل، وجمل عاضة وجمال عواضه وفي (فاعل) "اسماً نحو حائط حوائط، هذا ما ذكره الجوهري(الجوهري، 1984م، ص 957، 2322، ابن عقيل، د.ت، ص430-431)، في فَوْعل "اسم" نحو جوهر جَوْاهر، وفي فَاعَل نحو طابَع طوابع(الجوهري، 1984م، ص 322، ابن عقيل، د.ت، ص431)، ومن شواذ هذا الجمع فوارس جمع فارس، وهوالك جمع هالك، ونواكس جمع ناكس، وجاء في المثل "هالك في الهوالك". ويرى الجوهري أنه يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها. كما أنه قد يجيء في ضرورة الشعر يقول الشاعر(الفرزدق، 1960م، ص304):

وإذا الرّجالُ رَأوا يزيدَ رأيتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقاب نَوَاكِسَ الأبصَارِ(الجوهري، 1984م، ص957، السيوطي، 1998م، ص322).

فَعَالِل: وهو مقيس في الاسم الرباعي المجرد نحو الجدجد (صرار الليل) الجداجد وجعفر جعافر، والخماسي المجرد. وذلك بحذف الخامس من الأصول، أو الرابع. إن كان شبيهاً بالزائد. نحو سَفَرْجل سفارج، وفرزدق فرازد، بحذف الخامس وفرازق بحذف الدال، لأنها من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادات وهو مذهب سيبويه، ولم يجز المبرد فرازق(الجوهري، 1984م، ص453، 1730، 997، 1543، الأشموني، 1998، ص407).

أمـــا الرباعـــي المزاد منه للإلحاق أو غيرها فإنه كذلك يجمع على فعالِل نحو: جَوْهر جواهر، وصيرف صيارف، أما الخماسي المزيد فإنه يحذف زائده، آخراً كان أو غير آخر نحـــو سبطريّ سباطر فدوكس فداكس ← (الأسد، الرجل الشديد) ومدحرج دحارج. ويحـــذف الـــزائد من الخماسي، إذا لم يكن حرف مد قبل الآخر. فإن كان حرف مدّ لم يحذف بل يجمع على فعاليل. نحو: عصفور عصافير وجحجاح جحاجيح(ابن عقيل، د.ت، ص 434-435، الجوهـــري، 1984م، ص 1543-357)، أمـــا إن كانت الزيادة على الأصل الخماسي المجرد، نحو عندليب. فإن الزائد يحذف ويتبعه حذف الخامس فيقال عنادل. يقول الجوهـــري: "وأمـــا العـــنادل جمع العندليب، فمحذوف منه، لأن كل اسم جاوز أربعة أحـــرف، ولم يكن الرابع من حروف المد واللين، فإنه يردُّ إلى الرباعي ثم يبنى منه الجمع والتصـــغير، فإن كان الحرف الرابع من حروف المد واللين؛ فإنها لا ترد إلى الرباعي وتبنى منه"(الجوهري، 1984م، ص1776، 189).

مَفَاعِـــل: وهو مقيس كما يلاحظ في كلام الجوهري في "مَفْعِل"، نحو مَسْيِل مسايل. وفي "مُفْعَـــنلل" بعـــد حذف الزيادات النون والسين الأخيرة نحو مقعنس مقاعس وذهب الجوهـــري إلى أن الميم لا تحذف، رغم زيادتها؛ لأنها دخلت لمعنى اسم الفاعل، وهذا رأي ســـيبويه، ويرى المبرد: أن الميم تحذف، وتبقى السين، لأنها بإزاء أصل كما يرى(الجوهري، 1984م، ص1733، 965، ابـــن الـــناظم، 2000م، ص559). وفي مُنْفعِل نحو منطلق مطالق، بعد حـــذف النون: وفي مُسْتَفعل نحو مستدعٍ مداعٍ، بعد حذف السين والتاء وابقاء الميم. وفي مَفْعُلَـــة نحـــو مَكْرُمَـــة مكارم وفي مَفْعَل نحو مَحْسَن محاسِن(الجوهـــري، 1984م، ص2099، الأشموني، 1998م، ص408-409، السيوطي، 1998، ص325، الحديثي، 1965م، ص312).

وممـــا أشـــار الجوهري إلى شذوذ قوله: شَبَه مَشابِه، لمحة ملامح، ونوق وساق ونوق مواســـيق أي حملت واغلقت رحمها على الماء على غير قياس(الجوهـــري، 1984م، ص2236، 402، 1566).

فَعَـــالى: وهو مقيس في وصف المؤنث على "فُعْلى" نحو حُبلى حَبَالى. ويرى السيوطي أنـــه شـــاذ في بـــناء "فُعْلى". وفي "فَعْلاء" اسم نحو صَحْراء صَحارى، وعزلاء عَزالى (فم المـــزادة) وفي الوصف. نحو:عذراء عَذارى وأشار السيوطي إلى شذوذه في الصفة(السيوطي،

1998م، ص322-323، الأشموني، 1998م، ص404)، ويأتي من الوصف على "فَعْلان" نحو كسلان كسَالى، وطهْران طهارى وفي وصف على "فَعْلى" نحو سَكْرى سَكارى،وحَرْمى حرامَى(مشتهية النكاح)،وفِعْلى نحو ذِفْرى ذَفَاري(الجوهري، 1984م، ص 1665، 1763، 1710، 708).

فُعَالَى: وهو مقيس في فَعْلان. نحو: فَردان فُرادى، وفَعْلى نحو سَكرى سُكارى(الأشموني، 1998م، ص404-405، الجوهري، 1984م، ص518).

مفاعيل: وهو مقيس فيما كان رابعه حرف مد في الرباعي المزيد. نحو عصفور عصافير، وفي فعليل نحو: قنديل قناديل. وفعلان نحو جحجاج جحاجيح، (السيد)، وقرطاس قراطيس، وعلى فِعلال نحو رِستاق رساتيق (السواد) وفِعّوْل نحو عِجّول عجاجيل، ومن الرباعي المزيد بأكثر من ذلك. نحو فيعلول نحو ضيزبون وعيطموس، يقال حزابين وعطاميس. ومن الخماسي المزيد على فَعْللول، نحو قرطبوس (الناقة السريعة القوية) قراطيس، وفُعَلّيل نحو قذعميل قذاعيم، وأضاف الجوهري كذلك "فَعَلان" نحو وَرَشان (طائر) وراشين(ابن مالك، د.ت، ص280-281، الأشموني، 1998، ص408، 409، (الجوهري، 1984م، ص357، 1481)ن 1759) 1026، الحديثي، 1965، ص313).

أفاعل: وهو مقيس كما يبدو من أمثلة الجوهري، في كل ما تصدرته همزة زائدة من الثلاثي المزيد بحرف أو أكثر. وليس أحد زياداته حرف من قبل الآخر. مثل أفْعَل نحو: أجرَد وأجارد وأسود (العظم من الحيات) أساود، وأكبر أكابِر وأصغر أصاغر وأصعَد أصاعِد، وذكر الجوهري مجيئه من فعيل نحو سديل (ما أسبل على الهودج) والجمع أسادل، وذكر في أفَنْعل" نحو ألندد (الخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق) والجمع ألادَّ وفي أفعل (علماً) نحو ألبب ألابٌّ(الجوهري، 1984م، ص455، 491، 802، 794، 1728، ابن مالك، د.ت، ص281).

فعائل: وهو مقيس في رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوماً بتاء التأنيث، أو مجرداً منها. مثل فَعَالة نحو سحابة سحائب، وفِعالة نحو رِسالة رسائل، وفُعالة، نحو ذُؤابة ذوائب وفَعُولة نحو حمولة حمائل وفَعيلة نحو ظعينة ظعائن، وجريدة جرائد وخليفة خلائف (قد يؤنث)، وكريمة كرائم، وفِعَال نحو شِمال شمائل وفُعال نحو عُقاب عقائب، وفَعُول نحو

عجوز عجائز وفعيل سعيد (علم امرأة سعائد) (الأشموني، 1998م، ص403، (الجوهري، 1984م، ص2159، 463، 1356).

وقـــد اشـــترط للمجردة من التاء، أن تكون مؤنثة. فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائـــل، إلا نـــادراً. نحو جذور جذائر. وشرط ذوات التاء سوى فعيلة الاسمية، فلا تجمع الأوصاف على فعائل، وشرط فعيلة ألا تكون بمعنى مفعولة: نحو جريحة (الأشموني، 1998م، ص 403).

فعاويـــل: ويُقـــاس عليه ما كان على "فِعْوال" نحو قِرْواح "قَراويح" وقال سويد بن الصامت (ابن منظور، د.ت، ص50، الزركلي، 1984م، ص145):

أدين وما دَيْني عليكم بمَغْرَمٍ ولكن على الشُمِّ الجِلاد القراوح

وأشـــــار محقق الكتاب إلى أنه ضرورة شعرية والصواب قَراويح (الجوهري، 1984م، ص 396).

تفاعيل: في جمع "تفعال" نحو تقصار "قلادة" تقاصير (الجوهري، 1984م، ص795).

أفاعيل: ويجمع عليه ما كان رباعياً مزيداً بحرف مد قبل آخره. مثل "افعيل" نحو إقطيع أقاطيع، وإبطيل أباطيل، وأفعولة نحو أحدوثة أحاديث وإفعيلة، نحو أُرْوِّية" (أنثى الوعول) وجمعها أراويّ على أفاعيل (الجوهري، 1984م، ص1268، 1635، 278).

هـــذه أهم ما تعرض إليه الجوهري من جموع وقد حاولت جاهداً استقراء الأمثلة غير المشفوعة برأي.

شواذ الجمع:

أشـــار الجوهري إلى مجموعة من شواذ الجموع في ثنايا كتابه. أشار إلى شذوذ بعضها بصورة واضحة، واكتفى في أحايين أخرى بقوله: وندر أن يأتي جمع على هذا البناء، ومما يلحظ في هذه الشواذ أنها جاءت على غير قياس أو على غير مفردها. ومنها:

أحاديث وأقاطيع وأباطيل، جمعاً لحديث وقطيع وباطل. والقياس كما يرى الجوهري أن تكـــون أحاديث جمعاً لأحدوثة وأقاطيع جمعاً لإقطيع، وأباطيل جمعاً لإبطيل أما باطل فجمعـــه بواطل، وحديث جمعه حُدُث أو حُدْثان نحو رُغفان، وقطيع كذلك. ومن ذلك

أيضاً جمع عروض على أعاريض وهو شاذ كما يرى الجوهري، وهو جمع إعريض وقياس العــروض أن يجمــع علــى عرائِض، مثل حَلوب وحلائب. ويذهب الجوهري، إلى أن العروض مؤنثة لا تجمع؛ لأنها اسم جنس، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش(الجوهــري، 1984م، ص378، 1268، 1089، الاسترباذي، د.ت، ص206).

وممــا ظهــر دون أن يكــون فيه للجوهري رأي واضح، هو وزن "فُعال" نحو عُراق (العظــم الذي أخذ عنه اللحم)، تُؤام،ورُبَاب، وظؤار، ورُخال (الأنثى من أولاد الظأن). وفُــرار (ولد البقر الوحشي). ويشير إلى قول أبي عبيدة وابن السكيت: أنه لم يأتِ شيء مــن الــجمع على فُعال، إلى أحرف قليلة هذه أبرزها(الجوهري، 1984م، ص 1523، 780، 729)، وفُعــال كمــا يذكر الاسترباذي: من أبنية الجمع عند سيبويه خلافاً لغيره، ولكن قياســة عــنده، أن يكون جمع فِعْل نحو ظِئْر ظُئار (وهي التي تعطف على ولد غيرها من الــناس). وفَعِل نحو رُخِل ورُخال. أما تُؤام في تَوْأم فهو شاذ عنده؛ لأنه عند البعض اسم جــنس. أما سيبويه، فيرى أن "توْأم" على "فَوْعَل" لا يجمع على "فُعال". والقياس يقتضي أن يكون جمعاً لــ(فِعْل) وكأنهم جمعوا تِئم على حدّ رأي خديجة الحديثي(الحديثي، 1965م، ص331، الاسترباذي، د.ت، ص206-207).

ومن ذلك أيضاً جمع وَرَشَان على وِرْشَان (طائر) وكَرَوان على كِرْوان. ويقول أنهما شــاذان. أما جمع وَرَشَان قياساً فهو ورايشن، يَقول ابن سيده "ومن الشاذ قولهم كَرَوان وكِــرْوان، وإنمــا حقه كراوين... قال أبو علي: حقيقة أنهم ردّوا كَرَواناً. إلى "كَراً" ثم كَسّــروا "كراً" على كِرْوان، كما قالوا: "أخ وإخوان" ونظير قولهم كِرَوان وكِرْوان في الشــذوذ قولُهم وَرَشان ووِرْشان، ولم يحكه سيبويه إلا على القياس، قالوا: وراشين"(ابــن سيده، د.ت، ص115، الجوهري، 1984م، ص1026، الحديثي، 1965م، ص332-333..

ومــن ذلك أيضاً جمع شجرة على شَجْرَاء، وطَرَفَة على طَرْفَاء، وقصبة على قَصْبَاء، وحلفــة علــى حَلْفاء. ويشير الجوهري إلى قول الأصمعي في واحد الحَلْفاء: حَلِفةٌ بكسر الــلام، مخالفــة لأخواها ويشير كذلك إلى قول سيبويه: الشَجْرَاء واحد وجمع، وكذلك القَصْبَاء، والطَرْفَاء والحَلْفَاءُ(الجوهري، 1984م، ص693).

ومن ذلك أيضاً جمع حَجَلَة على حِجْلى، وظربان على ظِرْبى (وهي دويبه). ويقول أنه لم يجـئ الجمع على فِعْلى إلا حرفان: ظِرْبَى في ظَرِبَان وحِجْلى في حَجَل. ويشير إلى قول الشاعر عبد الله بن الحجاج الثعلبي(ابن منظور، د.ت، ص575، الأصفهاني، ص111):

ارحم أصيبتي الذين كأنهم   حِجْلى تدّرج في الشـرَبَّة وُقَّعُ(الجوهري، 1984م، ص1667)

ومـن شواذ الجمع جمع حاجة على حوائج، حيث أشار الجوهري، إلى عدم قياسيته، وجمعها علـى حـاجٍ، وحاجات، وحِوَج(الجوهري، 1984م، ص 308) وجاء في التنبيه والإيضـاح أن النحويين يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به، وهو حائجة، وذكر بعضهم أنـه قد سمع حائجة، لغة في الحاجة، وأردف ابن بري أن قول الأصمعي بأنه مُولّد خطأ، لأنـه قد جاء في أشعار العرب الفصحاء وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، قال الفرزدق:

ولي ببلاد السند عند أميرها   حوائج جُمّات وعندي ثوابها

ومـن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن لله عباداً خلقهم لحوائج الناس يفزع الناس إليهم في حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة.." (ابن بري، 1980م، ص200).

جمع الجمع:

اخـتلف العلماء حول قياسته جمع الجمع، فذهب بعضهم إلى عدم قياسته مطلقاً، في جمعي القلة والكثرة. كالجرمي، وابن عصفور. حيث لا يجمع عندهم، إلا ما ورد سماعاً. أما من رأى جواز جمعه، فقد ذهب الغالبية منهم، إلى أن جمع الكثرة لا يجمع. وهذا رأي سـيبويه، وأبي حيان، والسيوطي، وغيرهم. وأجاز ابن مالك جَمْعَ جَمْع الكثرة، واستثنى وزني مفاعل ومفاعيل؛ لأنه لا نظير لهما في الأحاد فيحمل عليه. ولكنه قد يجمع كما يرى بالواو والنون نحو نواكس نواكسون.

أما جمع القلة فالإجماع حول جواز جمعه حاصل، لكون ما سمع من جَمْعَ جَمْع القِلة، أكثـر ممـا سمع في جَمْع جِمع الكثرة. وقد وردت عند الجوهري أمثلة تظهر جواز جمع

الجمــع سواء في القلة أو الكثرة. ولا بد من الإشارة إلى قول الجوهري أن ما يراد بجمع الجمع هو التكثير والمبالغة أو الضروب المختلفة.

أما اسما الجنس، والجمع، فالظاهر عدم قياسية جمعهما كما يرى الأندلسي فيما يرويه عن سيبويه وهذا ما تكلم به السيوطي(السيوطي، 1998م، ص334، 335، الأندلسي، 1984م، ص 217-218، الاستراباذي، د.ت، ص208، ابن مالك، د.ت، ص286).

أمــا أبــرز ما ورد عند الجــوهري حول جمع الجــمع من جموع القــلة، الأوزان التالية:

أفاعل: ويكسر عليه "أفعِلة" نحو أسْوِدة – أساود، وأسورة أساور، وأفعال نحو: أسماء أسامٍ، وأذهاب "ذهب" أذاهب".

أفاعيل: ويكسر عليها أفعال نحو أسرار،أسارير، وأفواج أفاويج، وأمعاق (ما بعد من أطراف المفاوز) ويجمع على أماعق وأماعيق وأبيات وأبابيت وأجياد وأجاويد.

أفاعلــة: ويكســر عليها "أفعلة" نحو أساور، أساورة(الجوهري، 1984م، ص492، 690، 2383، 129، 683، 336، 1556، 244، 461، 2043، ســيبويه، د.ت، ص618). وقــد ورد مكسراً من جموع الكثرة أبنية كثيرة منها:

فعائل: جمعوا عليه "فِعال" نحو جمال جمائل وشِمال شمائل.

فُعُــول: ويجمع عليه ما كان على "فَعَل" دَوَى "جمع دواة" وتجمع على دُوِيٌّ" وصفاة صُفِيّ والفلا (جمع فلاة) فُلِيّ.

فِعال: ويجمع عليه ما كان على فِعْل نحو شِرْع وشِرَع (الوَتَر) وجمع الجمع شِراع عن أبي عبيدة.

فعــالين: وجمعوا عليه "فُعْلان" نحو مُصْران –مصارين– وحشّان حشاشين. ومما جمع بالألف والتاء ما كان على:

فَعَل: نحو أجَمَ أجمات، وأكَمَ أكمات،وأفْعِلة نحو: أَعْطيته أُعْطيات وفُعُول نحو بيوت بــيوتات، وفُعْــل نحو دُوْر دورات. وفواعل نحو صواحب صواحبات، وفُعُل نحو طُرُق طُــرُقات وغيرهــا(ســيبويه، د.ت، ص618-619، (الجوهري، 1984م، 2343، 1236، السيوطي، 1998م، ص335، الأندلسي، 1984م، ص218-219).

اسم الجمع:

وهـــو اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع. ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، ولا يكسر عليه واحد من لفظة. وترددت عبارة ليس له واحد من لفظة عند الجوهري، إلا أنه لم يصرح بمسمى اسم الجمع نحو وَفْد وصَحْب وَذَوْد وضَأْن ورَهْط والمعْز. ومما تدعو الإشـــارة إليه، أن الجوهري خالف العلماء في عَدّة هذه الألفاظ اسم جنس، وليس اسم جمـــع. يقول: "المَعْز من الغنم: خلاف الضَأن وهو اسم جنس. وكذلك المَعْز،وواحد المَعْز ماعـــز، مثل صاحب و صَحْب..." (الجوهري، 1984م، ص896، 553، 471، 459، 2153، 1128) واسم الجنس كما سيأتي لاحقاً، هو الجمع الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء، أو ياء النسب.

وذهـــب الأخفش: إلى أن ما كان من الجمع على "فَعْل"، وواحدة على "فاعل". فهو جمـــع تكســـير. يقول الأخفش: "كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل. وواحده اسم فاعـــل، كصَـــحْب وشَرْب في صاحب وشارب، فهو جمع تكسير وواحده ذلك الفاعل. فعلى هذا القول يصغر لفظ الواحد، ثم تجمع جمع السلامة، كما في رجال ودور فنقول في تصـــغير رَكْـــب وسَفْر: رويكبون، وسويفرون، كما يقال رجيلون ودويرات في تصغير رجال ودور"(الاستراباذي، د.ت، ص203، الأندلسي، 1984م، ص219).

وهـــذا مردود برأي سيبويه لأن نحو ركب وسَفْر يحقرّ على هيئته، ولا يرد إلى المفرد. كما يرى الأخفش، ولا يعد سيبويه راكب مفرداً لرَكْب، فيقول في تصغير ركب رُكيب، وفي تصـــغير سَفْر سُفير، فلو كان كما يرى يكسر عليه الواحد، لرد إليه(سيبويه، د.ت، ص 624).

ويرى الاستراباذي، أن فَعْلاً في فاعل ليس يقاس، فلا يقاس جَلْس وكَتْب، في جالس وكاتب. وقال الخليل أن الكَمْأة، اسم للجمع فهو بالنسبة إلى كَمْء، كرَكْب إلى راكب، فعلـــى هذا لا يقع كَمْأة على القليل والكثير كتمر بل هو مثال رجال في المعنى... ويرى الجوهـــري أن تكسير كمأة على كَمْء من النوادر فهو غير مقيس(الاستراباذي، د.ت، ص203، الجوهري، 1984م، ص70)، ومقتضى الكلام أن فَعْل يكسر على فَعَلَة.

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن هناك مفردات دلت على أكثر من اثنين، ولا واحد لها من لفظهـــا فهي جموع، إنْ كانت على وزن خاص بالجمع نحو عبابيد وشماطيط. فهي جموع وإن لم ينطق لها بمفرد، لأنها جاءت على وزن يختص بالجمع، حيث لم يرد مفرد على هذه الوزن.

كمـــا أن هـــناك أسماء دلت على أكثر من اثنين وكان يغلب على صيغها أن تكون للجمع نحو "أفعال" مثل أعراب، فهذه الصيغة يغلب عليها أن تكون للجمع وقَلّ ورودها للمفرد ومثلها برمة أعشار(السيوطي، 1998م، ص337، (الجوهري، 1984م، ص504، 652، 653، 177).

اسم الجنس الجمعي:

وهـــو الاســـم الذي يتضمن معنى الجمع، دالاً على الجنس، ويفرق بينه وبين مفرده بالـــتاء، أو بـــياء النسبة. نحو تمر وتمرة وروم وروميّ، ويأتي من الثلاثي على أوزان نذكر بعضـــها، وفق الأمثلة المنستقاة من الصحاح(الأشموني، 1998م ص193-194، السيوطي، 1998، ص338):

فَعَـــل: ومفرده "فَعَلَة" نحو أجَمَة وجمعها أجَم، وأكمة أكَمٌ ودواة دَوَىً، وتكسر في أدنى العدد، بإضافة ألف وتاء نحو أكَمَات. وإذا أريد التكثير، يجرد من التاء، فيكون المجردة بمعـــنى الجمع الكثير. نحو أكَم، وقد يجمع ذو التاء على فِعال، نحو أكمة إكام، وعلى فُعُل نحو أُكُم وعلى أفعال نحو آكام(الجوهري، 1984م، ص1862، 1858، 2343).

فَعْل: ومفرد "فَعْلَة" نحو تَعْدَةٌ وتَعْدٌ (ما لان من البسر)، وَوَينةٌ، وَيْنٌ (الضب الأسود) وسَـــرْحة سَرْحٌ، وقَصْفَةٌ قَصفٌ، وطَفْلة وَطْفل (الناعم)، و وَذرَةٌ وَذْرٌ (قطعة من اللحم) وبسطّة وَبَسْط والمَعْوَة المَعو (الرُطبة) إذا دخلها بعض اليبس. وإذا أردنا جمعه في أدنى العدد فـــيكون كما سلف بالألف والتاء، وإن أريد الكثرة جرد من التاء. وقد يكسر فَعلة على "فُعْـــلان" نحـــو قصـــفة قُصْفان وعلى "فِعال" نحو طَلْحة طِلاح،وعلى فُعُول نحو صَخْرة وصخور(الجوهري، 1984م، ص451، 2216، 374، 1416، 1751، 844، 2395).

ومما جانب الجوهري الصواب فيه قوله على رأي ابن بري في جمع آية: آيٌ وأيايى وأيات قال ابن بري: "صوابُه آياءٌ بالهمزة، لأن الياء إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة وهو جمع آي لا أية"(الجوهري، 1984م، ص2275).

فَعِل: ومفرده "فَعِلة" نحو كلمة —كَلِم، ولَبِنة– لَبِن، وكَبِدة وكَبِد(الجوهري، 1984م، ص 2023، 2192).

فَعَل: ومفرده "فَعْلَة" نحو حَلْقَةٌ وحَلَقٌ، وحَمْأة وحَمَأ وَنكْرَة وَنَكر.

فُعْل: ومفردها "فُعْلة" نحو بُرَّة وبُرٌّ ودُرّة ودُرٌّ وقد يجمع ما فيه التاء على فُعَل نحو دُرَر.

فعَل: ومفردها "فِعْلَة" نحو سدرة سِدَر، وكِسْرة كِسَر، وقطعة وقِطع.

فُعُل: ومفردها فُعْلة "فُعُلة" نحو بُسْرَة (وبُسُرَة) بُسُر (التمر) وهُدُبة وهُدْبه هُدُب.

فعْل: ومفرده فِعْلَة نحو تِيْنَة تين، وَبيْنة وبيْنٌ، قال تعال: "والتين والزيتون"(التين، آية 1).

فُعَل: ومفردها "فُعَلة" نحو رُطَبَة ورُطَب(الجوهري، 1984م، ص596، 588، 681-806، 589، 2087، 2089، 136، الاستراباذي، د.ت، ص196-198، السيوطي، 1998م، ص337-338).

ويرى العلماء أن هذه الأبنية إذا أريد جمعها جمع قلة تكون بالألف والتاء أما إذا أريد تكثيرها جردت من التاء.

أما ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف، فقد جاء عليه أمثلة كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: نحو نعامة نعام، ودجاجة دجاج، وجدادة جداد، وشعيرة وشعير، وذبابة وذباب. وجاء من الممدود وأشار إليه الجوهري بأنه قليل أن يأتي فَعَلَةٌ على فَعْلاء نحو طَرَفَة طَرْفاء وحَلَفَة حلفاء وقال سيبويه أن الشَجْراء واحد وجمع وكذلك العَصْباء والطَرْفاء والحَلْفاء(الجوهري، 1984م، ص693، 2324، 456، الاستراباذي، ص198).

ويشير الاستراباذي في شرح الشافية، أن ما ذكر سابقاً، لغة عند أهل اللغة. ويذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه إلا أنه يضيف أن التفريق بينه وبين مفرده، يكون بوصفه "بواحدة" نحو طرفاء واحدة وحلفاء واحدة، ولا تدخل التاء كما يرى، لأنه لا يجوز اجتماع علامتي تأنيث(الاستراباذي، د.ت، ص198-199، (الجوهري، 1984م، ص693).

وبعـــد هذا العرض لآراء الجوهري، وقدماء أهل العلم. كان لا بد من الوقوف على آراء المحـــدثين حـــول "جمع التكسير"؛ لإبراز هذا الجهد. ولعل المتتبع لمصنفات المحدثين بأشكالها المختلفة، من كتب مطبوعة أو أبحاث منشورة لا يكاد يجد شيئاً فيه من الجدة، ما يجعل تلك الآراء تحمل صفة تفرد، أو مغايرة عمّا جاء به القدماء.

وأكـــاد أصنف آراء المحدثين إلى ثلاثة اتجاهات، أو أبعاد، في تناولهم لجموع التكسير وهي:

- ☐ آراء ذات بعـــد وصـــفي: أهتمت بالدرجة الأولى، بالوقوف على الأشكال الخارجية لصيغ الجمع، حيث كان تركيزهم على الصوامت، والصوائت، ومدى ثباتها وتغيرها داخـــل هذه البنى. ويمثل هذا الرأي الدكتور عبد الصبور شاهين، الذي قسم الجموع إلى ســـبع مجموعات، وذلك حسب كمية أصواتها. وذلك لبيان علاقة مادة الكلمة بما يخـــتلف عليها من حركات، ووسم التغير في هذه الصيغ بـــ(التحوّل الداخلي). ورآه من مظاهر مرونة اللغة، ومما نسوقه مثالاً على هذا قوله: "...والغريب أن الصيغة ذات الضـــمة القصـــيرة، يجمع لها مفردات ذات حركات طويلة من مثل: صبور وقضيب وســـرير، على حين أن الصيغة ذات الضمة الطويلة، يجمع بها مفردات ذات حركات قصيرة، من مثل: كَبد وكَعْب وفِلْس، وحِمْل وضرس.. وليس لذلك من تفسير سوى اتجـــاه اللغـــة إلى تأكيد استقلال الصيغ، على أساس المخالفة بين المفرد والجمع بطول الحركات وقصرها"(شاهين، 1980م، ص135).
- ☐ آراء ذات بعـــد إحصـــائي. حاولـــت جاهدة حصر صيغ الجمع، مع بيان درجات المفاضـــلة بيـــنها، من حيث الاستخدام. حيث سعى البعض إلى الوقوف على أكثر الصـــيغ اســـتخداماً. ولعـــل من أبرز هذه المحاولات ما قام به الدكتور محمد فريد وإبـــراهيم أنيس في دراسة لحصر أبنية الجموع في مجموعة من مظان اللغة والأدب. ولعـــل أبـــرز ما انتهيا إليه: أن في العربية صيغتين رئيسيتين لجمع الثلاثي، هما أفعال وفُعُـــول، وهذا الاستنتاج كما يرون تمخض عن تلك الدراسة الإحصائية التي قاما بها(فريد، 1957م، ص53-61، العربي، 1996م، ص248-249).
- ☐ آراء ذات بعـــد تحليلـــي. نحت في جانب إلى الخوض في طبيعة المقاطع المكونة لتلك الصيغ، وبيان ما يجري فيها من تغيرات مقطعية، نتيجة لتجاور بعض الصيغ، كدمج

مقطعـــين ببعضـــهما، وذلك لتخفيض كمياتها الصوتية، وبالتالي المقطعية ويمثل هذا الرأي الدكتور عبد القادر عبد الجليل وديزيره سقال(عبدالجليل، 1998م، ص381-393، سقال، 1996م، ص98-101).

ونحـــت في آخر إلى بيان أثر المزدوج الحركي، في تلك الصيغ، وأثره في أبنية الجموع. ونرى ذلك عند عبدالله كنانعة في رسالته الموسومة بأثر الحركة المزدوجة. ونذكر مما ساقة من أمثلة على سبيل المثال لا الحصر قوله في صيغة "فِعَل"

نحـــو حِيَل وقِيَم. وأصلها حِوَل وقِوَم حيث قلبتا لانكسار ما قبلهما كما أقر القدماء. حـــيث يـــرى أن الأصل: (hiwal) و (kiwam)، وقد تشكلت فيها الحركة المزدوجة الصـــاعدة (wa)، وهي مستقلة؛ بسبب وقوعها وهي "واوية" بعد كسرة المقطع الأول (hi) و (ki)، ولهـــذا فقد تخلصت اللغة من هذا الوضع، عن طريق إجراء عملية المماثلة، حـــيث تماثلـــت شبه الحركة (w) مع الكسرة قبلها مماثلة مقبلة متصلة فانقلبت إلى بعض خصـــائص الكســـرة، حـــيث تحـــولت شبه الحركة (w) إلى شبه الحركة (y) فصارت الكلمات(كنانعه، 1995م، ص205):

kiyal <hiyal

hiyal <hiwal

kiyam <kiwam

ولا بـــد من الإشارة في النهاية، إلى ما قاله الدكتور عبد الفتاح الحموز في هذا الباب، حول كثرة صيغ الجمع. فهو يرى أن كثرة أبنية التكسير. لا بد من توافرها؛ لأنه بتوافرها يـــنعدم اللـــبس، ويختفي بين مفردات العربية. ويرى أنه رغم توافرها، إلا أنها لا تكفي لتحقـــيق أمن اللبس، يقول: "وتعد العربية منفردة في جموعها التصحيحية والتكسيرية، من حيث تحقيق أمن اللبس بين الكثير والقليل، إذ جعلت للقلة أبنية، وللكثير أبنية. وللتكسير أبنـــية أخرى، وهي جموع الجمع ومن الطبيعي أن يكون لكل مقدار من الجمع بناء خاص ينفـــرد بـــه، ويحقـــق أمن اللبس بينه وبين غيره، كما يطالعنا تفرد كل من المثنى والجمع ببناء(العربي، 1996، ص253).

التصغير

مفهومه وأشهر معانيه:

لم يتناول الجوهري المعنى الصرفي للتصغير، ولا يسعف المعنى المعجمي في إعطاء تصور يمكن من خلاله تحديد مفهوم التصغير لديه. ولكن ومن خلال ما أورده من أمثلة، ومن إشارات العلماء، نستطيع القول. إن التصغير هو تغير يجري على بنية الكلمة لغاية معينة ذكر العلماء منها التحقير الذي قد يكون تحقيراً لذات الشيء، وقدره، كقولنا رُجْيل وكُلَيْب، أو للتقليل كقولنا دُرَيهمات، أو لإظهار الشفقة والرحمة كقولنا: يا بُنَيَّ ويا أُخيَّ، أو للتقريب نحو قُبَيلَ، وبُعَيْد، أو يأتي للملاحة كقول الشاعر(الاستراباذي، د.ت، ص190):

ياما أُمَيْلحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا   من هَؤليّائكن الضّال والسُّمر

وأشار الكوفيون إلى أن التصغير قد يأتي للتعظيم، واستشهدوا بقول الشاعر(ابن ربيعة، 1993م، ص132، البغدادي، 1996م، ص159، ابن يعيش، د.ت، ص114، الاستراباذي، د.ت، ص191):

وكل أناس سوف تدخل بينهم   دُوَيْهيَّة تصفَرُّ منها الأناملُ

ورُدَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها، وتهاونهم بها. إذ المراد الموت فهم يحقرونه مع أنه عظيم في نفسه. كما استدلوا بقول الشاعر(ابن حجر، د.ت، ص78، الاستراباذي، د.ت، ص 192، ابن يعيش، د.ت، ص114):

فويق جُبيل شاهق الرأس لم تكن   لتبلغه حتى تَكِلّ وتعملا

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلاً ، وهو بهذا أشد لصعوده(الاستراباذي، د.ت، ص189-192، السيوطي، 1998م، ص130).

وأضاف الجوهري معنى آخر قد يقصده المكلم في تصغيره، وهو المدح كقولك "فلان صُدَيِّقي، وفلان فُرَيْخ قريش، يقول الجوهري "وقولهم: فلانُ فُرَيْخ قريش، إنما صغر على وجه المدح، كقول الحباب بن المنذر: "أنا جُذيلها المحكك، وعذيقها المرجّب"(الجوهري، 1984م، ص

.(1506 ،428

وأرى أن مـــا قاله الجوهري، يدخل في باب التعظيم والمدح على حد سواء، فهو من جهة يشير إلى عظم نسبه، ومن أخرى يمدح أفعاله وصفاته.

وهدف العلماء من وراء التصغير الاختصار فقولهم: رُجْيلٍ" أخف من قولهم "رجُلٌ" صغير أو حقير".

ويكـــون تصـــغير الاسم بضم أوله وفتح ثانية، وزيادة "ياء" ساكنه بعده، إذا كان الاسم ثلاثياً، وان كل رباعياً كسر ما قبل الياء. وضم أول المصغر كان لأسباب منها: أولاً: لأنه ثانٍ للمكـــبر، وتـــالٍ له. فلما كان بعده، جرى مجرى الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، وهذا يعني أن المصغر يدل على المكبر ويقوم مقامه.

ثانـــياً: اعتلال السيرافي في ضم أول المصغر، بأنهم لما فتحوا في التكسير، لم يبق إلا الكسر والضـــم، فكـــان الضم أولى بسبب الياء والكسرة بعدها في الأكثر ،وهي أشياء متجانسة، وتجـــانس الأشـــياء مما يستثقل، وهذا في صيغتي "فُعَيْعل وفُعَيْعيل"" (الأشمـــوني، 1998م، ص414، السيوطي، 1998م، ص131).

وللتصـــغير حسب أبنية الأفعال ثلاثية كانت أم رباعية أم خماسية ثلاثة أوزان هي "فُعْيل" وهـــو لمـــا كان على ثلاثة أحرف. "وفُعَيْعل" وهو لما كان على أربعة أحرف، بغير زيادة أو بزيادة و "فُعَيْعيل" وهو لما كان على خمسة أحرف وكان الرابع حرف علة.

وقـــبل الشـــروع في تناول التصغير بشيء من التفصيل لا بد من الإشارة إلى مجموعة من شروط المصغر. حيث أشار الجوهري إلى بعضها، ولعل من أهمها: أن يكون المصغر اسماً، فلا يصـــغير الفعل ولا الحرف، لأن التصغير كما يرى العلماء، وصف في المعنى .وشذ تصغير فعل الـــتعجب وإلى ذلك أشار الجوهري بقوله: "ويقولون ما أُمَيْلح زيداً.. و لم يصغروا من الفعل غيره وغير قولهم ما أُحَيْسنه...." (الجوهري، 1984م، ص407، الأشموني، 1998م، ص414).

وأن يكـــون الاســـم متمكـــناً، فـــلا تصغر المضمرات، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة

والموصـــولات.ومـــن الشـــروط كذلك، أن يكون الاسم قابلاً للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة، وأن يكون خالياً من صيغ التصغير، فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والعكيت وهو (البلبل) ولا نحو مُبيطر ومُهيْمن"(الأشموني، 1998م، ص414-415، ابن سيده، د.ت، ص103-104).

صيغة "فُعَيْل"

ومما يُصَغَّر على هذه الصيغة ما كان على ثلاثة أحرف مجرداً من علامات التأنيث، كرجل رُجَـــيل، وجبل جُبَيْل. وكل ما كان على ثلاثة أحرف، سواء اختلفت حركاته، أو لم تختلف والأمثلة كثيرة على ذلك"(سيبويه، د.ت، ص415).

ومما يصغر عليه كذلك كل ثلاثي انتهى بعلامة تأنيث كالتاء والألف المقصورة والممدودة، حيث تصغر الاسم دون اعتبار لوجودها ومن ذلك حُبَيْلى وبُشيرى وسُلَيمه وطليحة وحُميراء ودُهَمـــياء وكأن التصغير يتم قبل دخول علامة التأنيث كما يضم موت إلى حضر، وَبك إلى بَعْل. فالتصغير يكون للجزء الأول قبل دخول الآخر عليه فنقول حُضَيْرَ موت وبُعَيْلبك"(سيبويه، د.ت، ص418، "(الجوهري، 1984م، ص1924، 634).

ومما يصغر عليها كذلك ما كان على حرفين محذوف اللام حيث يرد الحرف المحذوف حتى يتســـنى تصـــغيرها على فُعيل ومن ذلك "يدٌ" التي تصغر على يُدَيَّه" حيث ترد الياء المحذوفة وتلتقي مع ياء التصغير وتدغمان"(الجوهري، 1984م، ص2540). وهذا ينطبق على كل ما حذف منه حرف، وأصله ثلاثي ومن ذلك ما حذف فاؤه مثل عِدَه وزِنه تقول في تصغيرهما: وُعَيْدَه ووُزَيْنه لأن المحذوف منهما الفاء فترد. ومما حذف عينه قولهم: "مُذْ" وتصغير على "مُنَيْذٌ" لأن المحذوف هو عينه"(سيبويه، د.ت، ص449-453، السيوطي، 1998م، ص135-136).

وكذلك كل اسم اجتمعت مع ياء تصغيره ياءان، حذفت الأخيرة وصغر على مثال "فُعيْل" ومـــن ذلـــك قـــولهم في عطاء عُطَيٌّ"(الجوهـــري، 1984م، ص2431). وقضاء قُضَيٌّ وغيرها مما اجتمعت فيه ثلاثة ياءات ويقال: في شاوية شُوَّية، وفي غاو غوَّية .وقد يقال شُوَيْوية وغُويوٍ،

في من قال: أُسَيْود، وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسره في غير المعتل، فلما كانت بعد كسره في ياء قبل تلك "اليا" " ياء" التصغير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها"(سيبويه، د.ت، ص471).

ومما يصغر كذلك على هذه الصيغة، ما زيد على أصوله الثلاثية، وذلك بتجريده من زوائد، وتصغيره على مجرده الثلاثي ،حتى يتسنى بناء الصيغة على فُعَيل ومن ذلك قولهم في أسْوَد. سُوَيْد وفي "أدرد" "دُرَيْد""(الجوهري، 1984م، ص491، 470، 761). وذكر الأشموني أن المصغر تصغير ترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث، لحقته التاء عند التصغير ،مثل سوداء وحبلى وسعاد: سُويده وحُبَيْله سُعَيْدَة. أما إذا كان المصغر من الأوصاف الخاصة بالمؤنث فإنك لا تضيف التاء ،مثل حائض وطالق تقول حُيَيْضٌ وطُلَيْق"(الأشموني، 1998م، ص427).

ومما اختلف العلماء حوله تصغيره (إبراهيم وإسماعيل) وذلك مرده إلى الاختلاف في الأصيل من الزائد. فاللام والميم فيهما أصل باتفاق أم الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية ومذهب سيبويه أنها زائده وكان سيبويه قد صغر إبراهيم وإسماعيل على(بريه وسُمَيْع، وعدّ شاذاً لأن فيه حذف أصلين وزائدين. وصغر المبرد إبراهيم وإسماعيل (أبيريه وأسيْميع) وقال سيبويه : بريهيم وسُمَيْعيل، ويشير الأشموني إلى أن رأي سيبويه هو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلي هذا يبني جمعهما، فهو على مذهب سيبويه، براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع وحكى الكوفيون براهيم وسماعيل بغير ياء وبراهمة وسماعله والهاء بدل من الياء"(الأشموني، 1998م، ص447).

ويذهب الجوهري مذهب المبرد في اعتبار الهمزة أصلاً. وينعت من يقول بزيادتها بالتوهم ويقصد بذلك سيبويه يقول: "وتصغير إبراهيم أُبيرة، وذلك لأن الألف من الأصل، لأن بعدها أربعة احرف أصول والهمزة لا تلحق بنات الأربعة زائدة في أولها، وذلك يوجب حذف آخره كما يحذف من سفرجل فيقال سُفيرج. وكذلك القول في إسماعيل واسرافيل، وهذا قول المبرد وبعضهم يتوهم أن الهمزة زائدة إذا كان الأسم اعجمياً فلم يعلم اشقاقة، فيصغره على بُريهيم وسُمَيْعيل "وسُرَيْفيل". وهذا قول سيبويه، وهو حسن، الأول قياس. ومنهم من يقول

"بُرَيَّة" بطرح الهمزة والميم"(الجوهري، 1984م، ص1871-1872).

وأشـــار الأشمـــوني إلى أن تصغير الترخم لا يختص بالأعلام، خلافاً للفراء وثعلب، وقيل للكوفيين، بدليل قول العرب (يجري بُليقُ ويُذم تصغير أبلق) "(الأشموني، 1998م، ص427).

ولابد من الإشارة إلى أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، حيث يرد الحرف المبدل منه إلى أصله بعد التصغير في الثلاثي المصغر، حيث يرد الألف إلى الواو إن كان أصلها واواً، وإلى ياء إن كان أصلها ياءً، كما في ناب تقول فيه نُيَيْبٌ وباب بُويب وفي نار نويرة"(سيبويه، د.ت، ص 461، "الجوهــري، 1984م، ص839). ويشـــير الجوهـــري إلى قول سيبويه حول قول العرب في "نـــاب" بقوله "وقال سيبويه :من العرب من يقول في تصغير ناب نُوَيْبٌ، فيجيء بالواو لأن هـــذه الألف يكثر انقلابها من الواوات. قال ابن السراج: هذا غلط منه"(الجوهري، 1984م، ص 230).

وتجـــدر الإشارة إلى أن الجوهري لم ينقل نصّ سيبويه ورأيه كاملاً، لأن سيبويه أشار إلى غلـــط ذلك. يقول سيبويه "ومن العرب من يقول في ناب: نُويبٌ ، فيجيء بالواو؛ لأن هذه الألـــف مـــبدله مـــن الواو أكثر وهو غلط منهم.." "(سيبويه، د.ت، ص462). وهذا يبين غلط الجوهـــري. وابن السراج في حكمهم على قول سيبويه، وأشار السيوطي إلى تجويز الكوفيين ذلك"(السيوطي، 1998م، ص134).

وإذا كـــان الاسم المؤنث الثلاثي المصغر مجرداً من علامة التأنيث، كنار وقوس وعين أو في الأصـــل، كيد صُغر بالحاق التاء. فيقال فيها نُوَيْرَة وقُوَيْسة، وعُيَيْنة ويُديّةٌ. ولا تحذف في غير شـــذوذ إلا عند خوف اللبس"(الجوهـــري، 1984م، ص389، 967، 2170، ابن الناظم، 2000م، ص 654).

وممـــا شذ قولهم: ذود في وذُوَيْد، وحرب في وحُرَيْب. ومما ترك تأنيثه خوف اللبس قولهم شجر وشُجَيْر وبقر وبُقير. وذلك خوفاً من التباسها بتصغير شجرة وبقرة"(ابن الناظم، 2000، ص 564). وأشـــار الجوهري إلى شذوذه حيث قيل في تصغيرها (حُرَيْب) بلا هاء وأشار إلى قول

المازني أن سبب ذلك عائد إلى أن أصلها مصدر وإلى قول المبرد إلى أنها تذكر"(الجوهري، 1984 م، ص108).

وقال الجوهري إن التاء لا تلحق الصفة، ومما ذكر على ذلك قوله خُليفٌ ونصيف وهي المرأة بين الحدثة والمسنة، وتصغيرهما يكون بلا هاء؛ لأنهما صفتان"(الجوهري، 1984م، ص1472، 1432).

ويذهب الاستراباذي إلى أن الوصف غير مخرج عن أصله بالكلية، إذ معنى "امرأة عدل" كأنها من كثرة العدل تجمعت عدلاً، ومعنى امرأة حائض إنسان حائض، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ باعتباره، وكأنه يذهب إلى الأصل في أنها مذكرة وليست مؤنثة"(الأسترباذي، د.ت، ص240).

صيغة "فُعَيْعِل"

يصغر عليها ما كان على أربعة أحرف، وذلك نحو جُعَيفر ومُطَيْرق، وسبطر وسُبَطير وغلام غُلَيِّم سواء اختلفت الحركات أم لم تختلف"(سيبويه، د.ت، ص416، "الجوهري، 1984م، ص 1997).

كما يصغر عليها ما زيد بحرف من حروف "سألتمونيها" كقولهم في أَسْوَد أُسَيِّد، أو أسيود وحمار حُميرٌ، ومُعَيْدي مَعَدِّيٌّ ، (وقيل تسمع بالمُعيديّ خير من أن تراه)، وهو اسم منسوب إلى معدّ وإنما خففت الدال استثقالاً للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير"(الجوهري، 1984م، ص491، 636، 2323، 506).

ويصغر كذلك عليها، ما كان على خمسة أحرف. نحو فرزدق وسفرجل وشمردل فتصغر على فُرَيْزِد وسُفَيْرج وشُمَيْرد، بحذف الخامس؛ وذلك للثقل الذي تحدثه الأصول الخمسة ، وبزيادة الياء يزداد ثقلاً فلجأت اللغة إلى حذف الخامس"(الاستراباذي، د.ت، ص254، "الجوهري، 1984م، ص170).

ومن العرب من حذف من الخماسي ما كان من حروف سألتمونيها"، وإن كانت أصلية

فـيقال في فرزدق فريزق، لكونه شبيهاً بالزائد وقال الزمخشري إن بعض العرب يحذف شبه الـزائد أين كان. وعده الاسترباذي وهماً؛ لأن شرط حذفه أن يكون قريباً من الطرف لكونه رابعـاً. ولعل تعميم القاعدة بالحذف لو كانت للزائد في الأصل لكان ذلك جائز، كما يرون كقولهم في مدحرج "دُحَيْرِج""(الأسترباذي، د.ت، ص204-205). وكان الخليل يقول : لو كنت محقـرا هـذه الأسماء، لا أحذف منها شيئاً ،كما قال بعض النحويين ، لقلت: سُفَيرجِلٌ كما تـرى، حـتى يصـير بـزنة دنيـنير فهذا أقرب كما يقول سيبويه وإن لم يكن من كلام العرب"(سيبويه، د.ت، ص418).

ويصغر على الصيغة ذاتها الخماسي المنتهي. بألف، وأشار الجوهري كما أشار قبله سيبويه إلى أن هذه الألف تحذف سواء كانت للتأنيث أو لغير التأنيث كما يقال في الحبرْكى: وتعني القُـراد ،وقرقرى،وجحجبى،فيقال فيها : حُبَيْرِك ،وقُرَيْقِر ،وجُحَيْجِب"(الجوهـري، 1984م، ص 1579، سيبويه، د.ت، ص419).

ويصـغر علـيها ما كان رباعي الأصول مزيداً بحرف أو أكثر ويكون ذلك بحذف الزائد وذلك كقولهم في "المثعنجر" مُثَيْعِج" وقد يعوض المحذوف بزيادة ياء فيقال "مُثَيْعِيج""(الجوهري، 1984م، ص605).

كمـا يصغر عليها ما كان ثلاثي الأصول ،مزيداً بحرفين أو أكثر لغير الحاق ويكون ذلك باثـبات الأول، وحـذف ما سواه، فيقال في مختار مخيِّر ومنطلق مُطيلق وإن شئت عوضت فتقول مُطَيْلِيْق"(الجوهري، 1984م، ص653، 1518، سيبويه، د.ت، ص427). أما إذا كان الاسم فيه زيادة للالحاق كما في "مقعنسس "الشديد" الميم والنون زائدتان والسين للالحاق فتتباين أراء العلمـاء حـول المحذوف فيرى سيبويه أن تصغيرها مُقَيْعِس" أو مُقَيْعِيس وذلك بحذف النون والسـين. وذهب المبرد إلى حذف الميم دون السين الأخيرة، فيقول: قُعَيْسِس ، وكان اثبات المـيم لأنها جاءت لمعنى، أما النون فلم تأت لمعنى. أما من حذف الميم واثبت السين فلأنه عد الملحـق شبيهاً بالأصلي ويؤيد الجوهري رأي المبرد في معاملة الملحق معاملة الأصل في كلمة عرضنى (وهي مؤخرة العين) حيث يرى أن التصغير يكون باثبات النون لأنها ملحقة، وتحذف

الألـــف لأنها غير ملحقة فهي للتأنيث وتحذف خامسة"(الجوهري، 1984م، ص964، سيبويه، د.ت، ص429، العكبري، 1995م، ص168، "الجوهري، 1984م، ص1085).

كما أن كل اسم يحوي زيادتين للالحاق فجائز حذف أي من الزيادتين كما هو الحال في الحبنطـــى (القصير البطن)، فإن شئت حذفت النون فتقول حُبَيْطى وإن شئت حذفت الألف فتقول حُبَيْنط، وإن شئت التعويض، جاز ذلك فتقول إن حذفت الأول: حُبَيّط ،وإن عوضت عـــن الثاني قلت حُبَيْنيط..."(الجوهري، 1984م، ص1119، سيبويه، د.ت، ص437، السيوطي، 1998م، ص139).

أمـــا تحقـــير مثل "مطمئن" فيرى الجوهري ما يراه سيبويه بحذف الميم من أوله، وإحدى الـــنونين مـــن آخره. لأن الاسم يجرد من زياداته حتى يصير على مثال فُعَيْعل أو فُعَيْعِيل. فلو حـــذفت احدى الزيادتين لم تصيرعلى مثال ذلك،فكان حذف الزيادتين سبيلاً لذلك فنقول فيها "طُمَيْئِن" على فُعَيعِل"(الجوهري، 1984م، ص2158-2159، سيبويه، د.ت، ص447).

وإن لم يكـــن الحرف للالحاق، فإن الحذف يستحسن كما في ثمانية، حيث تحذف الألف وهـــي، كما يرى سيبويه هي الف يمد بها الاسم كما في عُذافر فنقول في تصغير ثمانية ثُمَيْنية وهـــو مـــا استحســـنه ســـيبويه وبعضـــهم يقلبها ياء فيقول ثُمّينة تشبيهاً لها بألف حبارى الزائدة"(الجوهري، 1984م، ص2089، سيبويه، د.ت، ص437-438).

وممـــا يصـــغر عليها ما تتباعت فيه ثلاث ياءات ومن ذلك تصغير معاوية يقول الجوهري "وتصـــغير معاوية "مُعَيّةُ هذا قول أهل البصرة، لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أو لهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن، فإن لم يكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً تقول في تصـــغير ميَّة: مُيَيَّة، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً يقولون في تصغير معاوية مُعَيِّيَة على قـــول مـــن يقـــول "أسَيّدٌ" ومُعَيْوة على قول من يقول أُسَيوِد"(الجوهري، 1984م، ص2442، الاستراباذي، د.ت، ص231-232، المبرد، 1396هـ، ص283، ابن يعيش، د.ت، ص125-126).

وممـــا تجدر الإشارة إليه قول الجوهري في تصغير (النبيء): نُبَيّئ. حيث خطّاه ابن بري في

ذلـــك يقـــول ابن بري في كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: "... وذكر في هذا الفصـــل -في تصغير النَّبيِّ- نُبَيِّئ بالهمز، على القطع بذلك، قال الشيخ -رحمه الله- ليس كما ذكر؛ لأن سيبويه قال: من جمع نَبيّاً على نبآء قال في تصغيره: نُبَيِّئ على وزن غُلَيِّم- بالهمز، ومن جمع نبيّاً على أنبياء قال في تصغيره: نُبَيٌّ على وزن حُنَيٌّ -بغير همز، يريد من لزم الهمز في الجمع لزمه في التصغير، ومن ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير"(ابن بري، 1980م، ص30).

صيغة "فُعَيْعِيل"

يصـــغر عليها ما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع حرف لين "الف أو "واو" أو "ياء" وذلك نحو قولك في مْصباح مَصَيبيح ومفتاح مُفَيْتيح حيث يقلب حرف اللين إلى ياء.

ومـمـــا يصغر عليها كذلك ماكان ثلاثي الأصول وزيد عليه أكثر من حرفين، وكان مبدوءاً بهـــزه وصـــل نحو انطلاق حيث تسقط الهمزة وتبقى الصيغة نطلاق ولا تحذف الألف؛ لأنها وقعـــت رابعة فوجب التعويض كما يقال في دنينير لأن حرف اللين إذا كان رابعاً ثبت البدل منه فلم يسقط إلا في ضرورة الشعر فيقال في نطلاق "نُطَيْلِيق".

ومن ذلك أيضاً الثلاثي المزيد بأربعة أحرف مثل استطلاق حيث تقول فيه تطيليق فتحذف الألـــف والسين وإنما كان سقوط السين دون التاء لأن السين لا تزاد أولاً، إلا مشفوعة بالتاء فلو قيل سُخَيْريج" لكان سُفَيْعيل" وليس له نظير وأما تفيعيل" فله نظير تقول "تجيفيف" والتاء تـــزاد في الـــبداية بلا سين، ومن ذلك أيضاً قولهم في الإطلاق طُتَيْليق حيث تقلب الطاء تاء لتحـــرك الطـــاء الأولى كما تقول في تصغير اضطّراب ضُتَيْرِيْب"(سيبويه، د.ت، ص416-234، الجوهري، 1984م، ص1518، الاستراباذي، د.ت، ص360).

ومـمـــا يصغر عليها كذلك، ما زيد على أصوله الرباعية حرفان مثل طمأنينة ، حيث تحذف إحدى النونين لأنها زائدة فيصير مما يصغر على فعيعل فتقول فيها "طُمَيْئِينة""(الجوهري، 1984م، ص2158-2159، سيبويه، د.ت، ص446، الاستراباذي، د.ت، 262-263).

وهذا أبرز ما ورد عند الجوهري على هذه الصيغة .

تصغير الأسماء المبهمة:

إن حصــر التصغير في الأسماء المتمكنة دون الأسماء الأخرى، واعني غير المتمكنة كان من باب التغليب؛ وذلك لورود بعض الأسماء غير المتمكنة مصغرة كبعض الأسماء الموصولة واسماء الإشــارة كالذي والتي وذا وتاء .وكان لا بد من إظهار بعض الفوارق، بين تصغير المتمكنة، وغير المتمكنة فكان تصغير المتمكنة بضم الأول وفتح الثاني وكان تصغير المبهمة بابقاء حركته الأولى دون تغير مع زيادة ألف في نهايتها . وربما نستطيع اطلاق تسمية الألف الفارقة للتصغير علــيها . وذهب البعض، إلى أن هذه الألف، هي عوض عن ضم الأول فيقال في الذي والتي اللــذيّان واللتــيّان وفي ذا وتاء، ذَيًّا وَتيًّا وعلل البعض تصغيرها، لكونها شابهت المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها"(الجوهري، 1984م، ص 2479، ابن الناظم، 2000م، ص564).

أمــا تصغير الأسماء الموصولة: مثل الذي والتي، فإن ياء التصغير تضاف ثالثة كما هو حالها دائمــاً وبعد الإضافة تدخل فيها الألف الزائدة؛ فتصبح كل منهما اللذيّا واللتيّا وتحذف هذه الألـــف عند التثنية. فيقال اللذيّانَ واللتيّان في الرفع واللذيّيْن واللّتيّيْنِ في النصب والجر. وقد اخــتلف العلماء في حذف هذه الألف مع الجمع، فسيبويه يحذفها ولا يقدرها، أما الأخفش فإنــه يقــدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين وقصد بالساكنين الألف وعلامة الجمع ولا يتغير اللفــظ في التثنية، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما، يقول سيبويه في جمع اللذيّا اللذيُّون واللذيِّين بضــم الــياء قبل الواو وكسرها قبل الياء وعلى مذهب الأخفش اللذيَّون واللذيّين بفتح الياء وعلــى مذهــبه يكــون لفظ الجمع كلفظ التثنية؛ لأنه يحذف الألف التي في اللذيّا لاجتماع الساكنين وهما الألف في اللذيّا وياء الجمع. كما تقول في المُصطفَين والأعليْنَ ومذهب سيبويه أنــه لا يقــدرها، ويدخل علامة الجمع على الياء، من غير تقدير فرقاً بين الياء وبين علامة الجمع"(الاستراباذي، د.ت، ص288، ابن سيده، د.ت، ص105).

أمــا جمــع اللّتيّا فقد استغنى سيبويه بجمع واحد هو اللّتيّات جمع السلامة. وذلك بحذف العوض للساكنين. ولم يصغر اللاتي واللائي اكتفاء بذلك. وقد صغرهما الأخفش على لفظهما قياســا لا سماعــاً، وكان كما يقول الاستراباذي: لا يبالي بالقياس في غير المسموع فقال في

تصـــغير اللاتي، اللّوَيْتا، بقلب الألف واواً كما في الجمع، أي اللواتي ،وحذف ياء اللاتي لئلا تجمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وقال في تصغير اللائي: واللُّوَيْئا، بفتح اللام فـــيهما وقال المازني إذا كان لا بد من الحذف فحذف الزائد أولى، يعني الألف التي بعد اللام فتصـــغير الـــلاتي كتصغير التي سواء، وقال بعض البصريين: اللّوَيْتيَا واللّوَيْئيَا من غير حذف شـــيء، وقـــد أشار الاستربادذي إلى عدم تجاوز ذلك"(الاستربادذي، د.ت، ص288-289، ابن سيده، د.ت، ص105-106).

أما تصغير أسماء الإشارة. فقد صغروا منها ذاو تاء فقالوا فيهما ذيًّا وتيًّا والأصل كما يرى العلماء "ذُيَيًّا وُتَييًّا" أي بثلاث ياءات، حيث تضاف ياء للاسم حتى يتسنى تصغيره، ثم تضاف يـــاء التصـــغير ثالثة تتوسط ياءين الأولى المنقلبة من الألف والثالثة المزيدة ونتيجة لهذا التتابع يلجـــأون إلى حـــذف إحدى الياءات، أما يا التصغير فلا تحذف لأنها جاءت لعله المعنى، أما الثالثة فلا يجوز حذفها من باب أن الألف المزادة. يجب أن يكون ما قبلها مفتوحاً وياء التصغير لم تأت كذلك ،فيلجأون إلى حذف الأولى فيصبح ترتيب ياء التصغير ثانية وقد أجاز العلماء، ذلك، وعدوه عاضداً لما قصد من مخالفة تصغير مالا يمكن له التصغير، وما هو متمكن. وربما يضـــاف هـــذا الفرق إلى تصغير المتمكن وغير المتمكن"(الجوهـــري، 1984م، ص2548، 2550، الاشموني، 1998م، ص430).

ولم يصغر في المؤنث إلا (تاوتي) دون ذي لئلا يلتبس بالمذكر وقال السيوطي: أنهم اكتفوا بـــ "تا" دون غيرها، وقد اكتفو بتاوتي عن ذي. لأنه يقال عند تصغيرها "ذيّا" فيلتبس بالمصغر المذكـــر "ذا"(الجوهـــري، 1984م، ص2550، الاستربادذي، د.ت، ص298، السيوطي، 1998م، ص150). كما لا تؤثر هاء التنبيه، ولا كاف الخطاب على التصغير فيقال في هذا هَذَيّا وفي ذلك: ذَيّاك وفي ذلـــك: ذيالك وأشار ابن بري إلى خطأ الجوهري في تصغير (تلك) فقال فيها الجوهري تـــياك. وقال ان الصحيح هو تَيّالك لأن تياك هو تصغير تَيْك. ويذكر صاحب المخصص أن تـــيّاك تصغير تِلْك وبهذا هو يدعم رأي الجوهري"(الجوهري، 1984م، ص2550، 2551، ابن سيده، د.ت، ص104).

أما تصغير "أُوْلى" فيصغر على "أُليّا" بضم الهمزة. وتشديد الياء،فيمد و يقصر؛ لأن تصغير المــبهمة لا يغير أوله، بل يترك على ما هو عليه من فتح أو ضم، وتدخل ياء التصغير ثانية إذا كان على حرفين ، وثالثة إذا كان على ثلاثة أحرف"(الجوهري، 1984م، ص2544).

وقــد ذكــر العلماء أن "أُوْلى" تصغر على "أُوليّا" والضمة فيها هي ضمة أصلية، وليست ضــمة التصــغير لأنهــا مــن المبهمات التي تبقى حركتها كما هي، دون تغير تمييزاً لها عن المتمكنة"(الاستراباذي، د.ت، ص287، ابن سيده، د.ت، ص104، العكبري، 1995م، ص173-174).

وأرى أن الجوهري قد جانبه الصواب في تصغير "أُولى" على "أُليّا" لأن "أُليّا" تصغي "أُلى" حــيث تدخل ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم في ياء التصغير ثم تزاد الألف الخاصة بالمبهمات فتصبح الصيغة "أُوليّا".

تصغير الجمع:

كان الجوهري ضنيناً في تناول هذا الجانب، فقد كانت اشاراته قليلة جداً، ولكن يستشف مــن خلال امثلته، أن جموع القلة تصغر على صورتها دون ردّ إلى المفرد؛ لأنها تدل على قلة والتصغير يفيد التقليل فلا حاجة إلى رد الجمع إلى المفرد فيقال في غِلمه على وزن فِعْله غُلَيمه، وأُصَــيبِة في تصغير أَصْبِية، وفي أبْناء أُبَيناء"(الجوهري، 1984م، ص1997، 2287، الاستراباذي، د.ت، ص266، السيوطي، 1998م، ص431).

أمــا جموع الكثرة وهي ما عدا "أَفْعُلُ وأَفْعال وأَفْعِلة وفِعْلة" فإنها تصغير بردها إلى المفرد، ويصغر المفرد ومن ثم تجمع بالواو والنون. إن كان لمذكر عاقل وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو مذكر غير عاقل، ومن ذلك تصغير "رجال" فيقال: رُجَيْلون؛ لأنه مذكر عاقل. وفي كُتُبُ كُتَيــبْات؛ ولأنه غير عاقل جمع بالألف والتاء وفي قدور قُدَيْرات؛ لأنه مؤنث غير عاقل جمع بالألــف والــتاء. أما إن كان الجمع عاقلاً مؤنث اللفظ مذكر المعنى، أو عاقلاً مذكر اللفظ مؤنث المعنى فإنه يجوز تصغير المفرد وجمعه بالواو والنون فنقول في مثل حمقى أُحَيْمِقون ، وفي جرحــى جُــرِيِّحون، في المذكــر المفرد ويجمع في المؤنث بالألف والتاء فنقول حُمَيْقَاوات

وُجَـــرِّيحات. أما جمع الكثرة الذي له جمع قلة، فقد أشار العلماء إلى التخير فيه ، بين تصغير جمع قلته نحو كلاب على أُكَيْلب، وإما برده إلى المفرده، وتصغيره ثم جمعه بالواو والنون أو بالألف والتاء"(الاسترباذي، د.ت، ص265-266).

أمـــا تصغير اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فهما مما يصغر على لفظه، فيقال في مثل قوم قُـــوَيْم وفي هط رُهَيْط. وذكر أبو حيان أن اسم الجنس يندرج تحت اسم الجمع، فيقال في تمر تمـــير. ومما جانب الجوهري الصواب فيه تصـــغيره "دُوْد" وهو جـــمع دودة، علـــى دُوَيْدة قـــال: "الـــدود: جمع دودة، وجمع الدود، ديدان والتصغير دُوَيْدٌ ، وقياسه دُوَيْدةٌ""(الجوهري، 1984م، ص470، السـيوطي، 1998، ص145). لأن اســم الجنس يصغر على لفظه لأنه لو صغر بالتاء، لالتبس بتصغير المفرد وهو تمره، التي يقال فيها تُميرة.

ما لا يجوز تصغيره:

أورد الجوهري أسماء في صحاحه مصغرة في الأصل، وهي مما نبّه عليه العلماء وأشاروا إلى عـــدم جواز تصغيره؛ لأنه في الأصل جاء على هيئة المصغر، واستغنوا بتصغيره عن تكبيره لأنه عندهم مستصغر ومن ذلك أُويسٌ: اســـم للذئب جاء مصغراً، قال الهذلي"(الهذليين، 1965م، ص 96):

يا ليت شعري عنك والأمر أممْ ما فعل اليوم أُويسٌ في الغَنَمْ

ومـــن ذلـــك جُميْل (طائر) "(الهذلـيين، 1965م، ص906، 1661). وكُمَيْت ويشير إلى قول سيبويه "قال سيبويه: سألت الخليل عن كُمَيْت فقال: إنما صُغر لأنه بين السواد والحمرة، كأنه لم يخلص له واحد منهما، فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب""(الجوهري، 1984م، ص263، سيبويه، د.ت، ص477).

ومما ورد مصغراً كذلك اللُّجَيْنُ: وهي الفضة، وعُرَيْنة وهي بطن من بجيلة قال جرير"(جرير، 1970م، ص475):

وعَرينٌ من عُرِيْنة ليس منا بَرِئْتُ إلى عُرِيْنة من عَرين"(الجوهري، 1984م، ص193،

2163، ابن سيده، د.ت، ص107-108).

وأشـــار ابـــن سيده في مخصصه إلى مجموعة من الألفاظ، التي جاءت على أوزان التصغير ولكنها. ليست مصغرة وهي مُهَيْمن، ومُبَيْقر وسُبْيطر ومُسَيطر، وأضاف بعضهم مُهَيْنم"(ابـن سيده، د.ت، ص108).

ومما لا تصغر كذلك يقول الجوهري دون أن يبدى سبب ذلك: "... ولا يصغر أمْس كما لا تصـــغير غداً، والبارحة وكيف وأين ومتى وأيٌّ، وما، وعند وأسماء الشهور، والأسبوع غير الجمعـــة"(الجوهـري، 1984م، ص904). وينسب هذا القول إلى سيبويه، ولكن ومن جملة آراء العلمـــاء ومحاولـــة الـــبحث في الكتاب ثبت لي أن سيبويه لم يجز تصغير أسماء الأسبوع دون اســـتثناء. يقـــول صـــاحب المخصص "قال سيبويه والثلاثا والأربعاء والبارحة واشباههن لا يحقـــرن، وكـــذلك أسماء الشهور نحو: المحرّم وصَفَر إلى آخر الشهور. وذلك أنها أسماء أعلام تتكـــرر على هذه الأيام فلم تتمكن وهي معارف كتمكن زيد وعمر وسائر الأسماءو الاعلام لأن الاســـم العلـــم إنما وضع للشيء على أنه لا شريك له فيه. وهذه الأسماء وضعت على الأســـبوع، وعلـــى الشهور؛ ليعلم أنه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني أو الشهر الأول من الســـنة أو الـــثاني وليس منهما شيء يختص فيعبر به فليزمه التصغير، وكان الكوفيون يرون تصغيرها وأبو عثمان المازني"(ابن سيده، د.ت، ص111، السيوطي، 1998م، ص151).

أما (أمسِ وغدٍ)، فقد علل العلماء عدم تصغيرهما بعدم محدودتيهما. كما هو الحال في يوم ولـــيلة ،لأنهما اسمان لليوم الذي قبل يومـــك، واليوم الذي بعد يومك. وأرى أن ما سبق فـــات زمنه فلا حاجة ولا قيمة لتصغيره، أما القادم الذي لم يأت فلا يجوز تحقيره؛ لأنك لا تســـتطيع الحكـــم علـــيه بتقليل أو غير ذلك لأنك لم تعايشه، وليس كما هو الحال في يوم وليلة"(الاسترباذي، د.ت، ص293، السيوطي، 1998م، ص151).

أما (عِنْدَ) فلا تصغر؛ لأنها إن صغرت ،كانت للتقريب كما هو الحال في فويق وتحيت وبما أنهـــا تمثل غاية القرب، أو نهاية القرب فليس أقرب من كون الشيء عندك. لم تكن الحاجة إلى التصـــغير. فهـــي موضـــوعة لما يوجبه التصغير في غيرها من الظروف، إذا صغرت فلذلك لم

تصغر"(ابن سيده، د.ت، ص110).

أما أين ومتى ومَنْ وما وأيُّ، فلا تصغر لأن هذه الأسماء يستفهم بها عن مبهمات لا يعرف بها ويجوز أن يكون ذلك الشيء الذي استفهم عنه قليلاً أو كثيراً. ويلزمك أن تبهم لترد الجواب عنه على ما عند المسؤول عنه وأرى أنها موغلة في الإبهام ولا تدل على شيء واضح يستحق تصغير فلذلك لم تصغر"(ابن سيده، د.ت، ص904).

شواذ التصغير:

وقف الجوهري في صحاحه أمام مجموعة من الشواذ كان في بعضها ملزماً نفسه بإيضاح سبب الشذوذ وفي أخرى مكتفياً بالإشارة دون أدنى تعليق منه ولعل من أهمها تصغير (قوس) وحَرْب وقِدْر ودِرع، وهذه مما أشار العلماء إلى وجوب التاء فيها بعد التصغير؛ لأنها في الأصل مؤنثة.

أما دِرْعٌ وقِدْر فالأصل أن تصغرا على دُريعة وقديرة، ولكن ورد تصغيرهما على دُريع وقُدَيْرٍ على غير قياس والقياس فيهما رد التاء"(الجوهري، 1984م، ص1206، 787، ابن الناظم، 1998م، ص564).

أما حَرْب وقَوْس فلم يشر الجوهري إلى شذوذهما وألمح إلى جواز التصغير بالتاء وبتركها. أما قوس فهي تذكر وتؤنث فمن أنث قال في تصغيرها قوَيْسَة فالحقها التاء ومن قال بتذكره قال في تصغيره قويس دون التاء"(الجوهري، 1984م، ص967).

وأرى أن ميل المتحدث العربي، إلى الخفة كان السبب في معاملة "قوس" معاملة المذكر، ولعل مما يعزز كون "قوس" للمذكر أكثر منها للمؤنث شيئان: الأول تقدم التذكر على التأنيث في قول الجوهري ":القوس يذكر ويؤنث" أما الثاني فقول العرب في المثل "هو من خير قوسٍ سهماً" فكان الأصل كما ورد دون تاء، أما تصغيرها على قويسه، فمن باب تغليب التأنيث على التذكير أما "حرب" فقدم الجوهري بأنها مؤنثة وأشار إلى رأي المازني بأنها مصدر

وإلى رأي المبرد بأنها قد تذكر"(الجوهـري، 1984م، ص108). وكأنه يريد الخلوص إلى أنها تؤنث وتذكـر، مع الإشارة إلى أن التأنيث أشهر. فمن أنث حملها على الأشهر فقال: حُرَيْبة ومن ذكـرها فقد غلب التذكير على التأنيث نزوعاً إلى الخفة، وبهذا فلا مجال إلى ادراجها في زمرة الشواذ.

ومما زيدت فيه التاء على غير قياس (قُدّام ووراء "حيث قيل فيهما: قُدَيْدِمة وُرَيّئة. وهما كما يرى الجوهري شاذان؛ لأن الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير"(الجوهري، 1984م، ص 2008 ، 2526، الاستـرباذي، د.ت، ص243) وأشار الجوهري إلى نقطة مهمة بقوله وهما يؤنثان. وكأنه يُلَمِّحُ إلى إخراجهما من باب التذكير الذي تنتمي إليه الظروف فقد عد العلماء الظروف من المذكرات، إلا أن وَراء وقدامِ خالفتها في التأنيث وأرى أن دخول التاء على غير قياس؛ كان لتحقـيق أمن اللبس ،أو ربما لإظهار نوع من التميز لهما. لكونهما خالفتا الظروف بتأنيثهما فقيل فيهما قُدَيْدمِه وورَيِّئة.

ومما زيـد في مصـغره واو قولهم في "رجل": "رُوَيْجل" والقياس أن يقال رُجَيْل ويشير الجوهري إلى أن رُوَيْجَل هو تصغير راجل"(الجوهري، 1984م، ص1706).

وذهـب العلماء إلى أن "رجلاً" وراجلا. بمعنى واحد وحمله سيبويه على كثرة الاستعمال وقـال حوله "وليس يكون ذا في كل شيء، إلا أن تسمع منه شيئاً كما قال: رُوَيجل فحقروا على راجل وإنما يريدون الرَّجُل"(سـيبويه، د.ت، ص486، 426). ويرى ابن جني أن رويجل ليس تصغير رَجُل. وإنما هو نقل من (فَعُل) إلى (فاعل) فصار إلى راجل ثم قيل فيه رُوَيْجْل"(ابـن جني، 1988م، ص121).

وأعـاد الدكـتور عبدالفـتاح الحموز هذا الشذوذ، إلى تحقيق أمن اللبس بقوله: (ومنها رُوَيْجل في رجل على الرغم من أنه تصغير راجل لتحقيق أمن لبسه برُجَيْل مصغر رَجْل مصدر رَجِلَ أو رَجَل""(الحموز، 1988م، م3، ع2).

وأرى أن وحـدة المعنى، بين رجل وراجل، كانت سبباً لإيجاد فارق بين اللفظين. ولكن

اللبس الذي يكون بين رَجُل ورَجْل أحق في إيجاد مخرج حيث المعنيان متباعدان، فوجهة التصغير واحدة وهي فُعَيْل فلذلك أخرج رَجُلاً على رويجل؛ لتحقيق أمن اللبس كما ذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز.

ومما ورد شاذاً كذلك، قولهم في تصغير انسان انيسيان ويرى الجوهري أن أصله إنسان، على فَعْلان ولكن زيد في تصغيره ياء، كما زيد في تصغير رَجُل فقيل رويجل. ويرى آخرون أن الياء فيها أصل وإنما حذفت للتخفيف والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها فعادت واستدلوا على أصالتها بقول ابن عباس: إنما سمي إنساناً لأنه عهد إليه فنسي"(الجوهري، 1984م، ص905). ويشير الجوهري إلى رأي سيبويه بقوله أن علة ذلك سببه كثرة الاستعمال"(سيبويه، د.ت، ص 486).

والملاحظ أن من صغرها على انيسان حملها على "أنس" ومن صغرها على إنيسيان حملها على "نَسِيَ" وأرى أن ما ذهب إليه ابن سيدة عين الصواب حيث رأى أن انسان مشتق من أنس الأرض وتجملها وبهاها، إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمد لها والمعني بها. فوزنه على فِعْلان وهذا ما ذهب إليه الجوهري فتصغيرها يكون على أُنيسان"(الاستراباذي، د.ت، ص274 ابن سيده، د،ت، ص16).

وذهب حسين الرفايعة في رسالته، إلى أن ذلك كان لتحقيق أمن اللبس بين دلالات هذا الحرف. فالإنسان يطلق على الرجل والمرأة، ممن يعقل، والإنسان :المثال الذي يُرى في سواد العين مشيراً إلى قول جرير بن عطية"(جرير، 1970م، ص491):

أَلَسْتِ أَحْسَنَ من يَمشي على قدم   يا أملَحَ الناس كلِّ الناس إنسانا

فلو صغر كل منهما على القياس (أنيسان)، لوقع اللبس بين الدلالتين لهذا فرقوا بينهما بزيادة مبنى إنسان عند التصغير بالياء، فيما يطلق على الرجل والمرأة وجاؤوا بالقياس فيما دل على مثال العين"(الرفايعة، 1995، ص197). وإن كنت أرى في هذا الرأي شيئاً من الموضوعية، إلا أنني أرجح أن الخلاف في الأصل، كان السبب في هذا الشذوذ.

ومـــن شـــواذ التصـــغير كـــذلك قولهم في "مَغْرب": مُغَيْربان" بزيادة ألف ونون. يقول الجوهـــري: "وقولهم: لقيته مَغْربان الشمس، صغروه على غير مكبّره، كأنهم صغروا مَغْرباناً، والجمـــع مُغَيْربانات، كما قالوا : مفارق الرأس كأنهم جعلوا ذلك الحين أجزاء كلما تصوبت الشـــمس ذهب منها جزء، فصغره فجمعوه على ذلك"(الجوهـــري، 1984م، ص192، الاستراباذي، د.ت، ص276). وإلى ذلـــك أشـــار سـيبويه بقوله "فمن ذلك قول العرب في مَغْرب الشمس مُغَيْريان الشمس"(سيبويه، د.ت، ص484).

وذهـــب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى أن هذا الخروج ضرب من تحقيق أمن اللبس بين المصدر الميمي وأسمي الزمان والمكان يقول (ومنها مُغَيْربان في مَغْرِب الذي مصغره القياسي "مُغَيْرِب" الذي يلتبس بمصغر المغْرب خلاف المشرق، والمُغْرَب المصدر"(الحموز، 1988م، م3، ع 2، ص160).

وأرى أن يحقـــق أمن اللبس بين المغْرِب (مكان الغروب) وبين المُغْرب (الأبيض الأشفار) كان السبب في ذلك يقول الجوهري "المُغْرَب : الأبيض والمُغْرَب أيضاً: الأبيض الأشفار من كل شيء..."(الجوهـــري، 1984م، ص192، الفيروزابادي، 1986م، ص115). فمغْرِب مكان غروب الشمس ومُغرَب الأبيض يلتقيان في القياس حيث يصغران على مُغَيْرِب، ولتحقيق أمن اللبس خرجوا بالمَغْرِب على مُغَيْربان وأبقوا مُغْرَباً على القياس.

ومـــن شواذ التصغير كذلك، قولهم في العشيّ: عُشيّان وكان الأصل القول عُشَيٌّ وكأنهم كما يرى العلماء صغروا عُشْيان، وأجمع العلماء على شذوذ هذا"(الجوهري، 1984م، ص2426، الاســـتيرباذي، د.ت، 275، ابـــن سـيده، د،ت، ص112). ويفسره الدكتور عبدالفتاح الحموز تفسيراً موضـــوعياً باعتبار أن خروج هذا على غير القياس، هو من باب تحقيق أمن اللبس بين العَشِيّ والشعْوة. فكلاهما يصغر على عُشَيّ فلتحقيق أمن اللبس، خرجوا بتصغير العشيٍّ على عُشيَّان وابقـــوا عشْوةً على القياس"(الحمـــوز، 1988م، م3، ع1، 160). ومما يشاطر هذه المسألة الشذوذ ذاتـــه قولهم في العَشِيَّة عُشَيْشان والقياس القول عُشيَّة"(الجوهري، 1984م، ص2426). ويبدو من جملة آراء العلماء أنه لم يستخدم القياس في تصغيره هذه الصيغة، ولعل ما أشار إليه الأزهري

يجلي الغموض عن ذاك السبب بقوله "كلام العرب في تصغير عَشيّة هو عُشيشية، وجاء نادراً على غير قياس، ولم يسمع عُشيَّة في تصغير عَشيّة، وذلك أن عُشَيَّة تصغير العَشْوَة، وهو أول ظلمـــة الليل، وفارادوا أن يفرقوا بين تصغير العشيَّة، وبين تصغير العَشوَة"(ابن منظور، د.ت، ص 789).

وهـــذا القول يؤكد أن اللبس بين صيغي عشيّةَ وعَشْوة في التصغير كان السبب في خروج عشيّه على عُشَيْشَه وابقاء عشوة على القياس.

وممـــا ورد تصـــغيره شاذاً قولهم في "صِبّيه أُصْيبية" وقد أشار الجوهري إلى أنهم استعملوا الصيغة غير القياسية فقالوا في صِبْية أُصَيْبية"(الجوهري، 1984م، ص1997). وعلله سيبويه بأنه ربما يكون توهماً لصيغة أفعل فلذلك صغروه عليها يقول(... وذلك أن أفعلةَ يجمع به فُعال وفَعيل فلمـــا حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفُعَال أو فَعيل فإذا سميت به امرأة أو رجلاً حقرته علـــى القـــياس"(سيبويه، د.ت، ص486). ويعلل الدكتور الحموز سبب الخروج في هذه الصيغة بقـــوله"ومنها أُصَيْبِية في جمع القلة "صِبْيَةٍ" على الرغم من أن القياس صُبَيَّة الذي يلتبس بُصَبَيّة مصـــغر صَـــبِيّة، وهما لفظان يكثر العرب من استعمالهما ولذا تصرفوا في تصغير احدهما لئلا يلتبس بالآخر""(الحموز، 1988م، م3، ع1، ص159). ويمثل هذا الرأي عين الصواب وإليه أذهب. وممـــا يـــدور في فلك هذا الشذوذ قولهم في تصغير غلْمه، أُغنْيلمة، والقياس أن يصغروه على "غُلَيْمة" وكأنهم صغروا "أَغْلِمة" وتجدر الإشارة إلى أن العرب قد صغروه على القياس، فقالوا: غُلَيْمة"(الجوهري، 1984م، ص1997، الاسترباذي، د.ت، ص278).

وذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى أن مخالفة القياس كان لتحقيق أمن اللبس بين غِلْمة وغُلْمة (شهوة الضراب" فكلاهما يصغر على غُليمه، ولتحقيق أمن اللبس، خرجو بِغْلمة على غير القياس، فصغروه على أغيلمة وصغروا غُلمة على القياس فقالوا غُلَيْمة"(الحموز، 1988، م3، ع1، ص159).

وأرى أن صيغ جمع القلة قد تتبادل المواقع لقلتها ولدلالة كل منها على الأخرى، فلا فرق بين غلمة وأغلمة، فخروجهم لم يكن شططا بل يبدو متقبلاً.

ومما ورد شاذاً قولهم في "بَنُون" أُبَيْنون" وذهب الجوهري إلى أن سبب الشذوذ لكونه جمع أَبْـين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعاً، فقالوا في تصغيره أُبَيْن ثم جمع فقيل أُبَيْنون"(الجوهري، 1984م، ص2287). وأدرجه سيبويه تحت باب "هذا تحقير ما حذف منه، ولا يرد إليه في التحقير، ما حذف منه، وعده مما صغر على غير قياس"سيبويه، د.ت، ص456). وعلله بكثرة الاستخدام"(سيبويه، د.ت، ص486). وهو عند البصرين كما يذكر صاحب شرح الشافية، جمع أُبَيْن وهو تصغير أبنى مقدراً على وزن أفعل فشذوذة عندهم، لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره. أما الكوفيون فهو عندهم جمع أُبَيْن، وهو تصغير أبن مقدراً، وهو جمع ابن"(الاستبراباذي، د.ت، ص277).

وعلله الدكتور عبدالفتاح الحموز بتحقيق أمن اللبس، بين جمع المذكر السالم والملحق به"(الحموز، 1988م، م3، ع1، ص161). وعلله آخر بأنه طلب للخفة، حيث الأدغام وتوالي حروف العلة التي تحدث ثقلاً في النطق، فلذلك كان تصغيره على ظاهر اللفظ"(الرفايعة، 1995، ص204).

وأرى أنهم آثروا ابقاء الزيادة الممثلة بالألف على عودة الواو المحذوفة؛ لأن عودة المحذوف يستوجب احداث تغيرات منها إعلال الواو ياء، بالإضافة إلى إجراء الإدغام بين الحرفين المتماثلين بالإضافة إلى الحذف. فهذه التغيرات الكثيرة دفعت بهم إلى تصغير اللفظ على ظاهره تحاشياً لإجراء تلك التغيرات.

وبعد فلم يكن المحدثون في معزل عما تناوله القدماء بل كانت لهم آراؤهم واجتهاداتهم في هذا المجال فقد وقفوا مؤيدين للقدماء تارة ومخالفين لهم في أخرى ومما تجدر الإشارة إليه أن ما كتب حول التصغير يكاد يكون بلسان واحد ولعل من أهم ما اشاروا إليه، أثر المقطع في بناء صيغ التصغير، إلى جانب بعض المواضع التي تتبدل فيها الحروف، كتصغير الاسم الذي ثانية حرف علة والاسم المصغر الذي ثالثه حرف عله. والاسم المصغر الذي رابعه حرف عله.

أثر المقطع الصوتي المرفوض في صيغ التصغير:

يعد المقطع من العناصر التي تؤثر تأثيراً بالغاً في صيغ التصغير، فلذلك التفت إليه المحدثون، وعللــوا كثيراً من التغيرات الصوتية في الاسم المُصغر بناء على المقاطع الصوتية فصيغ التصغير الــثلاث تتكون من مقاطع يجب عدم الخروج عليها، حيث يتصرف في بناء الاسم بالحذف والابدال والزيادة حتى يكون على واحد من هذه الصيغ.

فصــيغة "فُعــيل" تــتكون مــن ثلاثــة مقاطــع هي (فُ، عَيْ، لٌ" يرمز لها (ص+ح) (ص+ح+ص)، (ص+ح+ص) فــيجب أن يكون الاسم المصغر من الثلاثي على هذه المقاطع دون زيادة أو نقصان"(سقال، 1996م، ص132).

أمــا صــيغة "فُعَيْعِل" فتتكون من أربعة مقاطع (ف، عَيْــ، عِــ، لٌ) يرمز لها (ص+ح) (ص+ح+ص)، (ص+ح)، (ص+ح+ص) وهــذه المقاطــع، يتكون منها الاسم الرباعي أو الرباعي المزيد.

أما صيغة" فُعَيْعِيل" فتكون من أربعة مقاطع كذلك (فُ، عَيْ، عِيْ، لُ) يرمز لها (ص+ح) (ص+ح+ص)، (ص+ح+ح) ،(ص+ح+ص)وهــذه المقاطع، يتكون منها الاسم الذي يكون على خمسة أحرف رابعة حرف عله، وخروج أي اسم على هذه المقاطع، المكون لهذه الصيغ، يعــني خروجاً على مفهوم التصغير فلذلك يجب الالتزام بهذه الصيغ ناهيك عن كون المقطع المرفوض تمحوره اللغة حتى يستقيم لها على ساق لتحقيق التوافق مع صيغ التصغير.

ما صغر وثانية حرف علة:

فَــرّق المحدثون بين ما هو أصل في بنية الكلمة، وبين ما هو زائد أو غير معروف الأصل، أما ما كان أصلاً فعِلّةُ رده إلى أصله كما يرى المحدثون؛ أن التصغير إجراء مستقل تتعرض له

الكلمـــة، فهـــو يتعامل مع مادتها، أي أصولها المكونة لها. كما أنه لا يتعرض لأي اعلال لأنه يكـــون بدايـــة مقطع مقفل، نهايته ياء التصغير وهذا الموقع يكسبه قوة بسبب وجود الحركة بعده، وهي أي الفتحة عنصر أساسي في التصغير"(شاهين، 1980م، ص154).

أما إذا لم تكن الألف أصليه كما في "ضارب"، أو كانت مجهولة الأصل كما في "عاج"، فإنها في نظرهم لا تمثل سوى فتحة طويلة، فإذا سبقت بضمة حدث نتيجة الانزلاق بين الحركتين واو انتقالـــية، تلـــيها ياء التصغير ساكنة. ومن ذلك قولهم في "ضارب" ضويرب على النحو التالي:

ضارب ضُايرب ضُوَيْرب

(duwayrib) duay/rib du-aayrib daarib

فمـــا حدث في رأيهم هو تقصير الفتحة الطويلة بحذف إحدى الفتحتين، ثم انزلقت الواو بين الحركتين بتأثير الضمة.

أما فيما لم يعرف أصل الألف فيه مثل (عاج) فالحال ذاتها والكتابة الصوتية تظهر ذلك.

عاج عُايج عُوَيْج

<uwayg <uayg <uaayg < aag

ومـــا حدث في رأيهم أن الحركة الطويلة (الفتحتان) يحذف احداهما، وانزلقت الواو بين الحــــركتين بـــتأثير الضمة، فما حدث ليس قلباً إنما هو تقصير للحركة وحسب وانزلاق بعد الحذف لشبه الحركة الواو"(سقال، 1996م، ص132، عبدالجليل، 1998م، ص400).

وأرى أن ما حدث هو قلب للألف وحسب، لأنني لا أرى الانزلاق الذي يتحدثون عنه إلا حرفاً جديداً أقحم لتصحيح الصيغة، ولا أرى حاجة لاستجلاب حرف جديد؛ لأن هناك

حـــرف من السهل اعلاله واواً، لتحقيق ذاك الانسجام وتجري عليه بعد ذلك عملية التحريك بالفتح.

ما كان حرف العلة فيه ثالثاً:

أما ما كان فيه حرف اللين ثالثاً مثل غزال وعجوز فقد رأى القدماء أن حرف العلة يقلب إلى يـــاء، أما المحدثون فيرون أن ما حدث ليس ذاك، وإنما هو اسقاط للحركة الطويلة المتمثلة بحرف المد وتعويض ذاك الحرف بتضعيف ياء التصغير، مع كسرها.

فمقاطـــع صـــيغة "فُعَـــيْعِل" هي Fu/<ay<il وأي كلمة مصغرة عليها يجب ان تلتزم هذه المقاطـــع، وتجري التغيرات بما يتماشى وهذه المقاطع فكلمة غزال وعجوز مثلاً تصغران على النحو التالي:

غزال gu/zay – aal

عجوز <u/jay – uuz

فالمقطع الأخير في كل منهما لم يأخذ كما يرون صورة المقطع الأخير، في صيغة "فُعَيْعِل" (ص+ح+ص) فكان اسقاط الحركة الطويلة، والتعويض عنها في موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسر فتصبح:

غُزَيِّل gu/zay/yil

عُجَيِّزة <u/gay/yiz + tun "(شاهين، 1980م، ص154-155).

ولا أرى فـــرقاً بـــين القلـــب إلى الياء، أو الحذف ثم التعويض بياء فالقلب أو الحذف والـــتعويض تكـــون الصيغة النهائية "غُزَيِّل" "وعجَيِّزة". ولكني أرى، أن ما حدث، هو قلب للألف وليس حذفاً؛ لأن الألف والياء تتبادلان المواقع في حالة الأصالة أو الزيادة.

وهذا مما اتفق فيه المحدثون مع القدماء في أن ما حدث هو قلب مبررين ذلك أنه لغاية تحقيق

التخفيف، ولتحقيق المجانسة الصوتية ففي مثل "عصا" جرى التغير على النحو التالي:

عصا (عصو) عُصَيْوه عصوة عُصَيَّة

----------ا)">usayyat >usaywat (<asaw) <asaa

فقد أبدلت الواو ياءً، ليشكل ذلك حركة مزدوجة القيمة الصوتية"(-----.

أمـــا رأيهم فيما اجتمع فيه ثلاث ياءات مع ياء التصغير. فقد قال القدماء بحذف احداها وهذا ما أقره المحدثون وذلك لأنهم رأوا فيه ثقلاً يمجه الذوق، ومن ذلك تصغير "عليّ" وذلك يتم على النحو التالي:

عليّ عُلَيْيّ عُليّ

<ulayy <ulayyy <aliyy

ومـــن أســـباب الحذف كذلك، تشكل مقطع مرفوض، يبدأ بصامتين وهو (yy) فوجب الحـــذف وهـــي الـــياء الأولى الساكنة بعد ياء التصغير وأرى أن تتابع حروف العلة مما يمجه الذوق ويصعب نطقه، فلذلك لجأت اللغة إلى حذف إحدى هذه الأصوات"(------------ .--------

ما كان فيه حرف العلة رابعاً:

أمـــا تصغير ما رابعه حرف عله، وهو ما يجعل على وزن فُعَيْعِيل كعصفور مثلاً، فالقدماء يـــرون أن حرف العلة يقلب إلى ياء، أما المحدثون فيرون ذلك ،ولكن على اعتبار أن الألف والواو حركة طويلة، أو حركة مد وحسب تتحول إلى كسرة طويلة. لتجانس حركة ما قبلها وهي الكسرة"(------------.

ولا أرى فـــرقاً بـــين الـــرأيين، ولكن أرى اتفاقاً بأن هذا الصوت يقلب "ياء" لتحقيق التجانس، ولموافقة صيغة "فعيعيل".

النسب

مفهومه:

إضـــافة لفظية تطرأ على بنية الكلمة، وتكتسب الكلمة من خلالها معنى إضافياً، يتمثل في إضـــافة شيء إلى بلد، أو قبيلة، أو جماعة. وذلك بزيادة ياء مشدودة في نهاية الاسم. وسمـــي نسباً لأنه بمثابة تعريف الإنسان بآبائه. وتعرّفه بآل بيته، فقولك "مكيّ" هي بمثابة تعـــريف له بأنه من أهل مكة. وتَمِيْمِيّ نسبة إلى تميم. هي تعريف بقبيلته، ونسبه الذي ينتمي إليه"(سيبويه، د.ت، ص335، ابن عقيل، د.ت، ص507، الاستيرباذي، د،ت، ص4).

وللنسب قواعد كثيرة أشار الجوهري من خلال صحاحه إلى بعض منها، وهي متناثرة في ثنايا كتابه، ومما تدعو الإشارة إليه، أن النسب يتبعه تغير في بنية الكلمة، سواء بزيادة الـــياء المشدودة المصحوبة بكسر ما يسبقها، أو بزيادة حرف، أو حذف آخر، أو عادة محذوف. وسأتناول ما ساقه الجوهري حسب ما أراه مناسباً.

النسب إلى الاسم ثلاثي المبني المكسور الوسط":

أقرَّت قواعد الصرف أن كسرة عين الثلاثي، تبدل فتحة عند النسب؛ هروباً من توالي الكسرات، وهذا ما أقره الجوهري في غير مثال، ومن ذلك قولهم في النسب إلى "نَمِر" ، "نَمَرِيّ" بفتح الميم؛ استيحاثاً لتوالي الكسرات. ولأن فيه حرفاً واحداً غير مكسور. ومن ذلـــك أيضاً في النسبة إلى شَقِرَة "قبيلة من بني ضبة. تقول في النسب إليها شَقَرِيّ والحال ذاتهـــا في النسب إلى " دُؤِلَ" .. دُؤَلِي.. إبل.. إبَلِيّ.. "(الجوهـــري، 1984م، ص837، 702، 694، 1618، الاستيرباذي، د.ت، ص17، 18، ابن الناظم، 200م، ص566، ابن مالك، د.ت، ص309)

أما إن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف، يعني أن البناء أكثر من الثلاثي، فقد رأى الجوهـــري، جواز الفتح والكسر يقول الجوهري:"... والنسبة إليها تَغْلَبِيّ بفتح اللام، استيحاشـــاً لتوالي الكسرتين مع ياءي النسب. وربما قالوه بالكسرة.لان فيه حرفين غير مكســـورين. وفارق النسبة إلى نَمِر"(الجوهري، 1984م، ص195، 112)، وهناك من العلماء مـــن يبقى علـــى الكســـرة ويعد الفتح شذوذاً وهو مذهب الخليل"(سيبويه، د.ت، 341-342)،أما من قالوا بالفتح، فلم يعتدوا بالساكن قبله لأنه لا يمثل حصناً، أو هو بمثابة الميت فأجـــروه مجـــرى الثلاثي، وهو قياس مضطرد عند المبرد"(ابـــن مالك، د.ت،)، وذكر

صــاحب شرح الشافية قول الخليل رحمه الله بقوله: (القول ما قاله الخليل، إذ لم تسمع الفتح إلا في تَغْلِبي) "(الاسترباذي، د.ت، ص19).

وهو مردود بقول الجوهري:" .. ويَثْرِب مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، الفراء، نَصْــلٌ يَثْــرَبِيّ وأَثْــرَبِيٌّ، منســوب إلى يثــرب وانمــا فــتحوا الراء استيحاشاً لتوالي الكسرات"(الجوهري، 1984م، ص92).

أما إن سبق الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة، مدغم فيها مثلها، حذفت المكسورة. كقولهم في النسب إلى طيّب" طيْبيّ.. وفي أسَيِّد.. أُسَيْدِيّ وشذ قولهم.. طائيٌّ في .. طيِّئ.. والقياس أن يقولوا .. طيْئِيّ"(الجوهري، 1984م، ص91، 61، ابن مالك، د.ت، ص 310).

النسب إلى المختوم بتاء التأنيث:

أقــر الصــرفيون، أنه إذا كان آخر الاسم تاء تأنيث، وجب حذفها للنسب فيقال في النسب على سبيل المثال إلى مكة: "مَكّيٌّ" فتسقط التاء. وهذا ما يستشف من خلال ما ساقه الجوهري من أمثلة ولكن الصواب قد جانبه في النسب إلى "رامة" وهي اسم موضع بالبادية حيث قال والنسبة إليه رامِيّ على غير قياس""(الجوهري، 1984م، ص1939).

ولكن ما نعته بغير القياس، هو القياس عينه بناء على القاعدة القائلة بحذف تاء التأنيث عند النسب. وأشار ابن بري إلى خطأ الجوهري في هذا.

***النسب إلى فَعِيْلَة وفُعَيْلَة:**

نقول في النسب إلى فَعِيْلة: فَعَليّ- بفتح عينه وحذف يائه، إن لم يكن معتل العين، أو مضــاعفاً، فنقول في جَدِيلة -وهي من طيء -جَدَلِيٌّ- وفي جَذِيمة- وهي قبيلة من عبد القيس- جَذَمِيّ ويشير الجوهري إلى قول سيبويه وحدثني من أثق به أن بعضهم يقول في بــني جذيمة جُذميّ بضم الجيم"(الجوهري، 1984م، ص1654، 1884، ابن عقيل، د.ت، ص514، ابن مالك، د.ت، ص308).

ونســتطيع القول، أن الخروج عن القياس كان لتحقيق أمن اللبس، بين جذيمة القيسية وجذيمــة الاســدية. فكان النسب إلى جذيمة القيسية على القياس، جَذَميّ والى جذيمة

الاســدية بالخروج على القياس بقولنا جُذَمِيّ فيتحقق بذلك أمن اللبس بين القبلتين عند النسب إليهما""(الجوهري، 1984م، ص1884).

ومما تفرد به الجوهري، قوله في النسب إلى مدينة" " إذا نسبت إلى مدينة الرسول صلى الله علـيه وسلم، قلت مَدَنيّ.. وإلى مدينة المنصور مَدِيْنِيّ .. وإلى مدائن كسرى مدائني للفرق بين النسب لئلا يختلط""(الجوهري، 1984م، ص2201).

والقياس عند النسب إليها جميعاً مَدَنِيّ، ولكن هذا يعتبر تفرداً من الجوهري، لم يلتفت إلـيه أحد. ولعل السبب كما يشير هو لتحقيق أمن اللبس بين هذه المسميات. وسيبويه يلحق فَعُولة بفعلية .. في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكر قياساً فنقول في شنوءة شَنَئِيٌّ، والمبرد يعتبر ذلك شذوذاً لا يجوز القياس عليه وتثبيت الواو"(سيبويه، د.ت، ص339، ابـن الـناظم، 3200، ص598، العكبري، 1995، ص153-154، ابن عقيل، د.ت، ص514) أما إذا اعــتلت العــين، أو كان مضعفاً، فلا تحذف ياؤهما. بل يجيء على فَعِيْلِيّ نحو طَوْيلِيّ في طــويلة وجَلِيْلــيٌّ في جليلة. لأنهم يستثقلون فكك الإدغام بعد الحذف، وتصحيح الواو متحركة مفتوحاً ما قبلها لئلا تقلب ألفا.

أما النسب إلى فُعَيْلة، فيكون بحذف الياء لتصبح الصيغة فُعَلِيّ إن لم يكن مضعّفا، نحو قــولهم في مُــزَيْنةُ وهي قبيلة من مضر: مُزنيّ، وفي قُتيبة قُتَبِيٌّ وفي جُهِيْنة جُهَنِيّ"(الجوهري، 1984م، ص2204، 198، ابن عقيل، د.ت، ص514، ابن مالك، د.ت، ص308).

أمــا النسب إلى ما كان على فَعيل وفُعيل، فإما أن يكون صحح اللام أو معتلها، فان كــان صــحيح اللام، فقد ذهب البعض، إلى أنه ينسب إليه دون حذف أي على فُعَيْلِيّ وفَعِيْلِيّ"(سيبويه، د.ت، ص335، ابن عقيل، د.ت، ص514، ابن مالك، د.ت، ص308، الأزهري، د.ت، ص331) كما يقال في عَقيل وعُقَيل: عَقِيْلِيّ، وعُقَيْلِيّ. ويرى آخرون جواز إثباتها. فيقال لــذلك في ثقــيف ثَقَفِيّ. وتدل الأمثلة على أن الجوهري من مؤيدي الحذف. يقول في النســـب إلى خريف والنسبة إليه خَرْفِي وخَرَفِي على غير قياس"(الجوهري، 1984م، ص 1348) مما يعني أنه من مؤيدي ثبوتها، وما يعزز هذا عدم إشارته إلى شذوذ مُلَحِي وهُذَلِي حيث يقول: ومُلَيح هي من خزاعة. والنسبة إليهم مُلَحِيّ، مثال هُذَلِيٌ (الجوهــري، 1984م،

ص408، سيبويه، د.ت، ص335، ابن مالك، د.ت، ص308) وقد أشار العلماء إلى ذلك ونستثني المبرد.

أما ما كان على فُعَيْل وفَعِيل، معتل اللام فأشاروا إلى وجوب حذف يائه، وفتح عينه. وإلى هذا يذهب الجوهري بقوله:"وَبَلِيٌّ على فَعِيل: قبيلة من قضاعة والنسبة إليهم بَلَوِيّ""(الجوهري، 1984م، ص2285، ابن عقيل، د.ت، ص1515، الأزهري، د.ت، ص331).

والحال في المؤنث هي ذاتها، حيث يقول في تصغير أُمَيّة أُمَوِيّ"(الجوهري، 1984م، ص2272)

ومن النسب ما استغنى فيه عن إحدى الياءين، وعوض المحذوف بألف نحو قولهم في النسبة إلى الشام، واليمن، وتهامة شآمٍ ويمانٍ وتهامٍ. قال صاحب الشافية (ولا رابع لها) (الاسترباذي، د.ت، ص83). وأضاف الجوهري نباطِ. والألف كما أسلفت عوض من ياء النسب. وذهب الجوهري إلى عدم اجتماعهما ويذكر قول سيبويه أن بعضهم يقول يمانيٌّ بالتشديد(الجوهري، 1984م، ص2219، 1957، 878، 1162) وهي إشارة إلى جواز الجمع بين العوض والمعوض منه. ويشير صاحب شرح الشافية إلى أن المراد يمان وشام موضع منسوب إلى اليمن، والشام فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب"(الاسترباذي، د.ت، ص83-84).

وقد تكون النسبة بغير الياء المشددة ومن ذلك ما جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء. أما ما يكون صاحب الشيء يزاوله فهو مما يكون على "فَعّال" وذلك نحو قولك صرّاف، وثوّاب، وعوّاج لصاحب العاج، وجمّال لصاحب الجمال"(الجوهري، 1984م، ص 1386، سيبويه، د.ت، ص381)، وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون فاعلا نحو قولك: لابن لذي اللبن، وتامر لذي التمر، وناصب لذي نصب، ودارع لذي الدرع، ونابل لذي النبل(الجوهري، 1984م، ص1735، 225، 336) وقد يكون بحذف الياء، والاستغناء بصيغة "فَعِل" كقولهم رَجُل "طَعِم"، أي ذي طعام، ولَبِس أي ذي لباس و دَفِئ أي ذي "دفء"(الجوهري، 1984م، ص50، ابن مالك، د.ت، ص316).

النسب إلى الاسم المركب:

والتركيب كما هو معروف، إما تركيب مزج أو إسناد أو إضافة.

أما التركيب المزج فنحو بعلبك، ومعد يكرب، فالجوهري يذهب إلى أن النسب إليه يكون إلى الصدر فنقول فيهما بَعْليّ ومَعْدِيٌّ ويشير الجوهري إلى جواز النسب إلى بعلبك بقولنا بَكّيّ، إلى عجز المركب وذلك إذا خيف اللبس(الجوهري، 1984م، ص212، 1576، ابن عقيل، د.ت، ص518).

أما النسب إلى المركب تركيب إسناد فالنسب كذلك يكون إلى الصدر نحو قولهم تأبط شراً تأبّطيٌّ(الجوهري، 1984م، ص 1114، 2191، ابن الناظم، 2000م، ص 569)، كما ينسب إلى طرفية كما يشير الجوهري في النسب إلى "كنتُ" (كُنْتِيٌّ) (ابن مالك، د.ت، ص312) بقوله يقال للرجل إذا شاخ كُنْتِيّ؛ كأنه نسب إلى قوله: كنت في شبابي كذا وكذا) (الجوهري، 1984م، ص2119) .وأشار العلماء إلى شذوذ ذلك(ابن مالك، د.ت، ص312)، وذكر سيبويه أنه يقال فيها كُوْنِيٌّ فيرد الحرف المحذوف للسكون؛ لزوال السبب وذكر الجرمي أن "كنتي" كأنه نسب إلى كلمة واحدة وهو بهذا يعد التاء جزءاً من الكلمة وذكر انه ربما قالوا كُنتيٌّ بنون الوقاية، ليسلم لفظ كنتُ، بضم تائه(الاستراباذي، د.ت، ص77، سيبويه، د.ت، ص377).

أما النسب إلى المركب الإضافي كعبد شمس، وعبد مناف، وامرئ القيس، وعبد القيس وذو يزن، وأبي بكر.

فان كان الصدر معرفاً بالعجز، أو كنية نحو"ذي يزن، وأبي بكر، نسب إلى العجز بعد حذف الصدر فتقول يَزَنِيٌّ وبَكْرِيٌّ(الجوهري، 1984م، ص2219، ابن مالك، د.ت، ص312) ويرى البعض وجوب اضطراد ذلك، لأن النسب إلى أم وأب مطرد في الكنى ويورث الاسم المنسوب اللبس(الاستراباذي، د.ت، ص75).

أما إن لم يطرد هذا في المضاف إليه فالنسب إلى المضاف أولى كقولهم في عبد مناف، وعبد القسيس، وامرئ القيس، عَبْدِيٌّ(الجوهري، 1984م، ص1436، 940-941، 72، الاستراباذي، د.ت، ص75) ويرى المبرد، أنه إن كان المضاف يعرّف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف في نفسه، كابن الزبير وغيره. فالقياس حذف الأول، والنسبة إلى الثاني. وإن كان المضاف إليه غير معروف، فالقياس النسبة إلى الأول. كعبد القيس وامرئ القيس؛ لأن القيس ليس شيئاً معروفاً . يتعرف به عبد وامرئ ولا يرى المبرد في الكنى غير النسب

إلى الأول، لأن الثاني في حكم غير الموجود فليس معروفاً. ورد بأنه من باب التفاؤل، فهو في حكم الموجود(الاسترباذي، د.ت، ص75).

وقد ينسب إلى المركب تركيباً إضافياً، بتركيب اسم من المضاف والمضاف إليه ولعل الهدف. هو إزالة اللبس الذي قد يشوب الاسم المركب، عند النسب لأحد الطرفين نحو قولهم في عبد القيس، وعبد شمس: عَبْقَسي، وعَبْشميّ(الجوهري، 1984م، ص 968، 940) وقصـــر هذا النوع على السماع(ابـــن مالك، د.ت، ص312) وعده البعض شذوذا(الاسترباذي، د.ت، ص76).

وذهـــب الجوهـــري، إلى جواز هذا بقوله "وقد سمت العرب عبد شمس والنسبة إليه عَبْشَمِيٌّ لأن في النسبة إلى كل مضاف ثلاثة مذاهب: إن شئت نسبت إلى الأول منهما، كقولك عَبْدِيّ إذا نسبت إلى عبد القيس.. وإن شئت نسبت إلى الثاني إذا خفت اللبس فقلـــت: شمسي.. وإن شئت أخذت من الأول حرفين ومن الثاني حرفين، فرددت الاسم الرباعـــي ثم نســـبت إلـــيه فقلـــت عبدري إذا نسبت إلى عبد الدار، وإلى عبد شمس عَبْشَمِيٌّ(الجوهري، 1984م، ص940-941، الاسترباذي، د.ت، ص76).

النسب إلى الجمع:

ينســـب إلى الجمـــع الباقي على جمعية برده إلى المفرد نحو قولهم في فرائض: فَرَضِيّ، وكُتُب كِتَابِيٌّ(الاسترباذي، د.ت، ص78، الجوهري، 1984م، ص32).

أما الجمع الذي لا واحد له، فإنه ينسب إليه على لفظه فتقول في النسبة إلى الأعراب أعـــرابي لأن الأعـــراب ليس جمعاً لعرب كما كان الأنباط جمعيا لنبط وإنما العرب اسم جـــنس، واســـم الجـــنس ينسب إليه على لفظه فيقال: عَرَبي(الجوهري، 1984م، ص178، الاسترباذي، د.ت، ص78، ابن الناظم، 2000م، ص571).

ومـــن الأمـــثلة التي ذكرها الجوهري وتباينت آراء العلماء حولها، قولهم في النسبة إلى الشـــتاء: (شَتْوِي) يقول الجوهري (الشتاء معروف. قال المبرد : هو جمع شَتْوة ، وجمع الشـــتاء أشـــتية، والنسبة إليها شَتْوِي وشَتَوِي مثل خَرْفِي وخَرَفِي(الجوهري، 1984م، ص 2389) وذكـــر ابن بري أن الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف لأنه أحد الفصول الأربعـــة ويـــدلك على ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا في الشتاء وأصفنا دخلنا في

الصيف ، وأما الشتوة فانما هي مصدر شتا بالمكان شتوا أو شتوة للمرة الواحدة ،كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشتاء شَتْوي ،على غير قياس ، وقد أجاز ابن سيدة أن يكونوا نسبوا إلى الشَتْوة ورفضوا النسب إلى الشتاء(الاستراباذي، د.ت، ص82، ابن منظور، د.ت، ص269).

ويبدو أن الجوهري تبنى رأي المبرد. ولكني أرى أن الشتاء اسم مفرد ولكنهم استغنوا عن النسبة إليه بالنسبة إلى مصدر شتا، شتوة.

ومن ذلك أيضاً النسب إلى رباب. وهي: خمسة قبائل تجمعوا والنسبة إليهم رُبِّيٌّ، بالضم لأن الواحد منهم رُبّةٌ، لأن النسب إلى الجمع، يستدعي رده إلى الواحد كما في المساجد مَسْجديّ(الجوهري، 1984م، ص132).

أما خروج الجمع عن جمعيته إلى المفرد حيث يعامل معاملة المفرد فالنسب إليه يكون على لفظه وذلك نحو قولهم في أثمار: أثماريّ وكلاب كلابيّ وهذه من جمع التكسير(الجوهري، 1984م، ص132، ابن الناظم، 2000م، ص571).

أما جمع السلامة بالواو والنون، فان عومل معاملة الجمع، نسبت إليه بحذف الواو والنون فتقول في نحو أرضين: أرضيّ أما إن جعلت النون معتقب الأعراب، أي معاملة كالمفرد لم تحذف منه شيئاً، كقولهم في نَصِيْبين نَصَيْبِيْنيّ(سيبويه، د.ت، ص372).

ولقد جانب الصواب الجوهري في هذه القاعدة بقوله:"ونَصِيْبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسماً واحداً، ويلزمه الإعراب، كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف فيقول: هذه نَصيبينُ ومررت بنَصيبينَ، ورأيت نصيبينَ، والنسبة إليه "نَصيبيٌّ" ومنهم من يجريه مجرى الجمع فيقول هذه نَصِيبون، ومررت بنَصيبين ورأيت نَصيبين وكذلك القول في يبرين وفلسطين ... وياسمين وقِنسَّرين والنسبة إليه على هذا القول"نَصيبينيّ" وتبرينيّ، وكذلك أخواتهما"(الجوهري، 1984م، ص226).

ونرى أن الجوهري يخالف القاعدة، فالقياس إن عومل الجمع معاملة المفرد، ألاّ يحذف منه شيء عند النسب ونقول نَصِيْبِينيّ.. أما إن بقيت على جمعيتها فتحذف علامة الجمع، وينسب إلى المفرد. فيقال نَصَيْبِيٌّ، كما هو الحال في دارين والنسبة إليها دَارِيّ(الجوهري، 1984م، ص2121).

النسب إلى ما كان على حرفين:

وهــو قسمان: ما كان أصل وضعه على حرفين، وهي المبنيات نحو (ما ، لو ، كم)، وغيرها وما كان ثلاثي المبني ثنائي اللفظ. وهو ما كان محذوف العين أو الفاء أو اللام.

أمــا ما كان على حرفين، على أصل الوضع فلم يرد عند الجوهري إلا مثال واحد و أســأل الله العافــية ويتمثل في النسبة إلى"ما" " قال أبو عبيد (تنسب القصيدة إلى قافيتها على "ما" ماوِيّة"(الجوهري، 1984م، ص2555).

وقــد فرق العلماء بين ما ثانيه حرف صحيح وما ثانيه حرف علة، أما ما كان أخره صحيحاً، فأجازوا فيه تضعيف الآخر أو النسبة إليه دون تضعيف، أما معتل الآخر، فليس فــيه إلا التضــعيف. فيقال في "لوْ" لَوَوِيٌّ وفي كيّ كيويّ، وفي(لا) لائي بقلب الألف الثانــية همــزة بعد تحركها، و أجاز قوم قلب الألف الثانية واواً، كما هو الحال في "ما" فالأصــل "مائيَّة" وعلى لغة من يقلبها واواً قالوا ماوِيّة"(الجوهري، 1984م، ص368، 2521، الاستراباذي، د.ت، ص60-61، ابن عقيل، د.ت، ص521).

ولا أرى هــذا إلا مــن باب تحقيق أمن اللبس، بين النسب لــ"ما" و "ماء" فكلاهما ينســب إليه بصيغة واحدة ورب قائل أن " ما" ينسب إليه مائيّ "مذكرا" و"مائية"مؤنثا لأن(ما)مؤنثاً ولكنه قد يأتي بالنسب إلى ماء على المؤنث فنقول مصطلحات مائِيةّ وبهذا يحقق أمن اللبس بإخراج "ما" على ماوِيّة.

أما ما كان على حرفين، محذوف الثالث فهو إما محذوف الفاء و إما محذوف العين، أو محــذوف اللام. أما محذوف الفاء وذلك نحو عدة وزنة، فان كان صحيح اللام ينسب إلــيه دون رد الحرف المحذوف. فيقول إلى ما تقدم عِدِيٌّ وِزنِيٌّ، لان الحذف قياس لعلة، وتقدم ذكره في باب الإعلال بالحذف(الجوهري، 1984م، ص551، الاستراباذي، د.ت، ص62، ابن الناظم، 2000م، ص570-571).

أما إن كان معتل الآخر كما في "شِيَةٌ "، وجب رَدُّ الحرف المحذوف فنقول في النسب إلــيها وِشَــوِيّ،على من فتح العين في وِشَيِيٌّ ووِشْيِيٌّ على من أعاد السكون على العين لكــونها في الأصل ساكنة(الجوهري، 1984م، ص551، الاستراباذي، د.ت، ص62-63، ابن مالك، د.ت، ص314).

وذهـــب الفراء شططاً عندما عوض المحذوف بواو(الاسترباذي، د.ت، ص63) حيث يقول عِـــدَويٌّ وزِنَوِيّ و أشار سيبويه إلى ذلك بقوله:" ولا تقول: عَدَوِيٌّ، فتخلف بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير، ألا ترى أنك تقول: وُعَيْدة فترد الفاء. ولا ينبغـــي أن تلحق الاسم زائدة فتجعلها أولى من نفس الحرف، في الإضافة لما لم تفعل ذلك في التحقير..."(سيبويه، د.ت، ص369).

أما محذوف اللام فان كان مستحقاً للرد في التثنية، كأخ، وأب أو في الجمع بالألف والتاء كـــ"أخت " وعِضة" وجب رد محذوفه في النسب حيث نقول في أب "أبويّ، وفي أخ أخـــويّ، ، وفي عضـــة عِضويّ". وبعضه لا يجمع بالألف والتاء، استغناءً بالمكسر كمثل شَفَه الذي يجمع على شفاه والنسب إليه يكون شَفَهِيّ و أشار الجوهري إلى جواز النسب إليها على حالها "شَفِيّ" ويذكر أن البعض قال، فية: شَفَوِيّ لزعمهم أن المحذوف هو واو، لجمعه على شفوات(الجوهري، 1984م، ص2264).

أمـــا إن كان غير مرد في التثنية، أو الجمع، جاز فيه الرد وعدم الرد. وذلك نحو "دمٌ" ويدٌ، فالنسب إليها "دَمِيّ" ودَمَوِيّ" أما "يد" فمن قال يدان قال يَدِيٌّ، ومن قال يديان قال يَدَوِيٌّ(الجوهري، 1984م، ص340، 2541، ابن مالك، د،ت، ص312، 213).

أمـــا ما كان محذوف اللام معتل العين وجب رد المحذوف إليه نحو قولهم في "شاة": شاهيّ(الجوهري، 1984م، ص2238، سيبويه، ص361، الاسترباذي، د.ت، ص63).

أما ما عوض لامه بهمزة وصل فقد أجاز العلماء ردّ المحذوف، وحذف حرف العوض كمـــا اجاوزا النسب إليه على لفظه دون رد المحذوف فنقول في نحو ابن: بَنَوِيّ بإعادة المحـــذوف وحذف حرف العوض و "ابني" إذا لم يرد المحذوف، وذلك بإثبات الألف وفي اسم سَمَوِيٌّ أو اسْمِيٌّ وفي اثنين ثَنَوِيٌّ و اثنِيٌّ(الجوهري، 1984م، ص2287، 2383، 2296).

وفي النســـب إلى "أخت" وبنت. فقد ذهب جل العلماء إلى أن النسب إليهما يكون علـــى أخَوِيّ و "بَنَوِيّ" لان أخت جمعها أخوات فعاد الاسم إلى المذكر، كما يدل على تـــذكير بنت قولهم في الجمع بنون، وأبناء، حيث لم ترد في جمع بنات، وعادت في بنون، وكـــان يـــونس ينسب إليها على حالها فيقول بِنْتِيّ وأُخْتِيّ لاعتباره التاء بدلاً من اللام، وليست للتأنيث(الجوهري، 1984م، ص2287، 2264، الاسترباذي، د.ت، ص68-69).

ومــن الأمــثلة الــتي ذكــرها الجوهري دون تعليق، وأراه قد ذهب بعيداً في ذلك قــوله:"والنسبة إلى عَمّ، عَمَوِيّ كأنه منسوب إلى (عمى) قاله الأخفش(الجوهري، 1984م، ص1993).

و أرى أنه لو قال عَمٍ لكان صواباً وذلك بحذف لام "عَمِي"، ولكن التشديد يستدعي النسب إليها على "عَمّيّ".

النسب إلى الاسم المنقوص:

ينســب إلى المنقوص الثلاثي، بفتح عينه وقلب يائه واواً نحو قولهم في "شج" شَجَوِيّ، أما إن كان المنقوص الثلاثي صحيح العين ساكناً غير مقترن بالتاء فان النسب إليه يكون علــى حالــه دون تغير باتفاق العلماء لحصول الخفة بسكون العين، وصحتها والخليل وســيبويه ينســبان إلى المقتــرن بالتاء دون تغير، سوى حذف التاء نحو قولهم في ظبية "ظَبْيِيٌّ(الاستراباذي، د.ت، ص48).

ومما أورد الجوهري مثالا على ذلك، ونرى الخلاف واضحاً بين العلماء قوله في النسب إلى "اللَحْــي" منبت اللحية من الإنسان، وغيره والنسبة إليه لَحَوِيّ(الجوهري، 1984م، ص 2480) وفي اللســان قــال سيبويه والنسب إليه لَحَوِيّ، قال ابن بري والقياس لَحْيِيٌّ(ابن منظور، د.ت، ص243).

وارى القياس في هذا القول هو – لَحْيِيٌّ" وليس "لَحَوِي"؛ لأن المنقوص الثلاثي ساكن العين صحيحاً ينسب إليه دون أيّ تغير، وذلك للخفة التي تتحقق نتيجة وجود الساكن.

النسب إلى ما أخره همزة مسبوقة بألف:

الهمزة كما ذكر العلماء قد تتطرف بعد ألف زائد، أو أصلية. فان تطرفت بعد زائدة فــان الهمزة بعدها تبقى دون تغير إن كانت أصلية نحو قولهم في قَرّاء قرائيّ. وإن كانت للتأنيث، قلبت واواً نحو قولهم في "دهناء" دهناويٌّ وهو موضع، أما إن كانت منقلبة عن حرف علة قلباً قياساً، أو كانت ملحقة فجاز فيها القلب واواً، أو الإبقاء عليها نحو قولهم في كســاء كساوي، وكسائي وفي علباء (عصب عنق البعير) علباوي، وعلبائي(ابن مالك، د.ت، ص311، الجوهري، 1984م، ص2116، الاستراباذي، د.ت، ص54-55).

أمـــا إن تطـــرفت بعد ألف أصلية نحو شاء"، فان القياس كما يرون بقاؤها دون تغير فالنســـب إليها شائيّ على الرغم أن الهمزة منقلبة عن أصل فكان الأولى فعاملها معاملة كســـائي، أي جواز القلب، والإبقاء، وعلله البعض أن القلب في كساء، ونحوها قياسيٌّ للعله أما القلب في " شاء" ونحوها فهو اعتباطيٌّ غير قياسي وتحول الهمزة فيها مكان الهاء كـــان بمـــثابة استغناء عن الأصلي. فعومل معاملة الأصلي ولكون الهمزة أخف من الهاء كـــونها أخت حروف العلة، ولكنهم يقولون: "شاويٌّ" تشبيهاً لها بهمزة كساء(الاستراباذي، د.ت، ص56-57). وهـــذا ما ذهب إليه سيبويه، وتابعه الجوهري في ذلك يقول سيبويه:" وأما الإضافة إلى شاء فشاويّ كذلك يتكلمون به قال الشاعر(لم اعثر له على نسبه):

فلست بشاويّ عليه دمامة إذا ماغدا يغدو بقوس و أسهم

وإن سمّـــيت به رجلاً أجريته على القياس، تقول: شائيٌّ وان شئت قلت شاوي كما قلـــت: عطاويٌّ"(ســـيبويه، د.ت، ص367)، ويقول الجوهري:"والنسبة إلى الشاء شَاوِيٌّ قال الراجز(ابن منظور، د.ت، ص288، الاستراباذي، د.ت، ص56):

لا ينفع الشاويّ منها شاتُه

ولا حماراه ولا علاقه.

وان سميت به رجلاً قلت: شائيّ. وان شئت قلت: شاوِيّ كما تقول عطاوِيّ(الجوهري، 1984م، ص2238).

والـــذي يظهر من هذا كله جواز قلب الهمزة في مثل شاء واواً فنقول شاوِيّ وبقاءها دون تغير فنقول شائِيّ.. وقد أشار إلى ذلك غير عالم(الاستراباذي، د.ت، ص57، الصبان، د.ت، ص189).

شواذ النسب:

أورد الجوهري مجموعة من الأسماء المنسوبة التي خرجت عن القياس، واكتفى في كثير مـــن الأحـــيان بقوله والنسب إليها على غير القياس. ولعل أهم ما أورده في هذا الباب النسب إلى طيّئ بقولهم طَائِي، والقياس طَيْئِيّ قلبت الياء الأولى ألفاً وحذفوا الثانية وربما كـــان ذلك فرار من الثقل الذي ينشأ من تتابع الياءات، إلى جانب ثقل الهمزة(الجوهـــري،

1984م، ص 61، العكبري، 1995م، ص155) ومن ذلك أيضا النسب إلى البحرين بَحْراني،قال التبريـــزي :كرهوا أن يقولوا بَحْرِيٌّ ، فيشبه النسب إلى البحر(الجوهري، 1984م، ص585، 2201) ووجه الشذوذ أنه عومل معاملة المثنى ، فالأصل إن جعلت النون معتقب الإعراب أن تنسب إليه على حاله ،فيقال :بَحْرَيْنِي ،ولكن بقاء الياء مقترنة بالنون، يعني أن الاسم يعامـــل معاملة المثنى، فلا بد من حذف علامة التثنية ،وإن جعلت النون معتقب الإعراب لـــزم وجـــود الألف للدلالة على أن النون معتقب الإعراب، حتى يقال في النسب إليها بَحْرانِيّ(الاسترباذي، د.ت، ص82-83).

وأرى أن هـــذا الخروج كان لتحقيق أمن اللبس بين النسب إلى البحر، والبحرين التي الياء والنون فيها للتثنية. فالقياس في النسبة إليهما بَحْرِيٌّ، فخرجوا في النسبة إلى البحرين على بَحرْانِيّ؛ لتحقيق أمن اللبس بينهما.

ومن ذلك أيضاً النسب إلى السَهْل: نقيض الجبل سُهْلِيٌّ بالضم على غير قياس(الجوهري، 1984م، ص1733)، وقـــد يكون ذلك لتحقيق أمن اللبس، بين سَهْل نقيض الجبل وسَهْل اســـم لشـــخص فالقياس النسب إليهما على سَهْلِي ولتحقيق أمن اللبس خرجوا بسهل نقيض الجبل، على غير القياس، بضم السين فقالوا سُهْلِيّ(الاســـترباذي، د.ت، ص72، العكبري، 1995م، صذ56، ابن يعيش، د.ت، ص106).

ومـــن ذلك أيضاً النسب إلى "أُفُق" أَفَقِيّ" بفتح الهمزة والفاء وورد النسب إليها على القـــياس فقيل "أُفُقِيّ"(الجوهري، 1984م، ص1446، ابن مالك، د.ت، ص217، الأندلسي، 1984م، ص291، وذكـــر الاســـترباذي أنه يقال مع "أُفُق" أُفْق، طلباً للخفة. وجوزوا فيه أَفَقِيّ لاشـــتراك الفُعْـــل والفَعَـــل في كـــثير مـــن الأسمـــاء، كـــالعُجْم، والعَجَم، والعُرْب والعَرَب(الاسترباذي، د.ت، ص83).

وقالوا في الجُمَّة "مجمع شعر الرأس" جُمّانِيّ بزيادة النون والقياس النسب إليها "جُمِّيّ" وفي النســـبة إلى الرقبة "رقباني" أيضاً والقياس "رَقَبِيّ(الجوهري، 1984م، ص1890، 138، ابن مالك، د.ت، ص318).

أمـــا في النسب إلى مرو "اسم بلد" مروزيّ فذكر الجوهري ما قد يعد من باب تحقيق أمـــن اللـــبس، أن النســـبة إلى الـــبلد مروزيّ. أما نسبة الثوب إليها فهي مرويّ على القـــياس(الجوهري، 1984م، ص2491، الاستراباذي، د.ت، ص84، ابن الناظم، 2000م، ص572، ابن عقيل، د.ت، ص525).

ومـــن ذلـــك أيضاً النسب إلى هَجَر"اسم بلد" هاجريّ بزيادة ألف، على غير قياس والقياس هَجَرِيٌّ وقالوا في صنعاء: صنعاني على غير قياسٍ والقياس قلب الهمزة واو؛ لأنها للتأنـــيث فـــيقال صَنْعاويّ(الجوهـــري، 1984م، ص852، 1246، (الجوهري، 1984م، ص558، الاســـترباذي، د.ت، ص57-58) ونسبوا إلى الهند بقولهم: هنادكة. بزيادة الكاف كما يقول الجوهري. والقياس هِنْدِيّ(الجوهري، 1984م، ص6161).

ونسبوا إلى الحيرة بالكسرة "مدينة بقرب الكوفة "حَارِيٌّ على غير قياس. فكأنهم قلبوا الـــياء ألفاً والقياس حِيْرِيّ(الجوهـــري، 1984م، ص641) وقالوا في "العالية" (ما فوق نجد إلى ارض تهامة و إلى ما وراء مكة) "عَلَوِيّ، على غير قياس. وقيل عاليّ على القياس وذكر الـــبعض شـــذوذه، بأنـــه يقال فيه عُلْوِيّ. كأنه منسوب إلى "العُلُو" والقياس عالي أو عالَوِيٌّ(الجوهري، 1984م، ص2436، الاستراباذي، د.ت، ص81).

وقالوا في النسب إلى خرا سان خُرْسِيٌّ وخَراسيٌّ وخُرَسَاني تشبيها للألف والنون بألف التأنيث لمن قال خراسيّ ومن قال خُرْسِيٌّ بحذف الألف وسكون الراء، للتخفيف وقياس ذلك خُرَسَانِيّ(الجوهري، 1984م، ص922، الاستراباذي، د.ت، ص83، الأزهري، د.ت، ص337).

وقالـــوا في حـــرّان "اســـم بلد" حَرْنانيّ على غير قياس وذلك بزيادة النون، والقياس حَـــرّانِيّ(الجوهري، 1984م، ص2098). وقال في المنسوب إلى الحَرَم: حِرْميٌّ وللأنثى حِرْمِيّةٌ. والقـــياس حَرَميٌّ نسبة إلى الحرم و أشار البعض إلى أن حِرْميّ للعاقل فنقول رجل حِرْميّ وللثوب حَرَمِيٌّ لتبرير سبب الشذوذ(الجوهري، 1984م، ص1896، العكبري، 1995م، ص156).

ومـــن ذلـــك أيضـــاً، قولهم في النسبة إلى الطَلْح طِلاحِيَة، وطُلاحِيَة. يقول الجوهري الطلح: شجر عظام من شجر الغضا، وكذلك الطِلاح الواحدة طَلْحَة. يقال إبل طِلاحِية للتي ترعى الطلاح. وطُلاحِيَّة أيضاً بضم على غير قياس(الجوهري، 1984م، ص387).

ويـــرى صـــاحب شرح الشافية، أن طُلاحيّة بضم الطاء، إنما بني على فُعَال؛ لأنه بناء المـــبالغة في النسب كأُنافيّ (للعظيم الأنف). ويروى طِلاحية، بكسر الطاء في النسب إلى الجمع كما قالوا عِضاهيٌّ منسوب إلى عِضاة جمع عِضة(الاستراباذي، ص83، ابن مالك، د.ت، ص 318).

وأرى أن القياس طَلْحِي لأنه اسم جنس فينسب إليه على صورته دون تغير.

بعض الملاحظات الصوتية على قواعد النسب:

يـــرى المحدثون، أن دخول لاحقة على آخر الكلمة، يحدث تغيراً في تصريف الكلمة وسأقصـــر حديثي على ما أوردته في باب النسب، وأبدأ بالنسب للاسم المنقوص مبدياً التحلـــيل الصوتي الذي ارتأى المحدثون، تفسير التغيرات الصوتية بعد دخول ياء النسب عليه.

فقـــولهم في عَمِـــي عَمَوِيٌّ؛ مرده إلى توالي ثلاث حركات متماثلة في التعبير الصوتي فالكسرة الطويلة "ي" ، لا يمكن كما يرون أن تليها كسرة، من غير فاصل صوتي، لأن ذلك يؤدي تتابع ثلاث كسرات.

عَمي + ِ + يّ

<amii + I+ y y

ويتم التصحيح، بجعل حركة ما قبل الياء فتحة، فينتج التقاء أربع حركات:- <Amaii Iy y وبعد ذلك تتحول الياء الطويلة إلى ضمة قصيرة لمنع تكرار ثلاث كسرات فينتج عن انزلاق الفتحة إلى الضمة ما يشكل الواو:

<amawiyy <amau + iyy

وقد يكون ذلك بحذف الكسرة الطويلة في آخر المنقوص تخفيفاً للصوت كالنسب إلى المنـــتدي: muntadii +iyy = muntadiyy(سقال، 1996م، ص115،عبدالجليل، 1998م، ص 443)

النسب إلى المحذوف الفاء معتل اللام:

قرر القدماء أن المحذوف يرد في مثل هذا النوع. كما ذكر سابقاً أما المحدثون فيرون أن نطـق حرف علة مكسورٍ تليه ياء مشددة من الصعوبة بمكان؛ فيرد المحذوف وتقلب الياء واواً. كما هو الحال في "دِيَة" على النحو التالي:

diyat diyayiyy (wa)dayiyy wada wiyy(سقال، 1996م، ص116، شاهين، 1980م، ص162).

الثلاثي المكسور الثاني:

وهــذا كمــا سبق ذكره تغير فيه الكسرة إلى فتحة ويراه المحدثون سبباً صوتياً محضاً، لتخفيف توالي الكسرات، فمخرج الفتحة الصوتي أخف من الكسرة لذلك قلبت فتحة.

ما قبل آخره ياء مشدودة مكسورة:

أشــرنا إلى أن الـياء لا تحذف، وعلله المحدثون ولا أراه بعيداً عن سبب حذفه عند القــدماء أن ذلــك لتوالي الكسرات عند النطق، فلفظ طيّب مثلاً لو نسب إليه كما هو لصار على النحو التالي :

طَيِّب ي طَيِّبِيّ

tayyib + iyy tayyibiyy

و أمام هذا التوالي للياءات، والكسرات، يُلجأ إلى التخفيف بحذف قسم من الياءات والكسرات وتقصير المقطع الصوتي:

طَيْ + بِيْ + ي طَيْب + َ + يّ

tay/biy/y tayb +iyy(شاهين، 1980م، سقال، 1996م، ص117)

ما آخره ياء مشددة:

وهــذا يســبب صعوبة في النطق عند النسب إليه، حيث يستوجب التخفيف لطبيعة الكلمة، فإن كانت الياء المشددة مسبوقة بحرف واحد ونسب إليها صارت الكلمة على النحو التالي:

رَيّ رَيِّ + يّ

rayy rayy +iyy

والـــتغير يكون برد الياء الأولى إلى اصلها في "رَيّ"، فتصير رَوْيِيّ وتكون (rawyiyy) ومن ثم نفتح الواو، فتصير رَوَيِيٌّ (rawayiyy)، ومن ثم تقلب الياء الثانية من رَيّ "واواً مطلقاً" فتصير رَوَوِيّ.

أما إن كانت الياء الأولى أصلها الياء، فان التغير يحدث على النحو التالي في مثل حَيّ:

حَيٌّ حَيّ +يّ

hayy hayy + iyy

ويــتم ذلك النسب بفك الإدغام أولاً من غير قلب لأن الياء الأولى تبقى ياء فأصلها الـــياء حَيْـــيِـــيّ hayyiyy . ومن ثم تحرك الياء الأولى بالفتحة، حَيَيِيّ "hayayiyy" ثم تقلب الياء الثانية واواً فيصير حَيَوِيٌّ hayawiyy(سقال، 1996م، ص118،عبدالجليل، 1998م، ص242).

أما عند النسب إلى فُعيلة معتلة العين واللام مثل حُيَيَّة:

فعند إدخال ياء النسب تجتمع ياءات عدة، تصحبها صعوبة في النطق. تستدعي إجراء بعض التغيرات، وذلك على النحو التالي:

حُيَيَّة حُيَيّ + يّ

huyayyat huyayy + iyy

فـــالملاحظ وجـــود خمس ياءات مما يستوجب الحذف فتحذف العين تخفيفاً، فتصير الكلمة حُيَيٌّ huyayiyy . ثم نطبق عليها القاعدة الصوتية وذلك بقلب الياء الثانية واواً، فتـــصـــير حَيَوِيّ hayawiyy ... (سقال، 1996م، ص119-120، شاهين، 1980م، ص163-164).

وقـــد فســـر البعض عدم حذف حرف المد من فَعيله وفَعيل، في المضعف عند النسب إلـــيها، كما في شديد وعزيزة تفادياً لالتقاء الصوامت المتماثلة(الشايب، 1983م، ص394-395، سقال، 1996م، ص119-120، شاهين، 1980م، ص163-164).

الفصل الثالث

مصادر الجوهر ومنهجه في معالجة القضايا الصوتية والصرفية

مصادره:

لقـــد تعددت مصادر الجوهري التي اعتمد عليها في صحاحه. بين الرواية، والدراية، ومشافهة العرب. وهذا ما صَرَّح به في مقدمة كتابه بقوله: "... بعد تحصيلها بالطرق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهة بها العرب العاربة، في ديارهم بالبادية.." (الجوهري، 1984م، ص34).

وتؤكد المصادر، أن الجوهري رحل إلى بغداد، حاضرة الخلافة العباسية، وتلمذ على شيوخها كـــأبي علـــي الفارسي، وابن جني، وأبي سعيد السيرافي، وخاله الفارابي(القفطي، 1986م، ص194، السيوطي، 1979م، ص446، الحنبلي، د.ت، 142، الحموي، 1980، ص151، الثعالبي، 1983م، ص373-374، الزركلي، 1984م، ص313).

كمـــا أنه سافر إلى بوادي الحجاز، وجالس الأعراب، وطاف في ديار ربيعة، ومصر، طلباً لغة من صفاء الصحراء، وللاستزادة من مشافهة الأعراب. وقفل بعد ذلك عائداً إلى خراسان، حيث نـــزل علـــى الحســـن بن علي ضيفاً، وهو من أعيان الكتاب والفضلاء. حيث سمع عنه في علوم متفرقة(العطار، 1984م، ص108).

ولعل المتتبع لصحاح الجوهري يجد أسماء غنية عن التعريف يزخر بها الكتاب. فهي أعلام بارزة في العلـــم. ولعل من أشهرها على الإطلاق الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب "العين" الذي ورد اسمـــه في غـــير موضع بل نستطيع القول أنه لا تكاد مادة من المواد تخلو منه لذلك يعد من أهم مصـــادر الجوهـــري، ومن الأسماء التي حفل بها الصحاح سيبويه، تلميذ الخليل وهو مؤسس علم النحو. حيث بدت آراؤه جلية في صحاح الجوهري، وممن اعتمد عليهم كذلك أبو علي الفارسي رحمه الله، وابن السكيت والأصمعي وأبو عمرو وغيرها من الأعلام.

وممـــا تجدر الإشارة إليه خلو الصحاح من عالم بارز من أعلام العربية، وهو الفارابي صاحب ديوان الأدب الذي تشرف الجوهري بالتلمذة على يديه، وكما أكدت كتب التاريخ على العلاقة بـــين الجوهـــري والفـــارابي، فقد ذكرت أنه، أي الفارابي خال الجوهري(القفطي، 1986م، ص52، الحموي، 1980م، ص61-62)، ويعد ديوان الأدب من المعاجم الهامة التي سبقت الصحاح، إلا أنه لم يلق الشهرة التي لقيها الصحاح على الرغم من أنه يعد من المعاجم البارزة في مجالها.

كما أكدت كتب التاريخ، أن الجوهري قرأ ديوان الأدب على خاله الفارابي، وأنه كان يحتفظ بنسخة منه عنده كتبها بخطه. وذكر ياقوت، أنه بعد أن قرأه على مؤلفه بفاراب، أعاد قراءته على أبي السـري محمـد بـن إبراهيم الاصبهاني، بأصبهان، ثم عرضه على أستاذه أبي سعيد السيرافي ببغداد، فقبله و لم ينكره، فصار عنده من صحاح اللغة(الحموي، 1980م، ص63).

وبعـد: فكل ما سبق، يترك مجالاً للتساؤل، حول إغفال الجوهري لخاله الفارابي وكتابه ديوان الأدب! مـع أن كـل المؤشرات السابقة تؤكد استفادة الجوهري من ديوان الأدب. وكان هذا الإغفـال سـبباً في توجيه أصابع الاتهام إليه، بأنه سطا على ديوان الأدب. وحتى يزيل شبهة هذا الأمر، أغفل ذكر الفارابي وكان المحدثون وراء هذا الادعاء.

فقـد ذكـر كرنكو، أن التشابه بين مواد الصحاح، وديوان الأدب تشابه كبير يقول: "وكم كانت دهشتي أن اكتشفت، أن الجوهري لم يكتف بأن عب من ديوان الأدب، بل وجدت قدر مـا اسـتطعت الاسـتقراء، والمقابلة، أن الصحاح لا يحتوي على أي شيء لا يوجد في ديوان الأدب(مختار، 1995م، ص149).

وقـد حمـل هـذا الرأي وتبناه، أحمد مختار عمر، وحاول آخرون، دفع الشبهة عنه ومنهم: الدكتور عبد السميع محمد أحمد، وأحمد عبد الغفور عطار، الذي يقول في مقدمة الصحاح "... وهـذه هي نقطة الالتقاء بين الفارابي والجوهري "نظام الباب والفصل" وقد حمل ذلك باحثٌ هو الدكتور كرنكو، الذي يدعي، أن الجوهري سرق في صحاحه، مواد كتاب الفارابي، ولقد أسرف الأسـتاذ كرنكو في دعواه، ولا سند له، فديوان الأدب للفارابي، وصحاح الجوهري موجودان. منهما نسخ كثيرة صحيحة، والفارق بين المعجمين كبير، بعد كل هذا، نجد عمل الجوهري أصح، وأكمل، وأعظم من عمل خاله الفارابي(عطار، 1984م، ص81-82).

ويدفع العطار الدعوى بأن الالتقاء لا يعني بالضرورة أن يكون الجوهري قد سطا على ديوان الأدب، لخاله الفارابي، أما الدكتور عبد السميع محمد، فقد اعتمد في دفع الدعوى، بأن أحداً من القدماء لم يتحدث عن النقل(مختار، 1995م، ص149).

وقـد اعـتمد أصحاب هذه الدعوى في رأيهم هذا على ما عقدوه من مقارنة بين مواد من الصـحاح ومـا يماثلها في ديوان الأدب، وأرى أن إطلاق الحكم مجرداً دون دليل في هذه المسألة لـيس من الموضوعية في شيء وسأجري لذلك مقارنة بين بعض مواد الصحاح، وديوان الأدب، لأرى أيُّ الرأيين أقرب إلى الصواب حتى أظفي الموضوعية على الرأي.

مواد من باب الباء	بناء فَعْل / باب الباء
الصحاح	ديوان الأدب
1- الشـرَّب: شحم قد غشي الكرش والأمعاء رقيق	1- الشـرب: شحم قد غشي الكرش والأمعاء رقيق.
2- الثَقْب بالفتح: واحد الثقوب.	2- الثَقْبُ: واحد الثقوب.
3- الجَـدب: نقـيض الخصب، ومكان جذْب أيضـاً وجـديب: بين الجدوبة وأرض جَدْبة وأرض جُدُوب	3- الجذْب: نقيض الخصب.
4- الجـنْب: الجـنْب: الجنْب معروف. تقول: قعـدت إلى جـنب فـلان وإلى جانب فلان بمعنى وجَنْب: حَيٌّ من اليمن قال مهلهل: زوّجها فَقْدها الأراقمُ في جنبٍ وكان الحباء من أدم والجنب: الناحية، وأنشد الأخفش: *الناس جَنْب والأمير جَنْبُ*	4- الجَـنْب: واحد الجنوب، وجَنْبُ: حَيّ من اليمن ويقال: قعد فلان إلى جَنْب فلان [وإلى جانب فلان] بمعنى واحد.
5- الحَرْبُ: الحْربُ تؤنث، يقال: وقعت بينهم حـرب. قـال الخليل: تصغيرها حُرَيْب رواية عن العرب، قال المازني: لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر وأنشد: وهو إذا الحربِ هفا عُقَابُه مِرجَم حرب تلظّى حرابة وأنـا حـرب لمـن حاربني، أي عدوٌ وتحاربوا واحتربوا وحاربوا.	5-الحْرب: واحد الحُرُوب
6- الخَطْبُ: سبب الأمر، تقول: ما خطبك؟!	6- الخَطْب: هو سبب الأمر، يقال: ما خطبك؟!
7- الدَّرب: والدّروب معروف وأصله المضيق في الجـبل، ومـنه قولهم: أدرب القوم إذا دخلوا أرض العدّو من بلاد الروم	7- الـدّربُ: المضيق من مضايق الروم وكذلك أشبهه.
8- الذّنبُ: الجرم وقد أذنب الرجل، والذنبان	8- الذّنب: واحد الذنوب

بالتحريك: نبتٌ.

9- الـرَّحْبُ:- بالفـتح الواسع تقول منه بلد رَحْب وأرض رَحْبة، وقد رحُبت بالضم تَرْحب رُحباً ورحابة.

9- الـرَّحب: الواسـع يقال: بلد رَحْبٌ، أي واسع.

10- الـرَّطب:بالفـتح، خلاف اليابس تقول: رَطبُ الشيء ورطوبة، فهو رَطْبٌ ورطيب.

10- الرّطبُ:- نقيض اليابس

11- الـرَّكب، أصحاب الإبل في السفر دون الدواب وهم العشرة فما فوقها، والجمع أرْكب.

11- الرَّكْب: أصحاب الإبل في السفر

12- الـرَّهب: قال الأصمعي: الرَّهْب: الناقة المهـزولة، والـرَّهْب أيضاً، النصّل الدقيق من نصال السهام، والجمع رهاب قال الشاعر:

اني سينهى عَنّي وَعيدَهُمُ

بيض رهاب ومَحناً أَجُدُ

12- الرّهب: السهم العظيم، والرَّهب: النصل الدقيق ويقال: بعير رَهْبٌ: إذا كان مهزولاً

13- الزّرب والزربية: قترة الصائدة وقد انزرب الصائد إذا دخل فيه قال ذو الدمة:

*ردلٌ الثياب خَفيٌّ النَحْض متررب

والزّرب والزربية أيضاً: حظيرة للغنم من خشب قـال ابن السكيت: وبعضهم يقول: زِربٌ بالكسر، الكسائي: زَرَبتُ للغنم أزرب زَرْباً

وقال أبو عمرو: الزَرْبُ المدخل، ومنه زَرْبٌ الغنم

13- الزّرب: زَرْب البُهْم، وزرب الصائد.

14- السّرب، بالفتح، الإبل وما رَعَى من المال ومنه قولهم "اذهب فلا أنده سَربك، أي لا أَرُدُّ إبلك تذهب حيث شاءت أي لا حاجة لي فيك.

وكانوا في الجاهلية يقولون في الطلاق "اذهبي فلا أنْدَهُ سَربَكِ" فتطلق بهذه الكلمة.

والسّرب أيضاً: الطريق، عن أبي زيد يقال: خَلّ له سَربه.

14- السَّربُ: الإبل وما رعى من المال "السّرب الطريق يقال: خلٌ له سَربه.

15- السّـــقب: الذكر من ولد الناقة، ولا يقال للأنثـــى ســـقبة، ولكن حائل والسقبة عندهم هي الجحشة قال الأعشى يصف حماراً وحشياً.

فلا سقية قوذاء مهضومة الحشا

متى ما تخالفه عن القصد يعزم

والسّقب: الطويل من كل شيء مع ترارة.

والسّقب والصقب:- عمود الخباء السقيبة مثله.

15- السّقبُ: ولد الناقة الذكر، والسّقبُ: لغة في الصّقب من نعت الشيء الطويل مع ترارة (السِّمن والبضاضة) والسَّقب عمود البيت الأطول

16- السَّـــكبُ: ومـــاء سَكبٌ أي مسكوب وصـــف بالمصـــدر كقـــولهم ماء صبٌّ وماء غور والســـكب أيضاً ضرب من الثياب وفرس سكب أي ذريع (الجواد من الخيل) مثل حَتٌّ.

والسَـــكبُ: بالتحريك: ضرب من الشجر طيِّب الريح، قال الكميت يصف ثوراً وحشياً

كأنه من ندى القراص مع الـــ

قرّاض أو ما يُنفّض السكب

الواحدة سَكبة

16- السَـــكْبُ: ضرب من الشجر [وقد يقال سَكُبُ أيضاً بالتحريك]، وهو أصحُّ قال العجاج:

طرْنا إلى كل طوّال أهوجا

سَكَبَ يَمُدُّ الرَسَن المُحملْجا

17- السّـــهْبُ: الفلاة، والفرس الواسع الجرْي وبئـــر سَـــهبة: بعيدة القعر ومسهبة أيضا بفتح الهاء، وحفروا فأسهبوا، بلغوا الرمل ولم يخرج الماء.

17- السّهب:- ما استوى من الأرض وبَعُدَ.

18- الشّـــرْب: جمـــع شـــارب مثل صاحب وصَحْب ثم يجمع الشَّرْب على شُروب. قال الأعشى:

هو الواهب المُسْمِعَاتِ الشُرو بين الحرير وبين الكَتَن

18- الشَّرب: جمع شارب، وهو مثل: صاحب وصحب وسافر وسفر.

الصحاح	ديوان الأدب
19- الشَّــعْب: مــا تشعَّب من قبائل العرب والعجم والجمع الشعوب، والشعوبية فرقة لا تفضل العرب على العجم. وأمــا الذي في الحديث: أن رجلا من الشعوب أسْلم، فإنه يعني من العجم. والشّعب: القبيلة العظيمة، وهو أبو القبائل الذي ينسبون إليه أي يجمعهم ويضمهم. وحكى أبو عبيد عن ابن الكلبي عن أبيه: الشّــعب أكبر من القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البَطْن ثم الفخذُ. وشَــعْب الــرأس: شأنه الذي يضم قبائله. وفي الرأس أربع قبائل وتقول هما: شَعْبان: أي مثلان. والشَعْب: الصَدْع في الشيء وإصلاحه أيضاً. الشَعْب:... وشَعْبٌ: جبل باليمن.	19- الشَّعب: القبيلة العظيمة، وشعب حيّ من اليمن إليهم ينسب عامر بن شراحيل الشعبي.
20- الضــرْب: الصــيغة والصنف من الأشياء ودرهــم ضَرب بالمصدر، كقولهم ماء غور وسكب، ويقال الضرب: الإسراع في المشي.	20- الضّرب: المطر الخفيف، ورجلٌ ضربٌ، أي خفــيف اللحم، وعندي ضرب من كذا أي صنف منه.
21- العصب: ضرب من برود اليمن ومنه قيل للسحاب كالطخ: عَصْب والعصاب. الغزّال عن أبي عمرو قال رؤبة: طيّ القساميّ برود العصّاب	21- العصــب: الخــيار يقال: ذاك رجل من عصْب القوم، واعصب: ضرب من برود اليمن.
22- العَقْب: بالتسكين: الجري يجيء بعد الجري الأول، تقول: لهذا الفرس عَقْب حسن.	22- العقب: الجري يجيء بعد الجري الأول من الفرس الجواد يقال لهذا الفرس عقب حسن.

الصحاح	ديوان الأدب
23- الغرْب: قال الأصمعي، يقال: لعينه غَرْبٌ إذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغروب الدموع قال الراجز: مالك لا تذكر أم عمرو إلا لعينيك غروب تجري والغروب أيضاً: حدّة الأسنان وماؤها واحدها غربٌ قال عنترة إذ تستبيك بذي غروب واضح عذْب مُقبلة لذيذ المطعم. والغرب أيضاً: الدلو العظيمة ويقال لحدِّ السيف وغَرْبٌ وغرب كل شيء حدّه يقال: في لسانه غرب أي حـدّه وغَرْب الفرس حدّته، وأول جريه وفرس غرب أي كثير الجري والغرب أيضاً، عرق في مجرى الدمع يسقى فلا ينقطع، مثل الناسور.	23- الضـرب: الحِدَّة، يقال: في لسانه غرب، والضرب: واحد الضروب. وهي: مجاري العين، والضرب: المغرب والضرب: الدلو العظيمة.
24- غضـب: قـال ابن السكيت: الغَضْبُ: الأحمر الشديد الحمرة، ويقال أحمر غَضْبٌ.	24- الغضـب يقـال أحمر غَضْبٌ أي شديد الحمرة
25- القسـب: الصـلب، والقَسْبُ: تمر يابس يتفتت في الفم ، صلْبُ النواة. وقال يصف رمحاً وأسْمَرَ خطياً كأن كعُوبه نوى القَسْب أرمى ذراعاً على العَشْر	25- القسْب: تمر يابس يتفتت قي الفم.

ومن هذه الموازنة نخرج بما هو آت:

1- يلاحظ في الصحاح زيادات ليست في ديوان الأدب مثل المادة 5، 16، 19 بالإضافة إلى زيـــادات تفصيلة على سبيل الشرح أو الاستشهاد مثل المادة 13 14، 15، 17 ،19، 23، 25 ،8.

2- تقابل ما سبق زيادات في ديوان الأدب ليست موجودة في الصحاح مثل المادة 19، بعض من المادة 21، قوله" العَصْبُ: الخيار.

3- يلاحـــظ وجود تباين في المادة 16، حيث عدّ ديوان الأدب السَكْب حزباً من الشجر في حين عَدّ الصحاح السَكَب بالفتح هو ذلك الضرب.

4- يلمح من خلال المواد السابقة تشابهاً يكاد يصل إلى مستوى التطابق مثل المادة 1، 2، 4، 6، 10، 18، 22، فعـــند النظـــر إلى هذه المواد ودون حاجة إلى إطالة نظر نجد التماثل قائماً بين المواد من حيث اللفظ وطريقة التقديم.

5- وبالنظر إلى الشواهد نجد أن ديوان الأدب في المواد السابقة يخلو تماماً من الشواهد الشعرية وغيرهـــا في حين نجد الصحاح يحفل بالشواهد الشعرية إلى جانب الحديث والأقوال العربية المأثورة مثل المادة 19، 2، 16، 18 23.

6- وممـــا يلاحظ خلو ديوان الأدب من الأعلام البارزة التي يعتمد عليها كمراجع لتوثيق المواد في حـــين نجد الكثير من الأسماء في صحاح الجوهري مثل الخليل رحمه الله، وابن السكيت والمبرد والأصمعي وغيرها.

7- نلمـــح نوعاً من التشابه في طرح المواد اللغوية مثل المادة (18) في مادة غفلت عن ذكرها وهـــي (حَسْب) يقول في ديوان الأدب "ويقال حسبك درهم أي كفاك ويقال هذا رجل حَسْـبك من رجل وهو مدح للنكرة، وفي الصحاح.. وحَسبك درهم أي كفاك وهو اسم وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة. والتشابه كذلك في المادة (15).

وبعــد: فــإنني وبعــد هذه المقارنة أستطيع القول إن التشابه بين المواد السابقة يعني استفادة الجوهــري من ديوان الأدب، ولكنها فائدة محدودة، لأن البون بين المواد من حيث الكم شاسع، كما يلاحظ، والاستفادة لا يعني بالضرورة الاعتماد الكلي عليه لأنه لو اعتمد عليه اعتماداً كلياً، لكان الصحاح صورة أخرى عن ديوان الأدب. ولكن الجوهري كان مجحفاً في حق الفارابي حين أغفل ذكره وأستطيع أن أوكد أن اسم الفارابي لم يرد في أي موضع من الصحاح، وذكر صاحب المزهــر أن الجوهــري خطأ الفارابي في مادة (ثعلب) في الثعلبان وحين الرجوع إلى المادة لم أجد للفارابي فيها ذكراً.

ولكن ما يبرئ ساحة الجوهري من السطو الذي نعت به، ورود أعلام كثير في صحاحه حيث كان حريصاً كل الحرص على نسبة القول إلى صاحبه، وإن أخذت عليه تغيير بعضها إلا أنني أراه من التصحيف الذي طال الكتاب.

وإن وضعت نفسي موضع المجتهد في هذه القضية فإنني أرى أن إغفال الجوهري للفارابي كان مقصــوداً، وذلك عقاباً للفارابي الذي أخذ وأفاد من مصادر متعددة ولكنه لم ينسبها إلى أصحابها ولعــل صــلة القربى التي تربط الجوهري بالفارابي منعته أن يعرض لهذه النقطة في مقدمته، ولكن الجزاء كان بالمثل فإغفال الفارابي لمصادره التي استقى منها مادته، قابلها الجوهري بإغفال اسمه وإن كان قد اعتمد عليه.

ويــرى الــبعض أن إغفاله كان لاعتماده الكلي وتحرجه من ذكر اسمه في كل مادة مما يسمه بالتبعــية.. وأقــول لــو كان السبب كما أدعو لما تحرج الجوهري من ذكر أعلام كثر في مواده كالخليل والأصمعي وابن السكيت وسيبويه وفي مواضع عدة من الكتاب.

منهج الجوهري في علاج القضايا الصوتية والصرفية:

تجدر الإشارة بداية إلى أن الصحاح معجم، حاول حصر ما صح من مفردات اللغة، وفق نهج يســير متميــزة يتمثل في اعتماد نظام الباب، والفصل مع مراعاة الحرف الثاني والثالث في المفردة وليس كتاباً في اللغة أو النحو ولكنه مع ذلك حوى بين دفتيه الكثير من القضايا اللغوية والنحوية.

و لم يكــن الجوهري مجرد ناقل، أو سارد، بل هو عالم مشهود بعلمه اعترف له العلماء بذلك قال ابن الطيب الفارسي: "إن الجوهري خطيب المنبر الصرفي، وإمام المحراب اللغوي(العطار، 1984 م، ص116).

وقال ابن بري: "إن الجوهري أنحى اللغويين"(العطار، 1984م، ص116).

ولعـــل نظرة عجلى في صحاح الجوهري، تدلل بصورة صارخة على ذلك ولعل أهم القضايا الصوتية والصرفية التي تناولها وأشار إليها، مخارج الحروف وصفاتها والأعلال، والإبدال، والإدغام والهمز، والتصغير والنسب وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر والجموع وغيرها من القضايا الصرفية والصوتية.

أمـــا طريقة عرضه فهي طريقة متميزة، فقد كان يعالج القضايا الصوتية، والصرفية في معرض عـــلاج المفـــردة، من الناحية المعجمية فبعد أن يبين المفردة جذرها والفعل منها مضبوطاً بحركاته ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، والاسم منه والمصدر كان يتلتفت إلى القضية الصوتية أو الصرفية فيها إن وجدت، وهو بهذا يسير في علاج قضاياه وفق المواد التي وضعها في صحاحه دون عشوائية أو تخـــبط في عرض القضايا فكل قضية يعالجها كان يتناولها في بابها وموضعها ومن ذلك قوله" ذَؤُب الـــرجل بالضم، يَذْؤُب ذآبة.. وتذاءبْت الناقة، على تفاعلت "أي ظأَرْتها على ولدها" وذلك أن يلبس لها لباساً، يتشبه بالذئب ويهول لها، لتكون أرأم عليه والذؤابة من الشعر، والجمع الذوائب، وكـــان الأصـــل ذآئب ولأن الألف التي في ذؤابة كالألف في رسالة حقها أن يبدل منها همزة في الجمع، ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف بين الهمزتين فأبدلوا من الأولى واواً.." (الجوهري، 1984م، ص 125-126).

أمـــا الشـــاهد ودوره في القضايا الصوتية والصرفية عند الجوهري فنستطيع القول إن صحاح الجوهـــري قد حفل بالشواهد الكثيرة التي تباينت في نسبها فقد حظي الشاهد الشعري بالنصيب الأكبر منها، فلا تخلو مادة معجمة أو قضية لغوية كان يعالجها من بيت شعر، أو أبيات من الشعر ولعل نظرة عجلى في الكتاب تظهر ذلك، ولعل مما تجدر الإشارة إليه وجود ظاهرة غير صحية في الصحاح، وهي ورود كثير من الأشعار دون نسبة لكن ذلك لا يعني الإغفال التام لأصحاب تلك الأشـــعار بـــل ورد الكثير الكثير منها منسوبة لقائليها وكان الشاهد يؤتي به بعد أن يتم معالجة المفـــردة، وبيان القضية فيها وذلك لتعزيز الرأي وتأكيد صحته ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قـــوله: "الـــرَّيان ضد العطشان والمرأة ريّا، ولم يبدل من الياء واواً لأنها صفة.. وإن كانت صفة تركوها على أصلها قالوا: امرأة خزْيا وريّا، ولو كانت اسماً لكانت روّى لأنك كنت تبدل الألف واواً موضع اللام وتبدل الواو وهي عين فُعْلى على الأصل، ويقول أبو النجم العجلي.

"واهاً لرَّيا واها واها .. إنما أخرجه على الصفة"(الجوهري، 1984م، ص2363).

وقال في إبدال الهاء من الهمزة "أما إبدالها من الهمزة فقد أبدلت في إياك".

فقالوا" هيَّاك" قال الأخفش:

فهـيّاك والأمـر الذي إن توسعت موارده ضاقت عليك مصادرة"(الجوهري، 1984م، ص 2546).

أما الشواهد القرآنية فجاءت كذلك في السياق ذاته تدعم الرأي، وتعززه ومن ذلك ما ذكره العلمـاء حـول ورود بـناء "فِعُـل" في الأسماء فذكروا "الحِبُك" في قوله تعالى "والسماء ذات الحِـبُك"(الـذاريات، آيـة7) وذكـر الجوهري هذه المفردة بضمتين بقوله "والسماء ذات الحُبُك" "بضمتين(الجوهري، 1984م، ص578).

أمـا الحديث النبوي، فلم يكن كثير الورود في الصحاح ،كما هو حال الآيات القرآنية ومن ذلك ما سيق دليلاً على ورود مضارع المضعف بروايتين الضم والكسر وتغليب الضم على الكسر في حـديث نبوي شريف يقول: "قال الفراء في مضارع "بَتَّ" المضموم والمكسور هما لغتان. وفي حـديث الرسول صلى الله عليه وسلم "لا صيام لمن لم يَبُتِّ الصيام من الليل"(الجوهري، 1984م، ص 242).

أمـا أقـوال العـرب المأثورة كذلك فلم تحفل بنصيب كبير في صحاح الجوهري وأتى بها الجوهري لتأكيد رأي أو تصحيحه فساق حول حذف الهمزة عند توالي الأمثال قولهم "أساء سمعاً فأساء جابة" فحذف الهمزة لتوالي الهمزتي(الجوهري، 1984م، ص104).

أمـا تعامـل الجوهري مع القضايا وتعليلها فقد كان الجوهري يقدم رأيه واضحاً حيث يفسر الظاهرة ويعللها وهو بهذا إما متبنياً لرأي الجمهور، أو رأي جماعة أو عالم وإما منفرداً برأيه.

ومن اتباعه الجمهور قوله في "ميزان" ما حدث فيها من إعلال أن أصلها مِوْزن فسكنت الواو وكسرما قبلها فقلبت ياءً وهذا رأي جمهور العلماء.

وممـا تابع به عالماً، وخالف فيه آخر قوله في المحذوف من صيغة مفعول من المثال الواوي نحو: مقول فهو يخالف رأي الخليل وسيبويه اللذين ذهبا إلى أن المحذوف من "مقول" هو واو مفعول أما الأخفش والجوهري فيريان أن المحذوف هو الواو الأصلية لأن الزائدة داخلة لمعنى(الجوهري، 1984م، ص1126، 1961).

ومما تفرد به الجوهري و لم يقل به أحد غيره قوله في قلب واو المثال إلى تاء في صيغة افتعل نحو: اتقى "حيث يرى أن الواو قلبت إلى ياء، ومن ثم قلبت الياء إلى تاء، فأصبحت الصيغة اتقى"(الجوهري، 1984م، ص2526، 2527).

أما السماع واعتماد الجوهري عليه، فقد أشار إلى ذلك بصورة جلية في مقدمة صحاحه، بأنه شافه العرب العاربة في ديارهم بالبادية وقد وردت كثير من أسماء القبائل التي نسب إليها الجوهري بعض اللغات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: العنعنة: وهي قلب الحاء عيناً وهي لغة هذيل وثقيف نحو قوله تعالى: "عنى حين" في حتى حين".

وقوله أيضاً في موضع آخر "وفي افتعل من ظلم ثلاث لغات: من العرب من يقلب التاء طاء، ثم يظهر الظاء والطاء جميعاً، فيقول اظطلم ومنهم من يدغم الظاء في الطاء فيقول: أطّلم وهو أكثر اللغات ومنهم من يكره أن يدغم الأصلي في الزائد فيقول أظّلم"(الجوهري، 1984م، ص1977).

كما أشار إلى لغة أهل نجد في مثل "أغضُض" فأهل نجد يقولون "غُضَّ بالإدغام، أما أهل الحجاز فيقولون: "أغضُض"(الجوهري، 1984م، ص1095).

أما القياس فقد أشار الجوهري في غير موضع من كتابه إلى بعض القضايا القياسية ففي النسب إلى الاسم المختوم بتاء التأنيث فإن القياس فيه حذف التاء نحو "راميٌّ) نسبة إلى "رامة" التي قال عنها الجوهري أنها على غير قياس وأشار ابن بري إلى خطأ الجوهري في ذلك(الجوهري، 1984م، ص 1939).

كما يصغر جمع القلة على حاله، وهو القياس بقول وتصغير حَيّة حُيّيَة في القياس(الجوهري، 1984م، ص2398).

ومن القياس في الجمع قوله "والقرْية معروفة" والجمع القُرى على غير قياس لأن ما كان على فَعْله، بفتح الفاء من المعتل فجمعه ممدود مثل ركوة ورِكاء(الجوهري، 1984م، ص2460).

كما اهتم الجوهري في إبراز القضايا الخلافية وسبق ذكر "واو مفعول" ومن ذلك أيضا زيادة الألف في الأسماء المبهمة عند التصغير نحو: "ذَيّا اللذّيا" وغيرها(الجوهري، 1984م، ص2479).

و لم يقدم الجوهري رأيا واضحاً في هذه المسألة بل اكتفى بذكر الآراء فيها.

الخاتمة

وبعد الوقوف على مجمل ما وقف عنده الجوهري فقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: إن هذا البحث بما يحوي من قضايا صوتية وصرفية يكشف عن جهد عالم لا تقل مكانته العلمية عن غيره من العلماء الذين برزوا في هذا الجانب وتؤكد المقولة التي أشرت إليها في البحث أنه إمام المنبر الصرفي فهذه الدراسة أشارت بكل وضوح إلى المكانة التي احتل والترلة التي أرتقى

ثانياً: تؤكد الدراسة على أن هذا المعجم لم يكن معجماً لبيان مفردات اللغة وحسب بل موسوعة تضم مستويات اللغة كافة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وما هذه الدراسة إلا دليل على ذلك وإن كنت قد أبرزت الجانب الصوتي والصرفي دون النحوي فإني أؤكد أن في الصحاح من القضايا النحوية مايستحق الوقوف عليه فللجوهري جهد لا يستهان به ويحتاج إلى من يقف عليه في دراسة مستقلة .

ثالثاً: في أثناء بسط القول في القضايا التي تناولت تبين لي أن الجوهري لم يكن مجرد ناقل للآراء بل كان مجتهداًولايعني اتفاقه في كثير من الآحايين مع العلماء في الرأي أنه ناقل أو لائك لما يقولون ولعل الدراسة أظهرت اجتهاده في كثير من القضايا .

رابعاً: أما ما رمي الجوهري به من الخطأ في الاجتهاد في بعض ما عرض له من آراء فتؤكد الدراسة على أن الجوهري وإن أخطأ في رأي فإنه أصاب في كثير وحسبه أنه بشر يخطئ ويصيب ، ومن من العلماء أصاب في كل ما ذهب إليه ؟ ومن منهم من لم يطله النقد ؟ لأن كل ما قعد له كان محض إفتراضات افترضها العلماء واجتهدوا في تعليلها فهل كان الاجتهاد حصرا على أحد دون الآخر؟

خامسا: تؤكد الدراسة على أن ما أخذ على الجوهري من إغفال في نسبة الشواهد الى أصحابها ما هو إلا افتراء يراد به التقليل من شأن الجوهري وكتابه لأنه وإن أغفل نسبة بعضها فإنه لم يغفل الكثير منها إلى جانب أن هناك من الأشعار ما لا نسبة له .ويكفي الجوهري فخراً أن مواده التي طرح كانت على الدوام مشفوعة بالأمثلة الشعرية التي هي مادة التقعيد الأولى ولعل نظرة عجلى في صحاح الجوهري تظهر اهتمامه به .

سادساً: تؤكد الدراسة على أن الجوهري كان منظماً في علاج قضاياه فقد كان بعيداً كل البعد عن العشوائية التي تقتل البحث ،فلذلك نستطيع القول إن الجوهري منظم كل التنظيم في علاجه لتلك القضايا حيث كان يعالج القضية أثناء علاجه للمفردة من الناحية المعجمية وإن تكررت القضية كان يشير إليها دون إعادة توضيح .

سابعاً: تؤكد الدراسة على أن الجوهري كان حريصاً كل الحرص على نسبة الأقوال إلى أصحابها وإن زلّ لسانه في بعض المواضع . ولعل المتبصر في صحاح الجوهري وفي هذه الدراسة المتواضعة يجد

أن الجوهري كان حريصاً على نسبة القول الى صاحبه ولعل من أبرز العلماء الذين شفع الجوهري رأيه برأيهم الخليل رحمه الله وسيبويه تلميذه وابن السكيت وغيرهم من العلماء .

ثامناً: أما اتهام الجوهري بالسطو على ديوان الأدب فهو عندي مردود .ولعل ما قمت به من مقارنه متواضعة بين بعض المواد من الصحاح وديوان الأدب تثبت ذلك .ذلك أن الجوهري وإن أفاد من ديوان الأدب إلا أن الفائدة كانت محدودة وإن وجد تطابق في بعض المواد فأي معجم لم يفد من العين ؟ فلماذا لم توجه أصابع الاتهام إليه ولماذا لم يشر القدماء إلى ذلك السطو فهل كان ينقص القدماء الفطنة والذكاء حتى يغفلوا عن هذه القضية ؟ وهم العلماء الأفذاذ ثاقبو البصر والبصيرة. أما المدعون من المعاصرين فإني أرى أنهم رأوا في هذا الادعاء سبيلا إلى الشهرة ونسوا أن إطلاق الأحكام مجردة عن الدليل لا تمتّ إلى العلمية بشيء وكم كنت أتمنى لو أن الفكرة كانت نابعة من أمات أفكارهم ولكنهم تبنوا فكر المستشرقين الحاقدين الذين لم يفتأوا يشككون في تراثنا الذي كان ومايزال منارة يهتدى بها.

وأسأل الله العفو فهذا جهد المقل وحسبي أنني حاولت .والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

آل ياسين ،محمد حسين(1979م). الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة-بيروت.

أنيس،إبراهيم(د.ت). في اللهجات العربية ط6 ،مكتبة الأنجلو المصرية -القاهرة .

أنيس ،إبراهيم(1961)،(م1982م). الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية -القاهرة، دار الجيل_ بيروت.

أوس ابن حجر، (د.ت). ديوان (ت) محمد يوسف نجم ،دار صادر -بيروت.

أيوب ،عبد الرحمن(د.ت). أصوات اللغة ،مكتبة الشباب-القاهرة.

ابـــن إياز(2002 م).شرح التعريف بضروري التصريف ط1، (ت) هادي نهر ، دار الفكر للطباعة والنشر -عمان .

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي(د.ت). النشر في القراءات العشر ،ج1، ج2، صححه علي محمد الصباغ ،دار الكتب العلمية -بيروت.

ابـــن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان(د.ت). الكافية في النحو،ج2 ،شرحه رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية -بيروت.

ابـــن السراج، أبو بكر محمد بن سهل(1985م). الأصول في النحو ،ج2،ج3 ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ، مؤسسة الرسالة-بيروت، .

ابـــن الســـكيت، أبو يوسف يعقوب (د.ت) ، الإبدال ،(ت) حسين محمد شرف ، وعلي النجدي ناصف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

ابـــن السكيت ، أبو يوسف يعقوب (د.ت).إصلاح المنطق ، (ت)أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ،دار المعارف - مصر .

ابن الطحان ،أبو الإصبع السماتي الأشبيلي(1991 م).مخارج الحروف وصفاتها ط2، (ت) محمد يعقوب تر كستاني .

ابـــن الناظم، محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك(2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ط1، ، (ت)محمدباسل عيون السود ،دار الكتب العلمية _بيروت.

ابن بري، أبو محمد عبد الله(1980 م). التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، ط1، ج1 ،ج2، (ت) مصطفى حجازي، وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة. -ابن جني ،

أبو عثمان(1988م). الخصائص، ط3 ،ج1،ج2،ج3، (ت) علي النجار ،الهيئة المصرية العامة للكتب .

ابــن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). المحتسب ط2 ،ج1،ج2 (ت)محمد علي النجار، دار الهدى -بيروت.

ابــن جــني ،أبوعــثمان(1996م). المنصف لكتاب التصريف ط1،ج1،ج2،(ت)إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف .

ابــن جني ، أبو الفتح عثمان(1985 م).سر صناعة الأعراب ط1،ج1،ج2 ، (ت) حسن هنداوي ،دار القلم -دمشق ،.

ابن خالويه ،أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمذاني،(د.ت) الحجة قي القراءات السبع .

ابن خالويه(2000م).كتاب (ليس في كلام العرب) ط1، ضبطه ديزيرة سقال ،دار الفكر العربي -بيروت ..

ابن خالويه(د.ت). مختصر في شواذ القرآن ،عالم الكتب -بيروت .

ابن دريد ،أبو يكر محمد بن الحسن(1344هــ). جمهرة اللغة ط1،ج1،ج2،دائرة المعارف

ابن سيدة ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (د.ت).المخصص ،ج1،ج14،13،(ت.) لجنة إحياء التراث العربي -بيروت -لبنان.

ابــن سيناء ،أبو علي الحسين بن عبد الله(1983 م)رسالة في أسباب حدوث الحروف ط1 (ت) محمد حسن الطيّان ، دار الفكر -دمشق .

ابــن عصــفور،(1996).الممتع الكبير في التصريف ط1، (ت)فخري الدين قباوة ،مكتبة لبنان -بيروت .

ابــن عقيل، بهاء الدين (د.ت). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ج2، (ت) محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية -صيدا بيروت .

ابــن مالــك ،جمال الدين محمد بن عبد الله(د.ت). شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصــد،ج3، (ت) محمد عبد القادر عطا ،و طارق فتحي السيد ،دار الكتب العلمية - بيروت .

ابن مالك ،جمال الدين محمد بن عبد الله (د.ت).شرح الكافية الشافية،ج2، (ت) علي محمد معوض،عادل أحمد عبد الموجود ،دار الكتب العلمية -بيروت .

ابن منظور ،أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم(د.ت). لسان العرب المحيط ،ج1،ج2،ج 3،ج4،ج5،ج14 ،دار لسان العرب -بيروت ،دار صادر -بيروت.

ابن هشام ،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله(د.ت). مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب،ج2،(ت) محمد محي الدين عبد الحميد .

ابـــن يعـــيش، مؤمن الدين(د.ت). شرح المفصل ج1، ج3،ج4،ج5ج6،ج9،ج10 ،عالم الكتب -بيروت ،مكتبة المتنبي-القاهرة.

ابـــن يعيش، مؤمن الدين(د.ت). شرح الملوكي في التصريف / (ت) فخري الدين قباوت ، الكتبة العربية -حلب.

الأزهـــري، خالـــد عبد الله(د.ت). شرح التصريح على التوضيح،ج2 ،دار أحياء الكتب العربية.

الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(د.ت). شرح الشافية (لابن الحاجب) ج1،ج2،ج 3 ، (ت)محمد نور الحسن و آخرون ،المكتبة العصرية .

الإســـفرائيني، (1996م). اللـــباب في علم الإعراب، ط1، (ت)شوقي المعري، مكتبة لبنان- بيروت.

الأسمر،راجي(1980م). المعجم المفصل في علم الصرف ،دار الكتب العلمية - بيروت .

الأصفهاني،أبو الفرج(1983م).الأغاني،ج13،(ت)لجنة من العلماء ،الدار التونسية للنشر ، دار الثقافة-بيروت.

الأشمـــوني(1998م).شرح الأشموني على أفية ابن مالك،ط1 ،ج2،ج3،ج4،قدم له ووضع حـــواشـــيه وفهارســـة ، حسن أحمد ، إشراف أميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية - بيروت .

الأعشـــى مـــيـــمون بن قيس الأعشى(د.ت) ديوانه (ت) ،لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني .

الأنبا ري، كمال الدين أبو البركات(1998م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ،ج1 ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت،.

الأندلسي، أبو حيان(1984م).ارتشاف الضرب من لسان العرب ط1،م1 (ت) مصطفى احمد النماس .

الأنصاري ،أبو زيد(1981م). النوادر في اللغة ، دار الشروق -بيروت .

الأنطاكـــي، محمد (د.ت). المحيط في أصوات العربية و نحوها وصرفها، ج1 ، دار الشرق العربي -بيروت ،ط3.

البغدادي، عبد القادر بن عمر(1996م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب

البكوش، الطيب(1987م). التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، تقديم صالح القرمادي ط2، ،نشر و توزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله .

الـــثعالبي،أبو منصـــور عبد الملك(1983 م)يتيمة الدهر فيمحاسن أهل العصر،ط2 ،ج4، (ت)مفيد محمد قميحة ،دار الكتب العلمية -بيروت .

الجاربردي(1984م). مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، ط3،ج1 ،عالم الكتب - بيروت .

الجمحـــي ،محمد بن سلام(د،ت). طبقات فحول الشعراءج1،ج2 ،(ت) محمود شاكر .- مطبعة المدني-القاهرة .

الجواليقي ،أبو منصور موهوب بن أحمد ابن محسن بن الخضر(1966 م). المعرب في الكلام الأعجمي على حروف المعجم، (ت) أحمد محمد شاكر .

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1984م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،ج1 ،ج2،ج3 ،ج4،ج5،ج6،(ت) أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت.

الحديثـــي، خديجـــة(1965 م)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ،منشورات مكتبة النهضة- بغداد.

الحملاوي أحمد(د.ت). شذا العرف في فن الصرف ، دار القلم -بيروت - لبنان .

الحمـــوز ،عـــبد الفـــتاح(1988م). بـــاب التصغير في مظانّ النحو واللغة ،مؤتة للبحوث والدراسات ،المجلد الثالث ، العدد الأول .

الحموي، ياقوت(شهاب الدين أبو عبد الله)(1980م).معجم الأدباء ط3،ج1،ج6 ، دار الفكر -بيروت .

الحنبلـــي، ابـــن عمـــاد أبو فلاح عبد الحي بن عماد(د.ت). شذرات الذهب في أخبار من ذهب،ج3 ، دار أحياء التراث العربي -بيروت .

الخفاجـــي، شهاب الدين (2000م).شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل،ط1 ، تصحيح وتعليق محمد عبد النعم خفاجي ،المطبعة المنيرية بالأزهر .

الخلـــوف أحمد علي(2001م). وجوه من الدرس الصوتي عند سيبويه ، (رسالة ماجستير) جامعة مؤتة .

الخولي ،محمد(1990م) .الأصوات اللغوية،دار الفلاح للنشر و التوزيع-عمان،.

الـــرفايعة، حســـين عباس(1995م). ظاهر الشذوذ في الصرف العربي ،رسالة ماجستير ، (جامعة مؤتة).

الزبيدي،أبو الغيض محمد بن محمد(1917م). تاج العروس من جواهر القاموس،ج6 ، المطبعة الخيرية -القاهرة ،.

الزجاجـــي، أبـــو بكر محمد بن سهل(1988 م).الإبدال و المعاقبة، (ت) عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة -بيروت.

الزمخشري أبو القاسم محمدبن عمر(2001 م). المفصل في صنعة الأعراب ،ط1 ،(ت) محمد محمـــــد عبد المقصود وآخرون ، دار الكتب المصرية - القاهرة.، دار الكتاب اللبناني - بيروت .

الزمخشـــري ، أبـــو القاسم محمد بن عمر(د.ت)، المفصل في علم اللغة ،قدم له محمد عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلوم--بيروت.

الســـكري، أبو سعيد الحسن(1982م). ديوان أبي الأسود الدؤلي، (ت) محمد آل ياسين ، مؤسسة ايف للطباعة -بيروت ،

الســـقلي ،لابن القطاع(1999م). أبنية الأسماء و الأفعال والمصادر، (ت)أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية-القاهر،

السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان(1984م)، (ت) محمد علي عبد الكريم الرديني ، إدغام القراء .

الســـيوطي ،جلال الدين(1986م). المزهر في علوم اللغة،ج1،ج2، (شرح وتعليق ، محمد جاد المولى بك وآخرون ،مكتبة العصرية -صيدا - بيروت ،

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن(1979م). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط2 ج1 ، (ت)محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر .

السيوطي ، جلال الدين(1998 م).همع الهوامع في شرح مجموعة الجوامع، ط1 ،ج1، ج3 ج6، (ت) عبد العال سالم مكرم ،دار الكتب العلمية -بيروت .

الشايب، فوزي(1983 م). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، (رسالة دكتوراه).

الصـــبان(د.ت) . حاشـــية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك،ج4،دار إحياء الكتب العربية -القاهرة .

العريني ،جمال(1996م). مناهج الصرفيين المحدثين (رسالة ماجستير)جامعة مؤتة .

العكـــبري ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين(1995م). اللباب في علل البناء والإعراب ط1 ، ج1،ج،2(ت) عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر -بيروت ،دار الفكر -دمشق .

العـــيني، بدر الدين محمود بن أحمد(د.ت).شرح المراح في التصريف، (ت)عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد .

الغلاييني مصطفى(1992 م).جامع الدروس العربية،ط26،م1،م2،م3 ،المكتبة العصرية - بيروت.

الغنوي، طفيل(1968م). ديوان ، (ت)،محمد عبد القادر ،دار الكتاب الجديد .

الفـــارابي ،أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم(1976م). ديوان الأدب ،ج3 (ت) أحمد مختار عمر ،إبراهيم أنيس ، مطبعة الأمانة -مصر .

الفـــراهيدي الخلـــيل بـــن أحمد (د.ت). كتاب العين ج1، (ت) مهدي المخزوي ،إبراهيم السامرائي.

.الفرز دق ،همام بن غالب بن صعصعة 1960م. ديوانه ج1،ج2 ،دار بيروت -بيروت.

الفـــيروز أبـــادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب(1986م) . القاموس المحيط،(ت) مؤسسة الرسالة -بيروت.

القاسم، يحيى(1994م). أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، ، أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني .

القفطي ،جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(1986 م).إنباء الرواة علي أنباه النحاة ط1 ،ج1،(ت) محمـــد أبـــو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي -القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية -بيروت .

الكوفي، نجاة عبد العظيم(1989م). أبنية الأفعال دراسة لغويه قرآنية ،دار الثقافة والتوزيع.

اللغوي، أبو الطيب عبدالواحدبن (1961م).الإبدال،(ت)عز الدين التنوخي.

المالقـــي ، احمـــد بن عبد النور(1985م). رصف المباني في شرح حروف المعاني ط2 ،(ت) أحمد محمد الخراط ،دار العلم -دمشق .

المـــبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (1396هـــ). المقتضب ج1،ج2، (ت)محمد عبد الخالق عظيمة ،لجنة أحياء التراث الإسلامي ، .

المرادي ،حسن بن قاسم(1976م) .الجنى الداني في حروف المعاني (ت) طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة و النشر.

المـــيداني ،(1982م) .نـــزهة الطـــرف في علم الصرف ط1، ، (ت) محمد عبد المقصود درويش ،الطباعة الحديثة .

النعيمـــي ،حســـام (1980م). الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني ،دار الرشيد - الجمهورية العراقية .

الهذليين (1965م)، 1950م. ديوان ،ق3، الدار القومية للطباعة والنشر ،، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ،.

جرير(1970م)..ديوان ،دار صادر -بيروت،

حسان ،بن ثابت، (د.ت). ديوان ،(ت) سيد حنفي حسنين، دار المعارف-القاهرة.

حسان، تمام (د.ت).مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة -الدار البيضاء -المغرب .

جسان ،تمام(1980م). اللغة العربية معناها و مبناها ،دار الثقافة - الدار البيضاء .

زهير، بن أبي سلمى(1980م). ديوان ،دار صادر -بيروت .

سقال، دزيرة(1996م). الصرف و علم الأصوات، ط1 ،دار الصداقة -بيروت .

سوهام، المصري سوهام(1998م). ديوان أبي ذؤيب ط1، ،المكتب المصري -بيروت.

ســـيبويه ،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(د.ت). الكتاب،ط1،ج1،ج2،ج3،ج4، (ت) عبد السلام هارون ،دار الجيل -بيروت .

شاهين ،عبد الصبور(د.ت). القراءات القرآنية ، مكتبة الخانجي -القاهرة.

شاهين، عبد الصبور(1980م). المنهج الصوتي للبنية العربية ،مؤسسة الرسالة ،بيروت.

عبد التواب، رمضان(1995م). التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ط2،مكتبة الخانجي القاهرة.

عبد الجليل ،عبدالقادر(1998 م). علم الصرف الصوتي،ط1 ،عمان- الأردن .

عبـــيد، بـــن الأبرص، (1975م). ديوان(ت) حسين نصار مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .

عمر ، أحمد مختار(1976م). دراسة الصوت اللغوي ط1 ،عالم الكتب -القاهرة .

عمر ،أحمد مختار(1995م) . معاجم الأبنية في اللغة ،عالم الكتب .

فريد، محمد(1957م). نظرات في جموع الثلاثي ، مجلة مجمع اللغة العربية،الجزء التاسع .

كثير عزة(1971م) . ديوان ، شرح إحسان عباس ،دار الثقافة -بيروت

كنانعة ،عبد الله(1995م). أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة، (رسالة ماجستير) ، جامعة مؤتة.

لبيد بن ربيعة(1993م). ديوان ،حنا نصر الحتي ،دار الكتاب العربي -بيروت .

مرعي ،عبد القادر (2002 م). التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، دائرة الكتبة الوطنية – عمان.

مرعي، عبد القادر(1993).المصطلح الصوتي عند علماء العرب القدماء ط1 ، المكتبة الوطنية -عمان.

مكي بن أبي طالب،أبو محمد(1981م). الكشف عن وجوه القراءات ط2،ج1، (ت) محي الدين رمضان ،مؤسسة الرسالة -بيروت .

نصار، حسين(1980م).المعجم العربي،ج2 ،دار الجاحظ -بغداد .

نور الدين ،عصام(1982م)، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع-بيروت ، ط1.

يوســف ،مجـد إبراهيم(2000م). الجهود اللغوية لابن السراج دراسة تحليلية ، دار الكتاب المصري-القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني-بيروت.